

كِتَابُ
الْطَّرَازِ
الْمُتَضَمِّنُ لَأَسْرَارِ الْبِلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْأَعْجَازِ

تأليف

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي البيني

الجزء الأول

اشرفت على مراجعته وضبطه وتدقيقه
جماعة من العلماء باشراف الناشر

دار الكتب العلمية

سبيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناشر

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م

بيروت - لبنان

يطلب من دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ص.ب ٩٤٢٤ - ١١ - هاتف ٢٥٢٢٥٧ - ٨٠١٣٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطق لسان الإنسان . فأفصح بعجيب
البلاغة وسجر البيان . وأوضح منار البرهان . فأشرقت أنواره
عن حقائق العرفان . وفتق أغشية الافئدة بما ألهمها من
أسرار العلوم وشرفها بمنطق اللسان . فهي تهتز بما أفيض
عليها من عوارف الإحسان . وتتميس وتحتال لما خولها من
فواضل الجود والكرم والامتنان « صنوان » . وغير صنوان »
خلق الانسان من الطين اللازب الصلصال . وأجرى لسانه
بالفصاحة وسقاه من نعيمها العذب السلسال . فسبحان القيوم
المختص بصفات الكبرياء ونعوت الجلال . المنفرد بالألوهية ،
وبالباقي وجهه من غير فناء ولا زوال

والصلاة على من تبوأ من الفصاحة ذروتها . واقتعد من
البلاغة مكان صهوتها . حتى ظهرت من جبهته أسرار طلعها .
وتبلجت من بهجته أنوار زهرتها . ووضعت نهارها . وطلعت
شمسها وأقمارها . وصفت مشارعها للوراد ، وراقت مشاربها

لمن قصد وأراد . ودلّ على مصداق هذه المقالة قوله « أنا
أفصحُ مَنْ نطق بالضاد » فعند ذلك أصبح أبيضاً^(١) وانتقاد .
وسهل مِرَاسُها على الفرسان والثّقَاد . المصطفى من أطيب
العناصر . والحائز لقصب السبق من المعالي وأشرف المفابر .
محمد الأمين على الأنباء الغيبيّة . ومُستودع الأسرار الحكّمية
والحكّمية . وعلى آله الطيّبين أطواد العلم الراسخة . ومثاقيل
الحكم الراجحة . صلاةٌ تُقيم . ولا تريم . إنه مُنعمٌ كريمٌ
(أمّا بعد) فإن العلوم الأدبية ، وإن عظم في الشرف
شأنها ، وعلا على أوج الشمس قدرها ومكانها ، . خلا أن
علم البيان هو أميرُ جنودها . وواسطةُ عقودها . فلَكُها
المحيطُ الدائر . وقرُها السامر الزاهر . وهو أبو عُذرتِها .
وانسانُ مقلتها . وشعلةُ مصباحها . وياقوتةُ وشاحها . ولولاهُ
لم ترَ لساناً يحوِّك الوشَى من حُلل الكلام . وينفث السحر
مُفترِّ الأحكام . وكيف لا وهو المُطلع على أسرار الإعجاز .
والمستولى على حقائق علم المجاز . فهو من العلوم بمنزلة الإنسان
من السواد . والمهيمن عليها عند السبر والحكّ والانتقاد .

(١) (أصبح أبيضاً) من قولهم . أحبب البعير . ذل وانتقاد بعد صعوبة

ولما فيه من الغموض ودقة الرموز . واحتوائه على الأسرار
والكنوز . استوت عليه يد النسيان والذهول . وآلت
نجومه وشمسه الى الانكساف والأفول . ولم يختص بإحرازه
من العلماء الا واحد بعد واحد . وطالما قيل « إذا عظم المطلوب
قل المساعد » وما ذاك الا لقصور الهمم عن بلوغ غاياته .
وعجزها عن إدراكه والوصول الى نهاياته .

ثم إن المقصود بهذا الإيماء هو الإشارة الى معاهد هذا
العلم ومناظمه . والتنبية على مقاصده وتراجمه . وقد كثر فيه
خوض علماء الأدب . وآتى فيه كل بمبلغ جدّه وجهده . ومنتهى
علمه ومقدار وجده . حرصاً منهم على بيانه . وشغفاً منهم
بضبطه وإتقانه . وأتوا فيه بالغث والسمين . والنازل والتمين .
وهم فيما أتوا به من ذلك فريقان . فمنهم من بسط كلامه فيه
نهاية البسط ، وخلط فيه ما ليس منه فكان آفته الإملال .
ومنهم من أوجز فيه غاية الإيجاز ، وحذف منه بعض مقاصده
فكان آفته الإخلال . ولم أطلع من الدواوين المؤلفة فيه مع
قلتها ونزورها الا أكتبة^(١) أربعة . أولها كتاب « المثل
السائر » للشيخ أبي الفتح نصر بن عبد الكريم المعروف

(١) (اكتبه) هذا جمع لم تستعمله العرب

بابن الاثير . وثانيها كتاب « التبيان » للشيخ ^(١) عبد
الكريم . وثالثها كتاب « النهاية » لابن الخطيب الرازي .
ورابعها كتاب « المصباح » لابن سراج المالكي
وأول من أسس من هذا العلم قواعده . وأوضح براهينه
وأظهر فوائده . ورتب أفانيه . الشيخ العالم التحرير علم المحققين
عبد القاهر الجرجاني . فلقد فكَّ قيد الغرائب بالتقييد . وهدَّ
من سُور المشكلات بالتسوير المشيد . وفتح أزهاره من
أَكمامها . وفتح أزراره بعد استغلاقتها واستبهاها . فجزاه الله
عن الإسلام أفضل الجزاء . وجعل نصيبه من ثوابه أوفر
النصيب والجزاء . وله من المصنفات فيه كتابان ، أحدهما لقبه
« بدلائل الاعجاز » والآخر لقبه « بأسرار البلاغة » ولم أقف
على شيء منهما مع شغفي بحبهما ، وشدة إعجابي بهما ، إلا ما نقله
العلماء في تعاليقهم منهما . ولست بناقص لاحد فضلاً .
ولا عائب له قولاً . فأكون كما قال بعضهم
بنقصك أهل الفضل بان لنا أنك منقوص ومفضول
ولا أدعى لنفسى إحراز الفضل والاستبداد بالخصل
فأكون كما قال بعضهم

(١) صوابه عبد الواحد بن عبد الكريم

وَيْسِي بِالْإِحْسَانِ ظَنًّا لَا كَمَنَ هُوَ بِإِنِّهِ وَبَشِيرِهِ مَفْتُونٌ
وَلَا أَسْلَمَ نَفْسِي عَنْ خَطَاؤٍ وَزَلَالٍ . وَلَا أَغْصِمُ قَوْلِي عَنْ
وَهَمٍّ وَخَطَلٍ . « فَاَلْأَفْضَلُ مَنْ دُمِدَّ سَقَطَاتُهُ . وَتُحْصَى غَلَطَاتُهُ »
إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَعِصْمَتِهِ . وَالسَّالِمُ مِنْ ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الْمَجِيدِ .
الَّذِي « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ
حَكِيمٍ حَمِيدٍ »

ثم إنَّ الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أنَّ جماعة
من الإخوان، شرَّعوا علىَّ في قراءة كتاب «الكشاف» تفسير
الشيخ العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود « بن عمر الزمخشري »
فأنه أسَّسه على قواعد هذا العلم، فاتضح عند ذلك وجه الإعجاز
من التنزيل . وعُرف من أجلاه وجه التفرقة بين المستقيم والمعوجَّ
من التأويل : وتحققوا أنه لا سبيل الى الاطلاع على حقائق
إعجاز القرآن إلاَّ بإدراكه . والوقوف على أسرارهِ وأغواره .
ومن أجل هذا الوجه كان متميزاً عن سائر التفاسير ، لأنَّني لم
أعلم تفسيراً مؤسساً على علمي المعاني والبيان سواء . فسألني
بعضهم أن أُملي فيه كتاباً يشتمل على التهذيب ، والتحقيق
فالتهديب يرجع الى اللفظ ، والتحقيق يرجع الى المعاني . اذ
كان لا مندوحة لأحدهما عن الثاني

وأرجو أن يكون كتابي هذا متميزاً عن سائر الكتب
المصنفة في هذا العلم بأمرين أحدهما اختصاصه بالترتيب
العجيب ، والتلفيق الأنيق ، الذي يُطلع الناظر من أول وهلة
على مقاصد العلم ، ويفيده الاحتواء على أسرارهِ . وثانيهما
اشتماله على التسهيل والتيسير ، والإيضاح والتقريب . لأن
مباحث هذا العلم في غاية الدقة ، وأسراره في نهاية الغُمُوض .
فهو أحوَج العلوم إلى الإيضاح والبيان ، وأولاهَا بالفحص
والإِتقان فلما صُعِّتْهُ على هذا المصاغ الفائق . وسَبَكْتُهُ على
هذا القالب الرائق . سميتُهُ « بكتاب الطراز . المتضمن لآسرار
البلاغة ، وعلوم حقائق الإعجاز » ليكون اسمه موافقاً لاسمائه
ولفظه مطابقاً لمعناه

ولما كان كل علم لا ينفك عن مبادئ ومقدمات تكون
فاتحة لآمره . ومقاصد تكون خلاصة لآسرّه ، وتكملات تكون
نهاية لحاله . لا جَرَمَ اخترت في ترتيب هذا الكتاب أن
يكون مرتباً على فنون ثلاثة ، ولعلها تكون وافية بالمطلوب
محصولة للبُغْيَةِ بعون الله

فالفن الاول منها مرسوم المقدمات السابقة نذكر فيها
تفسير علم البيان ، ونشير فيها الى بيان ماهيته وموضوعه ومنزله

من العلوم الأدبية ، والطريقَ الى الوصول اليه وبيان ثمرته وما يتعلق بذلك ، من بيان ماهية البلاغة والفصاحة والتفرقة بينهما . ونشير الى معانى الحقيقة والمجاز وبيان أقسامهما ، الى غير ذلك مما يكون تمهيداً وقاعدة لما نريده من المقاصد

الفن الثانى منها مرسوم المقاصد الثلاثة . نذكر منه ونشير فيه الى ما يتعلق بالمباحث المتعلقة بالمعانى وعلومها . ونُردِّفه بالمباحث المتعلقة بعلوم البيان وأقسامها . ونشرح فيه ما يتعلق به من المباحث بعلم البديع ونذكر فيه خصائصه وأقسامه وأحكامه الثلاثة به بمعونة الله تعالى ولطفه

الفن الثالث نذكر فيه ما يكون جارياً مجرى التَّيمَّة والتَّكْملة لهذه العلوم الثلاثة ، نذكر فيه فصاحة القرآن العظيم وأنه قد وصل الغاية التى لا غاية فوقها ، وأن شيئاً من الكلام وإن عظم دخوله فى البلاغة والفصاحة ، فإنه لا يدانيه ولا يماثله . ونذكر كونه معجزاً للخلق لا يأتى أحدٌ بمثله . ونذكر وجه إعجازه ، ونذكر أقاويل العلماء فى ذلك ، ونُظهر الوجه المختار فيه ، الى غير ذلك من الفوائد الكثيرة ، والنُّكَّت الغزيرة ، التى نُلحقها على جهة الرِّدْف والتَّكْملة لما سبقها من المقاصد

فالفن الثالث للثانى على جهة الإكمال والتَّيْميم . والفن

الأول للثاني على جهة التمهيد والتوطئة والسر والالباب .
والمقصد لذوى الالباب . ما يكون مودعاً في الفن الثاني وهو
فن المقاصد . وأنا أسأل الله تعالى بجوده الذي هو غاية مطلب
الطلاب . وكرمه الواسع الذي لا يحول دونه ستر ولا حجاب .
أن يجعله من العلوم النافعة في إصلاح الدين . ورُجحاناً في
ميزاني عند خنقه الموازين . إنه خير مأمول ، وأكرم مسؤول

الفن الأول من علوم الكتاب

— في ذكر المقدمات وهي خمس —

(المقدمة الاولى في تفسير علم البيان وبيان ماهيته)

اعلم أن كثيراً من الجهابذة والنظار من علماء البيان ،
وأهل التحقيق فيه ، ما عولوا على بيان تعريفه بالحدود
الحاصرة ، والتعريفات اللائقة ، ولا أشاروا الى تصوير حقيقة
يعرف بها من بين سائر العلوم الأدبية ، والعلوم الدينية ، كعلم
الفقه ، وعلم النحو ، وعلم الأصول ، وغيرها من سائر العلوم ،
فانهم اعتنوا فيها نهاية الاعتناء . وأتوا فيها بما هيئات تضبطها
وتفصلها من سائر العلوم . وعلى الجملة فإن ذلك غفلة لأمرين ،

أما أولاً فلأن الخوض في تقاسيمه وخواصه ، وبيان أحكامه ،
فرعٌ على تصوّر ماهيته لأن من المحال معرفة حكم الشيء قبل
فهم حقيقته . وأما ثانياً فلأن الخوض في أسرارهِ ودقائقهِ إنما
هو خوضٌ في المركبات ، والخوض في معرفة ماهيته إنما هو
خوض في المفردات . ولا شك أن معرفة المفرد سابقةٌ على
معرفة المركب ، ولأجل ما ذكرناه لم يكن بدُّ من بيان
معقوله ، ومعرفة ماهيته . فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر
معناه وبيان موضوعه ومنزله من العلوم الأدبية . وثمرته وكيفية
الوصول إليه . فهذه مطالبُ خمسة

المطلب الأول

﴿ في بيان ماهيته ﴾

فإنما يتخصص بالاضافة ، فيقال فيه علمُ المعاني ، ويقال
علمُ البيان ، ويقال له علمُ المعاني والبيان جميعاً ، فكلُّ هذه
الاضافات جاريةٌ على السنة علمائه في الاستعمال في أثناء
المحاوره . وعلى الجملة فله مجريان

المجرى الأول منهما لغوى ، فإذا قيل علمُ المعاني ، فالمعاني

جمع معنى كمضارب ومقاتل . والمعنى مَفْعَلٌ ^(١) واشتقاقه من قوطم عناءُ أمرٌ كذا إذا أهْمَهُ وقيل لما نفهم من الكلام معنى لأنه يعنى القلب ويؤلمه . وهو اسم والمصدر منه عناية يقال عناءُ الأمر عناية . وإذا قيل علمُ البيان فالبيانُ اسمٌ للفصاحة . وفي الحديث « إِنْ مِنَْ الْبَيَانِ لَسِحْرًا » . والمصدر منه تبيانٌ بالكسر فى التاء وهو جار على غير قياسه . والقياس فيه فتحها كالتَّهْذَارِ والتَّلْعَابِ والتَّرْدَادِ . ولم يحىء كسره إلا فى بنائين .

تبيان وتلقاء

قال الله تعالى « تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ » وقال تعالى « ولما توجه تلقاء مدين » فهذا تقرير ما يفيد أنه فى وضع اللغة

المجرى الثانى فى مصطلح النظائر من أرباب هذه الصناعة ولهم فيه تصرفان ، التصرف الأول فيما يفيد كل واحد منهما على انفراده من غير انضمامه وتركيبه الى الآخر فنقول —
المفهوم من قولنا علم المعانى أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها . وحاصل ما قلناه يرجع

(١) هذا كلام من لا يدري . والصواب أنه مشتق من . غبت الامر . كرميت اذا كنت قاصداً له . فعنى الكلام مقصده . كتبه سيد المرصفي

الى البلاغة ، لأن المعانى إنما تكون واردة فى الكلم المركبة
دون المفردة

فاذا قلنا علمُ المعانى فالمقصودُ علم البلاغة على أساليبها
وتقاسيمها . والمفهوم من قولنا علم البيان هو الفصاحة ، وهى غير
مقصورة على الكلم المفردة دون المركبة

فعلمُ المعانى وعلمُ البيان يرجعان فى الحقيقة الى علم البلاغة
والفصاحة . هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على انفراده
بماهية تخصه على ما قررناه . وسأأتى لهذا مزيد تقرير فى مقدمة
على حدتها نذكر فيها ماهية البلاغة والفصاحة ، والتفرقة بينهما .
قال الامرُ الى أن علم المعانى هو العلم بأحوال الألفاظ العربية
المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الانشائية والأمر الطلية
وغيرهما

وأن علم البيان حاصله إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى وضوح الدلالة عليه كالاستعارة والكناية والتشبيه وغيرها

❦ ❦ ❦ التصرف الثانى ❦ ❦ ❦

إذا أردنا أن نجمعها فى ماهية واحدة وفيه صعوبة لانهما
حقيقتان مختلفتان كما أسلفنا تقريره ، فإذا كان الأمر فيها

كما قلناه الاختلاف في الماهية فالأولى أفراد كل واحد منهما
بماهيّة تخصّه كما أوضحناه من قبل . لأن الحقائق إذا كانت
مختلفة في ماهياتها فإنه يستحيل اندراجها تحت حدّ واحد
وماهيّة واحدة لأن فصل إحداهما مفقود في الأخرى ، فلاجل
هذا تمذّر إدراجهما في حدّ واحد ، لكننا نشير الى ما يمكن
في ذلك . وحق الفاصل أن يأتي بالممكن فنقول : ما يجمعهما في
ماهية واحدة نذكر منه تعريفات ثلاثة

التعريف الأول أن يقال هو العلم بجواهر الكلم
المفردة والمركبة ودلائل الالفاظ المركبة لا من جهة وضعها
وإعرابها . فقولنا العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة يُشير الى علم
البيان ، لأنه هو المراد به كما أشرنا اليه من قبل وقولنا ودلائل
الالفاظ المركبة ، نرّمز به الى علم المعاني ، لأن المقصود منه هو
البلاغة ، وهي غير حاصلة الا من جهة التركيب لا غير ، لأن المعاني
لا يحصل لها الاتصاف بالبلاغة ولا ترتقى الى مرتبتها الا
بالإفادة وهي متوقفة على التركيب لا محالة . وقولنا لا من جهة
وضعها وإعرابها ، فهذا قيد لا بدّ من مراعاته ، ليخرج به عن علم
اللغة وعلم الإعراب لأن حاصل ما يدل عليه علم اللغة ، هو إعراز
معاني الالفاظ المفردة ، ودلالة علم الإعراب إنما يكون من

جهة الإسناد والتركيب ودلالة الألفاظ على علم البيان الذي هو
الفصاحة وعلى علم المعاني الذي هو البلاغة هو أمر ورآء ذلك
مع كونه متوقفاً عليهما وهما أمران يخالفانه في مقصود الدلالة
كما سنوضحه من بعد بمعونة الله تعالى

التعريف الثاني أن يقال فيه هو العلم بما يعرض للكلم
المفردة والمركبة من الفصاحة ويعرض للكلم المركبة من البلاغة
على الخصوص . فقولنا ما يعرض للكلم المفردة والمركبة من
الفصاحة ، نشير به الى علم البيان ، وقولنا وما يعرض للكلم المركبة
من البلاغة ، نرْمُز به الى علم المعاني لانهما هما المرادان بما
ذكرناه . وقولنا على الخصوص نحتز به عما تدلّ عليه الألفاظ
المفردة والمركبة لا من جهة هاتين الدالتين فانه ليس مقصوداً
من علم البيان كما أسلفنا تقريره في الحد الأول

التعريف الثالث - أن يقال فيه هو العلم الذي يمكن معه
الوقوف على معرفة أحوال الإعجاز ، لأن الإجماع منعقد من جهة
أهل التحقيق على أنه لا سبيل الى الاطلاع على معرفة حقائق
الإعجاز وتقرير قواعده من الفصاحة والبلاغة الا بإدراك هذا
العلم وإحكام أساسه ، فظهر بما قررناه فهم ماهيته وأن كل واحد

من هذه التعريفات مُرشدٌ الى تعريف حقيقته ومُميّز له عن غيره من سائر العلوم

« خيال وتنبيه »

فان قال قائل إن ما ذكرتموه من هذه التعريفات مختلفة في أنفسها لأن كل واحد منها يفيد فائدة مخالفة لما يفيدُه الآخر ، فهذا حكمنا بكونها مختلفة . ومهما كانت التعريفات مختلفة كانت الحقائق في ذاتها مختلفة، فكيف جعلتموها دالة على حقيقة واحدة

وجوابه هو أنها مع اختلافها وتباين أحوالها لا يمتنع كونها دالة على حقيقة واحدة، وهذا غير ممتنع، فإن الأشياء المتغيرة قد تكون دالة على معنى واحد كالألفاظ المترادفة ، ويؤيد ما ذكرناه هو أن التعريفات التصورية طريقٌ الى فهم الحقائق التصورية . كما كانت البراهين التصديقية طريقاً الى معرفة المدلولات ، فإذا جاز اجتماع البراهين على مدلول واحد جاز اجتماع التعريفات على ماهية واحدة . فاختلف كل واحد من النوعين لا يمنع من اتحاد المقصود

المطلب الثاني

﴿ في بيان موضوع علم البيان ﴾

اعلم أن لكل علم من العلوم موضوعاً يكون له كلاً أساساً في البناء . وبه تظهر حقيقته . ومنه يتقدّر قوام صورته . وعلى هذا يكون موضوع علم الطبّ بدن الانسان . ولهذا فإنّ الطبيب يسأل عنه ليُدري بحاله في صحته وفساده . وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين ، فالفقيه يسأل عن حالها فيما يعرض لها من الحسن والقبح والوجوب والندب والكراهة والاباحة . وموضوع أصول الفقه هو النظر في أدلة الخطاب من الكتاب والسنة . وما يكون مُقرّراً عليها من الاجماع والأقيسة والأفعال والتقريرات . فالأصولي يقصر نظره على ما ذكرناه . وموضوع علم الكلام هو النظر في أفعال الله تعالى وما يصدر عن قدرته من المكوّنات كلها والمصنوعات فيحصل له العلم بذاته . فنظره مقصورٌ على ذلك

وموضوع علم العربية هو الالفاظ الموضوعة من جهة تركيبها فهو يسأل عن حالها . وهكذا . فإن موضوع اللغة هو معرفة الالفاظ المفردة فاللغوي يسأل عن ذلك . فكل علم له

موضوع يخالف موضوع الآخر . ومن ثم كانت حقيقة كل واحد منها مبيّنة لحقيقة الآخر لأنها باختلاف موضوعاتها اختلفت حقائقها وتمايزت في أنفسها

وكما يجري هذا في العلوم فإنه جارٍ في الحِرَف والصناعات لأنها من جملة العلوم ، ولهذا فإن النجارة موضوعها الخشب . فإن النجار ينظر في حالها في تحصيل حقيقة النشْر . والحدّاد موضوعُ صنعة الحديد فينظر في حاله إذا أراد تركيب السيّف والشفرة . وموضوعُ النساجة القطن . والكتان . فالنسّاجُ ينظر في حالهما من أجل تحصيل قوام الثوب وصورة

وهذه القضية عامّة في كل علم وحرفة . فإنه لا يمكن تحصيل شيء من أحواله إلاّ بعد إحراز موضوعه الذي هو أصل فيه

وعلى هذا يكون موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة . ولهذا فإن الماهر فيه يسأل عن أحوالهما وحقائقهما اللفظية والمعنوية ، فيحصلُ له من النظر في الالفاظ المفردة إدراكُ الفصاحة ، ويحصلُ له من النظر في المعاني المركبة أحوال البلاغة كما قررناه .

« وهم وتنبيه »

فإن قال قائل فإذا كان موضوع اللغة هو الكلم المفردة ، وهذا بعينه هو موضوع الفصاحة . فإذا كان موضوع علم الإعراب هو الكلم المركبة فهذا بعينه هو موضوع البلاغة . فمن أين تقع التفرقة بين موضوع علم اللغة وعلم الإعراب ، وبين موضوع علم البيان ، وعلم المعاني مع اتحاد الموضوع منهما في الأفراد والتركيب

وجوابه هو أن علم اللغة ، وعلم الفصاحة . وإن كان متعلقهما بالألفاظ المفردة ، لكنهما يفترقان في الدلالة ، فإن نظر اللغوي مقصور على معرفة ما يدل عليه اللفظ بالوضع . وصاحب علم البيان ينظر في الألفاظ المفردة من جهة جزائها ، وسلامتها عن التعقيد ، وبراءتها عن البشاعة ، مع ما يتعلق بها من الأنواع المجازية ، فإنها مؤدية المقصود بالطرق المختلفة ، فافترقا كما ترى ، وهكذا فإن النحوي ، وصاحب علم المعاني ، وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة ، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر ، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة ، وصاحب علم المعاني ، ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب

من بلاغة المعاني . وبلوغها في أقصى المراتب ، فقد حصل مما ذكرناه التمييز مع الاشتراك فيما ذكرناه ، وفي ذلك اقتراقهما ، وكشف الغطاء عما ذكرناه بمثال نوره وهو قوله تعالى (ولكم في القصص حياة) . فنظر اللغوي إنما هو من جهة كون القصص والحياة موضوعين لمعانيهما المفردة ، وغير ذلك من سائر الكلمات المفردة ، ونظر صاحب البيان من جهة سلامة هذه الألفاظ المفردة عن التعقيد ، وسلاستها ، وسهولتها على اللسان . وهذا هو المقصود بالفصاحة . فقد افرقت الداللتان مع اشتراكهما في التعلق بالألفاظ المفردة وهكذا

ونظر النحوي من جهة رفع المبتدأ ، وتقديم خبره عليه وتكثير المبتدأ ، وتوسيط الطرف الى غير ذلك من الاحوال الاعرابية

ونظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها ، وتأدية المعنى المقصود منها ، على أوفى ما يكون وأعلاه . وهذا هو المراد من البلاغة . فقد افرقا مع إشارتهما في تعليقهما بالتركيب . ومن هاهنا امتاز قوله تعالى (ولكم في القصص حياة) عما يؤثر عن العرب من قولهم « القتل أنفى للقتل »

ومن أحاط علماً بالفصاحة ، وتغلغل فكره في إحراز

أسرارها ، عرف أن بين ما ورد في التنزيل ، وبين ما أثر عن العرب فيما أوردناه من المثال في الفصاحة والبلاغة ، بَوْنًا لا تُدرك غايته ، وبعدها لا يُحصر تفاوتُهُ ، ولهذا فإنه من كان من المفسرين نظره في تفسير كلام الله مقصوراً على معرفة المعاني الإعرابية ، وبيان مدلولات الألفاظ الوضعية لا غير ، من غير بيان ما تضمنته من أنواع الفصاحة والبلاغة ، وتقرير مواقعهما الخاصة . فإنه يُعدُّ مقصراً في تفسيره لكونه قد أخلَّ بمعظم علومه ، وأهملها وأعرض عن أجلِّ مقاصده وتركها . وهو معرفة الإعجاز ، لانه موقوفٌ على ما ذكرناه من معرفة الفصاحة والبلاغة جميعاً

ومن اعتمد في تفسير كلام الله على ملاحظة جانب الفصاحة والبلاغة ، ونَزَلَ المعاني القرآنية عليها ، سَلِمَ عن أكثر التأويلات النادرة ، وبعُدَ عن حملهِ على المعاني الركيكة التي وقع فيها كثير من المفسرين كما هو مذكور في كتبهم



المطلب الثالث

﴿ في بيان منزلته من العلوم وموقعه منها ﴾

اعلم أن الكلام في منزلة الشيء من غيره ، إنما يكون فيما يظهر فيه التقارب في الجنسية . فأما مع تباعد الحقائق ، وتباينها فلا يقال ذلك . ولهذا يقال أين منزلة الإنسان من الحيوان ، ولا يقال أين منزلته من الأحجار . فنحن إنما نذكر منزلة علم البيان من العلوم الأدبية دون غيرها من سائر العلوم . فإذا تقرر هذا فنقول ، العلوم الأدبية على أربعة أنواع

فالنوع الأول منها ، علم اللغة العربية وهو علمٌ بمعاني الالفاظ المجردة . فإن حاصله استفادة المعاني المفردة من الاوضاع اللغوية . فالعلم بأن الإنسان والفرس والحداد وغيرها من الالفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة ، إما بالتوقيف ، وإما بالمواضع ، أو يكون بعضها بالتوقيف ، وبعضها بالمواضع ، أو الوقف في ذلك . وتجويز هذه الاحتمالات من غير قطع في واحد منها الى غير ذلك من الخلاف فيها . ليس من هِمَمنا ذكره لخروجه عن مقصدنا

النوع الثاني ، علم الإعراب . وهو علمٌ بالمعاني الإعرابية
الحاصلة عند العقد ، والتركيب . كقولنا قام زيد فإن الإعراب
لا يحصل إلا لمجموعهما . فالتركيب أقله من جزئين . والعقد ،
إسناد أحدهما إلى الآخر . فلو حصل أحدهما وتعدر الآخر ،
لفات المعنى ، ولبطل الإعراب . فصار علم الأعراب متميزاً
عن علم اللغة العربية بما ذكرناه ، معطياً فائدة غير ما يعطيه
علم اللغة لأجل الأفراد والتركيب

النوع الثالث ، علم التصريف . وهو علمٌ يتعلق بتصحيح
أبنية الألفاظ المفردة ، وإحكام قوالها على الأقيسة المطردة
في لسان العرب بالقلب ، كما في قال ورى ، والحذف كما في
قولنا ، قل ، وبع . والإبدال ، كما في قولنا ، ميعاد ، وصراط .
وغير ذلك . وهو علمٌ جليل القدر ، ولا يختص به إلا الأذكياء
من علماء الأدب ، كما أثر عن أبي عثمان المازني وأبي الفتح ابن
جنى ، وغيرهما . وقد يقع فيه معظم الزلل لمن لم يحرز أصوله ولا
يحكمها ، كما وقع من نافع المقرئ في هزله شبه معاش وهو خطأ
قال أبو عثمان المازني ، إن نافعاً لم يذر ما العربية . ومعدرة
في ذلك . هو أنه شبه ياء معيشة بياء سفينة . فمن ثم هزها
لمساكلاتها لها في صورتها . وليس عذره في ذلك أنه اعتقد أن

معيشة فعيلة كما قاله ابن الأثير معتذراً له . لأن هذا يكون ضم
جهل الى جهل . ولما لم يختص نافع برسوخ قدم في علم الإعراب
وقع في حرفه في قراءة ضغف كاسكان ياء « محياى » وجمعه بين
الساكين ، ونحو إثباته لهاء السكت في حال الوصل ، وقراءة
« اتحاجوني » بنون واحدة

النوع الرابع ، من علوم الأدب ، علم البلاغة والفصاحة
وهما يأخذان من العلوم الأدبية . صفوها ، ويقعان
منها مكان الواسطة من عقدها ، فاذا تمهدت هذه القاعدة
فتقول . العلم المعبر عنه بعلم البيان . هو علم الفصاحة . وعلم
المعاني هو المعبر عنه بعلم البلاغة . وهو أجل العلوم الأدبية
قدراً . ومكاناً . وأعلاها منزلة وأكبرها شأنًا لأنه علم يستولى
على استخراج أسرار البلاغة من معادنها . وهذه توجد
محاسن النكت المودعة في أصدافها ومكامنها . وهو الغاية
التي ينتهي اليها فكر النظار ، والضالة التي يطلبها غاصة
البحار . وعليه التعويل في الاطلاع على حقائق الإعجاز في
القرآن ، واليه الإسناد عند المسابقة في الخصل والرهان .
ومنه تستنار المعاني الدقيقة على ممر الدهور وتخرم الأزمان

فظهر بما ذكرناه أن موقع علم البيان من العلوم الأدبية موقع
الإنسان من سواد الأعداء . ومن ثم لم يستقل بدركه
وإحراز أسرارها إلا كل سبَّاق

المطلب الرابع

﴿ في بيان الطرق إليه ﴾

اعلم أن إحرازه إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم
الأدبية . ولما كان المقصود به هو الاطلاع على حقائق علوم
الاعجاز ، والإحاطة بعلم الفصاحة ، والبلاغة فما كان أصلاً في
معرفة هذه الأشياء فهو مفتقر إليه . وما لا يحتاج إليه في هذه
الأشياء فهو غير مفتقر إليه . فصارت العلوم بالإضافة إلى ما
تفتقر إليها وتستغنى على ثلاث مراتب

المرتبة الأولى ، لا يفتقر إليها بكل حال . وهذا نحو
العلوم العقلية ، كالعلم بالمباحث الكلامية والطب . والفلسفة ،
وأحكام الحساب وغير ذلك من علوم العقل . فما هذا حاله
من العلوم فلا يستمد منها ولا تكون طريقاً إليه
المرتبة الثانية ، ما يكون مفتقراً إليها ، ولا يمكن الوصول

اليه الا بها وبإحرازها وهي آلة فيه . وذلك أنواع ثلاثة
النوع الاول . منها . معرفة اللغة مما تداولته الألسنة
وكثر استعماله وصار مألوفاً . لأن موضوعه هو البلاغة والفصاحة
وهما من عوارض الألفاظ والمعاني . فمن لم يعرف شيئاً من اللغة
لا يمكنه أن يخوض في عارض من عوارضها فيحصل له من
الألفاظ المفردة معرفة معانيها الموضوع لها ، ويعرف نسبة
الكلم المفردة الى معانيها ومسمياتها ففيه غرض عظيم يحصل
عليه وجاتها أربعة . أولها المترادفة . ونعني به الألفاظ المختلفة
الصيغ المتواردة على معنى واحد . وهذا نحو الحجر ، والمدام ،
والعُمار ، ونحو الليث ، والأسد ، وثانيها المتباينة . ونريد بها
الألفاظ المختلفة على المعاني المختلفة . وهذا نحو الإنسان ،
والفرس ، والأسد . وثالثها المتواطئة . وهي الألفاظ المطلقة على
معانٍ متغايرة يجمعها أمر معنوي تكون مشتركة فيه . وهذا
نحو قولنا رجل ، فإنه يطلق على زيد ، وعمرو ، وبكر ، بجامع
الرجولية والإنسانية وهكذا . قولنا فرس ، وحيوان . ورابعها
المشتركة . وهي الألفاظ المتفقة الدالة على معانٍ مختلفة غير
متفقة في أمر معنوي . وهذا نحو قولنا : عين ، فإنها تطلق على
العين الباصرة ، وعين الشمس ، وعين الركية ، وعين الميزان .

فهذه المعاني كلها مختلفة في أنفسها ولا تتفق إلا في مجرد اللفظ لا غير . ومن الناس من زاد على هذه الألفاظ قسماً خامساً وسماه المشكك والمشتبه ، وجعله متردداً بين المشتركة ، والمتواطئة ، وهذا نحو اطلاق لفظ النور ، على ضوء الشمس ، والقمر ، والنار ونور العقل ، ونحو لفظ الحى فإنه يطلق على الحيوان ، والنبات . والأقرب إلحاقه بالمواطىء لأنه يطلق على هذه الحقائق المتغايرة باعتبار أمر جامع يجمعها ، فيطلق النور على هذه الأشياء باعتبار أمر معنوى ، ويطلق الحى على النبات ، والحيوان باعتبار أمر معنوى ، وهو النمو . ولا حاجة الى جعله قسماً على حياله لاندراجه تحت ما ذكرناه . واليه يشير كلام الشيخ أبى حامد الغزالى

النوع الثانى علم العربية ، وهو من جملة موضوعات هذا العلم العظيمة التى لا سبيل اليه إلا بإحرازها ، وهو منه بمنزلة أبى جاد للخط العربى . وبه يحصل قوام أمره وإحكام أصوله . نعم ليس مختصاً بهذا العلم وحده ، بل ينبغى معرفته لكل من ينطق باللسان العربى فإنه لا غنى له عن معرفته ، ليأمن من زلل اللحن وسقطه ، ويستفيد بمعرفته الاطلاع على المعانى المفيدة والجل المركبة من الفاعل مع فعله ، والمبتدأ مع خبره .

الى غير ذلك من أَفَانِينَ الكلامِ وأنواعِهِ . وكل ذلك لا يحصل
الآ بالوقوف على حقائق الإعراب ولوازمِهِ . فلهذا لم يكن بدَّ
من تحصيلها وإتقانها

النوع الثالث علم التصريف فإنه علمٌ جليلُ القدرِ
غزيرُ الفوائد . وهو يختص بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة
ومعرفة صحيحها ومعتلها وزائدها وأصلها ومبدلها من أصلها الى
غير ذلك من أنواع التصريف على قوانينٍ جاريةٍ على أقيسة
كلام العرب وأساليبها . ومن لم يُحرزهُ فإنه لا يأمن الوقوع في
محدور الكلام ومكروهه ، فإنه لا فرق في اللحن بين تغيير
الكلمة عن إعرابها الجارى لها ، وبين تغيير بناء الكلمة
وتصريفها على خلاف ما يقتضيه قياسها . فلا فرق في السنة
النحاة بين مَنْ خالف في تغيير الاعراب في نصب الفاعل ورفع
المفعول وبين مَنْ ترك الواو والياء من غير إعلالٍ مع وجود
سبب الإعلال فيهما ، ومن أَخْلَ به وقع في مكروه
التصريف ، كما أن كل من أَخْلَ باتقان الإعراب وقع في معرّة
اللحن ومكروهه . فهذه العلوم الثلاثة لا بدَّ من إخراجها لمن
أراد الاطلاع على علوم البيان ويجرى مجرى الآلة له في
الوصول اليها

« خيال وتنبيه »

فإن قال قائلٌ كيف توجبون على كل من أراد إحراز علوم البيان علم اللغة . ونحن نجد في الأوضاع اللغوية ما لا يفهم المراد من ظاهر لفظه كما في الألفاظ المشتركة فإن حقيقة وضعها ينافي البيان لما فيها من الإيهام الابقرنة من وراء لفظها وتوجبون العلم بالوجوه الإعرابية لمن خاض في علوم البيان والواحد منا إذا قال قام زيداً بالنصب وقال ضربت زيداً بالرفع فهم الغرض ، وإن كان لاحقاً ، ونجد كثيراً من الأحاديث الملحونة مفهومة المعاني وإن كانت جارية على خلاف قانون العربية . وهكذا الحال في التصريف فإن الواحد منا إذا قال لغيره قومُ بآثبات الواو ، أو قال هذه عصوك من غير إعلال فإن المقصود مستقيم لا خلل فيه ، فإذن لا وجه لإيجاب الإحاطة بهذه العلوم لمن أراد الخوض في علم البيان

والجواب أننا قد أوضحنا أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الإطلاع على علوم البلاغة والفصاحة بما لا مدفع له إلا بالمكابرة . فلا مطمع في إعادته

قوله إن في الأوضاع اللغوية ما يستبهم فيه المقصود ،

كلاً ألفاظ المشتركة ، قلنا إن هذه اللغة التي عظم الله أمرها ،
ورفع قدرها مشتملة على اللطائف البديعة ، والمجازات
الرشيقة ، وإن الاشتراك يرد من أجل الاختصار ، لاشتمال
الكلمة الواحدة على معان كثيرة ، ويرد من أجل التجنيس ،
والازدواج في إعجاز الكلم العربية ، ويرد لمقاصد عظيمة ليس
من همنا ذكرها ، وفيه معان بديعة ومقاصد للفصحاء باللغة
يذكرها من رسخت قدمه في هذه الصناعة

قوله الواحد منا يكون لاحقاً ولا يُخل بشيء من
مقاصده في خطابه . قلنا هذا فاسدٌ فإن المقاصد وإن كانت
مفهومة بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول ، لكننا نريد مع فهم
المعاني بالقرائن الحالية أنه لا بد من جريها على القوانين
الإعرابية ، وعلى ما هو معهود من السنة الفصحاء ومجاري
كلماتهم التي ورد بها القرآن ، وجاءت به السنة الشريفة من
مطابقة الأوضاع اللغوية والقوانين الإعرابية . وربما لا يطرد .
ذلك أعنى الانكسار على القرائن ، بل لا بد من التفرقة بين
الفاعل والمفعول بالإعراب ، وإلا كان اللبس واقعاً كما في قوله
ضرب زيد عمرو فإنه لولا الأعراب لما عُرف الفاعل من
المفعول وهكذا إذا قلنا ما أحسن زيد فإنه لا يمكن التفرقة

بين النفي والتعجب ، والاستفهام الآ بالإعراب . لأن الصيغة فيها واحدة، ولهذا فانه يُحكى أن رجلاً دخل على أمير المؤمنين كرم الله وجهه . فقال له ، قتل الناس عثمان من غير إعراب فقال له أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، بين الفاعل من المفعول ، « رَضَّ الله فاك » ودخل رجل على زياد ابن أبيه بالبصرة ، فقال له مات أبانا وخلف بنون . فقال زياد مات أبانا وخلف بنون . مه . فاستنكر اللحن وأباه لما قطع بكونه لحناً

قوله إنا نقطع بفائدة الكلام من غير حاجة الى التصريف . قلنا هذا فاسدٌ فإنه وإن أفاد كما ذكره من المثال ، فإن الغرض مطلق الأوضاع اللغوية وجريها على القوانين المطردة معاً . فتحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الوقوف على محاسن البلاغة والاطلاع على أسرار الفصاحة

فالزَّلُّ في الجهل باللغة مؤدَّ الى تحريف الألفاظ ، وفساد معانيها ، والزَّلُّ في الإعراب يؤذِن بفساد المعاني والتباسها . وفساد التصريف يُبطل قوالب الألفاظ وجريها على مجاريها القياسية . ويدلُّ على مصداق ما قلنا من أن اللحن يُبطل المعاني ويفسدها ، ما في الحكاية عن أمير المؤمنين كرم

الله وجهه ، لما قال له أبو الأسود ، ما قال ، مما يُشعرُ باللحن
وفساد اللغة . فأمره بأن يصنع نحواً ، وأمره بتقرير قواعده
وبيان أصوله التي يرجع إليها

وإذا كان زوال الإعراب يُبطل المعاني مع كونه عارضاً
من عوارض — الألفاظ ، فتغيرُ الأوضاع اللغوية والمجاري
التصريفية ، يكون أدخل في التغيير لا محالة لان هذا تغيرٌ
في ذوات الالفاظ ، وذاك تغيرٌ في عوارضها من أنواع الإعراب
المرتبة الثالثة ، مما يكون متوسطاً بين المرتبتين
السابقتين فلا يستغنى عنه ولا يفتقر إليه غاية الافتقار ، بل هو
جار مجرى التثمة والتكملة في التحسين والكمال . ولا ينخرمُ
المقصود إن هو لم يحصل . وهذا نحو العلم بالأمثال العربية وما
يؤثرُ عن العرب من الحكم والآداب في المحافل والاستظهار
بمطالعة الدواوين والرياضة بحفظ الأشعار فإن ذلك يفيد
حنكة ، وتجربة ، ويكون عوناً على إدراك البلاغة والفصاحة ،
وفيد الاطلاع على أسرار الإعجاز

والشعراء طبقات ثلاث (الطبقة الاولى) المتقدمون من
الشعراء في الجاهلية كأمراء القيس وزهير والنابغة . وسئل
بعض الأذكياء عن وصفهم فيما أتوا به من الشعر ، فقال امرؤ

القيس اذا ركب ، والنابعة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ،
والأعشى إذا شرب

(الطبقة الثانية) المتوسطون كالفرزدق ، وجريز ، والأخطل
وسئل جرير عن نفسه وعن الفرزدق والاختل ، فقال أما
الفرزدق ففي يده نَبْعَةٌ من الشعر وهو قابض عليها وأما
الاختل فُأشدُّنا اجترأ ، وأرمانا للفرائص ، وأما أنا فمدينة الشعر
(الطبقة الثالثة) المتأخرون أبو تمام ، والبحترى والمتنبي
أبو الطيب

وسئل الشريف الرضى عن هؤلاء الثلاثة فقال ، أما أبو
تمام فخطيب منبر ، وأما البحترى فواصف جؤذر ، وأما أبو
الطيب المتنبي فقائد عسكر . فالارتياض بكلام كل واحد من
هؤلاء يوجب رسوخ القدم فيما ذكرناه من البلاغة والفصاحة
(دقيقة)

اعلم أنا وإن أوجبنا على من أراد الخوض في علوم البيان
وإحرازها أن يحصل على ما ذكرناه من هذه العلوم الأدبية ،
فلسنا نريد أن يكن محيطاً بأسرارها مستولياً على جميع دقائقها ،
فذلك متعذر ، بل ربما يستغرق الإنسان عمره في واحد منها
فلا يعتبر أن يكون في اللغة بالغاً مبلغ الفراء ، وأبي عبيد ، ولا

يكون في العربية بمنزلة الخليل، وسيدويه، ولا في علم التصريف
على رتبة المازني، وابن جني، ولكن يُحرز لنفسه قدراً من
الفضل فيها يمكنه به الخوض في علومها، ويعرف مصطلحاتهم
فيطلب حاجته من كتبهم وأوضاعهم، فتى حصل على هذه الحالة
أمكنه السلوك لطرائقهم، وأن يرد مواردهم ويستعين بالله

المطلب الخامس

﴿ في بيان ثمرته ﴾

واعلم أنه يراد لمقصدين المقصد الأول منها مقصد ديني
وهو الاطلاع على معرفة إعجاز كتاب الله، ومعرفة معجزة
رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لا يمكن الوقوف على ذلك
الآب إلا حراز علم البيان، والاطلاع على غوره، فإن هذا العلم
لمن أشرف العلوم في المنقبة، وأعلاها في المرتبة، وأنورها
سراجاً وأوضحها منهاجاً، وأجمعها للفوائد، وأحوها للمحامد
ومع ما اشتمل عليه من الفضائل نخص هذا الموضوع بذكر
فضيلتين تدلان على غيرهما من سائر فضائله
« الفضيلة الأولى » أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله،

مع ما أعطاه الله من العلوم الدينية ، وخصه بالحكم والآداب
الدينية ، فلم يفخر بشيء من ذلك ، فلم يقل ، أنا أفقه الناس ،
ولا أنا أعلم الخلق بالحساب ، والطب ، بل افتخر بما أعطاه الله
من علم الفصاحة والبلاغة ، فقال عليه السلام أنا أفصح من
نطق بالضاد ، وقال عليه السلام أُوتيتُ خمساً لم يُعْطَهنَّ قبلي
أحد ، كان كل نبي يُبعث إلى قومه ، وبعثت إلى كل أحر وأسود
وأُحلت لي الغنائم ، وجُعِلَت لي الأرض مسجداً وطهوراً ،
ونُصِرَت بالرُّعب بين يدي مسيرة شهر ، وأوتيت جوامع الكلم
« الفضيلة الثانية » أنه لولا علو شأنه ، وارتفاع قدره ،
لما كان خيرُ كتب الله المنزل على أفضل أنبيائه ، إعجازه
متعلقاً به فإن القرآن إنما كان إعجازه من أجل ما اشتمل عليه
من الفصاحة والبلاغة ، ولم يكن إعجازه ما اشتمل عليه من
أنباء الغيب ، ولا من الحكم والمواعظ وغيرها من الأوجه كما
سنقرر المختار في إعجازه في الفن الثالث بمعونة الله تعالى فهذا
مقصد عظيم يراد لأجله هذا العلم

(المقصد الثاني) مقصد عام لا يتعلق به غرض ديني
وهو الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن ، في
منشور كلام العرب ومنظومه ، فإن كل من لاحظ له في هذا

العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام ، والأفصح ، ولا يدرك التفرقة بين البليغ والأبلغ ، والمنثور من كلام العرب أشرف من المنظوم ، لأمرين ، أما أولاً فلأن الإعجاز إنما ورد في القرآن بنظمه وبلاغته ، ولم يرد بطريقة نظم الشعر أسلوبة . وأما ثانياً فلأن الله تعالى شرفه عن قول الشعر ونظمه ، وأعطاه البلاغة في المنثور من الكلام وما ذاك إلا بفضل المنثور على المنظوم فهذا ما أردنا ذكره من هذه المقدمة

المقدمة الثانية

﴿ في تقسيم الألفاظ بالاضافة الى ما تدل عليه من المعاني ﴾
اعلم أن البحث عن دلالة الألفاظ على ما تدل عليه ، واسع الخطو ، ولكننا نشير الى ما يليق بما نحن فيه . وجملته ما نذكره من ذلك تقسيماً لا غير . وهما وافيان بالبُغية بمعونة الله تعالى

— تقسيم الأول —

اللفظ إما أن تعتبر دلالاته بالنسبة الى تمام مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو داخل في مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو خارج

عن مسماهُ. فهذه ضروب ثلاثة تفصلها إن شاء الله تعالى
الضرب الأول - ما تكون دلالة بالنسبة الى تمام
مسماهُ. وهذه هي دلالة المطابقة. وهذا نحو دلالة نحو الإنسان
والفرس، والاسد. على هذه الحقائق المخصوصة، فإنها مرشدة
بالوضع عند إطلاقها على معانيها المعقولة. وتختص دلالة
المطابقة بأحكام كثيرة. ولنشر منها الى ثلاثة أحكام

الحكم الاول منها ، ليس يلزم في كل معنى من المعاني
أن يكون له لفظ يدل عليه، بل لا يبعد أن يكون ذلك
مستحيلًا، لان المعاني التي يمكن أن يُنقل كل واحد منها غير
متناهية. فلولزم أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه، لكان
ذلك إما أن يكون على جهة الانفراد، أو على جهة الاشتراك
ومحال أن يكون على جهة الانفراد، لأنه يفضي الى وجود
ألفاظ غير متناهية. وهو باطل. ومحال أن يكون على جهة
الاشتراك لأنه لا بد من ان تكون تلك الألفاظ المشتركة
دالة على معانيها بالموافقة. فإذا كانت المعاني بلا نهاية استحال
أن توضع لها الألفاظ تدل عليها إلا بعد الإحاطة بها وتعقلها.
وتعقل أمور غير متناهية على جهة التفصيل محال في حقنا.
فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المعاني وإن كانت في أنفسها

غير متناهية ، لكن لا يلزم أن تكون لها ألفاظ تدل عليها .
وإذا تقرر ما قلناه فنقول ، المعاني على قسمين . منها ما تكثر
الحاجة الى التعبير عنها فـ هذا حاله لا يجوز خلوه اللغة عن
وضع لفظ بازائه يكون دالاً عليه ، لأن الحاجة داعية الى
ذلك ، فلا بُدَّ من حصوله . فأما المعاني التي لا تدعو الحاجة الى
التعبير عنها ، فإنه يجوز خلوه اللغة عنها فلا يلزم وضع ألفاظ
تدل عليها

(الحكم الثاني) الحقيقة في وضع الالفاظ إنما هو للدلالة
على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية . والبرهان على ما
قلناه هو أنا إذا رأينا شجراً من بعيد وظنناه حجراً ، سميناهُ
بهذا الاسم ، فإذا دنونا منه وظننا كونه شجراً ، فإننا نسميه
بذلك فإذا ازداد التحقيق بكونه طائراً ، سميناهُ بذلك ، فإذا
حصل التحقيق بكونه رجلاً سميناهُ به . فلا تزال الألقاب
تختلف عليه باعتبار ما يفهم منه من الصور الذهنية . فدل ذلك
على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما يحصل في
الذهن . ولهذا فإنه يختلف باختلافه

(الحكم الثالث) الألفاظ المشهورة من جهة اللغة
المتداولة بين الخاصة والعامة ، لا يجوز أن تكون موضوعة بمعنى

خفي لا يعرفه إلا الخواص، ولا يصلح أن تكون موضوعه بازاء المعانى الدقيقة التى لا يفهمها إلا الأذكاء. ومثال ذلك هو أن لفظ الحركة، والقدرة، والعلم، إنما تكون موضوعة على ما هو السابق الى الأفهام عند العامة، من أن الحركة هى نفس التحرك والقدرة، هى نفس القادرية، والعلم هو نفس العالمية. فلا يجوز أن يكون اللفظ موضوعاً إلا على ما ذكرناه، ولا يجوز أن تكون موضوعة على المعانى الدقيقة التى لا تخطر ببال أحد من أهل اللغة كما يزعمه من أثبت العلة والمعلول من المتكلمين، وقال إن الحركة موضوعة على معنى توجب كون الذات متحركة، وهكذا القول فى القدرة والعلم، فإنه لو صح ما قالوه، لما عرفه إلا الأذكاء من الناس بالدلائل الدقيقة. وإذا كان الأمر كما قلناه فلفظ الحركة متداولة بين الجمهور من أهل اللغة، فلا يجوز وضعه إلا على المفهوم عندهم عند إطلاقه دون ما يقوله المتكلمون.

(الضرب الثانى) دلالة التضمن وهذا نحو دلالة الفرس والانسان، والاسد على معانيها التى هى متضمنة لها كالجمحية والحيوانية والإنسانية، فإن هذه المعانى كلها تدل عليها هذه الالفاظ عند الاطلاق، لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه الحقائق لا تتعقل من دون هذه الصفات. وهى أصل فى معقول

هذه الحقائق متضمنة لها، فدلائلها عليها من جهة تضمينها إياها (الضرب الثالث) دلالة الالتزام، وهذا نحو دلالة لفظ الانسان والفرس على كونها متحركة. وعلى كونها شاغلة للجهة، وغير ذلك من الأمور اللازمة. فهذه مجامع دلائله اللفظ على ما يدل عليه لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة، المطابقة، والتضمن، والالتزام، كما أوضحناه ونشره هنا الى تنبيهات ثلاثة (التنبيه الاول) الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة. أما دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، فهما عقليتان لأن اللفظ إذا وضعه الواضع لمسماه انتقل الذهن من المسمى الى لازمه، ثم لازمه إن كان داخلاً في المسمى، فهو التضمن. وإن كان خارجاً عنه، فهو الالتزام

(التنبيه الثاني) دلالة المطابقة على جزء المسمى مخالفة لدلالة التضمن، لأن دلالة المطابقة كما هي دالة على الحقيقة الكلية فهي دالة أيضاً على أن كل واحد من أجزائها الخاصة ~~لكن~~ دلالة المطابقة على جزء الحقيقة من جهة الاشتراك بخلاف دلالة التضمن، فإن دلائلها على جزء الحقيقة من جهة الاشتراك بخلاف دلالة التضمن فإن دلائلها على جزء الحقيقة من جهة الخصوصية لا غير، فافتراقا. وهكذا القول في

دلالة الالتزام، فإن دلالة المطابقة على لوازم الحقيقة من جهة الاشتراك لأنها كما تدل على كل الحقيقة، فهي دالة على لازمها بخلاف دلالة الالتزام، فإن دلالتها على جهة الخصوص في لازم الحقيقة فافتراقاً

(التبيين الثالث) المعتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم الذهني دون الخارجي لأن العرض والجوهر بينهما ملازمة خارجية، ولا يستعمل اللفظ الدال على أحدهما دالاً على الآخر. والضدان متنافيان. وقد يستعمل اللفظ الدال على أحدهما في الآخر كقوله تعالى « وجزاء سيئة سيئةً مثلها » وإنما المقصود هو اللزوم الذهني. ثم هذا اللزوم شرط وليس موجباً، ولهذا فإن الكون في الجهة شرط في وجود الجوهر، وليس موجباً له، فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفة التفرقة بين هذه الدلائل الثلاث وأن دلالة المطابقة على ما يدل عليه تتضمن والالتزام إنما كان من جهة الاشتراك وأن دلالتها على ما يدلان عليه من الخصوص لا غير فلهذا افتقرت

— التقسيم الثانى —

اللفظ إما أن لا يدل شئ من أجزائه على شئ حين كان جزءاً له وإما أن يدل على كل واحد من أجزائه على شئ حين كان جزءاً له فهذا ضربان

الضرب الاول منهما هو المفرد فإن كل واحد من أجزائه لا يدل على شئ حين هو جزءه وتقسيمه على أوجه ثلاثة

الوجه الاول — اللفظ المفرد إما أن يكون معناه مستقلاً بالمفهومية بحيث لا يحتاج فى فهم معناه الافرادى الى غيره اولا والثانى هو الحرف والاول إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالاً على الزمان المعين لمعناه أولاً يكون دالاً فإن دل فهو الفعل وإن لم يدل فهو الاسم ، ثم الاسم إن كان دالاً على معنى جزئى فهو إن كان كناية فهو المضمر ، وإن كان غير مكنى عنه فهو العلم ، وإن كان دالاً على معنى كلى فهو إما أن يكون اسماً لنفس تلك الماهية فهو اسم الجنس كالرجل والسواد ، وإن كان مفيداً لوصف من الأوصاف فهو الاسم المشتق كالضارب والقاتل فإنها أسماء تفيد هذه الأوصاف

الوجه الثانى — اللفظ المفرد والمعنى لا يخلو حالهما إما أن

يتحدا جميعاً أو يتكثرا أو يتكثر اللفظ ويتحد المعنى أو بالعكس ، فإن اتحد اللفظ والمعنى جميعاً نظرت في المسمى فإن كان نفس تصويره مانعاً من الشراكة فيه فهو الاسم العلم ، وإن لم يكن مانعاً فحصول ذلك المعنى من تلك الالفاظ إما أن يكون على جهة الاستواء من غير زيادة أم لا فإن كان على جهة الاستواء لا غير فهو المتواطىء كإنسان ورجل وإن كان مع الاستواء إفادة الشمول والإحاطة فهو المستغرق ، وإن تكثرت الالفاظ والمعاني فذلك هي الالفاظ المتباينة كالسما والارض والفرس والانسان ، وسواء كانت المتباينة باختلاف الحقائق كما أوضحناه أو كانت باختلاف الصفات كالصارم والمهند والسيف وإن تكثرت الالفاظ واتحد المعنى فهي الالفاظ المترادفة كالعلم والمعرفة والدراية وغير ذلك ، وإن اتحد اللفظ وتكثر المعنى فإن استوت تلك المعاني من غير ترجيح فهو المشترك ، وإن ترجح سمي الراجع ظاهراً والمرجوح مؤولاً

(الوجه الثالث) اللفظ الدال على معنى لا يخلو حاله ، إما أن يكون مدلوله لفظاً أو معنى ، فإن كان مدلوله معنى فإما أن يحتمل غيره أو لا يحتمل سواه ، فإن كان لا يحتمل سواه فهو النص ، وإن كان محتملاً لغيره فإما أن يكون

المعنيان على جهة الاستواء أو يترجح أحدهما على الآخر، فإن كان أحدهما راجحاً على الآخر كان اللفظ بالإضافة إلى المعنى الراجح ظاهراً وبالإضافة إلى المرجوح مؤولاً، وإن كان يحتملها من غير ترجيح فهو المجمل هذا إذا كان مدلوله معنى، وإن كان مدلول اللفظ لفظاً فهو على أوجه ثلاثة، أولها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد وهذا مثل لفظ الكلمة فإنه لفظ مفرد دال على معنى لفظ الاسم وهو مفرد، وثانيها لفظ مفرد دال على لفظ مركب. وهذا مثل لفظ الخبر فإنه يتناول قولنا قام زيد، وزيد قائم. وهو مركب. وثالثها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد لم يوضع لمعنى، وهذا الحرف المعجم فإنه يتناول كل واحد من آحاد الحروف. وتلك الأحرف لا تفيد سبباً فهذا كله تقسيم المفرد من الكلام

(الضرب الثاني) المركب. والغرض بالتركيب لإفادة الإيفهام فنقول، القول المفهم لا يخلو حاله إما أن يكون مفيداً للمعاني الطلية أو لغيرها، فإن أفاد معنى طليياً فإما أن يكون طلب استعلام أو طلب تحصيل فالأول هو الاستفهام ثم إما أن يكون استفهاماً عن الحقائق فهو بالاسماء كقولك، من هذا، ومن ذاك، وإما أن يكون لأمرٍ عارض فهو بالحروف

كقولك ، أقام زيد أم قعد ، وإن كان المقصود به طلب
التحصيل ، فإن كان على جهة الاستعلاء فهو الأمر ، وإن
كان على جهة الخضوع فهو السؤال ، وإن كان على جهة
التساوى فهو الالتماس ، هذا كله إذا أفاد معنى طلبياً ، وإن
أفاد غير الطلب فإمّا أن يحتمل الصدق والكذب ، أو لا
يحتمل ، فإن احتملها فهو الخبر ، فإن طابق مخبره فهو
الصدق ، وإن لم يكن مطابقاً لمخبره فهو الكذب ، وإن
لم يحتمل صدقاً ولا كذباً فهو الإنشاء ، وهذا نحو التمني
والترجى ، والقسم ، والنداء ، وغير ذلك من أنواع القضايا المركبة
والجمل المفيدة ، ولنقتصر على هذا القدر من تقسيم الألفاظ
ففيه كفاية لمقدار غرضنا

المقدمة الثالثة

﴿ في ذكر الحقيقة والمجاز وبيان أسرارها ﴾

اعلم أن هذه المقدمة من أعظم قواعد علم البيان
ومن مهمات علومه ، وسر جوهره ، لا يظهر إلا باستعمال
المجازات الرشيقة والإغراق في لطائفه الرائقة ، وأسراره

الدقيقة الفائقة كالاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وغيرها من أنواع المجاز ، وكلما كان المجاز أوقع فالفصاحة والبلاغة أعلى وأرفع كما ستراه ، منبهاً عليه في هذا الكتاب بمعونة الله وعن هذا قال ابو الفتح ابن جنى أ كثر اللغة مجاز ، وهذا صحيح ، فإن دخوله في الكلام دخول كليلي ، وهذا كقولك رأيت زيدا فإن المرئي إنما هو بعضه لا كله ، وإذا قلت ضربت زيدا فإن المضروب بعضه لا كله ، وغرضه التنبيه على كثرة المجاز وسعته في الكلام

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن في الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها ، وأنكر المجاز ، وزعم أنه غير وارد في القرآن ولا في الكلام ، ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجاز وأن الحقيقة غير محققة فيها . وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد ، فإنكار الحقيقة في اللغة إفراط ، وإنكار المجاز تفريط . فإن المجازات لا يمكن دفعها وإنكارها في اللغة ، فإنك تقول رأيت الأسد ، وغرضك الرجل الشجاع ، وقوله تعالى « وأسأل القرية » « وأخفض لهما جناح الذل » الى غير ذلك ، ولا يمكن أيضاً

إنكارُ الحقائق كإطلاق الأرض والسما على موضوعيهما .
وأيضاً فإنه إذا تقرر المجازُ وجب القضاء بوقوع الحقائق لأنه
من المحال أن يكون هناك له مجازٌ من غير حقيقة ، فإذا
بطل هذا القولُ فاختار هو الثالث ، وهو أن اللغة والقرآن
مشمellan على الحقائق والمجازات جميعاً ، فما كان من الألفاظ
مفيداً لما وُضِعَ له في الأصل فهو المراد بالحقيقة ، وما أفاد غير
ما وُضِعَ له في أصل وضعه فهو المجازُ ، وصار هذان المذهبان في
الفساد شبيهان بمن قال إن الحقائق كلها مفتقرةٌ الى التعريفات
كلها وقول من قال إنها مستغنية عن التعريفات كلها فكما أن
المذهبين خطأً فهكذا ما قالاه . وإن الحق أن بعضها مفتقر
الى التعريف دون بعض . فالسواد والألم وما أشبههما
لا يقتقرُ إلى تعريف ، لوضوحه ، والمَلِكُ ، والجنُّ ، والجوهرُ ،
والمرَضُ تفتقر كلها الى التعريف فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، ثم نذكر ما يتعلق
بالمجاز على الخصوص . ثم نردفهُ بما يكون متعلقاً بهما جميعاً ،
فهذه أقسام ثلاثة ، نفصلها بمشيئة الله تعالى

القسم الأول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص *
اعلم أن الحقيقة فعيلةٌ وأشتقاقها من الحق في اللغة ، وهو
الثابت . وهو يُذكرُ في مقابلة الباطل فاذا كان الباطل هو
المعدوم الذي لا ثبوت له ، فالحق هو المستقر الثابت الذي
لا زوال له ، فلما كانت موضوعه على استعمالها في الأصل
قيل لها حقيقةٌ أى ثابتة على أصلها لا ترايله ولا تفرقه
(ووزنها فعيلة) كعفيفة وشريفة ، وقد تكون بمعنى الفاعل
أى حاقّةٌ ثابتةٌ ، وقد تكون بمعنى المفعول أى محقوقةٌ مُثبتةٌ .
وهل يكون لفظ الحقيقة على ما يُطلق عليه من باب الحقيقة ،
أو من باب المجاز ، والحق أنه من باب المجاز لأننا قد قررنا أنها
مقولة في الأصل على الشيء الثابت غير المنفى المعدوم ، ثم إنها
نُقِلَتْ الى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي ، فقد أفادت
معنى غير ما وُضِعَتْ له في الأصل ، فلهذا كان إفادتها له
على جهة المجاز لما ذكرناه . فاذا عرفت هذا فاعلم أن
مقصودنا من هذا القسم تهذيبه بأن تُرسم فيه مسائل

﴿ المسئلة الاولى ﴾

(فى بيان حد الحقيقة ومفهومها)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان وجمعاً من حُذّاق
الأصوليين قد أكثروا الخوضَ فى تعريف ماهية الحقيقة،
وأتوا بأمور غير مرضية، فى بيان حقيقتها فأجمعُ تعريفٍ
ما ذكره أبو الحسين البصرى . فإنه قال ما أفاد معنى
مُصطلحاً عليه فى الوضع الذى وقع فيه التخاطبُ

ولنفسر هذه القيود فقولهُ « ما أفاد معنى » عامٌ فى المعانى
العقلية والوضعية . وقولهُ مُصطلحاً عليه ، يخرج عنه المعانى
العقلية ، كالدلالة على كون المتكلم بالحقيقة ، قادراً وعالماً ، الى
غير ذلك المعانى العقلية . وقولهُ « فى الذى وقع فيه التخاطب »
يدخلُ فيه جميعُ الحقائق كلها من اللغوية ، والعرفية ، والشرعية ،
والاصطلاحية كما سنورد أمثلته . ولو قيل هو اللفظ الدالّ
على معنى بالوضع الذى وقع فيه ذلك الخطاب لكان جيداً ،
فقولنا « هو اللفظ الدالّ على معنى » يدخل فيه المعانى العقلية ،
والمعانى اللغوية والمجازية وقولنا « بالوضع » يخرج منه العقلية
وقولنا « الذى وقع فيه ذلك الخطاب » يدخلُ فيه جميع الحقائق

كلها ، على اختلاف أحوالها في اللغة ، والعُرف ، والشرع
ولنقتصر على هذا القدر من تعريف الحقيقة ففيه كفاية
(تنبيه) اعلم أنه قد أثر عن كثير من النظار أمور
في تعريف الحقيقة ، ونحن نوردنا ونظهر وجه فسادها

(التعريف الاول يُحكى عن الشيخ أبي عبد الله البصرى)

وحاصل ما قاله في الحقيقة أنها اللفظ الذى يُفید ما
وُضع له . وهذا فاسد ، لأمرين ، أما أولاً فلأنه يدخل في
حدّ الحقيقة ، ما ليس منه . فاذا استعملنا لفظ الدابة في الذبابة ،
والدودة ، فقد أفاد ما وضع له في أصل اللغة ، مع أنه بالنسبة
الى الوضع العرفى ، مجاز ، فقد دخل المجاز العرفى فيما جعله
حدّاً لمطلق الحقيقة . فلهذا كان باطلاً . وأما ثانياً فلان هذا
يبطل بالأعلام المرتجلة ، فانها أفادت ما وُضعت له ، مع أنها
غير حقائق فيما دلّت عليه من معانيها . فبطل ما أورده

(التعريف الثانى ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجانى)

وحاصل ما قاله أن الحقيقة ، كل كلمة أريد بها نفس
ما وقعت له في وضع واضح ، وقوعاً لا يستند فيه الى غيره ،

كالأسد ، للبهيمة المخصوصة . وهذا ليس بجيد ، فإنه يقتضى خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن حدِّ الحقيقة ، لأنهما لم يُفدَا نفس ما وُضِعَ له في وضع واضح ، بل أفادا غيره ، فيدخلان في حدِّ المجاز كما سنقرُّه فيه . فإن أراد بقوله بوضع واضح ، أى واضح كان ، فلا اعتراض عليه . وهذا هو المظنون بمثل عبد القاهر ، فإنه الماهر في لطائف الكلام وأسراره

(التعريف الثالث ما ذكره الشيخ أبو الفتح ابن جنى)

وحاصل ما قاله في تعريف الحقيقة أنها ما أقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة . وهذا فاسدٌ أيضاً ، فإنه يلزم منه خروج الحقائق الشرعية ، والعرفية عن حدِّ الحقيقة لأنها لم تُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعها اللغوى ، مع أنها حقائق

التعريف الرابع ذكره ابن الاثير في كتابه المثل السائر

فإنه قال في ماهية الحقيقة ، إنها اللفظ الدال على موضوعه الاصلى . وهذا فاسدٌ ، لما فيه من إخراج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن كونها حقائق ، وأنها دالة على غير

موضوعها الأصليّ، فيلزم خروجها عن كونها حقائق وهو باطلٌ، لا يقال، فلعلّ ابن الاثير، إنما أراد الحقائق اللغوية، دون الحقائق الشرعية، والعرفية، وإنما أراد الحقائق الموضوعية لغة، كلفظ الأسد فإنه حقيقةٌ في البهيمه، مجازٌ في الرجل الشجاع، فلا يُعاب عليه ما قاله، لأننا نقول هذا فاسدٌ، فإن الماهية من حقّها أن تُدرج تحمها جميعُ الصور المفردة فلا يخرج عنها شيءٌ، وإلاّ بطل كونها ماهية، فالحد إن لم يكن شاملاً بطل كونه حدًا. ولو قيل في حد الحقيقة ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب، مما له فيه مدخلٌ، فسائر القيود قد تقدم تفسيرها إلا قولنا «مما له فيه مدخل» فالغرض الاحتراز عن أسماء الأعلام، فإنها قد أفادت معنى مصطلحاً عليه في وضع التخاطب، لا يقال لها بأنها حقائق ولا توصف بذلك، لما كانت معانيها لا مدخل لها في الحقائق، والمجازات، كما سنوضحه فعرفت بما ذكرناه أنه لا بُدّ من هذا القيد، ليخرج عمّا ذكرناه

﴿ المسألةُ الثانية ﴾

(في ذكر أنواع الحقيقة ، وجمعتها ثلاثة أنواع)

« النوع الأول في بيان الحقائق اللغوية » وهذا نحو قولنا السماء ، والارض ، والإنسان ، والفرس ، وما أشبهها ويدلُّ على كونها حقائق في وضعها أمران . أما أولاً فلأنها قد دلت على معانٍ مصطلح عليها في تلك المواضع ، وهذا هو فائدة الحقيقة ومعناها ، وأما ثانياً فلأنها قد استعملت في الأوضاع اللغوية ، فليس يخلو حالها بعد ذلك ، إما أن تستعمل في معناها الاصلى ، أو في غيره فإن كان الأول ، فهي الحقيقة لا محالة ، وإن كان استعمالها في غيره ، فهي مجاز ، والمجاز لا بُدَّ من أن يكون مسبوقاً بالحقيقة ، وإلا لم يعقل كونه مجازاً ، فإذاً ، لا بُدَّ من الإقرار بالحقيقة ، وقد تمَّ غرضنا

﴿ النوع الثاني في بيان الحقائق العرفية ﴾

ونريد باللفظة العرفية ، أنها التي نُقِلَتْ من مسمَّائها اللغويِّ إلى غيره بعُرف الاستعمال ، ثم ذلك العُرف ، قد يكون عاماً ، وقد يكون خاصاً ، فهذان مجريان ذكر ما يختص كل واحد منهما بمشيئة الله تعالى

(المَجْرَى الاول منهما)

ما يكون عاماً ، وذلك ينحصر في صورتين ، الصورةُ الأولى منهما ، أن يشتهر استعمالُ المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكراً وهذا نورد فيه أمثلة ثلاثة « المثال الاول » حذفُ المضاف ، وإقامة المضاف اليه مقامه ، كقولنا « حُرِّمَتِ الْحُمْرُ » والتحریم مضاف الى الحمر ، وهو بالحقيقة مضاف الى الشرب ، وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة ، وأسبق الى الفهم منها كما ترى « المثال الثاني » تسميتُهم الشيء باسم ما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم حكاية كلام المتكلم بأنه كلامه ، كما يُقال لمن أنشد قصيدة لامرئ القيس ، بأنه كلام امرئ القيس لأنَّ كلامه بالحقيقة هو ما نطق به ، وأما حكايته فكلام غيره ، فإضافته الى (١) الغير بنجاس ، لكنه قد صار حقيقة ، لسبقه الى الأفهام ، بخلاف الحقيقة « المثال الثالث » تسميتُهم الشيء باسم ما له تعلق به ، وهذا نحو تسميتهم قضاء الحاجة بالغائط ، وهو المكان المطمئن من الأرض ، فإذا أطلق الغائطُ فإن السابق الى الفهم منه

(١) الصواب الى امرئ القيس

مجازُهُ ، وهو فضاء الحاجة ، دون حقيقته ، وهو المكان
المطمئن فصارت هذه الأمور المجازية حقائق بالتعارف من
جهة أهل اللغة ، تسبق الى الأفهام معانيها دون حقائقها
الوضعية اللغوية

« الصورة الثانية » قَصُرُ الاسم على بعض مسمياته ،
وتخصيصه به وهذا نحو لفظ الدابة ، فإنها جارية في وضعها
اللغوي ، على كل ما يدبُّ من الحيوانات من الدودة ، الى
الفيل . ثم إنها اختُصَّت ببعض البهائم ، وهي ذوات الأربع
من بين سائر ما يدبُّ ، بالعرف اللغوي ، فهذا مثال .
(المثال الثاني) المَلَكُ ، مأخوذ من الأَلُوكة ، وهي الرسالة ،
ثم إنه اختُصَّ ببعض الرسل ، وهم رسل السماء ، أعني الملائكة
(المثال الثالث) لفظ الجنِّ ، والقارورة ، فإنه موضوع لكل
ما استتر عنك ، ولما كان مَقَرَّ المائعات ثم اختُصَّ الجنُّ
ببعض من يستتر عن العيون ، واختُصَّت القارورة ببعض
الآنية ، دون غيره مما يستقر فيه ، فالعُرْفُ اللغوي لا ينفك
عن هاتين الصورتين دون غيرهما ، ولم يثبت جزيه على
خلافهما ، فلهذا لم يجر إثباته فصارت هذه الألفاظ جارية
على جهة الحقيقة على معانيها بالعرف اللغوي ، ومعنى الحقيقة

حاصلة فيها ، فلا جرم قضينا بكونها حقائق عرفية لما ذكرناه

﴿ المجرى الثانى فى التعارف ﴾

وهو العرف الخاص ، وهو ما كان جارياً على السنة العلماء من الاصطلاحات التى تخص كل علم ، فإنها فى استعمالها حقائق وإن خالفت الاوضاع اللغوية ، وهذا نحو ما يجريه المتكلمون فى مباحثاتهم فى علوم النظر كالجوهر ، والعرض ، والكَوْن ، وما يستعمله النحاة فى مواضعهم ، من الرفع ، والنصب ، والجزم والحال ، والتمييز ، وما يقوله الأصوليون فى جدلهم من الكسر والقلب والفرق ، وما يستعملونه فى تجارى أنظارهم ، كالعام والخاص ، وغير ذلك ، وما يجرى على السنة أهل الحرف والصناعات ، فى صناعاتهم وحرفهم فإن لهم أوضاعاً واصطلاحات على أمور ، كاصطلاحات العلماء فيما ذكرناه وقد صارت مستعملة فى غير مجاريها الوضعية ، يفهمونها فيما بينهم ، وتجرى على وفق مصطلحاتهم ، مجرى الحقائق اللغوية بحسب تعارفهم عليها ، وتجرى فى الوضوح مجرى الحقائق اللغوية

✽ النوع الثالث في الحقائق الشرعية ✽

ونعني بها أنها اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها
لمعنى غير ما كانت تدلُّ عليه في أصل وضعها اللغوي . وتنقسم
إلى أسماء شرعية ، وهي التي لا تفيد مدحاً ولا ذمّاً عند
إطلاقها كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، وسائر الاسماء الشرعية .
وإلى دينية تفيد مدحاً وذمّاً ، وهذا نحو قولنا مسلم ، ومؤمن ،
وكافر ، وفاسق إلى غير ذلك من الأسماء الدينية . ولا خلاف بين
العلماء في كون هذا النقل ممكن ، وأنه غير متعذر ، وإنما النزاع
في وقوعه ، فالذي ذهب إليه أئمة الزيدية والجاهير من المعتزلة ،
أن هذه الاسماء قد صارت منقولة بالشرع إلى معانٍ أُخر ،
وصارت معانيها اللغوية نسيّاً منسياً ، فالصلاة مفيدة لهذه
الاعمال المخصوصة ، وهكذا حال الزكاة ، والصوم ، فهي مفيدة
بهذه المعاني على جهة الحقيقة دون غيرها من معانيها اللغوية .
فاما الأشعرية فقد اتفقوا على أنها دالة على معانيها اللغوية
بكل حال ، وأنّ النقل الشرعي بالكلمة في حقها باطل ، لكن
اختلفوا ، فالذي ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني منهم ،
أنها باقية في الدلالة على معانيها اللغوية ، من غير زيادة .

وأُنكر النقل بالكليّة ، وأما الشيخ أبو حامد الغزالي فانهُ قال ،
 إنها دالّة على معانيها اللغوية ، لكن الشرعُ قد تصرفَ فيها
 تصرفاً آخر ، فالصلاة ، دالة على الدعاء ، لكن على هذه
 الكيفية المخصوصة المزيّد عليها بهذه الزيادات الشرعية ،
 والصوم ، دال على الامساك ، لكن بشرط اعتبارات أخرى
 وأما ابن الخطيب الرازي ، فزعم أن إطلاق هذه
 الالفاظ على هذه المعاني الشرعية ، على جهة المجاز من المعاني
 اللغوية التي تدل عليها . فحصلُ كلامه هذا أنها دالة على معانيها
 اللغوية بحقائقها ، وعلى معانيها الشرعية بمجازاتها . والمختارُ عندنا
 تفصيلُ قد نبّهنا عليه في الكتب الأصوليّة . وحاصلهُ أن
 الشرع قد نقلها إلى إفادة معانٍ أخرى ، وأنها غير خالية عن
 الدلالة على معانيها اللغوية ، وأنها قد صارت حقائق في معانيها
 الشرعية ، ويدلُّ على ما قلناه من كونها دالة بحقائقها على هذه
 المعاني الشرعية ، أمران ، أحدهما أن السابق إلى الفهم ، هو
 هذه المعاني الشرعية ، عند إطلاقها ، وهذه أمانة كون اللفظ
 حقيقة في معناه لما سنقرّره بعد ذلك ، ولهذا فإنه لو قيل فلان
 يصلي لم يسبق إلى الفهم إلا هذه الاعمال . ومن جملتها الدعاء
 (وثانيهما) أنها قد أفادت عند إطلاقها معنى مصطلحاً عليه في

خطاب الشرع ، كما أفاد قولنا فرس ، وإنسان ، معانيهما اللغوية عند الإِطلاق ، فكما قضينا بكون هذه حقائق في دلالتها على معانيها ، فهكذا حال هذه الألفاظ الشرعية تكون حقائق من غير تفرقة بينهما

✽ المسألة الثالثة في بيان أحكام الحقائق ✽

اعلم أنا قد قرّرنا فيما سلف ، أن الحقائق منقسمة الى ما تكون حاصلةً من جهة اللغة ، وإلى ما يكون حصوله من جهة العرف . وإلى ما تكون مُتَلَقَّاةً من جهة الشرع ، ودلّلنا على كل واحدة من هذه الحقائق . ونحن الآن نُرَدِّفُ ما يتعلق بكل واحد من هذه الاقسام من الأحكام

✽ الحكم الأول ، يختص بالوضع اللغوي ✽

اعلم أن الحقيقة اللغوية ، لا يُقْضَى بكونها حقيقة فيما دلت عليه إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَوْضِعِهَا الْأَصْلِيِّ فَلَا بَدَّ مِنْ سَبْقِ وَضْعِهَا أَوَّلًا ، فَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وَضْعِهَا فِي مَوْضِعِهَا الْأَصْلِيِّ فَهِيَ حَقِيقَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي خِلَافِهِ فَهِيَ مُجَازٌ ، وَمِنْ هَا هُنَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ إِنْ الْوَضْعُ الْأَوَّلُ ، لَيْسَ مُجَازًا ، وَلَا حَقِيقَةً ، وَهَذَا صَحِيحٌ ، وَيَبَانُ

ذلك هو أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه الاصلى، فإذا
الحقيقة لا تكون حقيقة إلا إذا كانت مسبقة بالوضع
الاول، والمجاز هو المستعمل في غير موضوعه الاصلى، فيكون
أيضاً مسبوقاً بالوضع الأول. فثبت بما ذكرناه أن الشرط في
كون اللفظ حقيقة، أو مجازاً، حصول الوضع الاول وعلى هذا
يجب أن يكون الوضع الأول خالياً عن الحقيقة والمجاز
لما ذكرناه

✽ الحكم الثانى ✽

اعلم أن الحقائق العرفية من ضرورتها أن تكون مسبقة
بالوضع اللغوى، لأنها فيما ذكرناه في استعمالها في مجاريها
العامة، والخاصة، أما قصر الاسم على بعض مسمياته، فلا بد
فيه من سبق وضع عام، وأما سبق المجاز الى الفهم فيكون
حقيقة، وهكذا حال ما يجرى في الاستعمال الخاص، فإنه
لا بد من أن يكون مسبوقاً بالوضع اللغوى حتى يحصل في
العرف مقصوراً على بعض مجاريه. فعرفت بما حققناه أنه
لا بد من صيرورة ما يكون حقيقته عرفية من سبق الوضع
اللغوى عليها. فإذا ثبت. الحقيقة اللغوية متوقفة على الوضع

بالأصالة ، والحقيقية العرفية متوقفة على الوضع اللغوي الذي تكون فيه حقيقة . فهو المتوقف على الوضع بالأصالة

﴿ الحكم الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

اعلم أن النقل في الحقائق الشرعية ، والدينية ، لا بد من أن يكون مسبقاً بالوضع اللغوي ، وهو خلاف الأصل لا بحالة ، لأنه متوقف على سبق الوضع في اللغة ، والوضع اللغوي ليس مسبقاً بغيره ، فهذا قلنا إنه على خلاف الأصل ، ويتفرع على القول بصحة النقل فروع ثلاثة

(الفرع الاول منها)

لا شك في جرى التواطؤ في الألفاظ الشرعية ، كالإيمان والإسلام فانهما يطلقان على أعمال مختلفة كالأقوال والأفعال والاعتقادات باعتبار أمر يجمعها ، وهو التصديق والانقياد ، وهذا هو المعبر في جرى الألفاظ المتواطئة ، كقولنا الإنسان ، والحيوان ، فانها تطلق باعتبار أمر جامع لها مع اختلاف أعيانها وأفرادها ، وذلك الأمر هو الإنسانية ، والحيوانية ، ولا خلاف في هذا ، إنما الخلاف في جرى الأسماء المشتركة ، في الألفاظ الشرعية . منعه بعضهم . والحق جوازُهُ ، ووقوعه .

والذى يدلُّ على ذلك ما تعلمه في لفظ الصلاة ، فإنها مقولةٌ على حقائق كثيرة ، لا تتفق في معنى واحد . وهذا نحو صلاة الأخرس ، وصلاة الجنائز ، وما لا قيامَ فيه للعجز ، والمرض ، والصلاة بالإيماء بالرأس . والعينين ، والحاجبين ، وليس بين هذه الأمور قدرٌ مشتركٌ ، وإنما هي مشتركةٌ في إطلاق لفظ الصلاة عليها ، فهذا قضينا بكونها مشتركة كما نقوله في جميع الألفاظ المشتركة

(الفرع الثانى)

الألفاظ على كثرتها لا تخرج عن الاسمية ، والفعلية ، والحرفية ، فكما وجد الاسم الشرعى ، فهل يوجد الفعل الشرعى والحرف الشرعى ، أم لا فالأقرب أنهما غير موجودين في وضع الشرع ، والبرهان على ما قلناه ، هو أننا قضينا بوجود الاسم الشرعى ، لأجل الاستقراء والتتبع لموضوعات الشرع ، فوجدنا في الأسماء ما قد غيَّره الشرع عن موضوعه اللغوى ، فلا جرم قضينا بوقوعه . وما عداه لم تدلَّ عليه دلالة ، فهذا بطل اعتباره ، ولأن الحرف دالٌّ على معنى في غيره

فلا وجه لكونه شرعياً، وأما الفعلُ فهو دالٌّ على وقوع المصدر في زمان معين ، فإن كان المصدر شرعياً ، كان الفعل تابِعاً له في كونه شرعياً ، فإن وجب كونه شرعياً ، فإنما كان ذلك بالمتابعة دون القصد ، وإن كان المصدر لغوياً كَانَتِ الفعلُ لغوياً لا محالة ، فقد حصل غرضنا أن الفعل لا يكون شرعياً بنفسه بحال

(الفرع الثالث)

الخبرُ في اللغة هو ما يحتمل الصدق والكذب. والانشاء في اللغة ، هو ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً ، كالأمر والنهي ، والدعاء ، والتمنى ، والترجى ، إلى غير ذلك مما يكون إنشاءً ، فإذا عرفت ذلك فنقول ، لا شك أن قولنا ، نَذَرْتُ ، وبعثْتُ واشتريتُ ، وتصَدَّقْتُ ، وطلَّقتُ ، وعَتَقْتُ ، إخباراتٌ في وضع اللغة لاحتمالها الصدق والكذب ، وإنما التردد اذا وضعت لأحداث هذه الأحكام من النذر ، والبيع والشراء والتصديق والطلاق والعناق الى غير ذلك من تحصيل هذه الأحكام ، فهل تكون إخبارات ، أم إنشاءات ، والا أقرب أنها بحقيقة الانشاء أشبه ، لأمرين ، أما أولاً فلأنها لو كانت

موضوعة للإخبار، لكان حال الإخبار لوقوع مخبراتها، إما أن تكون في الحال، أو في الماضي، وهما باطلان، لأنها لو وقعت في هذين الزمانين لامتنع تعليقها بالشرط، لأن الشرط لا يمكن تعليقه بالماضي، والحال. فبطل كونهما إخباراً في هذين الزمانين، ومحال أن تكون إخباراً في الأزمنة المستقبلية، لأن قول المطلق لامرأته أنت طالق، ليس بأقوى في تصريحه بالزمن المستقبل، من قوله ستصيرين طالقاً في المستقبل، ولو صرح بالتطبيق في المستقبل، لم تكن طالقاً، فهكذا ما هو أضعف في الدلالة على المستقبل، وهو قوله أنت طالق أولى ألا يقتضى وقوع الطلاق، فبطل كونه دالاً على الاستقبال.

وأما ثانياً فلائها لو كانت موضوعة للإخبار، لكان لا يخلو حالها، إما أن تكون كاذبة، أو صادقة، فإن كانت كاذبة فلا عبرة بها، ولا التفات إليها في تحصيل مقصودها، وإن كانت صادقة فهو باطل أيضاً، لأن قولنا أنت طالق، إذا كان خبراً فلا بد من أن يسبق مخبره ليكون مطابقاً له، فيكون صدقاً، فكان يلزم على هذا أن يكون الطلاق واقعاً قبل حصول قولنا أنت طالق، وهذا محال، فظهر بمجموع ما ذكرناه ههنا أن الطلاق، إنما يكون واقعاً بقوله أنت طالق

لا غيرُ ، وهذا هو فائدة الانشاء وثمرته ، ويُؤيِّد ما ذكرناه
أنه للانشاء قوله تعالى « فطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَّتهنَّ » وهذا أمرٌ
بالتطليق ، فيجب أن يكون قادراً عليه ، ومقدوره لا ينصرف
إِلَّا الى قوله : طَلَّقْتُ ، وفي هذا دلالة على كونه مؤثراً في
الطلاق ، وهو المقصود ، فهذا ما أردنا ذكره من قسم الحقيقة
وما يختص بها

✽ القسم الثاني ما يتعلق بالمجاز على الخصوص ✽

المجاز ، مَفْعَلٌ ، واشتقاقه إمَّا من الجواز الذي هو التعدي
في قولهم « جُزْتُ موضع كذا » إذا تعدَّيته ، أو من الجواز الذي
هو نقيض الوجوب ، والامتناع ، وهو في التحقيق راجع الى
الأول ، لان الذي لا يكون واجباً ولا ممتنعاً يكون متردداً
بين الوجود والعدم ، فكأنه ينتقل من الوجود الى العدم ، او
من العدم الى الوجود ، فاللفظ المستعمل في غير موضعه
الاصليّ ، شبيهٌ بالمتنقل ، فلا جرَم ، سمي مجازاً ، فاذا تمهدت
هذه القاعدة فالمقصود من المجاز يتحصل بذكر مسائل

(المسألة الاولى في ذكر حقيقة المجاز وبيان حدّه)

وقد أكثر العلماء فيه الخوض ، وأحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقته بين الاول والثاني . ونفسر هذه القيود ، فقولنا « ما أفاد معنى » عام في الحقيقة والمجاز ، لان كل واحد منهما دال على معنى ، وقولنا « غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب » يفصله عن الحقيقة ، لأننا إذا قلنا : أسدٌ ، ونريد به الرجل الشجاع ، فإنه مجاز لانه أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، والخطاب إنما هو خطاب أهل اللغة ، وهو غير مفيد لما وضع له أولاً ، فإنه وضع أولاً بإزاء حقيقة الحيوان المخصوص ، وقولنا لعلاقة بينهما لأنه لولا توهم كون الرجل بمنزلة الأسد في الشجاعة ، لم يكن إطلاق اللفظ عليه مجازاً ، بل كان وضعاً مستقلاً ، فهذا لم يكن بد من ذكر هذا القيد

﴿ خيالٌ وتنبيه ﴾

فإن قال قائلٌ ، قولكم في حدّ المجاز إنه « ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في أصل تلك المواضع » يؤدي إلى خروج

الاستعارة عن حدّ المجاز ، وبيانُه أنا إذا قلنا على جهة الاستعارة ، رأيت أسداً ، فالتعظيمُ والمبالغةُ الحاصلان من هذه اللفظة المستعارة ليس ، لأننا سَميناهُ باسم الأسد ، ولهذا فإنّه لو جعلناهُ علماً لم يحصل التعظيم والمبالغة بذلك ، بل إنما حصل ، لأننا قدّرنا في ذلك الشخص صيرورتهُ في نفسه على حقيقة الأسد ، لبلوغه في الشجاعة التي هي خاصة الأسد الغاية القصوى ، ومتى قدّرنا حصوله على صفة الأسدية وحقيقتها ، أطلقنا عليه الاسم ، وبهذا التقدير يكون اسم الأسد مستعملاً في نفس موضوعه الأصليّ ، ويبطل المجاز

(والجواب) أنّه يكفي في حصول المبالغة والتعظيم أن يُقدّر أنّه حصل له من القوة ما كان للأسد ، وعلى هذا يكون استعمال لفظ الأسد في معنى يخالف موضوعه الأصليّ ، وبهذا التقرير يحسن وجه الاستعارة ، وتتضح حقيقة المجاز

﴿ وَهُمْ وَتَنْبِيْهُ ﴾

فإن قال قائل إنّ ما جعلتموه حدّاً للمجاز ، يوجب عليكم أن تكون اللفظة الشرعية ، كالصلاة والزكاة وما أشبهها ، مجازاً ، وبيانُه أن لفظ الصلاة ، والزكاة ، قد أفادا معنى غير

مصطلح عليه ، فيلزم أن يكونا مجازين ، وقد قرّرتم أنها
حقائق شرعية ،

« والجواب » أن فيما ذكرناه في حدّ المجاز ، ما يدرأ
هذا الاعتراض ويبطله ، ألا ترى أننا قلنا في حدّه (ما أفاد
معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب)
ولفظ الصلاة والزكاة وإن أفادا معنى غير مصطلح عليه فإنما
هو باعتبار وضع اللغة ، لا وضع الشرع ، فإنهما أفادا معنى
مصطلحاً عليه في الأوضاع الشرعية ، فهذا كانا بالحقائق
الشرعية أخلق ، كما أوضحناه من قبل ، وكما ذكرنا في تعريف
الحقيقة أموراً غير مرضية ، فقد ذكرنا في تعريف المجاز
أيضاً ، ونحن نذكرها ونظهر وجه ضعفها

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وحاصل ما قاله في
المجاز ، هو كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها
لملاحظة بين الثاني والاول ، وهذا التعريف فاسد لأنه يقتضى
خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية الى حدّ المجاز وخروجهما
عن حدّ الحقيقة وأنه غير جائز ، لأن كل واحد منهما قد أريد

به غير ما وضع له، وليساً بمجازين، وقد أشرنا في ماهية الحقيقة إلى تأويل كلامه، فلا يرد عليه هذا الاعتراض

(التعريف الثاني)

ذكره أبو الفتح ابن جنى، وحاصل ما قاله أنه ما لم يُقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة، وهذا فاسدٌ بأمرين، أما أولاً فلأنه يبطل بالأعلام المنقولة من نحو أسد، وثور، فإن هذه الأعلام لم تبق على استعمالها في اللغة، بل قد نُقِلَتْ إلى هذه الاشخاص، والمعلوم أنها لا تكون مجازاتٍ، ولا يدخلها المجازُ بحال، وأما ثانياً فلأن ما هذا حاله يبطل بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد استعملت في غير ما وُضِعَتْ له في أصل اللغة، ولم تُقَرَّ على تلك الاستعمالات اللغوية، ولا يُقال بأنها مجازات

(التعريف الثالث)

ذكره الشيخ أبو عبد الله البصرى، وحاصل ما قاله أنه ما أُفِيدَ به غير ما وُضِعَ له. وهذا فاسدٌ بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد أُفِيدَ بها غير ما وضعت له، فيلزم أن تكون مجازات، وقد قرّرنا كونها حقائق، فلا وجه لتكثيره

(التعريف الرابع)

قاله ابن الأثير ، وحاصلُ قوله في حقيقة المجاز أنه ما أُريدَ به غيرُ المعنى الذي وُضِعَ له في أصل اللغة ، وهذا فاسدٌ بما ذكرناه في الحقائق العرفية ، والشرعية ، فإنها قد أفادت خلاف ما وُضِعَتْ له في اللغة ، فكان يلزم أن تكون مجازات وهو باطل

* دقيقة *

اعلم أن إطلاق لفظ المجاز على ما يُفِيدُهُ ، ليس على جهة الحقيقة ، وإنما يُطلق على جهة المجاز ، لا مَرِن ، أما أولاً فلا أن الحقيقة في هذا اللفظ ، إنما هو التعدّي والعبور ، وحقيقة ذلك إنما تحصل في انتقال الجسم من حيزٍ إلى حيزٍ آخر ، فأما في الالفاظ فلا يجوز ذلك في حقها ، وإنما تكون على جهة التشبيه ، وهذا هو فائدة المجاز ومعناه ، وأما ثانياً فلا أن المجاز وزنه (مَفْعَل) وبناء المفعَل حقيقةً إمّا في المصدر ، كالمخرج ، والمَدْخَل ، وإمّا في المكان ، والزمان ، إذا أُريدَ به زمانُ الدخول ، والخروج ، ومكانهما ، فأما الفاعل فليس مستعملاً فيه

فيقال بأنه حقيقة كما قررنا من قَبْلُ أن اسم الحقيقة فميلة
بمعنى فاعلة ، أو مفعولة ، وعلى هذا يكون استعماله في اللفظ
المنتقل عما كان عليه في الاصل لا يليق إلا مجازاً

✽ المسئلة الثانية في تقسيم المجاز ✽

اعلم أن المجاز واسعُ انْخَطَوْ في الكلام كثيرُ الدَّوَرِ فيه
وليس يخلو حاله إما أن يكون وارداً في مفردات الألفاظ
أو في مركباتها ، أو يكون وارداً فيهما جميعاً ، فهذه مراتب
ثلاث لا بدُّ من كشف الغطاء عنها ، وبيان أمثلتها بمعونة الله

(المرتبة الاولى في بيان المجازات المفردة)

وهذا نحو استعمال الأسد ، في الرجل الشجاع ، والبحر ،
في الكريم ، والحمار ، في البليد الى غير ذلك من المجازات
المفردة وجملة ما نورده من ذلك أمور خمسة عشر

أولها ، تسمية الشيء باسم الغابة التي يصيرُ إليها ، وهذا
نحو تسميتهم الغنم بالحمر لما كان يصيرُ إليها ، والعقد بالنكاح ،
لما كان مُوصِلاً إليه ، فلاجل توهمهم المبالغة أطلقوا هذه
الالفاظ على ما ذكرناه وإن لم تكن حاصلة على ما ذكرناه
لما كانت غايتها إليها

وثانيها ، تسمية الشيء بما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم
المذلة العظيمة ، بالموت ، والمرض الشديد ، بالموت أيضاً
وهكذا الأمور الهائلة ، والأهوال العظيمة ، ووجه المجاز ،
إما من أجل المشابهة ، وإما لأنها تُؤدّي إليه

وثالثها ، تسميتهم اليدَ باسم القدرة كقوله تعالى (يَدُ اللَّهِ
فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) أى قدرته ، وقولهم يدُ فلان على غيره قاهرة
ووجه المجاز من جهة أن اليد محل للقدرة ، أو من جهة أن
اليد آلة في الفعل ، والفعل لا يمكن حصوله إلا بواسطة
القدرة ، فلاجل هذا تجوزوا في تسمية اليد بالقدرة

ورابعها ، تسمية الشيء باسم قائله ، حيث قالوا ، سأل
الوادي ، والحقيقة سأل ماء الوادي ، فإسنادُ السّيلان إلى
الوادي من باب المجاز المركب ، وتسمية الماء بالوادي من باب
المجاز المفرد لما كان الوادي قابلاً له

وخامسها ، تسمية الشيء باسم ما يكون ملابساً له كما
سمّوا المطرَ بالسّماء ، فقالوا جادتْنا السّماء ، لما كان المطر
نازلاً منها

وسادسها ، إطلاقهم الاسم أخذاً له من غيره ،
لاشتراكهما في معنى من معانيه ، كما أطلقوا لفظ الأسد على

الشجاع باعتبار الشجاعة ، وكما أطلقوا الحمار على البليد ، لاجل
 البلادة ، وهذا هو الذي يُقال إنه من باب الاستعارة
 وسابغها ، تسمية الشيء باسم ضده ، كقوله تعالى «وجزاء
 سيئة سيئةً مثلها» و «مَنْ اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثلِ
 ما اعتدى عليكم» و «قوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثلِ ما
 عوقبتم به» فيمكن أن يقال إن وجه المجاز هنا ، تسمية
 الشيء باسم ضده ، وإذا جاز إطلاق اللفظة الواحدة على
 الضدين في لسانهم ، كإطلاق الحَنِيفِ على المَعُوجِ ، والمستقيم ،
 والسَّدْفَةِ على الضوء ، والظلام ، جاز إطلاق السيئة على جزائها كما
 يطلق عليها نفسها ، ويمكن أن يقال إن هذا من باب التشبيه
 في المجاز ، لأن جزاء السيئة ، يُشَبِّهُها في كونها سيئةً ، بالنسبة
 إلى من وصل إليه ذلك الجزاء

وثانها ، تسمية الكل باسم الجزء كإطلاق^(١) لفظ العموم ،
 مع أن المراد منه الخصوص ، كقوله تعالى «وهو على كل شيء
 قدير» فقد خرج من هذا كثير من الموجودات التي لا يقدر
 عليها ، فالعموم صار مجازاً في الخصوص

(١) الصواب أن يقول . كإطلاق الرقة . على العبد أو الأمة في
 قوله تعالى فتحرير رقة مؤمنة

وتاسعها ، تسميةُ الجزء باسم الكل كما يقال للزنجيَّ إنه ،
أسود . فقد أُنْدرج بياض أسنانه ، وبياض عينيه ، في هذا
الإِطلاق ، وتسميةُ اسم الكل باسم الجزء أولى من عكسه
لأنَّ الجزء لازم للكل ، والكلُّ لا يلزم الجزء ، فلذلك
كان أحقَّ لأجل الملازمة

وعاشرها ، إطلاقُ اللفظ المشتقَّ بعد زوال المشتقِّ منه ،
كإِطلاق قولنا ، قاتل وضارب ، بعد فراغه من القتل ،
والضرب ، فإنَّ إطلاقه على جهة الحقيقة في الحال . فأما بعد
ذلك فهو مجاز

وحادي عشرها ، المجاورةُ ، وهذا كنقل اسم الراوية ،
من ظَرْف الماء إلى ما يُحمل عليه من الجبل وغيره ، ونحو
تسمية الشراب بالكاس لأجل مجاورته له

وثاني عشرها ، إطلاقُ لفظ الدابة على الحمار ، فإنه كان
بالوضع اللغوي لكل ما يدبُّ ، كالنودة ، والنملة ، ثم تُعُورَف
على قصره على ذوات الأربع من الدوابِّ ، فاذا قصر من
ذوات الأربع على الحمار ، كان هذا مجازاً بالإِضافة إلى
العُرْف لا محالة

وثالث عشرها ، المجاز بالزيادة ، كقوله تعالى « ليسَ

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ» فَالْكَافُ ههنا مَزِيدَةٌ، لِأَنَّهَا لَوْ أُسْقِطَتْ
لَا سَتَقَامَ الْكَلَامُ ، فَلِهَذَا كَانَ يَجِيئُهَا لِلزِّيَادَةِ الْمَجَازِيَّةِ
وَرَابِعٌ عَشْرَهَا ، الْمَجَازُ بِالنَّقْصَانِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى
« وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » فَإِنَّ الْمُرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَلِهَذَا ، فَإِنَّهُ لَوْ
جِئَ بِهَا لِصَحِّ الْكَلَامِ وَاسْتِقَامِ

وَخَامِسٌ عَشْرَهَا ، تَسْمِيَةُ الْمُتَعَلِّقِ بِاسْمِ الْمُتَعَلِّقِ ، كَتَسْمِيَةِ
الْمَعْلُومِ عِلْمًا ، وَالْمَقْدُورِ قُدْرَةً ، كَمَا قَالَ تَعَالَى « وَلَا يُحِيطُونَ
بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ أَى » مَعْلُومِهِ ، وَقَوْلِهِمْ ، هَذِهِ قُدْرَةُ اللَّهِ ،
أَى مَقْدُورُهُ ، فَهَذِهِ جَمِيعُ الْوُجُوهِ الْمَجَازِيَّةِ فِي الْأَلْفَافِ الْمَفْرَدَةِ ،
وَأَكْثَرُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مُعْتَرِفُونَ بِإِثْبَاتِ الْمَجَازَاتِ الْمَفْرَدَةِ ،
وَقَدْ أَنْكَرَهَا بَعْضُهُمْ ، وَالْحُجَّةُ عَلَى مَا قُلْنَا ، هُوَ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ
قَدْ اسْتَعْمَلُوا الْأَسَدَ ، فِي الرَّجُلِ الشَّجَاعِ ، وَفِي الْبَلِيدِ الْحَمَارِ ،
مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ لَفْظَ الْأَسَدِ ، وَالْحَمَارِ ، مَوْضُوعَانِ فِي أَوَّلِ
الْأَمْرِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَيَوَانَيْنِ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقُوهُمَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى
جِهَةِ الْمَجَازِ ، لِمَا يَبِينُ مَفْهُومَيْهِمَا وَيَبِينُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ
الْمِشَابَهَةِ ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُنَا مِنَ الْمَجَازِ

وَاجْتَبَى الْمُنْكَرُونَ لِلْمَجَازِ فِي الْمَفْرَدَاتِ بِأَنَّ اللَّفْظَ لَوْ
أَفَادَ الْمَعْنَى عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَفِيدَهُ مَعَ الْقَرْيَةِ

المخصوصة ، أو بدون القرينة ، والأولُ باطلٌ ، لأنه مع
القرينة المخصوصة لا يفيد خلاف ذلك ، وعلى هذا يكون مع
تلك القرينة حقيقة ، لا مجازاً ، وهو بدون القرينة غير مفيدٍ
أصلاً ، فلا يكون حقيقةً ، ولا يكون مجازاً ، فحصل من مجموع
ما ذكرناه ، على هذا التقدير أن اللفظ لا يكون مجازاً
لاحال القرينة ، ولا حال عدم القرينة ، وهذا هو مطلوبنا
« والجواب » أن اللفظ الذي لا يفيد إلا مع القرينة هو
المجاز بعينه ، ولا يقال بأن اللفظ مع القرينة يصير حقيقةً فيما
دلّ عليه ، لأن دلالة القرينة ليست دلالة وضعية ، حتى يحصل
المجموع لفظاً دالاً على المعنى ، وإنما دلالتها عقلية ، فإن سلموا
ما ذكرناه ، فهو المجاز ، وإن زعموا أنه يمكن حقيقة بما
ذكره ، كان خلافاً في العبارة

(المرتبة الثانية في المجازات المركبة)

وحاصل الأمر في ذلك هو أن يستعمل كل واحد من
الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي ، لكن المجاز إنما حصل
في التركيب لا غير ، وهذا كقوله
(أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْفَدَاكِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ)
فكل واحد من هذه الألفاظ المفردة فيما ذكرناه مستعملٌ

في موضوعه الأصلي، لكن إنما جاء المجاز من جهة إسناد الإشابة والإفناء إلى كَرِّ الغداة، وإلى مَرِّ العشي وهو غير مطابق لما عليه الحقيقة، فإن الإشابة، والإفناء، إنما يحصلان بفعل الله تعالى لا بكرِّ الغداة، ولا بمرِّ العشي، وهكذا قوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وقوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ » فهذا وأمثاله إنما جاء المجاز فيه من جهة الإسناد والإضافة لا غير، لا من جهة المفردات كما مثناها

(المرتبة الثالثة في بيان المجازات الواقعة في المفردات والتركيب)

فهذا وأمثاله يحسن موقعه، ويقع في البلاغة أحسن هيئة، ويكسب الكلام رَوْقًا وطلاوةً، ويعطيه رَشَاقَةً ويُدْقِقه حلاوةً، ومثاله قولك لمن تراعيه « أحياناً اكْتَحَالِي بَطْلَمَيْكَ » فإنه قد أُسْتَعْمِلَ لفظ الإحياء في غير موضوعه بالأصالة، وأسند الاكْتَحَالُ إلى الإحياء، مع أنه في الحقيقة غير منتسب إليه، فقد حصل المجاز في الأفراد والتركيب معا كما ترى

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن هذه المجازات المركبة التي ذكرناها ومثناها

بقوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وبقوله تعالى « مِمَّا
تُنْبِتُ الْأَرْضُ » وقوله تعالى « حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ
زُخْرُفَهَا » وغير ذلك من الأمثلة . فإنها كلها مجازات لغوية
استعملت في غير موضوعاتها الأصلية ، فلاجل هذا حكمنا
عليها بكونها لغوية ،

وبيانه هو أن صيغة « أنبت » « وأخرج » « وأخذ »
وُضعت في أصل اللغة بإزاء صدور الخروج ، والنبات ،
والأخذ ، من القادر الفاعل ، فإذا استعملت في صدورها من
الارض فقد استعملت الصيغة في غير موضوعها ، فلا جرم
حكمنا بكونها مجازات لغوية .

وقد زعم ابن الخطيب الرازي أن المجازات المركبة كلها
عقلية ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأن فائدة المجاز
ومعناه حاصل في المجازات المركبة من كونه أفاد معنى غير
مصطلح عليه ، فهذا كان المركب بالمعاني اللغوية أشبه ، وأما
ثانياً فلأن المجاز المفرد في قولنا : زيد أسدٌ قد وافقنا على كونه
لغويًا ، فيجب أن يكون المركب أيضاً كذلك ، والجامع بينهما
أن كل واحد منهما قد أفاد غير ما وضع له في أصل تلك اللغة ،
فوجب الحكم عليه بكونه لغويًا

(المسئلة الثالثة فى ذكر الأحكام المجازية)

اعلم أنا قد أشرنا الى تقسيم المجاز فى مفرد ومركبه ،
وذكرنا فى المفرد أنواعاً ترتقى الى خمسة عشر ، وهى وإن
تفرقت فى التعديد فهى فى الحقيقة راجعة الى أودية المجاز
المعتمدة فيه وهى التوسع ، والاستعارة ، والتمثيل ، لا تخرج
عنها ، وإنما أوردناها مفصلة لما أوردناها ابن الخطيب ، وكان
مولعاً بتكرار التقسيم وله شغف به ويحصل المقصود بذكر
الأحكام

✽ الحكم الاول ✽

الاصل فى إطلاق الكلام أن يكون محمولاً على الحقيقة
ولا يعدل الى المجاز إلا لدلالة ، فإذا ، المجاز على خلاف الأصل
لا محالة لأدلة ثلاثة

أولها أنا نقول اللفظ إذا تجرد عن القرينة ، فإما أن يُحمل
على حقيقته وهذا هو المطلوب ، فإن الحقيقة هى الأصل ، وإما
أن يُحمل على مجازه ، وهو باطل لأن الشرط المعتبر فى حمله على
مجازه إنما هو حصول القرينة ، ولا قرينة هناك وإما أن
لا يحمل على حقيقته ، ولا على مجازه ، وهو باطل لأنه على هذا

التقدير يخرج عن أن يكون مستعملاً ، ونُدْجِهُ بالمهمات ،
وإما أن يحمل عليهما جميعاً ، وهذا باطلٌ أيضاً لأنه لو قال
الواضع ، أحملوا هذا اللفظ عليهما جميعاً كان حقيقةً في مجموعهما
وإن قال : أحملوه إما على هذا أو على هذا أو على ذاك ، كان
مشاركاً بينهما وكان حقيقةً فيهما . فإذا بطلت هذه الأقسام
كلّها تعين ما قلناه من حملهِ على الحقيقة عند التجرد

وثانيها أن المجاز لا يمكن تحقُّقه إلا عند نقل اللفظ من
شيء الى شيء آخر لعلاقة بينهما ، وذلك يستدعي أموراً ثلاثة ،
وضعه الأُصل ، ثم نقله الى الفرع ، ثم العلاقة التي بينهما ، وأمّا
الحقيقة فأنه يكفي فيها أمرٌ واحدٌ ، وهو وضعها الأُصل والمعلوم
أن كل ما كان توقُّفه على شيء واحد فهو سابق على ما يكون
توقُّفه على ذلك الشيء مع أمرين آخرين

وثالثها أنه لو لم يكن الأُصل في الكلام هو الحقيقة
لكان الأُصل لا تخلو حاله إما أن يكون هو المجاز ، ولا قائل به ،
فيجب القضاء بفساده ، أو لا يكون واحد منهما هو الأُصل ،
وهو باطل أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون كلامُ الشارع متردداً
بين الحقيقة والمجاز ، فيكون مجملاً لا يمكن فهمُ المراد من ظاهر
خطاباته وخلاف ذلك معلومٌ فلا حاجة الى إبطاله . ولما كان

ذلك فاسداً علمنا أن الأصل في الكلام هو الحقيقة ، ويؤيد ما ذكرناه ما روى عن ابن عباس أنه قال ما كنت أدرى ما الفاطرة حتى اختصم الى رجلان في بئر ، فقال أحدهما فطرها أبي ، أي اخترعها . وحكى عن الأصمعي أنه قال : ما كنت أعرف الدهاق حتى سمعت جارية بدوية تقول أسقني دهاقا أي ملأنا . فلولا أن السابق من الإطلاق في الكلام هو الحقيقة ، لما فهموا تلك المعاني ، لجواز أن تكون مستعملة في غيرها على جهة المجاز ، أو تكون مترددة بين الحقيقة والمجاز

﴿ الحكم الثاني ﴾

اعلم أن الحقيقة إذا كانت هي الأصل في الكلام كما ذكرتم ، فلا شيء يكون التكلم بالمجاز ، وما الباعث عليه فنقول : العدول عن الحقيقة الى المجاز قد يكون لأمر يرجع الى اللفظ وحده ، وإلى المعنى وحده ، وإلى كليهما ، فهذه مقاصد ثلاثة

(المقصد الاول)

ما يرجع الى اللفظ على الخصوص وذلك من أوجه ، أما أولاً فلما يرجع الى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدال على

المجاز أخفّ من الحقيقة على اللسان ، إما خلفّة مفرداته
أو لحسن تعديل تركيبه ، أو خلفّة وزنها ، أو لسلاسته ، أو لغير
ذلك من الأمور التي تقتضى السهولة فيعدل الى المجاز
لما ذكرناه

وأما ثانياً فلأن اللفظة المجازية ربّما كانت صالحةً
للقافية إذا كان الكلام شعراً منظوماً ، أو لأجل التشاكل في
السجع إذا كان الكلام منثوراً ، والحقيقة غير صالحة في ذلك ،
أو لأجل أن الكلمة المجازية مألوفة الاستعمال ، والحقيقة
غريبة وحشيّة ، فتكون المجازية أخفّ لما يحصل من الإنس
المألوف ما ليس يحصل في غيره ،

وأما ثالثاً فربّما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة
الصحيحة في تصريحها في بيانها ، والحقيقة منحرفة عن ذلك
فلهذا عدل الى استعمال اللفظة المجازية من أجل ذلك

(المقصد الثاني)

ما يرجع الى المعنى على الخصوص وذلك من أوجه ، أمّا
أولاً فلاجل التعظيم كما يقال سلامٌ على الحضرة العالية والمجلس
الكريم ، فيعدل عن اللقب الصريح الى المجاز تعظيماً لحال

المخاطب وتشریفاً لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه فيقال
سلامٌ على فلان .

وأما ثانياً فلاجل التحقير كما يعبر عن قضاء الوطر من
النساء بالوطء وعن الاستطابة بالغائط ويترك لفظ الحقيقة
استحقاقاً له ، ونزهاً عن التلفظ به لما فيه من البشاعة والغلظ
وقد نزه الله تعالى كتابه الكريم وخطابه الشريف عن مثل
هذه الامور ، وعدل الى المجازات الرشيقة لما ذكرناه فقال
« أو لامستم النساء » كناية عن الوطء وقال تعالى « كانا
يا كُلاًن الطعام » كنى به عن قضاء الحاجة لما في لفظ الحقيقة
من الركة والسماجة ،

وأما ثالثاً فلاجل تقوية حال المذكور فإذا قلت رأيت
أسداً كان أقوى من قولك رأيت رجلاً يشبه الأسد كما
سنورد الفرق بين الاستعارة والتشبيه ، فلا جرم عدل الى
المجاز لمكان هذه القوة

وأما رابعاً فلما يحصل في المجاز من التوكيد بخلاف
الحقيقة ، فانت إذا قلت رأيت أسداً في سلاحه ، وبحراً في
يرذيه ، كان أكثر تأكيداً ووقفاً في النفوس من قولك رأيت

رجلاً كريماً أو شجاعاً لما يحصل في ذلك من المكانة والمبالغة
بذكر المجاز دون الحقيقة

(المقصد الثالث)

ما يرجع الى اللفظ والمعنى جميعاً لما يحصل في المجاز من
تلطيف الكلام وحسن الرشاقة فيه ، وتقرير ذلك هو أن النفس
إذا وقفت على كلام غير تام بالمقصود منه تشوقت الى كماله ،
فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوق أصلاً ،
لان تحصيل الحاصل محال ، وإن لم تقف على شيء منه فلا
شوق لها هناك ، فأما إذا عرفته من بعض الوجود دون بعض
فإن القدر المعلوم يحصل شوقاً الى ما ليس بمعلوم ، فاذا عرفت
هذا فنقول : إذا عبّر عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة
حصل كمال العلم به من جميع وجوهه ، وإذا عبّر عنه بمجازه لم
تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوق الى تحصيل
الكمال ، فلا جرم كانت العبارة بالمجازات أقرب الى تحسين
الكلام وتلطيفه

﴿ الحكم الثالث ﴾

أجمع أهل التحقيق من علماء الدين ، والنظار من الأصوليين ، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم في كلا نوعيه ، المفرد ، والمركب ، ويحكي الخلاف في إنكاره عن أبي بكر بن داود الأصفهاني ، والحجة على ما قلناه : هو أن خلافة إمام أن يكون في الجواز ، أو في الوقوع ، فأما الجواز العقلي فإنه ظاهر فإن الخطاب بالكلام الذي أريد به خلاف ما وُضِعَ له جاز من جهة العقل ، والقدرة الإلهية لا تعجز عن مثل هذا ، فهذا حكمتنا به ، وأما الوقوع فهو ظاهر في القرآن كثيراً قال الله تعالى « واخفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقال تعالى « فوجدَا فيها جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ » وقال تعالى « واشتعل الرأسُ شيباً » ومن المركب قوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا » وقوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » وعلى الجملة فلا استعارة ، والتمثيل ، والكناية ، في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أوسع من أن تُضَبَّطَ بحدٍّ ، وسنورد من ذلك أموراً منبهة على حسن البلاغة بالتوسعات المجازية ،

وتقرير هذه الدلالة أن هذه المجازات إما أن يُراد بها معنى،
أولاً، والثاني باطلٌ منزّه عنه كلامُ الله، والأولُ إما أن يُراد
به ما وُضع له، أو غيره، فإن أريد به ما وُضع له فهو
باطلٌ، لأن الدّلَّ لا جناح له، والإرادة لا تُعقل من الجدار،
والأخذ من جهة الأرض غير ممكن، لأنها غير قادرة، وإن لم
يُرد بها ما وُضعت له فهذا هو الذي نريده بالمجاز وهو المطلوب

﴿ خيال وتنبيه ﴾

فإن قال قائل إن ما ذكرتموه من جواز دخول المجاز في
كلام الله تعالى يُؤدّي الى حصول مطّاعن في ذات الله تعالى،
وفي صفاته، وفي كلامه، وشيء منها غير جائز في الله تعالى
ولا في صفاته ولا يليق بخطابه، فيجب القضاء بطلانه
وفساد، وبيانه من أوجه أربعة

أولها، هو أن الله تعالى لو خاطب بالمجاز لكان يجوز
وصفه بأنه متجاوز مستعير، وهذا غير لائق بالحكمة
وثانيها، أنه لا فائدة في العدول الى المجاز مع إمكان
الحقيقة، فالعدول إليه يكون عبثاً لا حاجة إليه
وثالثها، هو أن المجاز لا ينبىء عن معناه بنفسه، فورود

القرآن به يؤدي الى أن لا يُعرف مُراد الله فيُنْفَضَى الى الإلباس وهو منزّه عنه

ورابعها ، أن كلام الله تعالى كله حقٌ وصوابٌ ، وكلُّ حقٍّ فله حقيقة ، وكلُّ ما كان حقيقة فلا يدخله المجاز ، وهذا هو المطلوب

« والجواب » أنا قد أوضحنا بالبرهان العقليّ جوازه وأوردنا من الأمثلة في وقوعه في خطاب الله تعالى ما لا مدفع له الا بالمكابرة والإنكار والمنكارة

قوله أولاً إنه يؤدي الى وصفه بأنه متجاوز مستعير ، قلنا هذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن إجراء الأوصاف الإلهية موردة بالشرع ، فما أذن فيه أطلقناه ، وما سكت عنه توقفنا في حاله ، وأما ثانياً فلعل هذه الأوصاف تُوهِمُ الخطأ مع صحة إجراءاتها عليه فلا جرّمَ توقفنا في إطلاقها

وأما قوله ثانياً إنه لا فائدة في العدول عن الحقيقة ، فقد قرّرنا فيما سلف الباعث على التكلم بالمجاز . وذكرنا هناك أغراضاً حكمية تبعث عليه

وأما قوله ثالثاً إن المجاز يؤدي الى اللبس ، قلنا إنه لا لبس مع وجود القرينة ، والمجازات لا تنفك عن القرائن

الحالية ، والمقالية ، كما سندكرها من بعد هذا بمعونة الله
وأما قوله رابعاً إن كلام الله تعالى حق، قلنا إن كلام الله
حق على معنى أنه صدق لا يجوز فيه كذب، لا من أجل كون
الفاظه مستعملة في موضوعاتها الأصلية ، فأين أحدهما من
الآخر، وفيه وقع النزاع فبطل ما قالوه

﴿ الحكم الرابع في كيفية استعمال المجازات ﴾

اعلم أن المجازات اللغوية المفردة يجب إقرارها حيث
وردت ، ولا يجوز تعديها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة .
وقد زعم فريق أنه يجوز تعديها عن أماكنها التي وردت فيها
إلى غيرها ،

والحجة على ما قلنا هو أن المجازات واردة على خلاف
الأصل والاستعمال ، فيجب قصرها على الأماكن التي وردت
فيها من غير تعدي

ولنضرب في ذلك أمثلة ، المثال الأول في مجاز النقصان
كقوله تعالى «واسأل القرية» واسأل العير، وقولهم سل الربيع،
فهذه الأمور يجب قصر النقصان فيها على ما وردت فيه،
ولا يجوز تعديها ونقله إلى غيره، فلا يقال: سل الدار واسأل الجدار،

واسأل الشجرة، ألا بإذن من جهة اللغة يدل على جواز استعماله
المثال الثانى، فى مجاز الزيادة، فإذا ورد المجاز فى زيادة. مآ.
ولا. فى نحو قوله تعالى «فبما رحمة من الله» وقوله «فبما نقضهم
ميثاقهم» وزيادة. لا. فى قوله تعالى «لئلا يعلم» وقوله تعالى
«ولا تستوى الحسنة ولا السيئة» فيجب إقرار زيادتهما حيث
وردتا، ولا يجوز التعدى الى زيادة. لم. ولن. من حروف النفي
المثال الثالث، إذا استعير لفظ الأسد للرجل الشجاع
ووجه الاستعارة بينهما المشاركة فى معنى الشجاعة، فيجب
إقراره حيث ورد، ولو جاز تعديه لجاز إطلاق اسم الأسد
على الرجل الأتجر، وهو المتغير الفم، فلو كانت المشابهة كافية
فى حِلِّ الإطلاق لجاز ما ذكرناه، فلما كان ممنوعاً دلّ على
ما قلناه من قصره حيث ورد، وهكذا تحذروا فى إطلاق
قولنا (نحلة) فى الرجل الطويل، ولو جاز تعديه لجاز إطلاقها على
الحبل من أجل طوله، فلما تعذر ذلك عرفنا أنه مقصور،
فأما المجازات المركبة فالأقرب جواز تعدّيها الى غير
محالها التى وردت فيها، فكما ورد قوله تعالى «أخذت الارض»
وأبنت الارض وغير ذلك، ورد قولهم تكاثرت أشواقى،
والتكاثر إنما يكون فى الأمور المتحيزة، وقولهم أسقمى فقدك،

وأحياني مشاهدتك والنظرُ إليك ، وهذا واردٌ في لسانهم
كثيراً لا يمكن ضبطه في الرسائل والمواظ والخطب ، ولا بن
نبأته في مثل هذا اليد البيضاء كقوله (انما الموت حسامٌ
أزْهَقَ النفسَ ذُبابُه)

✽ الحكم الخامس ✽

استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام
والقعود والصور والهيئات فلا ترد فيها المجازات بجمال ، وإذا
كان مخصوصاً بالألفاظ فهي منقسمة الى الأسماء والأفعال
والحروف ، فأما الحروفُ فلا مدخل للمجاز فيها ، لأن وضعها
على أنها تدلّ على معانٍ في غيرها فلا بدّ من اعتبار الغير في
دالاتها ، ثم ذلك الغيرُ إن كانت صالحة للدخول عليه كقولك
زيد في الدار ، وعمرو من الكرام ، فهي حقيقة في استعمالها
وإن كانت غير صالحة لما دخلت عليه كقولك من . حرف جرّ ،
ولم . حرف نفي ، صارت مجازاً لكن التجوّزُ إنما كان فيها من
جهة تركيبها لا من جهة الأفراد ، والمنعُ إنما كان في حالة
الأفراد لا في التركيب

وأما الأفعال فهي دالّة على حصول أحداث في أزمنة
. معننة ، فالفعل الصناعي دال على المصدر وعبارة عنه ، فالمصدر

إن وقع فيه مجازٌ فالفعل تابع له ، وإن تعذر وقوع المجاز في المصدر فالفعل أحق بالتعذر ،

وأما الأسماء فهي أنواع ثلاثة (الاسم العلم) ولا مدخل للمجاز فيه لأنه في جميع مواقعه أصل ، ومن حق المجاز أن يكون مسبوقاً بوضع أصلي ثم يُنقل عنه ، وأيضاً فإن من حق المجاز أن يكون بينه وبين ما نقل عنه علاقة يحسن لأجلها التجوز والنقل ، وهذا غير موجود في الأعلام ، فلهذا بطل التجوز فيها (والاسم المصدر) وهو المشتق منه قد يدخله المجاز إذا وقع في غير موضعه كقولك رجل عدل . ورضاً (والاسم الجنس) وأكثر ما يرد المجاز في المفرد منه كأسد ، وبحر ، وليث ، وغير ذلك من الأسماء المفردة ، ولتقتصر على ما ذكرناه ههنا من أحكام المجاز ففيه كفاية لغرضنا ، وستكون لنا عودة في تحقيق أسرار المجازات في فن المقاصد ، وإذا قد أتينا على ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، وما يتعلق بالمجاز على الخصوص ، فنذكر ما يكون مشتركاً بينهما وبالله التوفيق

(القسم الثالث في ذكر الأحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز)
(الحكم الأول) اعلم أن اللفظة اللغوية بالنسبة إلى إفادتها لمعناها إذا كانت دالة على أزيد من معنى واحد ، فإما أن تكون

إفادتها المعنيين على جهة الاستواء من غير تفرقة فيكونان حقيقتين، وهذا هو الاشتراك، وإما أن يكون أحدهما سابقاً الى الفهم دون الآخر فيكون بالإضافة الى السابق حقيقة وبالإضافة الى الآخر مجازاً، فإذا كانت مستعملة فيهما فلا بُدَّ من تفرقة بين حقيقتها ومجازها، ولا أجل مزيد الغموض أكثر العلماء الخوض في ذلك، وذكروا أموراً غير صالحة للفرق وأموراً صالحة للتفرقة، فهذان تقريران نذكر ما يخص كل واحد منهما بمعونة الله تعالى

(التقرير الاول للفرق الصحيحة)

اعلم أن مستند الحقيقة والمجاز إنما هو اللغة لا غير، فإذا كان لا مستند لهما سواها، فيجب أن تكون التفرقة بينهما متلقاةً من جهة أهل اللغة في الاستعمال، وليس يخلو ذلك إما أن يكون بتعريف يقطع الاحتمال وهو التنصيص، وإما أن يكون بتعريف مُعرَّض للاحتمال وهو الاستدلال، فهذان مجريان

(المجرى الأول وهو التنصيص)

وذلك يكون من أوجه خمسة (أولها) أن يصرح الواضع فيقول: هذا حقيقة، وهذا مجاز، من غير إشارة الى أمر

وراء تصريحه فهذه تفرقة ليس بعدها في الوضوح شيء ،
ويجب قبولها لأنه كما قيل في أصل وضعه قيل في التفرقة
لا محالة

(وثانيها) أن يميز كل واحد من الحقيقة والمجاز بحد يخصه
لأن الحدود إنما توضع من أجل معرفة الماهيات والتفرقة بينها
فإذا وُضع لكل واحد منهما حد على الخصوص حصلت
التفرقة بلا مرية

(وثالثها) أن يذكر لكل واحد منهما خاصة تخصه ،
لأن الخاصة هي تلو الحد في بيان الماهية خلافاً أن التفرقة بين
الحد والخاصة هو أن من شأن الحد أن يكون مندرجاً تحته
جميع الصور المفردة من المحدود ، بخلاف الخاصة ، فإن الخاصة
إنما تكون متناولة لبعض الصور المفردة دون بعض ، ألا ترى أن
حد الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
بالأزمنة الخاصة ، فهذا يندرج تحته كل الأسماء لا يخرج عنها
صورة واحدة ، والخاصة في الاسم إنما هو دخول التنوين ،
واللام ، والاضافة ، وغيرها ، وهذا إنما يخص بعض الأسماء
دون بعض

(ورابعها) أن ينص واضع اللغة في بعض الألفاظ على

أنى متى استعملت هذه اللفظة فى هذا المحل فى حقيقة ،
ومتى استعملتها فى محل آخر فى مجاز ، ومثله أن البلق مجموع
السواد والبياض ، فيقول مثلاً متى استعمل فى الخيل فهو حقيقة
ومتى كان مستعملاً فى غيرها فهو مجاز فهذا ظاهر
يجب قبوله

(وخامسها) أن ينصَّ واضعُ اللغة بأن يقول متى استعملت
هذه اللفظة مطلقاً فى حقيقة ، ومتى استعملتها مقيدة فى
مجاز ، فيجب الاحتكام لقوله فيما ذكرناه ، ولا يجوز مخالفته
لأنهم الواضعون لألفاظ اللغة فاهم التحكم فيها كيف شاءوا

(المجرى الثانى الاستدلال)

وذلك أن ندرك من الكلام ما يوقفنا على أمور تشعرنا
بالتفرقة بينهما ، وذلك من أوجه أربعة

(أولها) أن تستعمل فى معنيين ، أحدهما يكون سابقاً الى
الفهم عند إطلاق اللفظ من غير قرينة ، والآخر لا يفهم عند
الإطلاق إلا بقرينة ، فيعلم أنها حقيقة فى السابق دون المتأخر
فيعلم بالاضطرار الى قصد الواضع أن اللفظ لولا أنه حقيقة فى
ذلك المعنى لما كان سابقاً الى الافهام دون غيره

(وثانيها) أن يعلم من أهل اللغة أنهم متى أرادوا إفهام معنى من المعاني غيرهم ، اقتصروا على عبارات مخصوصة ، وإذا عيروا بذلك اللفظ عن معنى آخر لم يقتصروا عليها . بل ذكروا معها قرينة ، فيعلم قطعاً بهذا التصرف أن الأول حقيقة ، والثاني مجازٌ إذ لولا علمهم بكون ذلك اللفظ حقيقة لذلك المعنى لما اقتصروا عليه

(وثالثها) أنهم إذا علقوا الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلقها به ، علم أنها في أصل اللغة غير موضوعة لها فيعلم كونها مجازاً فيها وهذا كقوله تعالى في النقصان « وجاء ربك » فإنه يستحيل عقلاً تعلق المجيء بالذات ، لاستحالة عليها ، فيعلم أن استعمالها مجاز بالنقصان ، وأن الأصل وجاء أمر ربك وكقوله تعالى « واسأل القبرية » فإنه لا يمكن سؤال القبرية ، فعلمنا أنه لا بدَّ هناك من محذوف تقديره واسأل أهل القبرية

وفي الزيادة كقوله تعالى « ليس كمثله شيء » فإننا لو خَليناه وظاهر الآية كان المنفى إنما هو مثل مثل الله تعالى لا مثله على الإطلاق ، والمقلُّ يَأْبَى ذلك ويبطله ، فعرفنا أن ذكر الكاف زيادة وأن الحقيقة حذفها ونقصانها (ورابعها) أن يضعوا لفظاً لمعنى ثم تركوا استعماله على

العموم وأطلقوه على بعض مجاريه كذوات الأربع، ثم قصروه بعد ذلك على بعض تلك المجارى، كالحمار، فعلمنا كونه مجازاً بالإضافة الى وضعه العرفى، ومثاله لفظ الدابة فإنها بالوضع للنوى لكل حيوان، ثم تعرف وضعها في ذوات الأربع من الحيوانات وصار حقيقة فيها عرفاً، فإذا قصروها على الحمار من بين ذوات الأربع كان مجازاً لا محالة بالإضافة الى العرف، فهذه هي الفروق الواضحة، وقد أوردنا ابن الخطيب الرازى ولنقتصر عليها ففيها غنية وكفاية

(التقرير الثانى للفروق الفاسدة)

اعلم أن الشيخ أبا حامد الغزالى قد أورد أموراً للتفرقة بين المجاز والحقيقة، ولا بد من إيرادها وإظهار وجه فسادها وجملتها أربعة

(أولها) أن الحقيقة جارية على الاطراد والمراد بالاطراد جريان الحقيقة في كل موضع بخلاف المجاز، فإنه يجب إقراره حيث ورد كما قدمنا شرحه، والمثال في ذلك هو أن قولنا عالمٌ قادر، لما صدقنا على كل واحد ممن له قدرة وعلم وجب صدقهما على كل ذى علم وقدرة في جميع المحال، وعلى هذا يكون جريها

شاهداً وغائباً على جهة الحقيقة لأجل الاطراد، وأما المجاز
فليس حاله ما ذكرناه من الاطراد، ولهذا فإنه لما استعمل
السؤال في القرية، والعير، فإنه لا يستعمل في الجدار والشجرة
وهذا فاسد لأمر ثلاثة، أما أولاً فلأن مستندنا في كون
هذه اللفظة حقيقة وكونها مجازاً إنما هو أمر الواضع وتقريره
يجب أن يكون مستندنا في التفرقة بينهما هو أمر الواضع
وتقريره أيضاً، وههنا لم تدلّ دلالة لغوية من جهة الواضع على
أن الاطراد علامة للحقائق ولا أن عدم الاطراد أمانة
للمجازات، فلا بدّ فيه من دلالة لغوية، فلم يزد فيه على مجرد
الحكم من غير إشارة فيه الى دلالة لغوية فلا يقبل، وأما ثانياً
فلأنه قد يعرض للحقيقة ما يمنع من اطرادها لعارض، ويعرض
للمجاز ما يوجب اطراده لعارض فجعل الاطراد من علامات
كون اللفظ حقيقة وإبطال الاطراد من أمانة كونه مجازاً
لا وجه له، وأما ثالثاً، فلأنه إن أراد باطراد الحقيقة استعمالها في
جميع موارد نصّ الواضع فالمجاز مثلها في ذلك لأنه يجوز
استعماله في جميع موارد نصّ الواضع فلا يبقى هناك بينهما
تفرقة، وإن أراد استعماله في غير موضع نصّ الواضع فقد
تكون الحقيقة ممنوعة الاطراد لعارض، وإن أراد بالاطراد

معنى آخر غير ما ذكرناه فيجب إظهاره حتى ننظر فيه،
وثانيها الامتناع من الاشتقاق دليل على كون اللفظة مجازاً،
فإن الأمر لما كان حقيقة في القول اشتق منه اسم الفاعل للأمر
واسم المفعول للأمر، وإِنَّه لما لم يكن حقيقة في الفعل لم يوجد
هذا الاشتقاق، وهذا فاسد أيضاً لأمرين، أما أولاً فلأن
الاشتقاق معناه أخذ لفظاً من لفظه باعتبار أمر جامع لهما في
المعنى، وما هذا حاله فإنه لا إشعار له ألبتة بكون اللفظ حقيقة
فيما وضع له ولا مجازاً، وأما ثانياً فلأن اسم الرائحة حقيقة في
معناها، ومع ذلك فإنه لم يشتق منها اسم،

وثالثها قوله إن اختلاف صيغة الجمع على الاسم، يُعلم أنه
حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر، وذلك نحو الأمر الحقيقي
فإنه يجمع على أوامر وإذا أريد به الفعل وهو المجاز فإنه يجمع
على أمور، وهذا فاسد جداً لأمرين، أما أولاً فلأن أبنية الجموع
مختلفة في أنفسها باختلاف أبنية الاسماء المفردة في ثلاثياتها
ورباعياتها وأصلها وزائدها، وما هذا حاله فإنه لا دلالة فيه على كون
اللفظ مجازاً ولا حقيقة، وأما ثانياً فإنه ليس بأن يدل قولنا
أوامر على كون الأمر حقيقة في القول بأحق من أن يدل
على كونه مجازاً، ولا قولنا أموراً في العقل بأن يدل على كونه

مجازاً أولى من أن يكون حقيقةً ، بل نقول دلالة قولنا أوامر على كونه مجازاً أحق من دلالة على كونه حقيقةً لأن جمع أمر على أوامر على خلاف القياس ، فلهذا كانت دلالة على المجازية أحق ، وجمع أمر على أمور جارٍ على القياس ، فكانت دلالة على كونه حقيقةً أولى ، فبطل ما توهمه

ورابعها ، أن المعنى الحقيقي إذا كان متعلقاً بالغير فإذا استعمل فيما لا تعلق له بشيء كان مجازاً ، وعلى هذا لفظ القدرة إذا أريد به الصفة القادرية كان لها متعلق وهو المقدور ، وإذا أُطلق على إثبات الحسن لم يكن له متعلق فيعلم كونه مجازاً ، وهذا فاسد أيضاً لاحتمال أن يكون مقولاً بالاشتراك عليهما فيكون حقيقة فيهما ، لكن اتفق أن له بحسب أحد الحقيقتين متعلقاً دون الأخرى ، فهذه زبده ما عول عليه الشيخ أبو حامد الغزالي في هذه الفروق الفاسدة ، وكأنه إنما أتى له الفساد من جهة تعويله على أمور عامة ليست صالحة للترفة ، فلهذا بطل ما عول عليه

﴿ خيال وتنبية ﴾

فإن قال قائل هلا أوردتم من جملة الفروق الفاسدة بين الحقيقة والمجاز الكلام في التعريفات الفاسدة التي حكيتها عن الشيخ أبي عبد الله البصري ، وعبد القاهر الخرجاني ، وأبي الفتح ابن جني وغيرهم من علماء الادب وعددتوها من جملتها فإنَّ مَنْ أخطأ في تعريف الماهية أخطأ لا محالة في التفرقة بينهما ، فكان ينبغي عدُّها من جملة الفروق الفاسدة

« والجواب » من وجهين ، أمّا أولاً فلأن الكلام في تعريف الماهية بمنزلة عن الكلام في التفرقة بين الأمرين فلا يمزج أحدهما بالآخر ، لأن الكلام في التعريفات إنما هو كلام في الماهية ، ومعرفة الذات والكلام في التفرقة إنما هو كلام في الأحكام ومعرفة الخصائص ، فأحدهما مخالف للآخر كما ترى . وأمّا ثانياً فلعلهم يذهبون معنا الى القول بالفروق الصحيحة ، وإن ذهبوا الى تعريفها بالتعريفات الفاسدة كما حكيناها عنهم ، فخطأؤهم في التعريفات الفاسدة لا يكون خطأ في الفروق لانحراف أحدهما عن مقصد الآخر فظهر لك مما ذكرناه أن أحدهما مخالف للآخر

✽ الحكم الثانى ✽

من شرط المجاز أن يكون مسبقاً بالحقيقة ، وليس من شرط الحقيقة أن يكون لها مجاز ، أمّا الأول فبيانُه أن المفهوم من حقيقة المجاز هو ما كان مستعملاً في أمر يخالف موضوعه الأصليّ ، فهذا يُوجب أن يكون قد وُضع في الأصل لمعنى آخر ، ومتى استعمل اللفظُ في ذلك الموضوع فهو حقيقة فيه وهذا هو المقصود . وأمّا الثانى فبيانُه هو أن مفهوم الحقيقة هو اللفظُ الذى استعمل في نفس موضوعه الأصليّ وليس يلزم من كون اللفظ موضوعاً لمعنى أن يكون موضوعاً في معنى آخر بينه وبين الأول علاقة وإذا كان الأمر كما قلناه حصل المقصود من أنه لا يلزم من كلّ حقيقة أن يكون لها مجاز لما لخصناه والله اعلم

✽ الحكم الثالث ✽

الحقيقة قد تكون مجازاً ، والمجاز قد يصير حقيقةً ، أمّا صيرورة الحقيقة مجازاً فلا ن الحقيقة إذا قلّ استعمالها صارت مجازاً عرفياً . ومثاله إطلاق لفظ الدابة على الدودة والنملة ، فإنه لما تُعورف في إطلاقه على ذوات الأربع حتى صار حقيقةً

فيه فصار إطلاقه على التلمة مجازاً بالاضافة الى الحقيقة العرفية وقد كان حقيقة في أول وضعه على كل ما يدب من الحيوانات. وأما صيرورة المجاز حقيقة فلأن المجاز إذا كثر استعماله صار حقيقة عرفية . ومثاله قولنا الغائط ، فإنه كان مجازاً في قضاء الحاجة ، وحقيقته المكان المطمئن من الأرض ثم تُعرف هذا المجاز وكثر حتى صار حقيقة سابقة إلى الفهم

﴿ الحكم الرابع ﴾

اللفظ في نفسه قد يكون خالياً عن المجاز وحده ، وقد يخلو عن الحقيقة والمجاز معاً ، وذلك يكون في صور ثلاث
(الصورة الأولى) الاسماء الاعلام من نحو زيد ، وعمر وذلك لأنها لم توضع في الأصل دالة على شيء بعينه ، كدلالة قولنا حيوان ، ورجل ، وسواد ، ولكنها ألقابٌ وضعت للفرقة بين المسميات وليست أجناساً دالة على موضوع معين ، فإذا دلت على موضوعها الأصلي فهي حقيقة ، وإذا كانت مستعملة في غيره فهي مجازات ، ولكنها موضوعة للفرقة بين الأعلام خارجة عن الدلالة على الصفات ، فلا جرم قضينا بخروجها عن المجاز والحقيقة جميعاً

(الصورة الثانية) ما يكون خالياً عن المجاز ويكون حقيقةً على الإطلاق وهذا نحوُ الاسماءِ المضمرّةِ من نحو قولنا هو ، وهما ، وهم ، وهن ، وأنا ، ونحن ، وإياك ، وجميع الأسماء التي أضمرت ، ونحو أسماء الإشارة من قولهم ذا ، وذاك ، وذان وهؤلاء ، ومثلُ الأسماءِ المبهمةِ الأسماء التي لا إيهام فوقها كالمعلوم ، والمذكور ، والمجهول ، فإن هذه الأسماء كلها نصوص فيما دلت عليه ظاهرة المعاني مستعملة في حقائقها التي وضعت لها ، ولا يجري فيها المجازات بحال ، لأن كل ما وضعت له فهي حقيقة فيه ، فهي وإن خرجت عن استعمال المجاز فهي باقية على استعمالها حقائق في كل مجاريها ، نعم قد يجري المجاز في الأعلام بالنقصان كما يقال قرأت سيبويه ، وقرأت اليوَيْطِي والمَزْنِي ، والزَمْخَرِي ، والمراد كتاب هؤلاء ، وقد يجري المجاز في بعض المضمرات كقولنا (نحنُ) فإنه حقيقة في الجمع ، وقد يقال للواحد العظيم مجازاً ، وقد يجري المجاز في أسماء الإشارة كقولك : أعجبنى هذا الرجل ، وإن كان غائباً عنك ، لأن الحقيقة فيه لمن كان حاضراً بقربك

(الصورة الثالثة) لما يكون خالياً عن الحقيقة والمجاز جميعاً ، ويجوز ورودها فيه بعد ذلك ، وهذا هو أول الوضع

في الأصل ، فإنه ليس مجازاً ، لأنه لم يُستعمل في غير موضوعه ولا حقيقةً لأنه لم يُستعمل في موضوعه ، لأنه لم يُسبق يوضع فيقال : إنه قد استعمل في موضوعه فيكون حقيقة ، فهذا خرج عن أن يكون حقيقةً أو مجازاً

﴿ الحكم الخامس ﴾

في اللفظ الواحد هل يكون حقيقةً ومجازاً على الجمع ، أم لا . فنقول : أمّا بالاضافة الى معنيين فهو كثير ، ومثاله قولنا (أسدٌ) فإن حقيقةً هو الحيوان المخصوص ، ومجازه الرجل الشجاع . وقولنا (حمارٌ) فإنه حقيقة في الحيوان ، ومجازه في البليد ، و (البحر) حقيقة في المياه ، ومجاز في الكريم وأمّا بالاضافة الى معنى واحد باعتبار وضعين ، فهذا ممكن . ومثاله قولنا (دابةٌ) فإنه حقيقة في ذوات الأربع ، ومجاز فيما عداها ، فإطلاقها على الحمار حقيقةً باعتبار الوضع اللغوي ، وهو مجاز بحسب الوضع العرفي ، فأما استعمال اللفظة الواحدة مجازاً وحقيقة دفعةً واحدة في وضع واحدٍ باعتبار معنى واحدٍ فهو محالٌ ، لاجتماع النفي والإثبات من الجهة الواحدة ، لأنها باعتبار كونها حقيقة مستعملة في موضوعها ، وباعتبار كونها مجازاً

مستعملة لا في موضوعها فيصير الموضوع حاصلًا غير حاصل ،
وهذا مُحالٌ . وأنقصرَ على هذا القدر من أحكام المجاز ففيه
كفايةٌ مع ما ينضمُّ إليه في أثناء الكتاب وغُضُونِه وبتمامه
يتمُّ الكلام في هذه المقدمة . وقد أطلنا التقرير فيها بعض
الإطالة والله الموفق للصواب

المقدمة الرابعة

(في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبيان التفرقة بينهما)

اعلم أن هذا الباب من أجلِّ علوم البيان وأعلاها ،
وأرسخ قواعد وأسمائها ، وفيه تتفاوت القيم ، وتتفاضلُ
الهمم ، والذي يتعلق بفرضنا منها هو الكلام فيما يتعلق
بالبلاغة على الخصوص ، وفيما يتعلق بالفصاحة على الخصوص ،
ثم نذكر التفرقة بينهما فهذه مطالب ثلاثة

المطلب الاول

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة على الخصوص)

الفصاحةُ في اللغة عبارة عن البيان والظهور ، يقالُ
أفصحَ العجميُّ إذا خلَّصَ كلامه عن اللكنة واللعن ،

وَأَفْصَحَ اللَّبَنُ ، إِذَا ذَهَبَ عَنْهُ اللَّبَاءُ وَزَالَتْ عَنْهُ الرَّغْوَةُ ،
وَأَفْصَحَتِ الشَّاةُ ، إِذَا صَفَا لَبْنُهَا عَمَّا يَشُوبُهُ ، وَأَفْصَحَ الصَّبْحُ
إِذَا ظَهَرَ وَعَلَا ضَوْؤُهُ ، وَفِيهِ الْمَثَلُ « أَفْصَحَ الصَّبْحُ
لَدَى عَيْنِينَ »

وفى مصطلح علم البيان خلوص اللفظ عن التعقيد فى
تركيب الأحرف والألفاظ جميعاً ، فتنى سلمت اللفظة
الواحدة عن تنافر تركيبها ولم تكن من قبيل قولنا عقجق ،
ولا من قولهم « المضعع » وهو شجر . وسلم تركيب الألفاظ
عن التنافر أيضاً كما قيل

« لَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

لأن التنافر فى الأول إنما كان من أجل تقارب مخارج
تلك الأحرف ، وحصل التنافر فى الثانى من جهة تركيب
الألفاظ المتقاربة ، فحصل من أجل ذلك عثار فى اللسان ،
وتوعر فى المخارج ، فلا جل ذلك كان متنافراً فلا ألفاظ فى
سهولة تركيبها وعشورته وسلاسته ووُعورته بمنزلة الاصوات فى
طينتها ولذّة سماعها ، ولهذا فإنه يستلذ بصوت « القمرى » ويكره
صوت « الغراب » ويُستظرف صهيل « الفرس » ويستنكر

نهيق « الحمار » فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن مقصودنا من الفصاحة يحصل بالبحث عن أسرارها

﴿ البحث الأول ﴾

(في مراعاة الحامن المتعلقة بأفراد الحروف)

ونشر منها الى تقسيمين ، التقسيم الأول باعتبار مخارجها وهو أنواع ثلاثة

النوع الأول ، مخرج الحلق ، وله سبعة أحرف ، ولها منه مخارج ثلاثة فللهزمة ، والهاء ، والألف ، أقصى الحلق وللعين والحاء ، اوسطه . وللعين ، والحاء أدناه

النوع الثاني ، الشفوية وهي الباء ، والفاء ، والميم ، والواو النوع الثالث ، حروف اللسان وهو ما عدا هذين المخرجين على تفاوت فيها في حافات اللسان ومدارج ووقوعها في طرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وموضعه كتب النحاة

التقسيم الثاني ، باعتبار ما يعرض لها في أنفسها من الجهر ، والمهمس ، والشدة ، والرخاوة ، واللين ، والإطباق ، والانفتاح ، والانحقاض ، والاستعلاء وغير ذلك ، فالأحرف الشفوية أخف الأحرف موقعاً ، وألذها سماعاً ، وأسدسها جرياً على الألسنة .

وحروفُ الذَّلَاقَةِ منها هي الراء ، واللام ، والنون ، لان
مخرجها من ذَوَلَقِ اللسان وهو طَرَفُهُ ، ويكثر استعمالها في
الكلام ، وما ذاك إِلَّا من أجل خَفَةِ مَجْرَاهَا وطيب نَفْمَتِهَا ،
وسهولتها على النطق ، ولهذا فَإِنَّكَ لَا تَرَى كَلِمَةً رُبَاعِيَّةً أَوْ
خَماسِيَّةً مُعَرَّاةً من حروف الذَّلَاقَةِ إِلَّا على جهة النُّذْرَةِ والقَلَّةِ
وجدت في كلام العرب كالعَسَجَدِ ، اسم للذهب ، والعِذْيُوطِ ،
وهو الذي يُحْدِثُ على فراشه وغيرهما ، فدخلت هذه الأحرف
في الأبنية من أجل تَرْقِيقِهَا وتلطيفِهَا ، وحُسْنِهَا على المسموع ،
وما من واحد من الأحرف السبعة والعشرين العربية إِلَّا وهو
مختص بنوع فضيلة لِكُنْهَا متفاوتة في الصفاء والرقّة ، ولهذا
فإنَّكَ تَجِدُ « العَيْنَ » أَنْصَعُ الحروف جَرَسًا وَالذَّهْنُ سَمَاعًا
و« القاف » مختصة بالوضوح ، والمتانة ، وشِدَّةِ الجهر فَإِذَا وَقَعَا
في كلمة حسناها لما فيهما من تلك المزية ، وهكذا كُلُّ حرفٍ منها
له مزية لَا يَشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ ، فسبحان من أَنْقَذَ في الأشياءِ
دقيق حكمته وَأَحْكَمَ المَكُونَاتِ بِعَجِيبِ صِنْعَتِهِ . فَمَتَى رُوعِيَتْ
هذه الاعتبارات وَأُلْفِتِ الكَلِمَةُ من هذه الأحرف السهلة
كَانَ الكلامُ في نهاية العذوبة وَجَرَى على أَسْلَاتِ الألسنة
بالسلاسة وخَفَةِ المنطق ، وهذا هو المراد بِكَوْنِ الكلامِ فصيحًا

كما سنوضح القول في كون الفصاحة من عوارض الألفاظ
أو من عوارض المعاني

❦ البحث الثاني ❦

(في بيان ما يجب مراعاته من حسن التركيب)

اعلم أن هذا النظر إنما يختص بالمفردات فإنها وإن
كانت مختلفة أعني مفردات الحروف في العذوبة والسلاسة
فإن شيئاً منها غير مستكره ، لكن الاستكره إنما يعرض
من أجل التأليف لما يحصل بسببه من التناثر والثقل ، فلاجل
هذا كانت العناية في أحكام التركيب والتأليف ، لأنه ربّما
حصل على وجه يفيد رقة اللفظ وحلاوته فيكون حسناً ،
وربّما حصل على وجه يفيد ثِقَلًا وتَعَثُّراً في اللسان فيكون
قبيحاً ، فإذا العناية كلها في التركيب فنقول : قد بان من
حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين ، والحاء
وبين الفين ، والحاء ، ومن الجمع بين الجيم ، والصاد ، وبين
الجيم ، والقاف ، وبين الذال المعجمة ، والزاي ، وما ذاك الا
لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة
في النطق ، وليس ذلك من أجل ما يحصل من تقارب مخارج

الحروف وتباعدها كما يزعمه ابن سنان وغيره من أرباب هذه الصناعة ، فإنهم عولوا على أن القُرب منها يكون سبباً في قُبْح اللفظ ، والتباعد في المخرج فيها يكون سبباً في حُسْن اللفظ ، وهذا فاسد فإنه رُبما يَعرَض لما كانت حروفه متباعدة استكراه في النطق ، وهذا كقولنا : ملَعَ أى عَدَا فالعينُ من حروف الحلق ، والميم من الشفة ، واللام من وسط اللسان ، ومع ذلك فإنها ثقيلة على اللسان ينبوعها الذوق ولا تستعمل في كلام فصيح ، ورُبما عرض لما تقاربت حروفه حُسْنُ الذوق في اللسان فكان حسناً ومثاله قولنا: ذقته بقمي ، فان الباء والفاء والميم كلها أحرف متقاربة شفوية وهي رقيقة حسنة يخف حملها على اللسان ، فبطل ما عول عليه هؤلاء ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن مستند الإعجاب في حُسْن تأليف اللفظة من هذه الأحرف العربية ، إنما هو الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، لا من أجل ما زعموه ويؤيد ما قلناه من ذلك وهو أن مستند الحسن والقبح والإعجاب والنفور في تأليف الكلام إنما هو سلامة الطبع وتحكيم الذوق ، هو أن الكلمة الواحدة إذا أُلِّفت تأليفاً مخصوصاً كانت في غاية الركّة على اللسان يزدرِها كلُّ من سمعها فإذا عكست صارت أرق ما يكون

على الألسنة والطف وأعجب ، ومثاله قولنا : ملع فإنها ركيكة كما
أشرنا إليه فإذا قلب تأليفها قلباً مخففاً وقيل فيها « عَليمَ » من
العلم كانت أوقع ما يكون في الفصاحة وأدخل ما يكون في
الرقة واللطافة ، والأحرفُ فيها واحدةٌ من غير اختلاف ،
وما وقع الاختلافُ إلا في التأليف لا غيرُ ورُبَّما وقع في
الألفاظ ما يكون هو ومقلوبه في غاية الحسن والرقة لا مزية
لاحدما على الآخر ، وهذا كقولنا « غَلَبَ » إذا قَهَرَ ،
فإذا قلبته قلت « بَلَّغَ » فهاتان اللفظتان سواءٌ في الفصاحة ،
وهذا كقولنا : « مَلَّحَ » الشيء من الملاحه ، فإذا قلبته قلت
فيه « حَلَّمَ » من الحَلِّمِ والرجاحة ، فكلُّ واحد منهما
لا مزيد على حسنه ، وكلُّ هذا يدلُّك على أن المعول عليه في
ذلك هو ما يجده الإنسان عند التأليف من الذوق والرقة ،
ولهذا فإنك ترى الكلمات المستعملة في كلام الله تعالى والسنة
النبوية مؤلفة تأليفاً معجباً على نهاية اللطافة والرشاقة والرقة ،
فحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من مراعاة أمور في
تأليف الكلمة لتكون فصيحة ، « أولها » أن لا تكون تلك
الأحرف متنافرة في مخارجها فيحصل الثقل من أجل ذلك
« وثانيها » أن تكون معتدلة في الوزن فإن الأوزان ثلاثة

ثلاثية ورُباعية وخماسية فأكثرها استعمالاً هو الثلاثي، وما ذاك إلا لخفته وأبعدها في الاستعمال الخماسي لأجل كثرة حروفه وأوسطها الرباعي لحصوله بين الأمرين ، والتعويل في ذلك على الذوق ، فإنها ربما كثرت وهي خفيفة على اللسان كقوله تعالى « فسيكفيكمهم الله » وكقوله « ليستخلفنهم في الارض » ولهذا عيب على امرئ القيس في قوله

(غداً تره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل)
وثالثها توالي الحركات فإذا حصل سكون الوسط كان أعدل ما يكون وأرق وإن توال ثلاث فتحات فهو أخف من حصول الضم في وسطه ، فلهذا فإن فرسا ، أخف من عَصْد ، والمعيَار في ذلك هو عَرْضُه على ما قلنا من تحكيم الذوق، ولهذا فإنه قد يتوالى ضمّتان وهو غير ثَقِيل كقوله تعالى « في ضلال وسعر » وقوله « فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ » فالتعويل على ما ذكرناه في كل أحواله وبالله التوفيق

﴿ البحث الثالث ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعلقة بمفردات الالفاظ)

اعلم أن هذا البحث متعلّقه اللفظة الواحدة على انفرادها، وهو مخالف لما سبق مما أودعناه البحث الثاني ، لأنه نظر

يختص مفردات الحروف ، وكيفية تأليفها فلا جرم كان مخالفاً لما قبله ، واعلم أن من الناس من زعم أنه لا يبيح في الألفاظ وأنها كلها حسنة لأن الواضع لا يضع إلا الحسن ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لكان لا تقع التفرقة بين الألفاظ في الأبنية ، والأوزان ، والخفة ، والثقل ، ولما عرفنا تفاوتها في ذلك تحققنا أن منها ما يكون في غاية الرقة واللطافة ، ومنها ما يكون في نهاية الثقل والبشاعة ، وأما ثانياً فلأنه كان يلزم أن لا تقع التفرقة بين الشاذ ، والمألوف ، والنادر ، والمستعمل ، من جهة الوضع ، فلما كان الأمر في ذلك ظاهراً بطل ما توهموه . ولنضرب في ذلك أمثلة ثلاثة توضح المقصود

المثال الأول ، أسماء الجر كثيرة ترتقي الى خمسين اسماً كلها متفاوتة فلفظ الجر أحسن من قولنا زَرَجُون وإِسْفِنُظ ولفظ السُّلَافَة أعجب من قولنا قَرَقَف وخَنْدَرِيس

المثال الثاني ، في أسماء الأسد وهي كثيرة فقولنا : أَسَدٌ أَحْسَنُ من قولنا : قَدَو كَسٌ ، وَهَرِمَاسٌ ، وقولنا : وَرَدٌ ، وَهَزَبَرٌ ، أَحْسَنُ من قولنا غَضَنْفَرٌ وما ذاك إلا من أجل اختصاص بعض الألفاظ برقة ورشاقة تخالف اللفظ الآخر

المثال الثالث ، في أسماء السيف فإن لفظ الصارم ، والمهند ،
والسيف ، أحسن من لفظ خَنْشَلِيل فتلُ هذا كيف يمكن
دفعه ، وأنت إذا تأملت جميع ما ورد من ألفاظ التنزيل
والسنة الشريفة وجدتهما على نهاية الكمال في مراعاة الألفاظ
الرقية والخفيفة والمألوفة ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن
الفصاحة في الألفاظ المفردة يجب أن تكون مختصة بخصائص
الخاصة الاولى ، أن تكون اللفظة عربية قد تواضع عليها
أهل اللغة ، لأن الفصاحة والبلاغة مخصوصان بهذا اللسان
العربي دون سائر اللغات من الفارسية والرومية والتركية فلا
مدخل لهذه الألسنة في فصاحة وبلاغة ، نعم ليس بمُنكَرٍ
استعمالُ شيء من هذه اللغات على جهة التعريب له ، وقد
ورد في القرآن الكريم استعمالها ، وحَسَنَ موقعها لما عَرَّبَتْ
واستعملها العرب كما ورد في « السَّجِّيل » و « الاستيرق »
و « المشكاة » وورد في اللغة العربية « كاللجام » و « الفرند »
و « الإسْفِنْط » وغير ذلك ، وقد أنكر أبو بكر الباقلاني أن
يكون في القرآن شيء من غير لغة العرب ، وهذا خطأ . فإن
هذه الألفاظ لا يمكن إنكار ورودها في القرآن ولا يسه

جعلها من لغة العرب ، فإنها غير جارية على قياسها في الأوزان والابنية

الخاصة الثانية ، أن تكون جارية على العادة المألوفة فلا تكون خارجة عن الاستعمال ، فتكون شاذة عن الاستعمال المطرد في معناها ، وبنائها ، وإعرابها ، وتصريفها ، لأن كل واحد من هذه الأمور له قياس يحصره ، ومقياس يضبطه يجرى على مطرد القياس والعادة المألوفة ، ولأن الفصاحة إنما تكون إذا كان اللفظ جارياً على ما ذكرناه فلأجل هذا وجب مراعاة ما ذكرناه وأنت إذا تصفحت آى القرآن وألفاظ السنة النبوية وجدتها كلها جارية على المقياس الذى لخصناه ولا تخرجان عنه بحال ، فما خالف أوضاع اللغة فهو مردود ، كمن يضع لفظ السماء يريد به الارض ، وما خالف الأبنية المقيسة فهو مردود أيضاً ، وما كان أيضاً مخالفاً للأقيسة الإعرابية فى رفع الفاعل ونصب المفعول ومخالفاً للأقيسة التصريفية من قلب الواو والياء المفتوح ما قبلها ألفاً ، فهو لحن مردود . والكلامُ الفصيح مُجَنَّبٌ عما ذكرناه

الخاصة الثالثة ، أن تكون تلك اللفظة خفيفة على الألسنة لذيدة على الأسماع حلوة فى الذوق ، فإذا كانت اللفظة بهذه

الصفات فلا مزيد على فصاحتها وحسنها ، ولهذا فإن ألفاظ القرآن يخف جريها على اللسان وتلذها الاسماع ويحلومذاقها ، وما كان على خلاف ما ذكرناه فلا مزيد على قبجه ، ومخالفته لمتهاج الفصاحة والبلاغة جميعاً فيما يكون ثقيلاً على الألسنة كريحاً وحشياً في غاية البشاعة ، ولنضرب له أمثلة (المثال الاول) لفظة « جَجِيش » فإنه وقع في شعر « تَابَّطَ شَرًّا » في أبيات الحماسة في قوله

يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُنْسِي بِفَيْرِهَا

جَجِيشًا وَيَعْرُورَى ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

فإنها قبيحةٌ جداً ، ونظيرها قولنا : « فَرِيدٌ » فإنه بمعناها ، وبينهما بَوْنٌ لا يُدْرِكُ بقياس (المثال الثاني) قولنا : اَطْلَخْهُمْ الْأَمْرُ كَمَا وَقَعَ لِأَبِي تَمَامٍ حَيْثُ قَالَ « قَدْ قُلْتُ لَمَّا اَطْلَخْهُمْ ، الْأَمْرُ » فإن هذه اللفظة مُنْكَرَةٌ قبيحةٌ مجانبةٌ للكلم الفصيحة ، (المثال الثالث) قولهم جَفَخَتْ كَمَا وَقَعَ فِي شِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّى قَالَ

(جَفَخَتْ وَهُمْ لَا يَجْفَخُونَ بِهَا بِهِمْ)

والمراد نخرت وهذه اللفظة من مستقبحات الألفاظ ومستعجناتها فما هذا حاله ينبغي تجنبه

الخاصة الرابعة ، أن تكون اللفظة مألوفة في الاستعمال فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناولها ، فيكون سهلاً بالإضافة الى لفظه ، سريع الوقوع في النفوس بالإضافة الى معناه ، وقد زعم بعض النُّظار من أهل هذه الصناعة أن الكلام الفصيح ما كان في ألفاظه عُنْجُومُ الغرابة وبعْدُ عن الأفتدة الإحاطة بمعناه وعزٌّ عن الأفهام إدراكه ، فإِذَا هذا حاله يصفونه بالفصاحة ، وهذا جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة فإنك ترى ألفاظ القرآن والسنة النبوية مع بلوغها كل غاية من الفصاحة بحيث لا يدانيهما كلام في غاية البيان والظهور بالإضافة الى ألفاظها ، وفي نهاية القرب بمعانيهما ، وقد وصف الله كتابه الكريم بأنه بيان وتبيان ، ولهذا فإنه لا يكاد يشكل من ألفاظ القرآن والسنة على أحد إلا من جهة التركيب لا غير ، فأما مفرداتهما ففي غاية الوضوح والبيان والظهور ، فتنى حصلت هذه الخواص التي ذكرناها لكل لفظة كانت الغاية ، وعُدَّ الكلام فصيحاً بلا مزية

الخاصة الخامسة ، أن يكون اللفظ مختصاً بالجزالة والرقّة ولسنا نعني بالجزالة في الكلام أن يكون وحشياً في غاية الغرابة في معانيه والوعورة في ألفاظه ، ولا نريد بالرقّة

أن يكون ركيكاً نازل القدر سَفَافاً، ولكن المقصود من الجزالة أن يكون مستعملاً في قوارع الوعيد، ومُهَوَّلات الزجر وأنواع التهديد، وأما الرِّقَّةُ فإنما يراد بها ما كان مستعملاً في الملاطفات واستجلاب المودة والبشارة بالوعد، والقرآن العظيم واردٌ بالأمرين جميعاً، ولنورد من ذلك أمثلةً ثلاثةً مُوضِّحاتٍ مقصودنا مما نريده ههنا

المثال الأول، في الجزالة وما ورد فيها وهي مخصوصة بذكر أهوال القيامة، والتحفظ على الأوامر والمناهي عن الحدود، وحكاية إيقاع المثَلات بالأمم الماضية وغير ذلك مما يكون خطاباً جزلاً وقولاً فصلاً لاهزلاً قال تعالى « ويوم نُسيرُ الجبال وتَرَى الأرضَ بارزةً وحشراًناهم » إلى آخر الآية، وقال تعالى « ونفخ في الصورِ فصعقَ من في السمواتِ ومن في الأرضِ إلّا من شاء الله » إلى آخر السورة وقوله تعالى « فأرسلنا عليهم الطوفانَ والجَرَادَ والقُمَّلَ والضفادعَ والدمَ » وقوله تعالى « فَتَحَنَّنَّا عليهم أبوابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ » وقوله تعالى « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصِرُوهُمْ »

وَأَمَّا الرَّقَّةُ فَهُوَ مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمَلَاطِفَةِ
وَالِاسْتِعْطَافَاتِ ، وَأَنْوَاعِ التَّرَحُّمِ ، وَمَحَادِثَةِ الْقُلُوبِ ، بِذِكْرِ
اللَّهِ تَعَالَى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
صَدْرَكَ ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ » إِلَى آخِرِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَإِذَا
سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي » إِلَى
آخِرِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ
رَبُّكَ وَمَا قَلَّا » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوَاقِعِ الْمَلَاطِفَةِ وَالِإِيْذَانِ
بِالرَّحْمَةِ وَالتَّقَرُّبِ لِلْعِبَادِ وَإِعْلَامِهِمْ بِعَظِيمِ الرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ
(المَثَالُ الثَّانِي) مَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى مِثَالِ
ذَلِكَ وَحَدِّثِهِ ،

أَمَّا الْجِزَالَةُ فَكَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ « يَا بَنَ آدَمَ ثَوَّتِي كُلَّ
يَوْمٍ بِرِزْقِكَ وَأَنْتَ تَحْزَنُ ، وَيَنْقُصُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ عَمْرِكَ
وَأَنْتَ تَفْرَحُ ، أَنْتَ فِيمَا يَكْفِيكَ وَتَطْلُبُ مَا يُطْفِئُكَ لَا بِقَلِيلٍ
تَقْنَعُ ، وَلَا مِنْ كَثِيرٍ تَشْبَعُ » وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَمَّا رَأَيْتَ الْمَأْخُودِينَ عَلَى الْغُرَّةِ الْمُرْءَجَجِينَ بَعْدَ الطَّمَأْنِينَةِ ،
الَّذِينَ أَقْلَمُوا عَلَى الشَّبْهَاتِ ، وَجَنَحُوا إِلَى الشَّهَوَاتِ ، حَتَّى
أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ ، فَلَا مَا أَمَلُوا أَذْرَكُوا ، وَلَا إِلَى مَا فَاتَهُمْ رَجَعُوا ،

قَدِمُوا عَلَى مَا عَمِلُوا ، وَنَدِمُوا عَلَى مَا خَلَفُوا ، وَلَنْ يَغْنِيَ النَّدَمُ .
وَقَدْ جَفَّ الْقَلَمُ » فَاَنْظُرْ إِلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ
جِزَالَةِ اللَّفْظِ

وَأَمَّا الرَّقَّةُ فَكَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كُنْ فِي الدُّنْيَا
كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ، وَاعْدُدْ نَفْسَكَ فِي الْمَوْتِ ، فَإِذَا
أَمْسَيْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا بِالصَّبَاحِ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا
بِالْمَسَاءِ ، وَخُذْ مِنْ صَحَّتِكَ لِسَقَمِكَ ، وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ ،
وَمِنْ فِرَاقِكَ لَشُغْلِكَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَحِمَ اللَّهُ
أَمْرًا تَكَلَّمَ فَغَنِمَ ، أَوْ سَكَتَ فَسَلِمَ ، إِنْ اللِّسَانَ أَمْلَكُ شَيْءٌ
لِلْإِنْسَانِ » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرِّقَائِقِ فِي كَلَامِهِ وَأَنْوَاعِ الْمَلَاطِفَاتِ
(الْمَثَالُ الثَّالِثُ) مَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ فَإِنَّهُ قَدْ تَفَنَّنَ فِي أَسَالِيبِ الْكَلَامِ ، وَاسْتَوَلَى مِنْهُ
عَلَى بَدَائِعِهِ وَغَرَائِبِهِ ، وَقَدْ نَبَّهَنَا عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِنَا لِكَلَامِهِ فِي
نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

نَآمَ الْجِزَالَةُ فَهِيَ قَوْلُهُ لِأَصْحَابِهِ : تَجَهَّزُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ فَقَدْ
نُودِيَ فِيكُمْ بِالرَّحِيلِ ، وَأَقْلُوا الْعَرَجَةَ عَلَى الدُّنْيَا ، وَأَخْرِجُوا مِنْهَا
قُلُوبَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهَا أَبْدَانُكُمْ ، فَفِيهَا اخْتَبَرْتُمْ ،

ولغيرها خلقتهم ، فقدّموا بعضاً ، يكن لكم قرصاً ، ولا تُخلفوا
كلّاً ، فيكون عليكم كلّاً

فانظر الى هذا الكلام ما أجزله وما أوضحه لبيان
ما اشتمل عليه وتناوله

وأما الرقة ، فمنها قوله عليه السلام اللهم أحقن دماءنا
ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، وأهدهم من ضلالهم ، حتى
يعرف الحق من جهله ، ويرعوى عن النقي والمعدوان من
لهج به ، وقوله عليه السلام في بعض مناجاته : اللهم صن وجهي
بالبسار ولا تبذل جاهي بالإقتار ، فأفتن بحب من أعطاني ،
وأبلى بيبض من منعني ، وأنت من وراء ذلك كله ولي
الإعطاء والمنع ، إنك على كل شيء قدير

وله عليه السلام في تعليم الحرف ، والوعظ : وتذكير
الآخرة من الفخامة والجزالة ، وفي الرقائق في تعليم معلم
الدين ، وإرشاد الخلق الى مكارم الأخلاق ، كلام بالغ ،
ووعظ زاجر ، مالا يوازيه كلام ، ولا يساوى نظمه وإن
انتظم أي نظام

﴿ البحث الرابع ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعلقة بمرکبات الالفاظ)

وهذا نحو التجنيس كقوله تعالى « ويوم تقوم الساعة يُقسِمُ المجرمون ما لبثوا غير ساعة » والترصيع، كقول عبد الرحيم ابن نباتة الواعظ في بعض خطبه: الحمد لله عاقِدِ أزمّةِ الأمور بعزائم أمره ، وحاصِدِ أئمةِ الغُرُور بقواصم مكرِهه ،
والتصرّيع وإنما يكون في المنظوم الشعريّ وغير ذلك من فنون البديع ، فإن هذه الأمور كلّها سنوردُها في فن المقاصد ، ونظهر أسرارها وما اشتملت عليه من المحاسن
فصار تأليفُ الالفاظ والكلم المفردة في إفادتهما للفصاحة بمنزلة تأليف العقد وانتظامه ، فلا بدّ في ذلك من مراعاة أمور ثلاثة

(أولها) اختيارُ الكلم المفردة كما فصلناه من قبل ،
كاختيار مفردات اللآلئ وانتقائها في حسن جوهرها وصورتها
(وثانيها) نظم كل كلمة مع مايشأ كلها أو يماثلها كما يحسن ذلك في تركيب العقد ونظمه ، لأنها إذا حصلت مع مايشأ كلها وقعت في أحسن موقع وجاءت في أعجب صورة

(وثالثها) مطابقة الغرض المقصود من الكلام على اختلاف أنواعه وتباين فنونه فلا بد من أن يكون موافقاً لما أريد به بعد اختصاصه بالتركيب ، وهو غرض عظيم لا بد من رعايته ونظيره في العقد ، فإنه بعد إحكام تركيبه وإتقان تأليفه لا بد من مطابقته لما صيغ له فتارة يجعل إكليباً على الرأس ، ومرة يجعل طوقاً في العنق ، وقد يجعل شنفاً على الأذن ، وإذا خالف في ذلك بطل المقصود وفات الغرض ، فإذا جعل إكليباً على الرأس على غيره ، أو جعل طوق العنق في غيره بطل المقصود وفات الغرض ، والكلام بعد تركيبه إذا وضعته في غير موضوعه ولم تقصده به ما هو موضوع له انخرم المقصود به وكان خالياً عن البلاغة . فالأمر الأول والثاني من هذه الأمور الثلاثة يتعلق بالفصاحة ، لأنها من عوارض الألفاظ ، ومجموع الثلاثة كلها هو المراد بالبلاغة ، لأنها من عوارض الألفاظ والمعاني جميعاً كما سنوضح التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى فهذا ما يتعلق بخصوص الفصاحة

المطلب الثاني

(في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص)

اعلم أن البلاغة في وضع اللغة ، هي الوصول إلى الشيء .
والانتهاء إليه فيقال بلغت البلد أبلغه بلوغاً ، والاسم منه
البلاغة ، وسُي الكلام بليغاً ، لأنه قد بلغ به جميع المحاسن
كلها في ألفاظه ومعانيه ، وهو في مصطلح النظار من علماء
البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة .
وإن شئت قلت هي عبارة عن حسن السبك مع جودة
المعاني ، والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارة كنهه
ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز الخلل بالمعاني ، وعن
الإطالة المملة للخواطر . فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلنذكر
مواقع البلاغة ثم نذكر مراتبها ثم نردفها بيان حكمها فهذه
مباحث ثلاثة

﴿ المبحث الاول ﴾

(في بيان موقع البلاغة)

اعلم أن الأشياء في التحقق والثبوت على مراتب أربع
(الأولى منها) تحققها في الذهن وتصورها ، وهذه

الرتبة هي الأصل وعليها تترتب الوجودات الأخرى، لأن
الشيء إذا لم يكن له تصور في الذهن وتحقق فإنه لا يمكن
وجوده في الخارج بحال ثم بعض التصورات الذهنية قد
يستحيل وجودها في الخارج كما تقول في القديم تعالى والقدرة
القديمة والحياة القديمة فإن هذه وإن أمكن تصورها
في الذهن لكن لاحقيقة لها في الخارج بالبرهان العقلي،
وتارة يكون له وجود في الخارج وهو سائر الممكنات

(المرتبة الثانية) التحقق في الأعيان وهذا نحو ما يوجد
في العالم من المكوّنات، فإن لها تحققاً في الوجود الخارجي
والتعيين الوجودي، ولسنا نريد بالوجود العيني هو كل مُدْرَك
ولكن نريد كل ما حمله الوجود الخارجي عن الذهن، مُدْرَكاً
كان أو غير مُدْرَك

(المرتبة الثالثة) الألفاظ الدالة على تلك الصور الخارجية
والذهنية فإن هنا ألفاظاً قد وُضعت للدلالة عليها لضرب
من المصلحة العقلية

(المرتبة الرابعة) الكتابة الدالة على تلك الألفاظ
فالمرتبتان الأولىان لا يفتقران إلى المواضع، لأنهما عقليان،
والاحتاج إلى المواضع إنما هو المرتبة الثالثة، والرابعة، ومزية

الكمال في الحسن والجمال تكون فيهما جميعاً ، والبلاغة تحصل في كل واحد منهما ، لكن الكلام أوسع مجالاً وأعظم مضطرباً ، وفيه وقع التنافس في البلاغة نظماً ونثراً . والكتابة مسبوقة في المواضع عليها بالكلام فلا يمكن المواضع عليها الا بعد سبق الكلام وقد تفتتوا في الخط أنواعاً من التفتت وتوسعوا فيه ضروباً من التوسعات ، ونشر من ذلك الى تصرفين

(التصرف الاول) منها بالاضافة الى النقط ، وذلك على أوجه أربعة ، أولها أن تكون الكلمات المتوالية معرفة كلها من النقط ، وهذا مثاله قول الحريري

(أَعْدِذْ لِحَسَادِكَ حَدَّ السِّلَاحِ وَأُورِدِ الْآمِلَ وَرَدَ السَّمَاحِ)
(وثانيها) أن تكون الكلمات كلها لا حَرْفَ منها إلا

وهو منقوط ومثاله أيضاً ما قاله الحريري

(فَتَنَّتْنِي فَجَنَّتْنِي تَجَنِّي بَتَجَنِّي يَفْتَنِّي غِبَّ تَجَنِّي)

(وثالثها) أن توجد كلمات ، واحدة منها كلها منقوطة وواحدة لا حَرْفَ فيها منقوط وهذا كقوله أيضاً « الكَرَمُ ثَبَّتَ اللَّهُ جَيْشَ سَعُودِكَ يَزِينُ ، وَاللَّوْمُ غَضَّ الدَّهْرُ جَفَنُ حَسُودِكَ يَشِينُ

(ورابعها) كلمة واحدة ، واحد من أحرفها منقوطة ،
والآخر معرّى من النقط ، ومثاله قوله أيضاً « أخلاقُ سيدنا
تُحِبُّ ، وبعفوتِهِ يُلَبِّ »

(التصرف الثانى) يرجع إلى الاتصال والانفصال فى
الأحرف ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن تكون
منفصلة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(وَزُرْ دارِ زُرْزورٍ وَزُرْ دارِ زاره
ودارِ رِداحٍ إِنْ أَرَدْتَ دواءً)

فترى هذه الأحرف حاصلة على جهة الانفصال
(وثانيها) أن تكون متصلة كلها وهذا كثير كقوله
« فَتَنَّتْنِي فِجَنَّتْنِي » وقد سبق . ولنقتصر على هذا القدر من
بلاغة الخط والكتابة . ولنرجع الى مقصودنا من بيان مواقع
البلاغة فى الألفاظ

واعلم أن البلاغة مختصة بوقوعها فى الكلم المركبة ، دون
المفردة ، فلا يوصف الكلام بكونه بليغاً إلا إذا جمع الأمرين
جميعاً مع حسن اللفظ ، وجودة المعنى ، فمضى كان هكذا
وُصِفَ بالبلاغة ، فإن كان المعنى جزلاً ، واللفظ غير فصيح ،

أو كان اللفظ فصيحاً ، وكان معناه ركيكاً نازلاً ، فإنه لا يوصف
بالبلاغة أصلاً ، وهذا غير مستبعد

وبيانه بالمثال ، فإن من كان معه لآل ، كل واحد منها
في نهاية النفاسة على انفرادها ، ثم ألفها تأليفاً نازل القدر فإنه
يهون أمرها ، حتى يقال : إن هذه ليست تلك من أجل قببح
تأليفها . وعكسه من كانت معه لآل نازلة القدر فألفها تأليفاً
عجيباً ، ونظمها نظماً رقيقاً يعظم في المرائى موقعها حتى يُخيل
للناظر أنها غيرها لما يظهر من حسن التأليف ، فهكذا حال
الكلم المفردة بالإضافة الى تأليفها ونظمها ، فإن فاق اللفظ
والمعنى فهو الموصوف بالبلاغة ، فإن نقص أحدهما وبطل لم
يكن موصوفاً بالبلاغة فوقمها الأمران جميعاً كما أشرنا إليه

✽ المبحث الثاني ✽

(في مراتب البلاغة)

اعلم أن الألفاظ إذا كانت مركبة لإفادة المعاني ، فإنه
يحصل لها بجزئية التركيب حظ لم يكن حاصلًا مع الأفراد ،
كما أن الانسان إذا حاول تركيب صورة مخصوصة من عدة
أنواع مختلفة أو عقد مؤلف من خرز ولائى ، فالحسن في

تركيب الألفاظ غير خافٍ ، ثم ذلك الحسنُ له طرفان ،
ووسائط ، فالطرفُ الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث
لا يمكن أن يُزاد عليه ، وعند هذا تكون تلك الصورةُ وذلك
النظامُ في الكلام في الطبقة العليا من الحسن والإعجاب ،
والطرفُ الأسفلُ أن يحصل هناك من التناسب قدرٌ بحيث
لو انتقص منه شيءٌ لم تحصل تلك الصورةُ ، ثم بين الطرفين
مراتبٌ مختلفةٌ متفاوتةٌ جداً

فإذا عرفت هذا فنقول أما الطرفُ الأسفلُ فهل يُعدُّ
من البلاغة أم لا ، فيه ترددٌ والحقُّ أنه معدودٌ منها لأننا قد
قلنا : إنه طرفٌ لها وما كان طرفاً للشيء فهو منه وبعضٌ له ،
وزعم ابنُ الخطيب أنه ليس من البلاغة في شيء ، ولا يكون
معدوداً منها ، لأن منزلة البلاغة أعلى وأشرفُ من أن يُقال
إنه ليس بين هذا الكلام وبين خروجه عن حدِّ البلاغة إلا
أن ينقص منه شيء ، فما هذا حاله من الكلام لا يُعدُّ من
البلاغة أصلاً ، وأما سائر المراتب فإنها مع تفاوتها في منازلها
فهي معدودة من فنِّ البلاغة خلاً أن بعضها أبلغ من بعض ،
فالأعلى أبلغ مما تحته من المراتب . وأما الطرفُ الأعلى وما
يقربُ منه فهو المعجزُ ، لأنه ليس فوقه رتبة ، لأنه قد بلغ

الغاية في الفصاحة والبلاغة الحاصلين من جهة مفردات الحروف
تارةً ، ومن جهة تركيبها أخرى .

﴿ المبحث الثالث ﴾

(في حكم البلاغة)

اعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان
أن الكلام لا يُوصف بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى
فصاحة الألفاظ ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين
كليهما فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني
كما ترى

وأما الفصاحة فهل تكون من عوارض الألفاظ ، أو
تكون من عوارض المعاني ، أو لمجموعهما . فيه مذاهب
أربعة . أولها أنها من عوارض الألفاظ مجردة لا باعتبار
دالاتها على المعاني ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام ابن الأثير
في كتابه المثل السائر فإنه قال : إن الفصاحة مذكّرة بالسمع ،
وليس يُذكر بحاسة السمع إلا اللفظ ، فهذا كانت
مقصورة عليه

(وثانيها) أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ

وهذا هو الذى يَرْمُزُ اليه ابنُ الخطيب الرازى فى كتابه نهاية
الايجاز ، فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن الدلالات المعنوية
لا غيرُ من غير حاجة الى اللفظ لا على جهة القصد ، ولا على
جهة التبعية

(وثالثها) أن الفصاحة عبارة عن الألفاظ باعتبار دلالتها
على مسمياتها المعنوية ، وهذا شئ حكاه ابن الخطيب فى
كتاب النهاية ولم يعزّه الى أحد من علماء البيان . وحاصلُ
مذهبهم أن الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً ، فلا هى من
أوصاف اللفظ كما زعمه ابن الأثير على الخصوص ، ولا هى من
أوصاف المعانى على الخصوص كما حكيناه عن ابن الخطيب

(ورابعها) أن تكون الفصاحة مقولة على الأمرين
جميعاً ، فتكون مفيدةً لهما جميعاً فيكون الأمران جميعاً أعنى
المعانى والألفاظ من مسمى قولنا فصاحة ، وهذا المذهبُ
يخالف المذهب الثالث ، فإن هؤلاء جعلوا اللفظ والمعنى من
مدلول لفظ الفصاحة . والذين قبلهم جعلوا اللفظ هو مسمى
الفصاحة ، لكن اعتبار المعنى على جهة الضم والتبعية لا غيرُ ،
فهذا تقرير مذاهب العلماء فى مدلول لفظ الفصاحة . وفائدة
إطلاقه ،

والمختار عندنا تفصيل نشير إليه ، وهو أن الفصاحة من عوارض الألفاظ ، لكن ليس بالاضافة الى مطلق الألفاظ فقط ، ولكن بالاضافة الى دلالتها على معانيها ، فتكون الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً مطلق الألفاظ ودلالتها على ما تدلُّ عليه من معانيها المفردة والمركبة ، وهذا المذهب هو الذي حكاه ابن الخطيب عن بعض علماء البيان . ويدلُّ على ما قلناه وجوه ثلاثة ، أولها قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسجراً » والبيان هو الفصاحة ، لأن البيان هو الظهور ، وذلك لا يستعمل إلا في الألفاظ ، ولا بد من اعتبار دلالتها على معانيها ، لأننا لو لم نعتبر ذلك لكانت الألفاظ مما يمجُّها السمع ، وينبئ عنها الطبع ، فضلاً عن أن تكون سجراً . فإذاً لا بد من اعتبار الأمرين في كون الكلام فصيحاً ، ومراده عليه السلام بقوله « لسجراً » يعني أنه يُخيَّرُ العقول في حسنه ورويقه ، ودقة معانيه ، وعن هذا قال بعضهم : فصاحة المنطق سَجَرُ الألباب

وثانيها أنهم يقولون في الوصف كلام فصيحٌ ، ومعنى بليغ ، ولا يقولون معنى فصيحٌ ، فدلَّ ذلك على أن الفصاحة من متعلقات الألفاظ ، وأن فصاحته إنما كانت باعتبار ما دلَّ

عليه من حُسْنِ المعنى ورشاقته . وفي هذا دلالة ظاهرة على
وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه
وثالثها أنا نراهم في أساليب كلامهم يُفَضِّلُونَ لفظاً على
لفظة ، ويؤثِّرون كلمةً على كلمةٍ ، مع اتفاقهما في المعنى ، وما
ذاك إلا لأنَّ إحداهما أفصحُ من الأخرى ، فدلَّ ذلك على
أن تعلق الفصاحة إنما هو بالألفاظ العذبة ، والكلام الطيبة
ألا ترى أنهم استحسنوا لفظ الدِّيمة ، والمزنة ، واستقبحوا
لفظ البعاق لما في المزنة ، والدِّيمة ، من الرقة واللطافة ولما في
البعاق ، من الغلظ والبشاعة . وبما أغرق في اللذة والسلاسة
قوله تعالى في وصف خروج القطر من السحاب « فترى الودقَ
يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ » فأين هذا من قول امرئ القيس في
هذا المعنى

(فَأَلْقَى بِصَحْرَاءَ الْعَيْطِ بَعَاءَهُ)

فانظر ما بين الودق والبعاع فاختصاص الودق بالرقة
واللطافة عما تضمنته ، البعاع ، من الغلظ والبشاعة دلالة ظاهرة
على ما قلناه من أن الفصاحة راجعة الى اللفظ لأجل دلالاته
على معناه

فأما من زعم أن الفصاحة متعلّقة باللفظ لا غير ، فقد
أبعد ، فإن الألفاظ لا ذوق لها ولا يمكن الإصغاء الى
سماعها إلاّ لأجل دلالتها على معانيها ، فأما اذا خلت عن
الدلالة عليها فلا وقع لها بحال ، وغالب ظنّي أنه لا بدّ له من
اعتبار المعنى ، خلا أنه يكون ضمناً وتبعاً للألفاظ لا محالة
وأبعد من هذا من زعم أن متعلق الفصاحة في المعاني فقط ،
كما حكيناه عن ابن الخطيب فإن المعاني إنما توصف بالبلاغة ،
فأما الفصاحة فإنها من صفات الألفاظ كما مرّ بيانه . وعلى
الجملة فإن أراد أنه لا بدّ من اعتبار الأمرين جميعاً ، اللفظ
والمعنى ، على أن إطلاق الفصاحة على أحدهما ويكون الثاني
تبعاً فالخلاف لفظي ، وإن أراد أن إطلاق اسم الفصاحة
إنما يكون على أحدهما على انفراده ، فهو خطأ كما أسلفنا
يقريره . فهذا ما أردنا ذكره فيما يخص كلّ واحد منهما

المطلب الثالث

(في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما)

ولنشر من ذلك الى تقريرين ، التقرير الأول في إظهار
التفرقة بينهما

اعلم أنا قد أشرنا من قبلُ الى تعريف كل واحد منهما
بماهيّة تخصّه وتميزه عن غيره في ذاته ، ونذكر ههنا
ما يميز به كل واحد منهما من جهة الخواص واللوازم ، وجملة
ما نُوردهُ من ذلك تفرقات ثلاث

(التفرقة الأولى) من جهة العموم والخصوص ، فإن
البلاغة أعمّ من الفصاحة ، ولهذا فإن كل كلام بليغ ، فإنه
لا بدّ من أن يكون فصيحاً ، وليس يلزم في كل فصيح من
الكلام أن يكون موصوفاً بالبلاغة ، فالفصاحة والبلاغة بمنزلة
الإنسان والحيوان ، فكل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان
إنساناً ، وهذا يدلّك على خصوصيّة الفصاحة وعموم البلاغة ،
فالبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني جميعاً ، والفصاحة خاصة
بالألفاظ من أجل دلالتها على معانيها كما أوضحناه من قبل

(التفرقة الثانية) من جهة الأفراد والتركيب ، فالبلاغة
إنما يكون موردّها في المعاني المركبة دون المفردة ، والفصاحة
تكون في الكلم المفردة كما تكون في الكلام المركبة ، ولهذا
فإن الكلمة الواحدة توصف بكونها فصيحَةً إذا خلصت من
التعقيد وسلس مجراها على اللسان ، ولا توصف الكلمة المفردة
بأنها بليغة ، لأن المعنى البليغ إنما يكون حيث ينتظم الكلام

ويأْتلفُ من أجزاء ، فعند هذا يظهر جوهره في تأليفه ،
ويعظم موقعه في نظمه فلا جرم يُوصف بالبلاغة
(التفرقة الثالثة) من جهة جرى الأوصاف اللفظية ،
فإن المعبود عند من قرع سمعه أساليب كلامهم أنهم يصفون
البلاغة بما لا يصفون به الكلام الفصيح ، وعن هذا قالوا
لا يستحق الكلام الاتصاف بالبلاغة حتى يسابق لفظه
معناه ، ومعناه لفظه ، فلا يكون لفظه أسبق الى سمعك من
معناه الى قلبك ، وكما قالوا حتى يدخل الى الأذن بلا إذن ،
وحتى يلجج في العقل من غير مُزاوَلَة ولا ثقل ، وكما يحكى في
وصف رجل من البلغاء بأنه كانت ألفاظه قوالب المعاني ،
وقالوا في وصف الفصاحة في الكلام بأنه متمكن غير قلق ،
ولا نأب عن موضعه ، وقالوا أيضاً من حقه أن يكون جيد
السبك صحيح الطبع وأن من حق اللفظ أن يكون طبقاً
لمعناه من غير زيادة ولا نقص ورُبّما يصفونه بالسلاسة
والسهولة في حسن ألفاظه ونظمه ، وقد يذمونه بأنه مُعقّد
جرز ، ولأجل تعقیده استهلك المعنى وأنه غريب وحشى فيه
عَنْجَبَانِيَّةٌ ، ويختص بالخشونة فيصفون كل واحد من البلاغة
والفصاحة بما يليق به ، وفي هذا دلالة على حصول التفرقة

بينهما كما ذكرناه ، ومن أعجب ما نُورد فيما نحنُ بصددهِ في
الفصاحة والبلاغة ما وُجد في كتاب زهر الآداب للشيخ أبي
اسحق إبراهيم بن عليّ الحُصْرِي من أوصافٍ بليغة على ألسنة
أقوام من أهل الصناعات ، فوصفوا البلاغة على وفق الصناعات
فقال الجوهريّ أحسنُ الكلامِ نظاماً ، ما ثَبَتَهُ الفكرةُ ،
ونظمتَه الفطنة وفُصِّلَ جوهرُ معانيه في سُمُوطِ ألفاظه فاحتملته
نُحُورُ الرّواة ، وقال العطارُ أطيّبُ الكلامِ ما كانت فيه عِبَقَةُ
الآفهامِ وذُرُوزُهُ الحلاوة ولا بسُهُ جسدُ اللفظ وروحُ المعنى
وقال الصباغ ، ما لم ينتقص من إيجازه ، ولم تتكشف صبغة

(١) في هذه العبارة سقط . وعبارة الحصري وقال
العطار . ما عَجُنَ عَنَبُ أَلْفَاظِهِ بِمَسْكِ مَعَانِيهِ فَفَاحَ نَسِيمُ نَشْقِهِ
وَسَطَعَتْ رَائِحَةُ عِبْقِهِ فَتَغَلَّقَتْ بِهِ الرّوَاةُ . وتعلّطت به السّراة .
وقال الخياط . البلاغة فيص . جُرْبَانُهُ الْبَيَانُ . وَجَيُّهُ الْمَعْرِفَةُ .
وَكَمَاهُ الْوَجَازَةُ وَدَخَارِيصُهُ الْآفْهَامُ . وَذُرُوزُهُ الْحَلَاوَةُ .
وَلَا بَسُهُ جَسَدُ الْلفْظِ . وَرُوحُهُ الْمَعْنَى

(٢) عبارة الحصري . ما لم تنضّ بهجة إيجازه

إِعْجَازِهِ قَدْ صَقَلَتْهُ يَدُ الرَّوِيَّةِ مِنْ كُمُونِ الْأَشْكَالِ (١) فَرَاعَ
كَوَاكِبَ الْآدَابِ ، وَأَلْفَ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ وَقَالَ الْقَرَّازُ :
أَحْسَنُ الْكَلَامِ . مَا اتَّصَلَتْ لُحْمَةٌ أَلْفَاظِهِ بِسَدَى مَعَانِيهِ ،
فَخَرَجَ مُفَوَّحًا مُنِيرًا مُوشًى مُحَبَّرًا . وَقَالَ الرَّائِضُ : خَيْرُ
الْكَلَامِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَدِّ التَّخْلِيلِ إِلَى مَنْزِلَةِ التَّقْرِيبِ ،
وَكَانَ كَالْمُهَرِّ الذِّي أَطْمَعَ أَوَّلُ رِيَاضَتِهِ فِي تَمَامِ ثِقَاتِهِ . وَقَالَ
الْجَمَّالُ الْبَلِيغُ الذِّي أَخَذَ بِخَطَامِ كَلَامِهِ فَأَنَاخَهُ فِي مَبْرَكِ الْمَعْنَى
ثُمَّ جَعَلَ الْإِخْتِصَارَ لَهُ عِقَالًا ، وَالْإِيجَازَ لَهُ مَجَالًا ، لَمْ يَنْدَ عَنْ
الْأَذَانِ ، وَلَمْ يَشِدَّ عَنِ الْأُذْهَانِ . وَقَالَ الْمُتَهَمُّ بِالرِّيَّةِ : خَيْرُ
الْكَلَامِ مَا تَكَثَّرَتْ أَطْرَافُهُ وَتَثَنَّتْ أَعْطَافُهُ وَكَانَ لَفْظُهُ حُلْمَةً ،
وَمَعْنَاهُ حَلِيَّةً . وَقَالَ الْخَمَّارُ : أَبْلَغُ الْكَلَامِ مَا طَبَخْتَهُ فِي
مَرَاجِلِ الْعِلْمِ ، وَصَفَيْتَهُ مِنْ رَاوُوقِ الْفَهْمِ وَضَمَنْتَهُ دَنَانَ الْحِكْمَةِ
فَتَمَشَّتْ فِي الْمَفَاصِلِ عَذُوبَتُهُ ، وَفِي الْأَفْكَارِ رِقَّتُهُ ، وَفِي الْقُقُولِ
حِدَّتُهُ . وَقَالَ الْفُقَاعِيُّ خَيْرُ الْكَلَامِ مَا رَوَّحَتْ أَلْفَاظُهُ غِبَاوَةَ
الشَّكِّ ، وَرَفَعَتْ رِقَّتَهُ فِظَاطَةَ الْجَهْلِ ، فَطَابَ حِسَاءُ فِطْنَتِهِ

(١) صَوَابُهُ فَرَاعَ كَوَاعِبَ الْآدَابِ وَأَلْفَ عَذَارَى

الْأَلْبَابِ

وعذب مَصُّ جُرْعِهِ . وقال الطبيب : خيرُ الكلام ما اذا باشر
دواءً بيانه سَقَمَ الشبهة استطلقت طبيعته غباوة الفهم فشَفَى
من سوء التوهم ، وأورث صحة التفهم . وقال الكحلّال : خيرُ
الكلام ما سحقتَه بمنحاز الذكاء ، وتجلّتَه بحرير التمييز كما أن
الرّمَدَ قَذَى الأبصار ، فهكذا تكون الشبهة قَذَى البصائر ،
فاكل عين اللُّكْنَةَ بِمِيلِ البلاغة ، وأجلُ رَمَصِ الغفلة بِرُودِ
اليقظة ،

ثم أجمعوا عن آخرهم على أن خير الكلام وأبلغه في
الفصاحة وأجوده ، هو الكلامُ الذي إذا أشرقت شمسُه ،
انكشف لبسُه ، فكلُّ واحدٍ من هؤلاء قد وصف البلاغة
مما اشتملت عليه من اللفظ والمعنى بما يخبر عن صناعته ويعلم
من حال حرفته

وأقول : إن أجمعَ عبارة في وصف البلاغة والفصاحة ،
هو ما أجمعوا عليه من قولهم : إن الكلام إذا أشرقت شمسُ
لفظه ، انكشف لبسُ معناه ، فإنها حاويةٌ لمعاني البلاغة
ومستوليةٌ على أسرار الفصاحة ، فقله : إذا أشرقت شمسُه ،
يشير به الى الفصاحة ، لما في الإِشراق من الانكشاف
والظهور ، وقوله : انكشف لبسُه ، يشير به الى ما تضمنه

من البلاغة ، لاشتمالها على إظهار المعاني . ولو قيل . هو الذي إذا طلع شمس لفظه ، أضاء نهار معناه ، لكان حسناً جيداً (التقرير الثاني) في بيان الشواهد على أسرار الفصاحة ،

وعجائب البلاغة ، وهما كما يردان في المنظوم ، يردان في المنثور ، وأحسن مواقعهما ما ورد في المنثور ، ولهذا لم يكن المعجز إلا نثراً وما ورد عن الله تعالى ، وعن رسوله ، وعن أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، وعن العرب ، من النثر في المحافل من الخطب أكثر من أن يُعدّ ويحصى ، فلا جرم رتبنا إيراد الشواهد على قسمين تمييزاً لأحدهما عن الآخر

القسم الأول ، في إيراد الشواهد المنثورة وجملة ما نورده من ذلك ضرب ثلاثة

الضرب الأول : الآي القرآنية ، والقرآن كله معجز لا تخص آية دون آية كما سنقرر إعجازه ، ووجه إعجازه في الفن الثالث بمعونة الله تعالى ولكننا نورد منه آيات ثلاثاً ، تنبيهاً بالآقل على الأكثر ، لانه قد بلغ الغاية فيما تضمنه من الغرائب واشتمل عليه من الأسرار والعجائب

الآية الأولى ، قوله تعالى « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على

العرش يَفْشِي الليلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ
مَسَخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَنزُرُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ
العالمين »

فلينظر المتأملُ في هذه الآية العجيبة مع اشتغالها على
الْعُدُوبَةِ في ألفاظها المفردة ، والسلسلة في تراكيبها ، والنظام
العجيب ، والتأليف الأنيق ، والأُسْلُوبُ البديع ، حتى
لا تكاد لفظَةٌ واحدةٌ تخلو عن ملاحظة البلاغة ، ومواقع
الفصاحة ، وكيف احتوت على التنبيه على أسرار عظيمة ومعانٍ
فَخَمَّةٍ على أسهل نظام وأيسره ، وأتمَّ بيانٍ وأَكْمَلِهِ ،
ولنُشِرَ الى شيء من ذلك من الأمور الظاهرة

(التنبيه الأول)

في قوله « إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ » صَدَرَ الجملة الابتدائية ، بِإِنْ
المؤكدَةِ ، لتدلَّ على إيضاح الجملة وتحقيقها في مبدإ الأمر
ومَطْلَعِهِ ، ثم قال « رَبِّكُمْ » يشير بذلك الى الإِبْدَاعِ ، والحدوثِ
فيهم وأنهم مخلوقون مَرْبُوبُونَ ، وأنهم مندرجون تحت وجودِ
الممكنات ، داخلون في حيزِ المكنونات ، وأنه لهم ربٌّ ،
ومالكٌ لأُمُورهم وتصاريِف أحوالهم ، لا يملكها أحدٌ غيره ،

ولا يقدر عليها سواه ، وصدر الجملة بذكر الربوبية إشارة الى عظم الاعتناء بذكرها وقطعاً لاعتقاد من يعتقد خلاف ذلك ، وتنبيهاً منه تعالى على استحقاقه لحقيقة الالهية ، من حيث كان مالكاً لأزمة الأمور ، ومقاديرها ، ومن لا يكون بهذه الصفة فإنه لا حظ له فيها ، ولا يكون مستحقاً لها بحال ، وحكم على الربوبية بالالهية ، حيث جعل « ربكم » مبتدأ وقوله « الله » خبره ، إشارة الى أن كل من كان موصوفاً بالربوبية ، فإنه مستحق للالهية لا محالة ، لأن استحقاقه للالهية إنما يكون إذا كان منجماً بأصول النعم ، والرب هو المالك ، ومن كان مالكاً للشيء فله التصرف فيه ، ومن ملك الشيء كان مستحقاً لإعطائه وله من أصول النعم وفروعها ، فلهذا قال « ان ربكم الله » ولم يقل : إن الله ربكم ملاحظة لما ذكرناه ، ويشير بهذا النظام والتأليف الى نكتة لطيفة ، وهي أن الالهية أعم من الربوبية ، والربوبية أخص منها ، جرياً على قانون القياس في العربية ، من أن خبر المبتدأ لا بد من أن يكون أعم منه ، ولهذا جاز أن يقال : الإنسان حيوان ، ولا يقال : الحيوان إنسان ، فالالهية أعم من الربوبية ، فالربوبية

على الحقيقة لا يستحقها إلا هو، لأن معناها لا يصلح إلا فيه، وأما الإلهية وهي استحقاق العباد، فقد شاركه فيها غيره، زعماً أن غيره يستحق العباد، فأما الربوبية وهي الملك، فإنه لا يخلص على الحقيقة إلا له لكونه مالك المكونات دون غيره، ومن عجب ما تضمنه هذا التنبيه أنه جمع الوصفين منبهاً على عظم القهر والاستيلاء، فهذا كان رباً مالِكاً، وعلى كونه مختصاً بصفات الجلال، فهذا كان إلهاً

(التنبيه الثانى)

فى قوله تعالى « الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام » لما خاطبهم بالخطاب الدال على نهاية الملاطفة لهم حيث أضاف نفسه الى نفوسهم بقوله « ربكم الله » لما لهم من الاختصاص به حيث كان مالِكاً لأُمُورهم ومدبراً لأحوالهم، ولما له من الاختصاص بهم، حيث كان منعماً بالخلق، والايجاد، والتكوين، والرحمة، واللطف، فلماذا حصلت الإضافة منبهة على هذا المعنى، ودالة عليه، ثم عقب ذلك بقوله « الذى خلق السموات والأرض » وإنما خص السموات والأرض، لما فيهما من باهر القدرة، وعظم

الملكوت ، ولهذا قال تعالى « خَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ » وَقَدَّمَ السَّمَوَاتِ لِأَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ المَخْلُوقَاتِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ . وَقَوْلِهِ « وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ » وَلَمَّا كَانَتْ مَخْتَصَةً بِهِ مِنَ الْإِحْكَامِ الْبَدِيعِ وَالْإِنْتِظَامِ الْبَاهِرِ وَلَمَّا كَانَتْ مَكَانًا لِأَشْرَفِ المَخْلُوقَاتِ وَهِيَ الْمَلَائِكَةُ ، وَلَمَّا تَمَيَّزَتْ بِهِ مِنْ كَوْنِهَا مَوْضِعًا لِلْعِبَادَةِ ، وَالتَّقْدِيسِ ، وَالتَّمْجِيدِ ، وَأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا ، وَلِكُونِهَا مَحَطًّا لِلرَّحْمَةِ ، وَنَفُوذَ الْأَمْرِ وَالْأَقْضِيَةِ ، وَالتَّنْذِيرَاتِ ثُمَّ عَقَّبَهَا بِذِكْرِ الْأَرْضِ مُشِيرًا إِلَى عَظَمِ مَنَافِعِهَا وَكَوْنِهَا مُتَصَرِّفًا لِلْخَلْقِ ، وَبَسَاطَةً مُمَهِّدًا لِلتَّصَرُّفَاتِ ، وَاسْتِصْلَاحِ الْأَقْوَاتِ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ ، وَالْفَوَاكِهِ وَأَنْوَاعِ الْمَعَادِنِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ « وَمَا بَيْنَهُمَا » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَهَابِّ الرِّيحِ ، وَتَصَارِيفِهَا مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ ، وَتَحْرِيكِ السُّفُنِ ، وَجَرَى السَّحَابِ لِإِرْسَالِ الْأَمْطَارِ ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، مِنْ أَجْلِ الْإِضَاءَةِ وَالْإِثَارَةِ لِلْعَالَمِينَ ، وَالنَّجُومِ لِلْإِهْتِدَاءِ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، ثُمَّ إِيْرَادَهُ عَقِبَ قَوْلِهِ « إِنْ رَبِّكُمْ اللَّهُ » عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ لِاسْتِحْقَاقِهِ لِلرَّبُوبِيَةِ وَالْإِلَهِيَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنَّمَا كَانَ رَبًّا لَكُمْ ، وَإِلَهًُا وَمُسْتَحَقًّا لِهَاتَيْنِ

الصفتين من أجل أنه خالق السموات والأرض وما بينهما ،
فإن من هذه حاله فإنه مستحق لا محالة لأن يكون رباً
واللهما ، فالتكوين في هذه الأمور الثلاثة فيه دلالة على أنه
لا بد من موجد وقادر ، ومكون ، لأن من المحال في
العقول أن حصول الشيء بعد أن لم يكن لا بد له من قادر ،
وموجد ، فمطلق الإيجاد والتكوين ، دالان على القادرية ،
والخلق وهو التقدير فيه دلالة باهرة على الإتيان ، وهي
العالمية ثم قوله ، « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض »
فيه تنبيه على الوجدانية ، لأن من هذه حاله في التكوين
والإيجاد لا يكون إلا مختصاً بالإلهية والربوبية دون غيره ،
لما قد تقرر ببرهان العقل استحالة تكوين هذه الأشياء
سواه فكأنه قال . إن ربكم الله الذي من شأنه خلق هذه
المكونات الباهرة لأرب ولا إله لكم غيره ، ثم لما كانت
دالة على القادرية ، والعالمية ، كما أشرنا إليه فهي دالة على
الوجود بلا أولية ، لأنه لو كان معدوماً لاستحال منه الإيجاد
لهذه المكونات ، لأنه لا فرق في مسالك العقول بين إسنادها
الى العدم وبين إسنادها الى مؤثر هو عدم ، وأنه لا أولية
لوجوده ، إذ لو كان له أول لاحتاج الى مؤثر فإما أن

يفتقر كل واحد منهما الى صاحبه ، وهو الدور ، أو يحتاج الى مؤثر ومؤثره الى مؤثر ، الى غير غاية ، وهو التسلسل ، وكلاهما محال في العقل لأمر قررناها في الكتب العقلية ثم قال « في ستة أيام » فليس الغرض ذكر أدنى العدد ، فأقله ساعة واحدة ، ولا الغرض الإشارة الى أكثر الأعداد فهي بلا نهاية ، وبين هذين وسائط من مراتب الأعداد كثيرة ومن عرف باهر القدرة علم قطعاً أن خلق هذه المكونات ممكن في لحظة واحدة ، ولكن الغرض بالتقدير إشارة الى قوله سرّ ومصلحة استأثر الله بعلمها ومصداق ما قلناه قوله تعالى « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »

(التنبيه الثالث)

قوله « ثم استوى على العرش » ظاهر الآية دال على أن الاستواء إنما كان بعد خلق السموات والأرض وإكمال أحوالهما ، فأما خلق العرش فليس في ظاهر الآية ما يدل على تعيين وقت خلقه فبقي الأمر فيه على الاحتمال حتى يدل دليل شرعي على ذلك ، والعرش والكرسي من أعظم المخلوقات ، لما خصهما الله تعالى من عظم الخلق ، ولما اشتملا عليه من

الأسرار الإلهية ، والحكم المصلحية التي لا يحيط بعلمها إلا الله تعالى ،

والاستواء فيه وجهان ، أحدهما أن يكون بمعنى الاستيلاء يقال . فلا الملكُ قد استوى على ملكه ، أى استولى عليه وأحاط به فلا يشذّ عنه منه شيء ، وثانيهما أن يكون الاستواء على حاله من غير تأويل من قولهم . الأميرُ استوى على سرير مملكته أى تمكن فيه ، وتحقيقه ، قعد عليه قعود المتمكن المستقرّ ، لا قعود القلق المزعج ، وكلاهما حاصلٌ في حق الله تعالى ، فعلى المعنى الأول أن الله استولى على العرش وملكه وأحاط به علماً واقتداراً ، وعلى الوجه الثانى يكون على جهة التخيل كقوله تعالى « يدُ الله فوق أيديهم » وتقريرُ التخيل ، أن الحالة الحاصلة للملك في الاستقرار والتمكن على تخت مملكته وسريره ، هى حاصلة لله تعالى على عرشه ، كما في قوله تعالى « بلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ » كما سنقرره في التخيل ونوضح أمثلته بمعونة الله تعالى ،

وأتى بتم ، دون الفاء ليدلّ بها على التراخي ، ولأن نظام الآية معها يكون أسلس وأسهل والسببُ بها أتم وأعجب ،

وهذا يذوقه مَنْ جاد ذوقه وسَلِمَ طبعه عن عَجْرَفَةِ الكلام ،
وزال عن العُنْجُيَانِيَةِ في القول ،

(التنبيه الرابع)

قوله « يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا » ظاهرُ الآية
ههنا دالٌّ على أن الغاشي هو الليلُ لقوله تعالى « والليل إذا
يغشى » فالليل إذا غاشٍ للنهار يطلبه ، فهذا هو الظاهر من
الآية ويحتمل أن يكون الغاشي هو النهار ، وأن الغشيان
مضافٌ إليه دون الليل ، وأن الليل لا يغشى النهار ، بخلاف
التكوير في قوله تعالى « يُكْوَرُ الليل على النهار ويكْوَرُ
النهار على الليل » وبخلاف الإيلاج في قوله تعالى « يُوجَلُ
الليل في النهار ويوجَلُ النهار في الليل » فإن التكوير والإيلاج
يصلح أن يكون في كل واحد منهما كما في ظاهر هاتين
الآيتين ، والسُرُّ في ذلك هو أن التكوير هو الجمع ، يقال .
كُوِّرَ الليل ، إذا جمعه ومنه كَارَةُ (١) القصار ، والإيلاج هو
الإدخال يقال . وُلج في بيته ، إذا دخل فيه ، وهذان المعنيان
يصلحان في كل واحد من الليل والنهار ، لأن الليل يُجمع على
(١) الكارة . ثوب يجمع فيه القصار الثياب ويشده ثم يحمله على ظهره .

النهار كما يُجمع النهارُ على الليل ، وهكذا الإيلاج ، فإن الليل يدخل في النهار ، كما يدخل النهار في الليل . بخلاف الغشيان ، فإنه مخصوص بالنهار ، والسرُّ في ذلك هو أن النور أمرٌ وجوديٌ مُحَقَّقٌ ، والظلمة أمرٌ عَدَمِيٌّ ، وحقيقتها آئلة الى أنها عدمُ النور ، فهكذا تقول : الليل حقيقة آئلة الى عدم الإضاءة ، والنور ، حقيقة آئلة الى حصول الإضاءة والإضاءة ، وإذا كان الأمر كما قلناه من ذلك صحَّ وصف النهار بالغشيان لظلمة الليل . لأنه يُطلع بالإضاءة فيغشى الليل بإذهابه ، ووصفُ النهار بكونه غاشياً استعارة حسنة ، إذ الغشاء هو الغطاء فنزله أعنى النهار في إذهابه لظلام الليل ، منزلة من يغطي الشيء بالغشاوة ويستره ، لأنه يذهب ظلمته ويزيلها بطلوعه ، ويمحوها بإنارته ،

ويمحوز أن يكون من باب التشبيه ، ولهذا فإنك لو أظهرت أداة التشبيه لحسن ذلك فتقول . النهار يُذهب ظلمة الليل عند غشيانهِ كالثوب يغطي جسد الانسان ويشتمل عليه عند ارتدائه به ، وتوجيههُ على جهة الاستعارة أطف بمناءهُ ، وأرق لألفاظهِ من التشبيه لأن الاستعارة فيه أظهر ، لأن المستعار منه مَطْوًى الذكر ، فلهذا حسن موقعها وأنت

إذا أظهرت أداة التشبيه تكاد تنقص من بلاغته، وتغضُّ
من موقع فصاحته وإنما قال : « يغشى الليل النهار » ولم يقل
يُلْبَسُ ولا يخلط الليل بالنهار ، لأن لفظة التغشية ، أبلغُ في
الإحاطة والشمول من لفظة الإلباس والاختلاط ، مع ما فيها
من الرقة واللطافة ، والخفة والسلاسة ، وهي مؤذنة أيضاً
بشدة الاتصال والالتحام بين الغشاوة ، والمغشى ومِصدقُ
ما قلناه قوله تعالى « وآية لهم الليلُ نسلخُ منه النهارَ فإذا هم
مظلمون » فشبه انفصال الليل من النهار بسلخ الأديم عن
الشاة ، وهذا يدلُّ على عظم اتصال الليل بالنهار وشدة التحامه
به ، ولهذا فإنك ترى الفجر عند طلوعه ، نُورُه في غاية
الامتزاج والاختلاط بظلام الليل ، فلا يزال النهار في قوة ،
وغلبة ، وظهور ، حتى يستولى عليه بالإنارة فيمحوه ويزيله ،
فالسرخُ مؤذن بشدة الالتحام ، كالجلد ، والغشيانُ مؤذن
بعظم الاستيلاء والاشتمال ، وكلاهما مشعرٌ بالاتصال البالغ
(يغشى الليل) جملة فعلية خبرية حالٌ من الضمير في
خلق ، ولهذا جاءت من غير واو ، دالةً على اندراجها تحت
ما تقدم (يطلبه) جملة أيضاً خبرية حالٌ من النهار ، ومحيطها من

غيرواو، تنبيهه على أنها موضحة للغشيان ومفسرة له، لأنه لما جعل النهار غاشياً لظلمة الليل بالإزالة جعل النهار كالطالب لظلام الليل بالسرعة في الإزالة والمحو، فكأنه قال: أغشيت الليل النهار، وجعلت النهار طالباً له بالسرعة والإحاث، ويحتمل أن يكون (يطلبه) حالاً من الليل، أى جعلت الليل طالباً للنهار يستدعيه لإزالة ظلمته وكشف سواده بالإزالة والضوء، والأول أعجب، لأجل تقدم قوله (يغشى الليل النهار) فلما كان النهار غاشياً لظلام الليل، كان هو الطالب لإزالة ظلامه، وانتصاب « حثيثاً » إما على الحال من النهار، أى مسرعاً عجلًا، وإما على الصفة لمصدر محذوف، أى طلباً حثيثاً، وكلا المعنيين لا غبار على وجهه، وإنما جاء قوله (خلق) على صيغة الماضى، وقوله (يغشى) و (يطلبه) على صيغة المضارع، تنبيهاً على استقرار الخلق وتحققه وثبوته بالماضى، ولما كان الغشيان والطلب يتجددان بحسب الأوقات، جاءت المضارعة للإشعار بالتجدد والحدوث. وإنما قال (الذى خلق السموات والارض) ولم يقل: الخالق للسموات والارض، لأن الفعل الماضى أدل على تحقق الخلق وثبوته واستمراره من أسم الفاعل

(التنبيه الخامس)

قوله تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)
انتصابها على العطف ، أى وخلق هذه الكواكب العظيمة
المختصة بالإتيان العجيب ، والإحكام الباهر ، ولما اشتملت
عليه من المصالح العامة للخلق ، فالشمس للضوء ، والإضاءة ،
والدفء ، وإصلاح جميع الناميات ، والقمر للنور الساطع ،
وتقدير الأوقات ، والنجوم للاهتداء فى ظلمات البر والبحر ،
وغير ذلك من المنافع والمصالح (مسخرات) انتصابه على الحال
من جميع ما تقدم ، أى مُدَلَّلَاتٍ لهذه المنافع ، على قانون
الحكمة ، وعلى وفق ما قدر فيها من المصالح « بأمره » فيه
وجهان ، أحدهما أن تكون الباء فيه للإلصاق ، ومعناه أن
التسخير والإذلال ملتصقان بالأمر ، كما تقول . كتبت بالقلم ،
وثانيهما أن تكون الباء للحال ، وعلى هذا يكون معناه
ملتبسات بالأمر فى كل الأحوال لا يخرجن عنه ساعة واحدة ،
ولا يملن عن الانقياد طرفه عين ، وإنما قال . (بأمره) ولم
يقل . بقدرته ، مع تحقق الحاجة الى القدرة أكثر من الحاجة
الى الأمر ، لأنه لما ذكر التسخير وفيه معنى الطاعة والانقياد ،

عقبه بذكر الأمر، لما كانت الطاعة من لوازم الأمر وأحكامه
(سؤال)

لم خص معاينة الليل والنهار، والشمس والقمر والنجوم،
من بين سائر المكنونات بالذكر مع اختصاصها بالحكمة
والإتقان العجيب

وجوابه هو أنه لما صرح بلفظ السماء والأرض، وأبهم
الأمر في خلق ما وراءهما بقوله (وما بينهما) أراد إيضاحه
وبيانه، فخص هذه أعنى تعاقب الليل والنهار وهذه
الكواكب بالذكر، إيضاحاً لما أبهمه من قبل في ذلك

(التنبيه السادس)

قوله تعالى (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) لما ذكر هذه
المخلوقات العظيمة، وعدّد هذه المكنونات الباهرة، عقبها
بحرف التنبيه، إيقاظاً وحثاً على النظر، وإعلاماً بأنها ملك
له يتصرف فيها كيف شاء، من الحلّ والعقد، والزيادة
والنقصان، وغير ذلك من سائر التصرفات والتغيرات، وقوله
(أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) فيه وجهان أحدهما أن تكون اللام
فيهما للمهدية، فالخلق إشارة إلى ما سبق من أنواع المخلوقات

كلها ، والأمر ، إشارةً الى قوله (مسخرات بأمره) فكأنه قال : يملك جميع ما سبق من هذه الاشياء كلها

(وثانيهما) أن تكون اللام فيهما للجنسية ، وعلى هذا يكون المعنى أنه يملك جميع المخلوقات والأوامر كلها ، فكأنه قال : يملك القول والفعل ويجرى ذلك مجرى المثل ، كما يقال فلان يملك الأمر والنهي ، والحل والعقد ، والقبول والرد ، والإبرام والنقض ، يريد أنه لا تصرف لأحد سواه ، ولا حكم لغيره بحال ، فلما عدّد أصناف المخلوقات كلها وأنها جارية على نعت التذليل ومنهاج التسخير المطابقين لقانون المصلحة ، ومقتضى الحكمة ، عقبها بخطاب دالّ على الإشادة والاشتهار ، بأن من هذه حاله فهو المستحق لأن يكون له الخلق والأمر مبالغةً في الأمر وتأكيذاً فيه

(التنبيه السابع)

قوله تعالى (تبارك الله رب العالمين) ختم هذه الآية بما يدلّ على الإعظام والمدح بعظم الآلاء ، وترآكم النعم على الخلق ، والبركة هي النماء والزيادة ، و (تبارك الله) بمعنى بارك الله ، والبركة في حقّه تعالى تكون من وجهين ،

(أحدهما) بالإضافة الى ذاته تعالى بكثرة أوصاف
الجلال ونعوت الكمال . إما الى نهاية ، وإما الى غير نهاية ،
على حسب الخلاف بين العلماء فى أوصافه تعالى

(وثانيهما) بالإضافة الى أفعاله تعالى من أنواع
الإحسانات وضروب التفضلات على الخلق من أصول
التعم وفروعها ، فالبركة ههنا تُفسرُ على الوجهين اللذين أشرنا
اليهما كما ترى ، وقد صدرَ الله تعالى هذه الآية بذكر
الربوبية ، ثم ختمها بذكرها إعظاماً لهذه الصفة واهتماماً
بأمرها ، فذكرها فى أولها على جهة الخصوص بقوله (ربكم)
يعنى الثقلين وذكرها فى آخرها على جهة العموم بقوله (الله)
رب العالمين) يريد جميع العوالم كلها من صامت ، وناطق ،
وجاد ، وحيوان ،

فليُدركِ الناظرُ المتأملُ ما اشتملت عليه هذه الآية
من الإشارة الى خلق المكونات كلها ، واشتمالها على بدائع
الحكمة ، وعجيب الصنعة على أعجب نظام وأرشفه ، وأحسن
سياق وأعجبه ، وقد أشرنا فيها الى بعض ما تحتمله من اللطائف
والأسرار وما أغفلناه من معانيها أكثر وأغزر مما ذكرناه

(الآية الثانية) قوله تعالى في سورة الحج « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَتُقَرَّبُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لَتَبَلِّغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مَن بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ، ذَلِكَ بَأْنِ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّمُ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ »

فليوَقظ الناظرُ فهمه ، وليتأمل ما أُودِع في هذه الآية من المحاسن الرائقة والمعاني الفاتقة مع اختصاصها بالترتيب الفائق وتنزيلها على النظام المعجَّب الرائق الذي يَسَحِّرُ الأبواب رقةً ولطافةً ، ويُدْهِشُ الأفهامَ عذوبةً وسلاسةً ، فصَدَرَ الآية بالنداء ، والتنبيه ، من أَجْلِ الإيقاظ ، وجاء بصيغة الشرط على جهة الملاطفة في الخطاب ، وحقَّق اعتراض الرِّيب

والشك في الأفئدة ليدفعه بالبرهان الواضح الجليّ وضمناها
برهانين

(البرهان الأول) منها عجبُ خلقَةِ الإنسان وتقلُّها
في هذه الأطوار السبعة ، تراباً ، ثم نطفة في الرحم ، ثم
عَلَقَةٌ ، ثم مُضْغَةٌ ، ثم الطفولة ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة
والهرم ، فقد أشار بهذا التدرّج الى عجب القدرة ، والى
دقيق الحكمة على اختلاف هذه الأطوار ، وتباين هذه
المراتب في الخلقة ،

ودلالتها ، من وجهين ، أحدهما أنّ كلّ مَنْ قَدَرَ على
إحداث هذه الأمور وإبداعها من غير شيء فهو قادرٌ
لا محالة على إعادةّها ، لأنّ الإعادة مثلُ الإيجاد ، ومَنْ قَدَرَ
على الشيء قدر على مثله لا محالة ،

وثانيهما ، أنّ الابتداءَ إيجادٌ من غير احتذاء على مثالٍ
سابقٍ ، والإعادةُ إيجادٌ مع سبقِ الاحتذاء ، فمن هو قادرٌ
على الابتداء كان أولى أن يكون قادراً على الإعادة بطريق
الأحقّ ، ولهذا قال تعالى منبهاً على ذلك بقوله (وهو أَهْوَنُ
عليه) يشير الى ما قلناه

(البرهان الثاني) حالُ الأرض بكونها جُرُزاً ثم بإززال

الماء عليها ، ثم بحصول هذه الأزواج النباتية المختلفة ،
وأهتزازها بالأزهار الغضة والأكمام المنفتحة ، بحيث
لا يمكن حصرها ولا يتناهى عدّها ، فهذان برهانان قد
اشتملا على ما عده الله تعالى فيهما من عجائب القدرة ،
وإتقانات الحكمة ، وساقها على هذا النظام البديع ، والاختصار
المعجز البليغ الذى يفهم كل ناطق ، ويرى كل سامع ،
ثم إنه عزّ سلطانه ، لما فرغ من نظم هذه البراهين الباهرة
وترتيب هذه الأدلة القاهرة ، عقبها بذكر ثمرتها ، وتقرير
مدلولها ، وإنتاج فائدتها فقال « ذلك » يشير به الى ما سبق
من تقرير الأدلة وانتظامها « بأن الله هو الحق » يعنى الموجود
الثابت ، يشير به الى أنه مُوجدُ المكوّنات كلّها المحصّل
لحقائقها وصفاتها نحو خَلْقَةِ الإنسان وأحوال الأرض ،
« وأنه يحيى الموتى » يشير به إما الى إحياء النفوس بعد أن
كانت تراباً ونطقاً ، وعلقاً ومُضغاً ، فى هذه الاطوار وإما الى
إحياء الارض بعد أن كانت جُرُزاً هامدةً ، يطير ترابها ،
فصارت مُخضرةً مُوثقةً « وأنه على كل شيء قدير » على جميع
الممكنات ، فلا يشذ عن قدرته شيء من كليّاتها ، ولا شيء
من جزئياتها ، « وأن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث

من في القبور » يُشير به الى أحوال البعث ، والحشر ، والنشر ،
وأُمور القيامة ، فقد اشتملت هذه الآية على المعاني الجمّة ،
والثُكّت الغزيرة ، ولو ذهبنا نستقصى ما تضمنته من الأُمُرار
الإلهية والدقائق المصاحية ، لسردنا أوراقاً ، ولم نُحرز منه
أطرافاً ، ومن عجيب سياقها وحلاوة طعمها ومذاقها ، اشتمالها
على المجازات المفردة ، والمركبة ،

فأما المجازاتُ المركبة فهي مواضع أربعة ، ففي الأرض
ثلاثة في قوله « اهتزت وربت وأنبتت » فإِسنادُ هذه الافعال
الى الأرض إنما كان على جهة المجاز ، والفاعل لها هو الله
تعالى ، وفي وصف الساعة مجازٌ واحدٌ في قوله تعالى « وأن
الساعة آتية » لأن الآتي بها هو الله تعالى ،

وأما المجازات المفردة فأكثر سياق الآية مشتمل عليه
كقوله تعالى « فإننا خلقناكم » فالفاء للسببية وليست سبباً في
ثبوت البعث ، وإنما هو واردٌ على جهة المجاز ، وقوله تعالى
« خلقناكم من تراب » فإنه ليس على حقيقة العموم فإن المخلوق
من تراب ، إنما هو (آدَمُ) لا غير ، وقوله « ثم من نطفة »
ليس على عمومهِ ، فميسى عليه السلام « وحواء » ليسا مخلوقين
من نطفة ، وهكذا سائر ألفاظ الآية ، فإنها غير خالية عن

استعمال المجازات ، ومن أجل هذا رَقَّ مشربُها ، وساغ مُستعذبُها

الآية الثالثة ، قوله تعالى « ومن آياته الجوارى فى البحرِ كالْأعلامِ إنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إنْ فى ذلك لآياتٍ لكلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ أَوْ يُوقِنَنَّ بما كَسَبُوا وَيَعْفُ عن كثيرٍ »

فانظر الى هذا الأسلوب ، ما أَلطف مجراه ، وما أحسن بلاغته ، وأدقَّ مغزاه ، قدَّم الخبر فى قوله (ومن آياته) ولو أخره ذهب تلك الحلاوة ، وبطل ما فيه من الرونق وانظر الى طرح الموصوف فى قوله (الجوارى) ولم يقل الفلُكُ الجوارى . وجمعه على فواعل ، ولم يجمعه على جاريات ، ولو فعل شيئاً من ذلك لنقصت بلاغته ، ونزلت فصاحته ، وقال (فى البحر) ولم يقل فى العَبَبِ ، ولا فى البَاحَةِ ، ولا فى الطَّطام ، وهى من أسماء البحر ، لما فى لفظة البحر ، من الرقة واللطافة وقوله (كالْأعلامِ) من باب تشبيه المحسوس بالمحسوس كقوله « كَأَنَّهُنَّ يَيْضُ مَكْنُونٌ » وقوله تعالى « كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ » والأعلامُ جمع علمٍ ، والعلمُ يطلق على الجبل ، وعلى الرأية ، وكل واحد منهما صالحٌ للتشبيه ههنا ،

لأن المقصود هو الظهور والبيان ، ومن بديع التشبيه ورقيقه
ما أنشدهُ بعضُ الأذكياء

(وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا دُرٌّ تُثْرِنُ عَلَى بَسَاطَةِ أَزْرَقِ)

وقول بشار

(كَأَنَّ مَثَارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ)

« إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ » حذف الفاء من قوله (إِنْ)

لأن الغرض اتصال هذه الجملة بما قبلها كأنهما أُفْرغَا في قالب
واحدٍ وسُبُكًا معًا ، ولو جاءت الفاء لَأَبْطَلَتْ هذا السَّبْكَ ،

وحصلت المغايرة بينهما ، وزيدت الفاء في (فَيُظِلُّنَ) دلالة

على حصول الرُّكُودِ عَقِيبَ الإسْكَانِ ، ولو حُذِفَتْ زَالِ هذا

المعنى . وبطل ، وهو مقصود ، وجاء بِإِنْ في قوله (إِنْ) في

ذلك (لآيَاتِ) من غير ذكر الفاء دالاً على اتصال هذه الجملة

بما قبلها مندرجة تحتها لا تباين بينهما ، ومجىء الفاء دليلٌ

الانفصال فيبطله ونظيره قوله تعالى « اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنْ

زَلَزَلَتِ السَّاعَةُ » وقوله « إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا » وغير ذلك وإذا

أريد التقاطع بين الجملتين ، جاءت الفاء كقوله تعالى « وَأَصْبِرْ

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وقوله تعالى « وَأَصْبِرْ

لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » الى غير ذلك ، وجاء بآو في

قوله « أَوْ يُوبِقُهُنَّ » دلالةً على التخيير ، لأن المعنى إن نشأ
نَبَتَلِي المسافرين بأحد بَلَيَّتَيْنِ ، إِمَّا رُكُودُ السَّفْنِ على ظهر
الماء لأجل سكون الريح ، وإِمَّا بِاشْتِدَادِ العَصْفِ في الريح ،
فيحصل الإِهْلَاكُ لهن ، وجاء بالواو في (ويعف) دون . أو .
دلالةً على سعة الرحمة بالعفو عن كثير من الذنوب

فانظر ما أَحْسَنَ موقعَ . أو . هناك وما أَعْجَبَ موقعَ .
الواو . هنا ، وَلِنَقْتَصِرَ على ما ذكرناه من الآي القرآنية ،
فإنه لا مطمع لأحدٍ في حصر عجائب القرآن ولطائف
أسراره ، فإن في بحره غرقت عقول العقلاء ، وتضآلت دون
الإحاطة بمعانيه أفكار الحكماء

✽ الضرب الثاني ✽

الأخبار النبوية ، فإن كلامه صلى الله عليه وسلم وإن
كان نازلاً عن فصاحة القرآن . وبلاغته ، في الطبقة العليا
بحيث لا يدانيه كلامٌ ، ولا يقاربه وإن انتظم أي انتظامٌ ،
ولنورد من كلامه أمثلة ثلاثة

(المثال الأول في المواعظ والخطب)

قال صلى الله عليه وسلم لا تكونوا مِمَّنْ اخْتَدَعَتْهُ العَاجِلَةُ ،

وَعَرَّتْهُ الْأُمْنِيَّةُ ، وَاسْتَهْوَتْهُ الْخُدْعَةُ ، فَرَكَنَ إِلَى دَارٍ سَرِيعَةِ
الزَّوَالِ ، وَشَيْكَةِ الْإِنْتِقَالِ ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ فِي
جَنْبِ مَا مَضَى إِلَّا كَمَا نَاخَهُ رَاكِبٌ ، أَوْ صَرََّ حَالِبٌ ، فَعَلَامَ
تَفْرَحُونَ ، وَمَاذَا تَنْتَظِرُونَ ، فَكَأَنَّكُمْ بِمَا قَدْ أَصْبَحْتُمْ فِيهِ
مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ ، وَبِمَا تَصِيرُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْآخِرَةِ لَمْ يَزَلْ ،
نَحْدُوا الْأَهْبَةَ لِأَزُوفِ الثَّقَلَةِ ، وَأَعِدُّوا الزَّادَ لِقُرْبِ الرِّحْلَةِ ،
وَاعْلَمُوا أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ عَلَى مَا قَدَّمَ قَادِمٌ ، وَعَلَى مَا خَلْفَ نَادِمٌ ،
فَلْيُعْمَلِ النَّازِرُ نَظْرُهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَمَا أَسْلَسَ
أَلْفَاظُهُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ، وَمَا أَوْقَعَ مَعَانِيَهُ فِي الْأَفْتَدَةِ ، وَمَا
اِحْتَوَى عَلَيْهِ مِنَ التَّنْبِيهِ الْبَالِغِ ، وَالْوَعْظِ الزَّاجِرِ ، وَالنَّصِيحَةِ
النَّافِعَةِ ، فَصَدَّرَهُ بِالْتَّحْذِيرِ أَوَّلًا عَمَّا يَعْرِضُ مِنْ مَصَائِبِ الدُّنْيَا
مِنَ الْإِنْخِدَاعِ وَالْفُرُورِ . وَالْإِسْتِهْوَاءِ ، وَعَقَبَهُ ثَانِيًا بِالْتَّحْذِيرِ عَنِ
الرَّكُونِ إِلَى الدُّنْيَا ، وَنَبَّهَ بِالْطَّفِ عِبَارَةً وَأَوْجَزَهَا عَلَى زَوَالِهَا
وَانْقِطَاعِهَا ، وَأَرْدَفَهُ ثَالِثًا بِالْحَثِّ عَلَى عَمَلِ الْآخِرَةِ وَأَخَذَ
الْأَهْبَةَ لِلزَّادِ ، وَنَبَّهَ عَلَى سُرْعَةِ زَوَالِهَا وَانْقِطَاعِهَا ، وَخَتَمَهُ
بِتَحْقِيقِ الْحَالِ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ ، وَأَنَّهُ نَادِمٌ
لِاحْمَالِهِ عَلَى مَا خَلَفَهُ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ نَافِعٍ وَلَا مُجْنِدٍ ، وَمِنْ

عجيب أمره أنه مع إغراقه في البلاغة فإنه قد اشتمل على أنواع أربعة من علم البديع : أولها « السجع » في قوله عليه السلام العاجلة ، والأمنية ، والخدعة ، والزوال ، والانتقال ، (وثانيها) التجنيس في قوله عليه السلام كإناخة راكب ، أو صرّ حالب ، (وثالثها) الاشتقاق ، في قوله : كل امرئ على ما قدم قادم ، ومنه قوله تعالى « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ فَطُرَ اللَّهُ النّاسَ عَلَىهَا »

(ورابعها) الائتلاف وهو أن تكون الألفاظ لا تقة بالمقصود ، بحيث كان المعنى فخماً ، فاللفظ يكون جزلاً كقوله « لا تكونوا كن اختدعته العاجلة ، وغرته الامنية ، واستهوته الخدعة .

وإن كان المعنى رشيقاً ، كان اللفظ رقيقاً سهلاً كقوله عليه السلام « فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا لم يكن ، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل . وسنورد في فنّ البيان ما يتعلق بعلم البديع بمعونة الله تعالى

(المثال الثاني فيما يتعلق بالحكم والآداب)

كقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ

رَبَّةٌ » وقال : « ما هَلَكَ امرؤٌ عَرَفَ قَدْرَهُ » وقال : « رُبُّ حَامِلٍ فَقِهِ غَيْرُ فَقِيهِ ، وَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ وَرُبُّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . وقوله « المَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ » ، وَالْحَمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ ، وَعَوَّدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ » وقال : « الطَّمَعُ فَقْرٌ ، وَالْيَأْسُ عَنَاءٌ » وقوله « إِنَّهُ مِنْ خَافَ الْبَيَّاتِ أَذْلَجَ ، وَمَنْ أَذْلَجَ فِي الْمَسِيرِ وَصَلَ » وقوله « كَرَمُ الْكِتَابِ خَتْمُهُ » وقوله : « رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ مُدَارَاةُ النَّاسِ » وقوله « مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَزِيرٌ صَالِحٌ » وقوله « مَنْ سَوَّدَ عَلَيْنَا فَقَدْ أَشْرَكَ فِي دِمَائِنَا » وقوله « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَسْمَهُمَا الْمَاءُ وَالشَّجَرُ ، وَيَتَعَاوَنَانِ عَلَى الْفَتَنِ ^(١) » وقوله عليه السلام « الْجَارُ قَبْلَ الدَّارِ ، وَالرَّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ »

فليُنظر المتأملُ ما اشتملت عليه هذه الكلمُ القصيرةُ من المعاني الجمَّةِ ، والنُّكْتِ العديدة ، مع نهاية البلاغة ، ووقوعه في الفصاحة أحسن موقعٍ

(١) الفتان . هو الشيطان الذي يفتن الناس بخداعه وغروره . فاذا

نهى الرجل أخاه عن اتباعه فقد أعاناه عليه

(المثال الثالث فى الأُدعية والتضرّعات)

كقوله عليه السلام « اللَّهُمَّ بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَطَايَا
 كَمَا بَاعَدْتَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَتَقْنِي مِنْ
 الذُّنُوبِ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ » وقوله عليه
 السلام « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَأَعُوذُ
 بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبَخْلِ ،
 وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا
 وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ » وقوله عليه السلام « اللَّهُمَّ
 إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي وَقِلَّةَ حِيلَتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ ،
 يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعِفِينَ ، وَأَنْتَ رَبِّي ،
 إِلَى مَنْ تَكَلَّنِي ، إِلَى بَعِيدٍ يَتَجَهَّمُنِي ، أَوْ إِلَى عَدُوٍّ
 مَلَكَتْهُ أَمْرِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ عَلَيَّ غَضَبٌ فَلَا أُبَالِي » الى
 غير ذلك من أنواع التَّحْمِيدِ ، والتَّقْدِيسِ ، والجُؤَارِ والتَّضَرُّعِ
 بالكلام البالغ ، واللفظ الفصيح

✽ الضرب الثالث ✽

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فإنه البحرُ

الذى قد زخر عبابه والمُتَعَجِّرُ الذى لا يَتَقَشَّعُ ربابه ، فمن
معنى كلامه ارتوى كلُّ مُصَفِّعٍ خَطِيبٍ ، وعلى منواله نَسَجَ
كلُّ واعظٍ بليغ ، إذ كان عليه السلام مَشْرَعَ الفصاحة
وَمُورِدَهَا ، ومحطَّ البلاغة ومَوْلَدَهَا ، وهيدبَ مَرْزُهَا السَّائِبُ ،
ومتَفَجَّرَ وَدَقَّهَا الهاطل ،

وعن هذا قال أميرُ المؤمنين فى بعض كلامه : نحنُ أمراءُ
الكلام ، وفينا تَشَبَّهَتْ عُروَقُهُ ، وعلينا تَهَدَّلَتْ أَغْصَانُهُ ،
ولنُورِدَ من كلامه أمثلة ثلاثة على مثال ما أوردناه من
السَّنة النبوية ، والقرآن الكريم ، لأن كلامه عليه مَسْحَةٌ
وطُلاوة من الكلام الإلهي ، وفيه عِبَقَةٌ ونَفْحَةٌ من
الكلام النبوي

(المثال الأول فى الخطب والمواعظ)

ولقد أتى فى توحيد الله وتزويده عن مشابهة الممكنات ،
وبُعْده عن مماثلة المَكُونَات ، بكلام ماسبقه إليه سابق ، ولا
أتى بما يدانيه من تأخَّر بعده من تابع ولا لاحق ، فمن ذلك
كلامه فى ابتداء الخلق بعد ثنائه على الله بما هو أهله قال فيها
فَطَرَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ ، ودَبَّرَهَا بِحِكْمَتِهِ ، ونَشَرَ الرِّيحَ

برحمته ووتد بالصخور مبدان أرضه ، ثم قال : أول الدين معرفته ، وكمال معرفته توحيده ، وكمال توحيده التصديق به ، وكمال التصديق به الإخلاص له ، وكمال الإخلاص له نقي الصفات عنه ، (يريد الصفات التي لا تليق بذاته) فمن وصف الله تعالى فقد قرنه ، ومن قرنه فقد ثناه ، ومن ثناه فقد جزأه ، ومن جزأه فقد جهله ، ومن أشار إليه فقد حدّه ، ومن حدّه فقد عدّه ، ومن قال (فيم) فقد ضمّنه ، ومن قال (علّام) فقد أخلّى عنه ، كائن لا عن حدث ، موحود لا عن عدم ، الى غير ذلك في أثناء هذه الخطبة من التوحيد البالغ ، والتنزيه الكامل ، وقد أشرنا الى هذه الأسرار في التوحيد في شرحنا لكلامه في نهج البلاغة ، وأظهرنا مراداته في هذه الاشارات الالهية والرموز المعنوية ، فمن أرادها فليطالعها منه ، وهذه الخطبة من جلائل خطبه ، لما اشتملت عليه من بالغ التوحيد ، وذكر أحوال المخلوقات من خلق السماء والارض والملائكة ، وخلق آدم ، وما كان من إبليس في حقه ، ومن عرف كلام الفصحاء في منظومهم ، ومنشورهم ، ومقامات البلغاء في خطبهم ومواعظهم بمدّه عليه السلام الى يومنا هذا غير كلام الله وكلام رسوله ، علم قطعاً لا شك فيه

أنهم قد أسفوا^(١) في البلاغة وحلّق، وقصّروا في الفصاحة وسبق، والعجب من علماء البيان والجاهل من حذّاق المعاني حيث عولوا في أودية البلاغة، وأحكام الفصاحة، بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله، على دواوين العرب، وكلماتهم في خطبهم، وأمثالهم، وأعرضوا عن كلامه، مع علمهم بأنه الغاية التي لا رتبة فوقها، ومنتهى كل مطلب، وغاية كل مقصد في جميع ما يطلبونه من الاستعارة، والتمثيل والكناية، وغير ذلك من المجازات الرشيقة، والمعاني الدقيقة اللطيفة، ولقد أثر عن فارس البلاغة وأميرها أبي عثمان الجاحظ أنه قال: ما قرع مسامعي كلام بعد كلام الله، وكلام رسوله، إلاّ عارضته إلاّ كلمات لأمر المؤمنين كرم الله وجهه فما قدرت على معارضتها، وهي قوله عليه السلام ما هلك أمرؤ عرف قدره، وقوله: من عرف نفسه عرف ربه، وقوله: المرء عدو ما جهل، ومثل قوله: استغن عن شئت، تكن نظيره، وأحسن الى من شئت تكن أميره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره، فانظر الى إنصاف الجاحظ فيما قاله، وما ذاك إلاّ أنه

(١) من قولهم أسف الطائر . دنا من الارض

خرق قرطاس سمعه ببلاغته ، وحير فهمه لما اشتمل عليه من
إعجازه وفصاحته ، فإذا كان هذا حال الجاحظ وله في البلاغة
اليد البيضاء فكيف حال غيره

(المثال الثاني في الحكم والآداب)

وله عليه السلام في الكلمات القصيرة في الحكم النافعة ،
وآداب النفوس ، ما لم يبلغ أحد شأوه ، ولا تحوم حوله
كقوله « قيمة كل امرئ ما يحسن » فهذه اللفظة لا يوازيها
حكمة ، ولا تقوم لها حكمة ، وقوله « المرء محبوب تحت لسانه »
وقوله « السعيد من وعظ بغيره ، والمغبوط من سلم له دينه »
وقوله « من أرخى عنان أمله ، عثر بأجله » وقوله « من فكر
في العواقب لم يشجع » وقوله : « مصارع العقول تحت بروق
الأنعام » وقوله « بالبر يستعبد الحر » وقال عليه السلام
« الطمع رق مؤبد » وقوله (التفريط ثمرة الندامة ، وثمره
الحزم السلامة) وقوله (آلة الرياسة سعة الصدر) وقوله (من
استقبل وجوه الآراء ، عرف وجوه الخطاء) وقوله (من أحد
سنان الغضب لله ، قوى على قتل أسد الباطل) وقال (إذا
هبت أمراً فقع فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه) وقال

(كم من عقل استتر تحت هوى أمير) وقال (كلُّ وعاءٍ يضيق
بما جعل فيه إلاَّ وعاءُ العلم فإنه يتسع) وقال (أولُ عَوْضِ
الحليم من حلمه أن الناس أنصاره على الجاهل) وقال (من كان
الحياء ثوبه لم ير الناس عيبه) وقال (بالأفضال تعظم الأقدار ،
وباحتمال المؤمن يحبُّ السؤدد ، الى غير ذلك من قصير الكلام
الذى قصر في ألفاظه ، وطال في معناه ، وأوجز في عباراته ،
وكثر مغزاه

(المثال الثالث في كتبه)

الى أمرائه وعماله وجُباة الخراج يأمرهم فيها بأوامر الله
تعالى ، ويؤدبهم فيها بالآداب الشرعية ، والزواجر الوعظية ،
ويشير الى محاسن الشيم ، وبما فيه قوامٌ لأمر السياسة
وأحكام الإيالة ، فنها كتابه الى كميل بن زياد ، وهو عامله
على هيت

أما بعدُ فإن تَضْيِيعَ المرء ما وُلِّي ، وتكلفه ما كُفِيَ ،
لعجز حاضره ، ورأى مُتَبَرِّه ، وإنَّ تعاطيك الفارة على أهلِ
قرقيسياً وتعطيلك مسالكك التي وليناك ليس لها من يمنها ،
ولا يرُدُّ الجيش عنها ، لرأى شِماع ، فقد صرت جسرًا لمن أراد

الغارة من أعدائك على أوليائك غير شديد المنكب ولا
مهيّب الجانب ، ولا سادّ ثغره ، ولا كاسرٍ لعدوّ شوكة ، ولا
مُغنٍ عن أهل مصره ، ولا تُجز عن أميره ،
فانظر الى ما تضمنه هذا الكتاب من المناجاة ، والاهتداء
الى المصالح الدينية ، وما اشتمل عليه من المرشد الدنيوية ،
وإصلاح أمر الدولة ، وتعمّد أحوال الإيالة والسياسة ،
ومنها كتابه الى الأسود بن قُطبة ، صاحب حلوان
أما بعدُ فإنّ الوالى إذا اختلف هواه منعه ذلك كثيراً
من العدل ، فليكن أمرُ الناس عندك فى الحق سواءً ، فإنّه
ليس فى الجور عوضٌ من العدل ، فاجتنب ما تنكرُ أمثاله
وأبتذل نفسك فيما افترض الله عليك ، راجياً لثوابه ، ومتخوفاً
من عقابه ، واعلم أن الدار دارُ بليّة لم يفرغ صاحبها قط فيها
ساعة الا كانت فرغته عليه حسرة يوم القيامة ، فإنّه لن
يفنيك عن الحق شئٌ أبداً ، ومن الحق عليك حفظ نفسك ،
والاحتساب على الرعية بمجهدك ، فإن الذى يصل اليك من
ذلك أفضل من الذى يصل بك والسلام
ومنها كتاب له أوصى فيه شريح بن هانئ لما جعله على
على مقدّمته الى الشام

اتق الله في كل صباحٍ ومساءٍ وخَفْ على نفسك الدنيا
الغرور ، ولا تأمنها على حال ، واعلم أنك إن لم تردغ نفسك
عن كثيرٍ مما تُحِبُّ مخافة مكرهه ، سَمَتْ بك الالهواء الى كثير
من الضرر ، فكن لنفسك مانعاً رادعاً ، ولزوتك عند
الحفيظة واقفاً قامعاً ، فهذه كتبٌ من أحاط بمكنون
البلاغة ملكه ، واستولى على أسرار الفصاحة ملكه .
وأقول : إن كلامه عليه السلام ، إذا أَمِنَ فيه الناظر بالتفكير
وبحث عن أسرارهِ وغرائبهِ أَلْمَعِي نُجُورٌ يُحَرِّقُ يَحَقِّقُ يَقِيناً وعرف
قطعاً ، أنه كلام من استولى على علم البلاغة بأسره وأحرزه
بجذافيره ، وأنه ظهر من مشكاة اتقنت فيها مصابيحُ
الحكمة فأنارَ على الخليفة ضياؤها وجادهم وأبلىها وهطلت
عليهم سماؤها ، ولتقتصر من كلامه على هذا القدر فإنه البحر
الذي لا يسكن زخاره ، والموج الذي لا يزال يترام تياره .
وبتمامه تم الكلام على ما أوردناه من التنبيه على الشواهد
المشورة والحمد لله رب العالمين

✽ القسم الثاني ✽

(في بيان الشواهد المنظومة)

ونورد من ذلك ما يتعلق بالاستعارة والكناية والتمثيل ،
فهذه معظم أودية المجاز وهي ضروب ثلاثة نذكر شواهدا
بمعونة الله

(الضرب الأول) ما يتعلق بالاستعارة ، فمن ذلك

قول ابن المعتز

أثمرت أغصانُ راحتِهِ * لجَنَاقَةِ الحسنِ عُنَابَا

ومن مליح الاستعارة قول من قال

(وأقبلت يومَ جدِّ البينِ في حُلٍ)

سُودٍ تَعَضُّ بنانَ النادمِ الحَصْرِ)

(فلاحَ ليلٌ على صبحٍ أَقْلَهُمَا)

غصنٌ وَضَرَّسَتْ البِلَوْرَ بالدَّرَرِ)

وأعجب من هذا ما قاله بعضهم

(سألتُها حينَ زارتْ نَضَوَ بَرْقُمَها إلـ)

قَمَانِي وَإِيدَاعَ سَمْعِي أَطِيبَ الخَبْرِ)

(فزَحَزَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَرِ
وساقطت لؤلؤًا من خاتمِ عطرِ)
ومن غرائب الاستعارة ما أنشده الواواء الدمشقي
(فأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ فَسَمَتْ
وَرَدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ)

ومنه قول بعضهم

(نَفْسِي الْفِدَاءُ لَشَعْرِ رَاقٍ مَبْسَمُهُ
وزانه شَبَّ نَاهِيكَ مِنْ شَنْبِ)
(يَفْتَرُّ عَنْ لُؤْلُؤٍ رَطْبٍ وَعَنْ بَرْدِ
وعن أقاحٍ وعن طَلْعٍ وعن حَبِّ)
ومن أغرب ما قيل في الاستعارة ما قاله بعضهم
(طَلَعْنَ بَدُورًا وَانْتَقَبْنَ أَهْلَةً
وَمَسْنَنَ غُصُونًا وَالتَفَتْنَ جَاذِرًا)

وقول أبي الطيب المتنبي

بَدَتْ قَرَأً وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ
وفاحت عنبراً وَرَنْتَ غَزَالَا

ومن رقيق الاستعارة قول أبي تمام
(إذا سَفَرَتْ أَضَاءُ شَمْسٍ دَجَنٍ)
وما لَتَ في التَّعَطُّفِ غُصْنُ بَانٍ ()
وأحسن من هذا ما قاله دِيكُ الْجَنِّ عَبْدُ السَّلَامِ
(لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى عَنْ حَقِّ الْمَهَا
وَبَسَمْتُ عَنْ مُنْفَتِحِ النَّوَارِ ()
وعَقَدْتُ بَيْنَ قَضِيبِ بَانٍ أَهِيْفُ
وَكَثِيبِ رَمْلِ عُقْدَةِ الزُّنَارِ ()
(عَفَرْتُ خَدَيَّ فِي الثَّرَى لَكَ طَائِعًا
وعَزَمْتُ فِيكَ عَلَى دُخُولِ النَّارِ)
فهذه الأبيات لديك الجنّ قلما يوجد لها مماثل في
الإستعارة ومنه قوله

(لا وَمَكَانَ الصَّلِيبِ فِي النَّحْرِ مِنْ
كَ وَجَرَى الزُّنَارِ فِي الْخَصْرِ ()
(وَاخْطَالَ فِي الْوَجْهِ إِذْ أُشْبِهَهُ
وَرْدَةُ مَسْكٍ عَلَى ثَرَى تَبَرٍ ()
(وَحَاجِبٍ قَدْ خَطَهُ قَلَمُ الْ
حُسْنِ بِحَبْرِ الْبَهَاءِ لَا الْحَبْرِ ()

(وَأَفْحَوَانِ بِفِيكَ مُنْتَظِمِ)

على شبيهه الغدير من سحر (
 (ما أصبر الشوق بي فأصبرنا)

من حسنت فيه قلة الصبر)

(الضرب الثاني) ما يتعلق بالتشبيه من ذلك قول بعضهم

(كَأَنَّ الثَّرِيَّاءَ وَالصَّبَاحَ كِلَاهُمَا)

قَنَادِيلُ رُهْبَانٍ دَنَتْ لِحُمُودِ (

ومن رقيق التشبيه ما قاله بعضهم

(وَالصَّبْحُ يَتَلَوُّ الْمَشْتَرَى فَكَأَنَّهُ)

عُرْيَانٌ يَمْشِي فِي الدُّجَى بِسَرَّاجِ (

ومن أغرب ما قيل في التشبيه قول بعضهم

(كَأَنَّمَا الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرَى)

قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ (

(مُنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنْ دَعْوَةٍ)

قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ (

ومن لطيف التشبيه ما قاله المهلب الوزير

(الشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَتْ)

مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبٌ (

(كَأَنَّهَا بُودَقَةٌ أُحْمِيَتْ
يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ)
وأغرب من هذا ما قاله امرؤ القيس في صفة العقاب
(كَأَنَّ قُلُوبَ الطَيْرِ رَطْبًا وَيَاسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالَى
ومن مליح التشبيه وغريبه ما قاله بعضهم
(وَالْبَدْرُ فِي الْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ مُتْسِقٌ
وَالْغَيْمُ يَكْسُوهُ جَلْبَابًا وَيَسْلُبُهُ)
(كَوْجُهُ مَحْبُوبَةٌ يَبْدُو لِعَاشِقِهَا
فَإِنْ بَدَا لَهَا وَاشِ تَنْقَبُهُ)
ومن أعجب ما يُنشد في التشبيه قولُ البحترى
(دَانَ عَلَى أَيْدِ الْعَفَاةِ وَشَاسِعُ
عَنْ كُلِّ نِدٍّ فِي النَّدَى وَضَرِيبِ)
(كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْءُهُ
لِلْعُصْبَةِ السَّارِينَ جِدٌّ قَرِيبِ)
وأغرب من هذا وأعجب قولُ البحترى أيضاً
(دَنُوتٌ تَوَاضَعًا وَعُلُوتٌ قَدْرًا
فَشَأْنَاكَ انْحِدَارٌ وَارْتِفَاعٌ)

(كذاكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أَنْ تُسَامَى
وَيَذْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا وَالشَّعَاعُ)
وَمِنْ رَفِيقِ التَّشْبِيهِ وَأَغْرَبَهُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُعْتَزِّ فِي الْهَلَالِ
(وَلَا حِ ضَوْءُ هَلَالٍ كَادَ يَفْضَحُنَا
مِثْلَ الْقُلَامَةِ قَدْ قُدَّتْ مِنَ الظُّفْرِ)
وَأَرْقَ مِنْهُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُعْتَزِّ أَيْضًا فِي الْخُضْرَةِ مَعَ السَّوَادِ
(حَتَّى إِذَا حَرَّ آبٍ جَاشَ مَرَجَلُهُ
بِفَاثِرٍ مِنْ هَجِيرِ الشَّمْسِ مُسْتَعْرِ)
(ظَلَّتْ عَنَاقِيدُهُ يَخْرُجْنَ مِنْ وَرَقٍ
كَأَنَّ حَتَبِي الذِّبْحُ فِي خُضْرٍ مِنَ الْأَزْرِ)
وَمِنْ جَيْدِ التَّشْبِيهِ وَغَرِيبِهِ مَا قَالَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ الْأَحْنَفِ
(أُحْرِمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ
نَالَ بِهِ الْعَاشِقُونَ مَنْ عَشَقُوا)
(صَرْتُ كَأَنِّي ذُبَالَةٌ نُصِبْتُ
تُضْيءُ لِلنَّاسِ وَهِيَ تَحْتَرِقُ)
(الضَّرْبُ الثَّلَاثُ) فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْكُنَايَةِ ، مِنْ ذَلِكَ
قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ

(أو ما رأيت المجد ألقى رحلته
في آل طلحة ثم لم يتحول)
ومن أرق ما قيل في الكناية ، قولُ حسان
بنِ المجدُ بيتاً فاستقرت عمادُهُ
علينا فأعني الناس أن يتحولوا
ومن بديعها قول زياد الأعجم
(إن السماحة والمروءة والندی
في قبةٍ ضربت على ابن الحشرج)
ومثله ما قاله بعضهم
(وما يكُ في من عيبٍ فإني
جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل)
ومن جيد الكناية ما قاله نصيب
(لعبد العزيز على قومه * وغيرهم من ظاهره)
(فبابك أسهلُ أبوابهم * ودارك مأهولةٌ عامره)
(وكلبك آنسُ بالزائرين * من الأم بالابنة الزائرة)
ومن أرقها وألطفها ما قاله أبو نواس
(فما حازه جودٌ ولا حلّ دونه)
ولكن يسيرُ الجودُ حيث يسيرُ)

ومن غريبها قول أبي تمام
(أَيْنَ مَا تَرُذَن سَوَى كَرِيمٍ)
وحسبك أن يَرْزَنَ أبا سعيدٍ (

ومن هذا قول بعضهم
(مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ)
ومسلمة بنُ عمرٍ ومن تميمٍ (

ومن بديعها ماقاله بعضهم
(وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ)
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ومن هذا قول بعض الشعراء
(يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا)
يَكَلِمُهُ مِنْ جُبَّةٍ وَهُوَ أَعْجَمُ (

ولنقتصر على هذا القدر في إيراد الأمثلة والشواهد
ففيه كفاية لمقصدنا، وستكون لنا عودة بأكثر من هذا
عند الكلام في فن المقاصد، وذكر تفاصيل الاستعارة
والتشبيه والكناية وأحكامها، فأما الآن فليس مقصدنا
الأمثال لا غير، وبتمامه يتم الكلام على المقدمة الرابعة
وبالله التوفيق

المقدمة الخامسة

(في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب)

اعلم أنا قد أسلفنا فيما سبق أن موضوع علم البيان ، إنما هو الفصاحة والبلاغة وقررنا أن الفصاحة من عوارض الألفاظ وأن البلاغة من عوارض المعاني ، وأكثر علماء البيان على أن الفصاحة والبلاغة لا فرق بينهما ، وأنهما من الألفاظ المترادفة ، وإلى هذا يشير كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقد أوضحنا المختار فيه فلا وجه لتكثيره ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن من الخطأ في هذا العلم ، إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم الادبية مفرداتها ومركبها وهو بالإضافة إلى أمن الخطأ وارتفاع الغلط على مراتب أربع

(المرتبة الاولى)

علم اللغة ، وهو العلم بمفردات الألفاظ يحتز به عن الخطأ في مفردات الألفاظ اللغوية ، فمن أعرض عن الأوضاع اللغوية ، ولم يحكم دلالتها على معانيها المفردة ، فقد أخل بالمقصود منها ، وعلى قدر إخلاله يتطرق إليه الغلط ،

ويستولى عليه الخطأ في اختلاف أوضاعها وتباين معانيها خاصة فيما يعرض من الترادف ، والاشتراك ، والعهدية ، والجنسية في الاسماء وبما يعرض في الأفعال من تجدد الأزمنة وتصرفها في وجوه الانشاء من الأمر والنهى وغير ذلك ، وما يعرض من خصائص الحروف ولطائفها في الإيجاب والسلب وغير ذلك من الخصائص واللطائف اللغوية فلا بد من إحرازها ليأمن الخطاء في ذلك

(المرتبة الثانية)

علم التصريف وهو علم بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة في البذل ، والحذف ، والقلب ، وغير ذلك من أوجه التصريف ويجب إحرازه ليأمن الخطأ في أبنية الكلم المفردة ويأمن الخطأ في تحريفها وتبديلها ، ويجيء بها على الأقيسة اللغوية والأوضاع الأصلية في ذلك ، وهو فن دقيق يحتاج الى فضل ذكاء وجودة قريحة ، ولهذا فإنه لا يختص به إلا الآحاد ولا يستولى على دقائقه وإحراز غوامضه إلا الأفراد

(المرتبة الثالثة)

علم العربية ليحترز به عن الخطأ والغلط في المركبات
ليحصل المعنى على صحته واستقامة أحواله ، لأن الإعراب إنما
يمكن حصوله إذا كان الكلام مركباً من ألفاظ مخصوصة ،
فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى ،
وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة
التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعاني وتحصيلها ويحصل به
الوقوف على أسرار لطيفة

(المرتبة الرابعة)

تحقق علم الفصاحة والبلاغة ، وهو نظرٌ خاصٌ يأمن به
الخطأ في نظم الكلام وجزالة لفظه وحسن بلاغته ، فتنى أحرز
لنفسه هذه العلوم الأدبية أمن من الغلط فيما يخوض فيه من علم
المعاني ، فهذان العلمان أعنى علم الإعراب وعلم البلاغة
والفصاحة إنما يختصان بمركبات الألفاظ ، وما يحصل عند
التركيب من المعاني الرقيقة ، والنكت النفيسة ، وهما يتفاوتان
فيما يؤديه كل واحد منهما من الفائدة ، فلم الإعراب يؤدي

مطلق المعنى لا غير ، وعلمُ البيان يؤدي فائدة أخرى ، وهو ما يحصل من بلاغة في ذلك المعنى وحسن نظم وترتيب له ، فهو كالكيفية العارضة

والعلمان الأولان أعنى علم اللغة وعلم التصريف ، إنما يختصان بمفردات الألفاظ ، وفائدتهما تصحيح مطلق اللفظ من غير التفات الى تركيب كما لخصناه من قبل ، فكل واحد من هذه العلوم الأدبية على حظ من إحراز الغرض والأمن من الخطأ والغلط كما ترى ، لكن أرسخها أصلاً وأنسقها فرعاً ، وأنورها سراجاً وأكرمها تتاجاً ، وأقواها قاعدة ، وأجزلها فائدة ، علم البيان ، فإنه هو المطلع على حقائق الإعجاز وهو من العلوم بمنزلة الشامة والطرارز ، وقد نبجز غرضنا من هذه المقدمات وبتمامه يتم الكلام في الفن الأول وهو فن السوابق

الفن الثاني من علوم هذا الكتاب

(وهو فن المقاضد اللاحقة)

إعلم أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعاني ، وهذه الإفادة على وجهين ، لفظية ، ومعنوية ، فأما الإفادة اللفظية فهي دلالة المطابقة ، وما هذا حاله فإنه يستحيل

تطرق الزيادة والنقصان اليها ، وبيانه هو أن السامع لشيء
من الألفاظ الوضعية لا يخلو حاله إما أن يكون عالماً
بكونه موضوعاً لمسامه ، أو لا يكون عالماً ، فإن لم يكن
عالماً به فإنه لا يعرف فيه شيئاً أصلاً ، وإن كان عالماً به فإنه
يعرفه بتمامه وكماله ، فخيّل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن
الألفاظ في دلالاتها الوضعية إما أن تكون مفيدة إفادة
ناقصة، وإما أن لا تكون مفيدة أصلاً، وهذان القسمان باطلان
بما مرّ ، فإذا بطلتا تعين القسم الثالث، وهو أن إفادتهما لمسامها
على الكمال والتمام وهو مطلوبنا ، وتقرير ذلك بما نذكره من
المثال ، وهو أنك إذا أردت تشبيه زيد بالأسد في الشجاعة ،
فإنك إذا قصدت إفادة هذا المعنى بالدلالة الوضعية فإنك
تقول زيد يشبه الأسد في شجاعته ، فقد أفدت مقصودك
من ذلك بالفاظ دالة عليه دلالة وضعية ، وهذه الافادة
يستحيل تطرق الزيادة والنقصان اليها ، لأنك إن نقصت
منها تطرق الحرّم على قدر ما نقص منها ، وإن زدت على هذه
الألفاظ كان ذلك مستغنى عنه ولا فائدة فيه ، وإن أثبت
كل لفظة مقام ما يرادفها امتنع تطرق الزيادة والنقصان
في المعنى من أجل ذلك ، وعن هذا قال المحققون من أهل

هذه الصناعة إن الإيجاز ، والاختصار ، والتطويل ،
والإطناب ، والحذف ، والإضمام ، والوحدة ، والتكرار ،
وغير ذلك من أودية البلاغة يستحيل تطرقها الى الدلالات
الوضعية ، لما كانت تدلّ بجهة المطابقة

وأما الإفادة المعنوية فهي تكون من جهة اللوازم ، ثم
تلك اللوازم كثيرة فتارة تكون قريبة ، وتارة تكون بعيدة ،
فلأجل هذا صحّ تأدية المعنى بطرق كثيرة وجاز في تلك
الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض ، فلا جرم جاز تطرق
الزيادة والنقصان والكمال إليها ، ثم قد يكون حصول ذلك
من جهة الدلائل الإفرادية وهو ما يتعلق بالبلاغة من جهة
المفردات ، وقد يكون حصوله من جهة الدلائل المركبة ، وهو
ما يتعلق بالبلاغة من جهة الكلم المركبة ، وتقدير ذلك بما نذكره
من المثال ، وهو أنك اذا قصدت وصف زيد بالشجاعة من
جهة اللوازم بحيث يجوز تطرق الزيادة والنقصان والكمال اليه ،
فإن أردت طريق الاستعارة قلت رأيت اسداً ، وإن أردت
طريقة التشبيه فإنك تقول زيد كالأسد ، وإن جئت بطريق
الكناية قلت فلان يكفل الأبطال برّحه ، وإن أردت
أن تصفه بالكرم ، قلت رأيت بحراً على جهة الاستعارة ،

وهو كالبحر بطريق التشبيه، أو فلان تراكُم أمواجه، يجعله
كناية عن جوده وسخائه

— تنبيه —

إياك أن يعترِكَ الوم ، أو يستولى على قلبك غفلةً ،
فتظنُّ أنما لَمَّا قلنا إن الألفاظ دالةٌ على المعاني فتعتقد من
أجل ذلك أن المعاني تابعة للألفاظ ، وأنها مؤسسة عليها ،
فهذا وأمثاله خيالٌ باطلٌ وتوهمٌ فاسدٌ فإن الألفاظ في أنفسها
هي التابعة للمعاني ، وأن المعاني هي السابقة بالتقرير والثبوت ،
والألفاظ تابعة لها ، ولنضرب لما ذكرناه مثلاً يُصدِّقُ ما قلنا
في المفردة منها والمركبة فنقول :

أما المفردة فلأنك إذا رأيت سواداً على بُعدٍ فظننته
حجراً فإنك تسميه حجراً ، وإن دنوت منه قليلاً وسبق الى
فهمك أنه شجر فإنك تسميه شجراً ، فإذا دنوت منه وتحققت
حاله رجلاً فإنك تسميه رجلاً ، فاختلف هذه الأسماء يدلُّ
على اختلاف تلك الحقيقة وما يفهم منها من الصور المدركة ،
وأما المركبة فلأنك إذا رأيت رجلاً من بعيدٍ ولا تدري
حاله أهو قائمٌ أم قاعدٌ أم مضطجعٌ ، فإنك إذا دنوت اليه فعلى

حسب ما يسبق الى فهمك من حالته تصفه بتلك الحالة ، ولا يزال الوصف يتغير حتى يستقر الوصف على واحد منها ، وهذا يدل على أن الألفاظ تابعة للمعاني المفردة والمركبة كما أشرنا إليه ، ولهذا فإنك تطلق العبارات على وفق ما يقع في نفسك من الحقائق والمعاني من غير مخالفة

﴿ دقيقه ﴾

اعلم أن المعاني بالإضافة الى كيفية حصولها من أهل البلاغة والفصحاء على ثلاث مراتب

(المرتبة الاولى)

أن يكون مقتضيها على جهة الابتداء من نفسه من غير أن يكون مقتدياً بمن قبله ، ويكون ذلك على ما يعرض من مشاهدة الحال ، وما يعرض من الأمور الحادثة .

ولنورد من ذلك شواهد على ما قلناه ، من ذلك ما أغرب فيه أبو نواس وأبدع حين رأى كأساً من الذهب فيها تصاويرٌ وأمثالٌ ، فقال حاكياً لها

(تدارُ علينا الريحُ في عسجديةِ

حبها بأنواع التصاويرِ فارسُ)

(قراراتها كسرى وفي جنباتها
مهاً تدريها بالقسى الفوارس)
(فلأراح ما زرت عليه جيوها
ولماء ما دارت عليه القلائس)
فهذا من المعاني البديعة فإنه أراد أنها مزجت بقليل من
الماء حتى صار لقلته بقدر القلائس على رؤس الكاسات
قال ابن الأثير وما أعرف ما أقول في هذا سوى أني
أقول : قد تجاوز أبو نواس حد الإكثار ، ومن ذلك ما قاله
ابن أبي الشمقم حين قلد رجل ولاية على الموصل فانكسر
لوائه فتطير بذلك فقال ما قال يقرر خاطره ويؤسسه لما وقع في
نفسه من ذلك وقع عظيم لأجل التطير
(ما كان مندق اللوائ بطيره
نحس ولا سوء يكون معجلاً)
(لكن هذا العود أضعف منه
صفر الولاية فاستقل الموصل)
فلقد أجاد فيما ذكره كل الإجادة وأحسن كل
الاحسان ، ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة في وصف الحمر
فأبدع فيه

(ثُقلت زُجاجات أتينَا فرَغًا

حتى إذا ملئت بصرفِ الرّاحِ)

(خفت فكادت أن تطير بما حوت

وكذا الجسومُ تخفُّ بالأرواحِ)

فهذا معنى بدیعٌ عجيبٌ يفعلُ بالعقول في الإِعجاب كما
تفعل الحمر في الإسكار ، فهذا قاله على ما شاهد من حالها ،
ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي وقد صرعت الخيمةُ
بسيف الدّولة فوقعت فتطيرُ بذلك فقال فيها قصيدة يذكّر
ذلك ويُقرّرُ نفسه عن الطّيرة فمنها قوله

وإنّ لها شرفًا باذخًا * وإن الخيام بها تخجلُ

فلا تنكرنّ لها صرعةً * فمن فرح النفس ما يقتلُ

(وكيف تقوم على راحة * كأن البحار لها أنملُ)

(فما أَعتمد الله تقويضها * ولكن أشار بما تفعلُ)

فانظر الى هذه المعاني البديعة ، وكفى بالمتنبي فضلا
إتيانه بها، وإنه لصاحبُ كلِّ غريبة ومنتهى كلِّ أطروبة في
المعاني الشعرية ، ومن ذلك ما قاله في وصف حاله عند ورود
الحقّ عليه

(وزائقي كأن بها حيآء * فليس تزورُ الآ في الظلام)
(بذاتُها المطارف والحشايا * فعافتها وباتت في عظامي)
(كأن الصبح يطردُها فتجري * مدامعها بأربعة سجام)
(أراقب وقتها من غير شوق * مراقبة المشوق المستهام)
فانظر الى ما قاله ، ما أشد موافقته لما حكى من حاله ،
وهذا أكثر ما يجري على ألسنة أهل البلاغة عند مشاهدة
ما يشاهدونه من أحوال الحوادث وفيه كفاية لغرضنا

(المرتبة الثانية)

ما يوردونه من غير مشاهدة حال فيجري عليها ولكن
يقتضونه اقتضاباً ويحترعونه اختراعاً ، فمن ذلك قول علي بن
جبلة يمدح رجلاً بالكرم والجود
(تكفل ساكني الدنيا حميدٌ

فقد أضحت له الدنيا عيالا)

(كأن أباه آدم كان أوصى
إليه أن يعولهم فعالا)

قال ابن الأثير وقد حام الشعراء حول هذا المعنى ، وفاز
علي بن جبلة بالإفصاح به ، ومن ذلك قول أبي تمام

(يأثها الملك الناني برؤيته
وجوده لمراعى جوده كشب)
(ليس الحجاب بمقص عنك لى أملا
إن السماء ترجى حين تحتجب)
ومن ذلك قوله
(رأينا الجود فيك وما عرضنا
لسجل منه بعد ولا ذنوب)
(ولكن دائرة القمر استمتت
فدلتنا على مطر قريب)
ومن بليغ كلامه قوله
(وإذا أراد الله نشر فضيلة
طويت أتاح لها لسان حسود)
(لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود)
ومن ذلك قوله فى مديحه
(لا تنكروا ضربى له من دونه
مثلاً شروداً فى الندى والباس)

فَاللَّهُ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَّ لِنُورِهِ
مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ

وَمَنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّومِيِّ
لَمَّا تَوَذَّنُ الدُّنْيَا بِهِ مِنْ صَرُوفِهَا
يَكُونُ بَكَاءُ الْوَلَدِ سَاعَةَ يُولَدُ
وإِلَّا فَمَا يَبْكِيهِ مِنْهَا وَإِنَّهُ
لَأَوْسَعُ مِمَّا كَانَ فِيهِ وَأَرْغَدُ
إِذَا أَبْصَرَ الدُّنْيَا اسْتَهْلًا كَأَنَّهُ
بِمَا هُوَ لَاقٍ مِنْ أَذَاهَا يُهْدَدُ

وَمَنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو الطَّيِّبِ الْمَتْنَبِيُّ
أَجْزَنِي إِذَا أَنْشَدْتَ مَدْحًا فَإِنَّمَا
بِشَعْرِي أَتَاكَ الْمَادِحُونَ مَرْدَدًا

وَدَعِ كُلَّ صَوْتٍ بَعْدَ صَوْتِي فَإِنِّي
أَنَا الصَّامِتُ الْمَحْكِيُّ وَالْآخِرُ الصَّدِيُّ
فَانْظُرْ إِلَى مَا أَوْدَعَهُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ مِنَ الْمَدِيحِ مَا أَرْقَهُ ،
وَمَنْ الْمَعْنَى مَا أَدَقَّهُ ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّومِيِّ أَيْضًا
عَدُوُّكَ مِنْ صَدِيقِكَ مُسْتَفَادٌ * فَلَا تَسْتَكْثِرَنَّ مِنَ الصَّحَابِ
فَإِنَّ الدَّاءَ أَكْثَرُ مَا تَرَاهُ * يَكُونُ مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الشَّرَابِ

ومن دقيق ما يورد فيما نحن بصدد قول بعض الشعراء
(بأبي غزال غازلته مقلتي

بين الغوير وبين شطبي بارق)
(عاطيته والليل يسحب ذيله

صهبا كالمسك الفتيق الناشق)
(وضمته ضم الكمي لسيفه

وذؤابته حمائل في عاتق)
(حتى اذا مالت به سنة الكرى

زحزحته شيئا وكان معانق)
(أبعده عن أضلع تشاقه

كيلا ينام على وساد خافق)

ومن الفائق الرائق ماقاله أبو الطيب يمدح سيف الدولة
(صدمتهم بخميس أنت غرته

وسمهرته في وجهه غمم)
(فكان أثبت ما فيهم جسومهم

يسقطن حولك والأرواح تنهزم)

هذا وأمثلة من بدائع أبي الطيب وعجائبه في معانيه
التي فاق بها على نظرائه ، وامتاز فيها على أقرانه من الشعراء ،

ومن جيد ما يقال في هذا المعنى ما قاله بعض المغاربة
(غدرت به زُرْقُ الأُسْنَةِ بعد ما
قد كنّ طوعَ يمينه وشماله)
(فليحذرِ البدرُ المنيرُ نجومه)
إذ بان غدرُ مثالها بمثاله)
فهذا وأمثاله من سحريات الشعر وعجائبه ، ولنقتصر منه
على هذا القدر

(المرتبة الثالثة)

ما يكون وارداً على جهة الاحتذاء على مثال سابق ،
ومنوال متقدّم ، وهذا كالبلخل فانه ورد عنهم فيه أشياء
كثيرة كلها دالّة على مقصود واحد في الهجاء به وهذا
كقول أبي نواس يصف بخيلاً
(شرايبك في السراب إذا عطشنا
وخيرك عند منقطع التراب
(فا روحتنا لتذبّ عنا
ولكن خفت مرزئة الذباب)
ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة يهجو إنساناً احترقت
داره يُقال له ابن طليل

(أنظر الى الأيام كيف تسوقنا
طوعاً الى الأقدار بالأقدار)
(ما أوقد ابن طليل قطُّ بداره
ناراً وكان هلاكها بالنار)

وكما قال بعض الشعراء في ذمّ اللّوّم والبخل
(زد رفعةً إن قيل أغضى * ثمّ انخفص إن قيل أثرى)
(كالغصن يدنو ما اكتسى * ثمراً ويتأى ما تعرّى)
ومما ولع به الشعراء وتهالكوا في التعبير عن أحوال
الطلول والرسوم وأحوال الديار، قال أبو الطيب المتنبي
(لك يا منازل في القلوب منازل)
أقفرّت أنتِ وهنّ منك أو اهلُ)
(١) فأخذ هذا المعنى أبو تمام وأجاد فيه كل الإجابة فقال
(عفت الرسوم وما عفت أحشاؤه
من عهد شوق ما يحول فيذهب)
فأخذه البحري ونسج على منواله بقوله

(١) كأنه لم يدرك أن أبا تمام أبق من أبي الطيب فقال ما قال
وهو خطأ

(وقفتُ وأحشائي منازلُ للآسى
به وهو قفرٌ قد تعفتُ منازلُهُ)

وقال امرؤ القيس

(عُوجُوا على الطلل المَجِيلَ لعلنا
نبكى الديار كما بكى ابنُ حِذَام)

فابنُ حزام هذا هو أول من بكى على الديار فلهذا حدوا
على حدوه ، ووصفو الديار بأوصاف مختلفة كلها متفقة في
مقصود واحد ، ولنتقصر على هذا القدر من تمهيد قاعدة هذا
الفن ، ونشرع الآن في شرح مقاصده فلنذكر ما يتعلق بذكر
علوم البيان من مواقع المجاز في البلاغة ، ثم نردفه بما يتعلق
بالمعاني الإفرادية وهو المعبر عنه بعلم المعاني ، ثم نذكر على أثره
ما هو منه وهو ما يتعلق بمراعاة أحوال التأليف وهو المعبر
عنه بعلوم المعاني أيضاً ، ثم نذكر خاتمة الفن فيما يتعلق
بمجموع الأفراد والتركيب ، وهو المعبر عنه بعلم البديع فهذه
أبواب أربعة

— الباب الاول —

(في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقفه في البلاغة)

اعلم أن جميع ما أسلفناه في المجاز إنما هو كلام في بيان ماهيته وذكر أقسامه وأحكامه ، والذي ذكره الآن إنما هو كلام من وراء ذلك مما له تعلق بعلم البلاغة وذكر مواقفه العجيبة وأسراره الغريبة وله قواعد أربع

(القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة)

اعلم أن التوسع ، اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها ، واشتقاقه من السعة . وهو نقيض الضيق ، فالضيق قصر الكلام على حقيقته من غير خروج عنها ، والتوسع شامل لما ذكرناه من أنواع المجازات ، فإطلاق التوسع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواعها الخاصة الاسم والفعل والحرف ، وهكذا اسم المجاز ، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، فهما سيان كما ترى في إفادة ماتحتها من هذه الأنواع ، وليس مختصين بنوع من المجاز دون نوع ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر ماهية الاستعارة والتفرقة بينهما

وبين التشبيه ، ثم نذكر امثلتها ، ثم نردفه بذكر أقسامها وبذكر أحكامها الخاصة فهذه مباحث أربعة نفصلها بمعونة الله تعالى

﴿ البحث الاول ﴾

(في بيان ماهية الاستعارة وبيان التفرقة بينهما وبين التشبيه)

اعلم أن الاستعارة المجازية مأخوذة من الاستعارة الحقيقية ، وإنما لُقِبَ هذا النوع من المجاز بالاستعارة أخذاً لها مما ذكرناه ، لأن الواحد منا يستعير من غيره رداءً ليلبسه ، ومثل هذا لا يقع إلا من شخصين بينهما معرفة ومعاملة فتقتضى تلك المعرفة استعارة أحدهما من الآخر فإذا لم يكن بينهما معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع ، وهذا الحكم جارٍ في الاستعارة المجازية ، فإنك لا تستعير أحد اللفظين للآخر إلا بواسطة التعارف المعنوي كما أن أحد الشخصين لا يستعير من الآخر إلا بواسطة المعرفة بينهما . فأما معناها في مصطلح علماء البيان فقد ذكر في تعريف ماهيتها أمور خمسة

(التعريف الاول)

ذكره الرُّماني وحاصل ما قاله في الاستعارة أنها استعمال

العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة ، هذا ملخص كلامه ، وهو فاسدٌ من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن هذا يلزم منه أن يكون كلُّ مجاز من باب الاستعارة وهو خطأ ، فإن كل واحد من الأودية المجازية له حدٌّ يخالف حدَّ الآخر وحقيقته ، فلا وجه لخلطها ، وأما ثانياً فلأن هذا يلزم عليه أن تكون الأعلامُ المنقولة يدخلها المجاز وتكون من نوع الاستعارة وهو باطل ، فإنَّ المجازات لا تدخلها فضلاً عن الاستعارة ، وأما ثالثاً فلأن ما قاله يلزم منه أن لو وضعنا اسم السماء على الأرض ، أن يكون مجازاً ، وهذا باطل لا يقول به أحد

(التعريف الثاني)

حكاهُ ابن الأثير نصرُ بن عبد الكريم في كتابه المثل السائر عن بعض علماء البيان ، فقال هو نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما بسبب ما وهذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن ما ذكره يدخل فيه التشبيه كقولنا زيد كالأسد ، وزيد كأنه الأسد ، فإن هذا نقل معنى من لفظ الى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، لأننا نقلنا حقيقة الأسد الى زيد ،

فصار مجازاً للمشاركة التي كانت بين زيد وبين الأسد في وصف الشجاعة ، وأما ثانياً فلأن مثل هذا يدخل فيه ماهية المجاز مطلقاً ، فإن المجاز من حيث إنه مجازٌ نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما ، والمجاز المطلق مغايرٌ للاستعارة فلا يدخل أحدهما في الآخر

(التعريف الثالث)

اختاره ابن الاثير في كتابه فقال في حدها هو نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما مع طي ذكر المنقول اليه ، فقولنا نقل المعنى من لفظ الى لفظ عام للاستعارة والتشبيه ، وقولنا مع طي ذكر المنقول اليه يخرج به التشبيه عن الاستعارة ، وهذا فاسد أيضاً فإن بعض أنواع الاستعارة لا يُقدَّرُ هناك مطوىٌ فيها ، ولا يُتَوَهَّمُ طيُّه وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة ، وهذا كقوله تعالى « وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقوله تعالى « فَاذْقَاهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فأنت لو أبرزت ههنا ذكر المستعار له قلت واخفض لهما جانبك الذي يشبه الجناح ، لا خرجت الكلام عن ديباجة الفصاحة ، فظهر مما

ذكرناه أن اعتبار المطوى يُخرج بعض الاستعارة عن كونها
استعارة ، فبطل جعله قيداً من قيود حد الاستعارة

(التعريف الرابع)

ذكره ابن الخطيب الرازي : وحاصل ما قاله أنها ذكر
الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في
التشبيه ، فقولنا ذكر الشيء باسم غيره ، احتراز عما إذا صرح
بذكر المشبه ، كقولنا زيد أسد ، فإنك ما ذكرت زيدا باسم
الاسد ، بل ذكرته باسمه الخاص له ، فلا جرم ليس ذلك من
الاستعارة وقولنا وإثبات ما لغيره له ، ذكرناه ليدخل فيه
الاستعارة التخيلية ، وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه ، ذكرناه
لتمييز به عن المجاز ، هذا ملخص كلامه في تفسير ما ذكره
من الحد ، وهو فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأنه ذكر التشبيه
قيداً في الحد ، وبذكره يخرج عن حد الاستعارة ، لأنها
مخالفة للتشبيه في ماهيتها وحكمها ، فلا يدخل أحدهما في
الآخر ، وأما ثانياً فلأنه أورد فيه لفظ التعليل ، وهو قوله
لأجل المبالغة ، والحد إنما يُراد لتصور الماهية مطلقة من غير
تعليل فبطل ما قاله

(التعريف الخامس)

وهو المختار ، أن يقال تصنيفك الشيء الشيء وليس به ،
وجعلك الشيء للشيء وليس له بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه
صورة ولا حكماً ، ولنفس هذه القيود ، فقولنا « تصنيفك الشيء
الشيء وليس به وجعلك الشيء للشيء وليس له » شامل لنوعى
الاستعارة ، فالأول كقولك لقيت أسداً ، وأتيت بحراً ،
والثانى كقولك رأيت رجلاً أظفاره وافرة ، وقصدت رجلاً
تقاذف أمواج بحره ، وفلان ييده زمام الأمر ، وقولنا
« بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة » كقولك زيد
كالأسد ومثل البحر ، فإن ما هذا حاله ليس من باب
الاستعارة فى شيء لما يظهر فيه من صورة التشبيه ، وأحد
الباين مغاير للآخر فلا يمزج أحدهما بصاحبه ، وقولنا « ولا
حكماً » يحتز به عن صورة واحدة ، وهى قولنا زيد أسد ،
وعمره بحر ، فهل يمد هذا من باب الاستعارة ، أو يكون
معدوداً فى التشبيه ، فأكثر علماء البيان على عدة من باب
التشبيه ، وإدخاله فى حيزه ، ومنهم من زعم أنه معدود فى
الاستعارة لتجرده من آلة التشبيه ، فصار الامر فى الاستعارة

والتشبيه جارياً على ثلاثة أوجه ، أولها أن يكون استعارة باتفاق ، وهذا كقولك رأيت قرأ نورهُ على الناس ، وشمساً ضياؤه على الخلق ، وثانيها تشبيه بلا خلاف ، وهو ما ظهرت فيه أداة التشبيه كقولك زيد مثل البحر ، ومثل الأسد ، وثالثها وقع فيه خلاف ، هل يُعدُّ من الاستعارة أو يكون معدوداً من التشبيه ، وهو ما كان مضمراً الأداة ، وهذا كقولك زيد أسد ، وعمرو بحر ، وغير ذلك وسيأتى لهذا مزيد تقرير في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه . فهذا ما أردنا ذكره في ماهية الاستعارة ومفهومها

وأما التفرقة بين الاستعارة والتشبيه فاعلم أن كل ما كان من صريح الاستعارة إما تصييرُ الشيء الشيء وليس به كما قال بعض الشعراء

(لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زَرَ أزراره على القمرِ)

وكما قال بعضهم

(قامتُ تُظِلِّلُنِي من الشمسِ نفسُ أعزُّ على من نفسي)

(قامتُ تُظِلِّلُنِي ومن عجبِ * شمسُ تُظِلِّلُنِي من الشمسِ)

وأما جعلُ الشيء للشيء وليس له فكما قال لبيد

(وَغَدَاةِ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةً
إِذْ أَصْبَحَتْ يَدُ الشَّمَالِ زَمَامُهَا)
أراد السحابة كما قالوا نَشَبَتْ أَظْفَارُ الْمَنِيَّةِ بِفِلَانٍ ، فهذا
لا خفاء بكونه مستعاراً كما ترى ، وما كان من صريح التشبيه
فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرةً
كقول بشار

(كَأَنَّ مَثَارَ النِّعَمِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَاسِيَا فَنَّا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ)
ومثل قولهم فِلَانٌ كَالْبَدْرِ ، وَفِلَانٌ كَالْأَسَدِ ، الى غير
ذلك من التشبيهات ، فهذا لا خفاء به في كونه تشبيهاً محضاً ،
وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمحل الأداة كقولك
زيد الأسد شجاعاً ، وعمرُّو البحر في الجود والكرم ، وكقول
أبي الطيب المتنبي

(بَدَتْ قُرّاً وَمَالَتْ خُوطُ بَيَانٍ
وَفَاحَتْ عُنْبَرًا وَرَنْتْ غَزَالًا)
فهل يُعَدُّ من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ،
فيه مذهبان

﴿ المذهب الأول ﴾

انهُ ليس من باب الاستعارة وهذا هو الذى مال اليه
ابن الخطيب الرازى وأبو المكارم صاحب التبيان ، وهو رأى
أكثر علماء البيان ، وأنه من باب التشبيه المضمحل الأداة ،
ولهم على ذلك حجتان

الحجة الأولى ، قولهم **إن** الاسماء فى دلالتها على
مدلولاتها نازلة منزلة الهيئات فى دلالتها على ما تدل عليه من
الأحوال ، فكما أنك لو أخذت رجلاً من السوق معلوماً
حاله بكونه سوقياً ، ثم ألبسته تاج الملك ، وأعزته إياه ،
وأقعدته على تخت الملكة بحيث إن كل من رآه توهم أنه هو
الملك ، لكنت قد أعزته الملك ، لأن المقصود من هيئة الملك
حصول المهابة فى النفوس والجلالة فى الأعيان ، ولكن ذلك
غير حاصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقياً ، فهكذا ما نحن
فيه إذا قلت زيد أسدٌ ، فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس
بأسد ، لأن الذاتين لا يكونان ذاتاً واحدةً ، فلا جرم
لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون
الإعارة حاصلةً

الحجة الثانية ، إن المقصود من الاستعارة هو أن يحصل للمستعير من المنافع مثل ما كان حاصلًا للمعير منها ، كالثوب مثلاً فإن المستعير يلبسه كما يلبسه المعير سواء ، فإذا قلت زيد أسدٌ ، فالمقصود من هذا الإخبار عن الشخص المعلوم بكونه أسداً لا غير ، بخلاف قولك : لقيت الأسد ، فإنك تُفيد به أنه هو الحيوان المعلوم في الشجاعة ، فقد صار الاسم منتفعاً بالشجاعة مثل انتفاع الأسد بها ، بخلاف قولك زيد الأسد ، فلم يقع ذلك الموقع ، فلهذا لم يكن منتفعاً بها ، فلا جرم قضينا بكونه غير مستعار لما ذكرناه

✽ المذهب الثاني ✽

أنه بحقيقة الاستعارة أشبه ، وقد قال به أبو هلال العسكري ، والغامدي ، وأبو الحسن الآمدي ، وأبو محمد الخفاجي ، وغيرهم من علماء البيان ولهم حجتان الحجة الاولى ، قولهم الاستعارة ليس لها آلة ، والتشبيه له الآلة ، فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيه ، وما لم تكن فيه ظاهرة فهو استعارة ، فقوله زيد الأسد لا آلة فيه فوجب كونه من الاستعارة

الحجة الثانية ، هو أن المفهوم من قولنا زيد الأسد ،
مثل المفهوم من قولنا لقيت الأسد ، وأتاني أسد ، فإذا كان
مفهوماً واحداً في المبالغة في المجاز ، فإذا قضينا بكون
أحدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك من غير
تفرقة بينهما ، هذا مغزى كلام الفريقين مع فضل تهذيب منّا
له لم يذكره ، وقد خلصناه ، والمختار عندنا تفصيل نرّمز إلى
مبادئه ، وحاصله أنا نقول : ما كان من قبيل التشبيه المضمّر
الأداة كقولنا : زيد الأسد ، وزيد أسد ، فليس يخلو حاله
من قسمين

فالقسم الأول أن يكون الكلام مسوقاً على جهة
الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره وخرجه
عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ،
ويفسد جعله من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى « واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « فأذاقها الله لباس
الجوع والخوف » فالخفض والذوق استعارتان بليغتان فلو
ذهب بجعله تشبيهاً قائلاً ، اخفض لهما جانبك الذي هو
كالجناح ، وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس ،
كان من الركة بمكان ، وهكذا لو قلت في نحو قول الشاعر

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت
ورداً وعضت على العُنب بالبرد
فما هذا حاله من رقيق الاستعارة وعجيبها فلو أظهرت
التشبيه فيه وقلت فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ،
وسقت خدّاً كالورد ، وعضت أنامل مخضوبة كالعنب بأسنان
كالبرد ، لكان غثاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً
القسم الثاني أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة
التشبيه وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنك لو قلت كالأسد
كان الكلام سديداً وكقول البحري
إذا سَفَرَتْ أَضَاءُ شَمْسٍ دَجَنٍ
ومالت في التعطف غصن بان
فإنك لو قلت سفرت مثل ضوء الشمس ومالت في
التعطف مثل غصن البان ، لم يخرج الكلام عن بلاغته ،
وعن هذا قيل إن قولنا زيد أسد ، الأحق أن يكون من
باب الاستعارة ، وأن يكون قولنا زيد الأسد ، أن يكون
من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها في المَعْرِفِ
باللام دون المنكر ، والفرقة بينهما أن اللام في الأبد
للجنس ، فكأنك قلت زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة

من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فإنها دالةٌ على واحد من هذه الحقيقة ، فإذا قلت زيد يشبهُ واحداً من هذه الحقيقة ، فلا مبالغة فيه فافترقا ، وقد قرّر الزمخشريّ في تفسيره أن قوله تعالى « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ » يمكن جعله من باب الاستعارة ، ويمكن جعله من باب التشبيه ، مشيراً الى ما ذكرنا من التلخيص في ظهور آلة التشبيه وإيضاحه ، كما مرّ ، والله أعلم ، فينحلّ من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تقتصر الى أداة التشبيه وأن التشبيه لا بدّ فيه من ذكر الأداة ، وهي الكاف وكأنّ ، ومثل ، ونحو ، وما شاكلها ، فكما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقةً ، وكلما ظهر معنى التشبيه تَعَفَّتْ آثار الاستعارة ، وَاِئْتَحَتْ سَوْمُهَا وَأَعْلَامُهَا ، واتّضح أمر المشابهة كما تشهد له الأمثلة التي ذكرناها من قبل ويشهد له ما ذكره الآن بمعونة الله تعالى

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنك إذا حققت النظر في الاستعارة في مثل قولك لقيت الأسد ، وجاءني البحر ، علمت قطعاً أن التجويز إنما

كان في جهة المعنى دون اللفظ من حيثُ اعتقدت أن ذات زيدٍ ذاتُ الأسد ، من غير مخالفة ، ومن أجل هذا قال أهل التحقيق من علماء المعاني : إن استعمال المجازات يكون أبلغ في تأدية المعاني من استعمال الحقائق ، ولهذا فإنه يقال عند ذاك جعله أسداً وبحراً كما يقال جعله أميراً ،

فإن زعم زاعم أن المراد بالجعل هنا التسمية كقوله تعالى « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا » اى سَمَوْا ، والمفعول الثانى من فعلٍ سَمَى أبداً يكون المراد به اللفظ دون المعنى ، كقولك سَمَّيت ولدى عبدَ الله ، إذا وضعت عليه هذا الاسم ،

فجوابه أنا لا نسلم أنهم أرادوا التسمية ، بل اعتقدوا للملائكة صفة الأنوثة ، وأثبتوها لهم ، ومن أجل هذا الاعتقاد صدر من جهتهم إطلاق اسم البنات في قوله تعالى « أُمُّ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ » ولم يكن ذمهم من أجل إطلاق لفظ البنات والأنوثة على الملائكة من غير اعتقاد لمعنى الأنوثة ، بل كان الإنكار عليهم من أجل اعتقادهم لها فيهم ، ومصدق ذلك قوله تعالى « أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ » فهذا ما أردنا تقريره في ماهية الاستعارة والحمد لله

﴿ البحث الثانى ﴾

(فى إبراد الامثلة فيها)

اعلم أن الأمثلة هى تلو الماهيات فى تقرير الحقائق
وبيانها ، فلأجل هذا أوردناها على إثر كلامنا فى الماهية
ليتضح الامر فيما نريده من ذلك ، وجملة ما نُورده من أمثلة
الاستعارة أنواع خمسة

(النوع الأول الاستعارات القرآنية)

اعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون
المستعار له مطرئ الذكر ، وكلما ازداد خفاء ازدادت
الاستعارة حسنا ، فإن أدخلت على الاستعارة حرف التشبيه
فقلت فى قولك رأيت أسداً ، رأيت رجلاً كالأسد ،
فقد وضعت تاجها ، وسلبتها ذيابها ،

فمن ذلك قوله تعالى « ضرب الله مثلاً قرية كانت
آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت
بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » فانظر الى
ما اشتملت عليه هذه الآية من المجازات البليغة والاستعارات
الرشيقة ، فقد تضمنت استعارات أربعة ، الأولى منها القرية

للأهل ، والثانية استعارة الذوق في اللباس ، والثالثة استعارة اللباس في الجوع ، والرابعة استعارة اللباس في الخوف ، فهذه الاستعارات كلها متلازمة ، وفيها من التناسب ما لا خفاء به ، فلما ذكر الأمن ، والرغد ، من الرزق أردفه بما يلائمه من الجوع ، والخوف ، والإذاقة ، لما في ذلك من البلاغة ، وهذا النوع يسمى الاستعارة الموشحة ، وهو أن يأتي بالاستعارة عقيب الاستعارة لها بالاولى علاقة ومناسبة ، وهذا كقوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » فلما استعار الشراء عقبه بذكر الربح لما كان مناسباً له في غاية الملازمة لما سبق ، وقد زعم عبد الله بن سيار الخفاجي إنكار الاستعارة الموشحة ، وقال إن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ، وأنكر عليه الآمدى هذه المقالة ، وما قاله الآمدى هو المعول عليه ، فإن هذه الاستعارة الموشحة من أعجب الاستعارات وأغربها ، واستظرفها كل محصل من علماء البيان وسنوضحها في التقاسيم ، ونورد الشاهد عليها بمعونة الله تعالى

ومن ذلك قوله تعالى « آر ، كتاب أنزلناه إليك لنُخرجَ الناسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ الى النور » فذكر الظلمات والنور إنما كان على جهة الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلالة

والهدى كأنه قال لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين هما كالظلمة الى الإيمان والهدى اللذين هما كالنور، والمستعار له مطوئ الذكر، فإذا أظهر كان من قبيل صريح التشبيه كما مثلناه ومن هذا قوله تعالى « وقد مكروا مكراً وعند الله مكراً » وإن كان مكراً لتزول منه الجبال » وإنما يكون استعارة في قراءة من قرأ لتزول بالنصب على تقدير . إن . بمعنى . ما . والمعنى وما كان مكراً لتزول منه الجبال، واستعار الجبال لما أتى به الرسول صلى الله عليه وآله ، من المعجزات الباهرة والأعلام الواضحة النيرة على نبوته ، فالمعنى وما كان خدعهم وتكذبيهم لتزول منه هذه الأمور المستقرة الثابتة التي هي كالجبال في الرسوخ والاستقرار ، فأما على قراءة من قرأ « لتزول منه » بالرفع في ، تزول ، فلا وجه للاستعارة فيه للجبال بل تكون باقية على حقيقتها ، هذا ما قاله ابن الأثير ، وهو جيد لا غبار عليه ، لكنه يمكن دخول المجاز فيها من وجه آخر ، وهو أن الله تعالى أخبر عما كانوا عليه من الإغراق في الرد والتكذيب والمبالغة في الإنكار لما جاء به الرسول بأن الجبال الرواسي تزول من شنع هذه المقالة وتفاحش هذه الجهالة كما قال تعالى « تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق

الأَرْضُ وَتَخْرِجُ الْجِبَالَ هَذَا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا » فهكذا هذا ، ومن هذا قوله تعالى « وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ أَلَمْ تَرَأَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ » فاستعار الأودية للمغازي والمقاصد الشعرية التي يُلخصونها بأفئدتهم ويصوغونها بأفكارهم ، وخص الاستعارة بالأودية دون الطرق والمسالك ، لأن المعاني الشعرية تُستخرج بالفكرة والروية ، وفيهما خفاء وغموض ، فهذا كانت الأودية أليق بالاستعارة ، وفي القرآن استعارات كثيرة

(النوع الثاني الاستعارة في الأخبار النبوية)

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنْكُمْ إِنْ ذَكَرْتُمُوهُ فِي ضَيْقٍ وَسَعَةٍ عَلَيْكُمْ » فاستعار هازم اللذات للهوت ، وهو مطوى الذكر ، ولو ظهر لم يكن هناك استعارة ، وفي هذه الاستعارة من الرقة واللطافة ما لا يخفى حاله على مَنْ ضرب في هذه الصناعة بحظٍ وافر وكان له فيها القِدْحُ القامِرُ

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ » فاستعار ذكر النار للرأى والمشورة ، والمعنى

لَا تَهْتَدُوا بِآرَاءِ الْمُشْرِكِينَ ، وَلَا تَتَكَلَّوْا عَلَى أَقْوَالِهِمْ ، لِمَا فِيهَا مِنْ
الْخُدَيْمَةِ وَالْمَكْرِ وَالْفِرَرِ ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، « إِنَّ
الْغَضَبَ لِيُوقِدُ فِي قُودِ ابْنِ آدَمَ النَّارَ إِلَّا تَرَاهُ إِذَا غَضِبَ
كَيْفَ تَحْمَرُّ عَيْنَاهُ وَتَنْتَفِخُ أَوْدَاجُهُ » فَاسْتَعَارَ الْوَقِيدَ
لِاشْتِدَادِ الْغَضَبِ وَتَوَارِكِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « مَا ذُبَّانِ
ضَارِيَانِ فِي زُرِيَّةِ أَحَدِكُمْ بِأَسْرَعٍ مِنَ الْحَسَدِ فِي حَسَنَاتِ
الْمُؤْمِنِ » فَاسْتَعَارَ الذَّبَّانَيْنِ فِي إِفْسَادِ الْغَنَمِ بِضَرَاوَتِهِمَا لِمَا يَحْصُلُ
مِنْ عَقُوبَةِ الْحَسَدِ فِي إِجْبَاطِ الْحَسَنَاتِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَلَى الْأَعْمَالِ
الصَّالِحَةِ ، يَرِيدُ أَنْ إِسْرَاعَهُ فِي الْإِجْبَاطِ بِمَنْزِلَةِ إِسْرَاعِ هَذَيْنِ
الذَّبَّانَيْنِ فِي إِهْلَاكِ الْغَنَمِ وَقَتْلَاهَا ، وَمَنْ بَدِيعُ الْاسْتِعَارَةِ وَغَرِيبُهَا
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ « مَا جَرَعَ عَبْدٌ قَطُّ جَرْعَتَيْنِ أَعْظَمَ
عِنْدَ اللَّهِ مِنْ جَرْعَةٍ غَيْظٍ يَلْقَاهَا بِحِلْمٍ أَوْ جَرْعَةٍ مُصِيبَةٍ يَلْقَاهَا
بِصَبْرِ جَمِيلٍ » فَاسْتَعَارَ الْجَرْعَةَ لِمَا يَكْبِدُهُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ مَلَابَسَةِ
الْغَيْظِ وَمُقَاسَاةِ الْأَحْزَانِ ، وَخَصَّ الْجَرْعَةَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا
تُخَصُّ الْقَلْبَ وَتَقَعُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَعُ الْجَرْعَةُ عَلَيْهِ عِنْدَ شَرِبِهِ ، وَهِيَ
اسْتِعَارَةٌ لَطِيفَةٌ يَعْقِلُهَا أَهْلُ الْكِيَاَسَةِ ، وَيَنْظُرُ لَهَا الْأَذْكِيَاءُ ،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ لَا تُرَآى

نيرانهما » فاستعار ذلك إعلاماً لما بينهما من البعد والانتقطاع
في جميع الأحوال لانهما اذا تباعدا في الدين ، فما وراء ذلك
يكون أبعد وأعظم في الانتقطاع ، وفي هذا إشارة الى ان
الايمان أعظم الوُصل فيما بين المسلمين ، وأن الافتراق فيه
لا وُصلة بعده ، ولهذا استعار له النار لانها تُرى من
الأمكنة البعيدة ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « قِيدُوا
الْقُرْآنَ بِالْدَّرْسِ فَإِنَّ لَهُ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ » فاستعار ذكر
الأوابد وهي الحيوانات الوحشية لما فيها من النفار وشدّة
الشُرود لذهاب هذه المحفوظات عن القلب اذا لم تكن
راسخة فيه بشدة الدرس لها ، ومجازات الأخبار النبوية
واسعة الخطو وقد وقفت على المجازات النبوية للسيد الشريف
على بن ناصر ، ولقد أتى فيها بالعجب العُجاب ولُبّاب
الألباب ، وفي كلامه دلالة على ما اختص به من الفضل
والإحاطة بالبلاغة وتبحّره في علومها

(النوع الثالث)

في الاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله
وجهه ، فمن بليغها وأغربها قوله عليه السلام « وَأَيْنُمُ اللَّهُ

لَا قُودَنَّ الظَّالِمُ بِخِزَامَةٍ (١) حَتَّى أُورِدَهُ مَنَهْلَ الْحَقِّ وَإِنْ
كَانَ كَارِهًا » فَاَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ النَّكْتَةِ مِنْ كَلَامِهِ مَا أَعْظَمَ
مَوْقِعَهَا فِي الدِّينِ ، وَأَرْضَاهَا لِلَّهِ وَأَشْجَاهَا فِي حُلُوقِ الظُّلْمَةِ ،
وَأَرْسَخَ قَدَمَهَا فِي الْبَلَاغَةِ ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى اسْتِعَارَاتٍ ثَلَاثَ ،
الْخِزَامَةِ ، وَالْإِتْقِيَادِ ، وَالْمَنَهْلِ ، وَمَا أُعْجِبَ تَوْشُّحُهَا فِي قَالِبِ
نَظْمِهَا وَحُسْنِ سِيَاقِهَا ، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْإِتْقِيَادَ عَقِبَهُ بِمَا يَلَائِمُهُ
مِنْ الْخِزَامَةِ ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْوُرُودَ عَقِبَهُ بِمَا يَنَاسِبُهُ مِنَ الْمَنَهْلِ ، وَهَذَا
هُوَ سِرُّ التَّوْشِيحِ ، وَحَقِيقَةُ جَوْهَرِهِ ، وَمِنْ أَرْقِ اسْتِعَارَةٍ
وَأَلْفَظِهَا مَا قَالَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : يُشِيرُ بِهِ إِلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ مِنْ
بَعْدِهِ « نَحْنُ الشَّعَارُ وَالْخَزَنَةُ وَالْأَبْوَابُ ، لَا تُؤْتَى الْبُيُوتُ إِلَّا
مِنْ أَبْوَابِهَا ، فَمَنْ أَتَاهَا مِنْ غَيْرِ بَابِهَا سَمِيَ سَارِقًا »

فَتَفَكَّرْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْقَصِيرَةِ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ
الْمَعَانِي وَانْطَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْرَارِ وَالرَّمُوزِ فِي فَضْلِ أَهْلِ
الْبَيْتِ وَعَلَوْ دَرَجَتَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَكَاتِهِمْ مِنَ الشَّرَفِ
بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَقُرْبِ مَكَانِهِمْ مِنْهُ ، وَتَحْتَوَى عَلَى
اسْتِعَارَاتٍ خَمْسَةٍ ، فَاسْتِعَارَ الشَّعَارَ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ

(١) الخِزَامَةُ . حَلْقَةٌ مِنْ شَعَرٍ تَجْعَلُ فِي وَتَرَةٍ أَتَقِفُ الْبَعِيرَ يَشُدُّ بِهَا الزَّامَ

بالرسول ، والملاصقة له في حسبه ، واستعار الخزنة ليدلّ به على أنهم الحافظون لعلوم الشريعة والمهيمنون عليها ، واستعار الأبواب ليدلّ به على أنه لا توجد الفضائل في العلوم إلا من جهتهم ، وأنهم بمنزلة الأبواب لها ، واستعار قوله لا تؤتى البيوت إلا من أبوابها ، دالاً به على أن أخذها من جهة غيرهم خلاف العادة المألوفة وعكس للأمر وإبطال لحقيقته ، واستعار قوله فمن أتاها من غير بابها كان سارقاً ، ليدلّ به على أن كل من أخذها من غيرهم فقد ظلم وتعدى وأساء كالسارق ، لأنه أخذ ما لا يملكه فاستعار هذه الألفاظ لما ذكرناه من تلك المعاني ، ومن ذلك ما قاله في معرض التهكم والتوبيخ لبني أمية إن بني أمية يُفوقُوني بمال الله ، والله لئن عشتُ لهم لأَنفُضَنَّهُمْ نَفْضَ اللَّحَامِ الْوِذَامِ التُّرْبَةِ « وفي كلام آخر « التراب الوذمة » فاستعار التفويق للأكل قليلاً قليلاً ، أخذاً من فَوَاقِ النّاقَةِ ، وهو الحَلْبَةُ بعد الحَلْبَةِ ، وقوله لأَنفُضَنَّهُمْ نَفْضَ اللَّحَامِ ، استعارة لتفريق شملهم والتنكيل بهم ، واللحم ، هو القَصَابُ ، والوذامُ هي القطعُ من الكرش ، واحدها وذمة ، والتربة ، التي تقع على الأرض فإذا نفّضها اللحم تنثر التراب منها أسرع ما يكون وأقصاه عنها ، فأما قوله

عليه السلام ، التراب الودمة ، فهو من القلب الذي قد رقي في غايي الفصاحة والبلاغة ، وهذه الاستعارة دالة على أنه مبالغ في قطع الدابر منهم ، واستئصال الشأفة بالتفريق لجموعهم ، والإهانة لقدرهم ، والله درُّ أمير المؤمنين ما أصلب قناته في الدين ، وأشدَّ غضبه في الله ، وأعظم عداوته لأعدائه

ومن ذلك كتابه الى ابن عباس وهو عامله بالبصرة « اعلم أن البصرة مهبط إبليس ومغرس الفتن فحدث أهلها بالإحسان اليهم ، واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم . وقد بلغني تنمرك على بني تميم وغلظتك عليهم ، وإن بني تميم لم يغيب منهم نجم إلا طلع لهم آخر فالمهبط ، والمغرس استعارتان بليغتان لموضع البدع والشُرور ومخالفة أمر الله تعالى ، وإثارة الفتن ، ومعصية إمام الحق ، وقوله فحدث أهلها بالإحسان اليهم ، استعارة ، وقوله واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم ، استعارة أخرى للأنس لهم وتقرير خواظهم وقوله وقد بلغني تنمرك على بني تميم ، استعارة للوحشة وشراسة الأخلاق وقوله وغلظتك عليهم ، استعارة أيضاً للإعراض وضيق النفس عليهم ، وقوله وإن بني تميم لم يغيب منهم نجم إلا طلع لهم

آخر، استعارة لبقاء الرئاسة فيهم ، وأنه لا يزال فيهم من في حياته نفعٌ للإسلام وعزٌّ وكهفٌ

وأكثر كلامه عليه السلام في أعلأ طبقات الفصاحة ، وأسمى مراتب البلاغة ، فأما قوله عليه السلام عند لقاء عدوه « اللهم قد صرح بمكنون الشنان ، وجاشت مرأجل الأضغان » فهاتان استعارتان لشدة البغضاء وتمكن العداوة وتأكدها في الأفئدة ، فهما على ما اختصا به من النظم والاتساق ، وقصر اللفظ وبلاغة المعاني ، لا يقدران بقيمة ولا يؤزمان بأنفس الأثمان كما ترى

ومن كلام له عليه السلام يخاطب به معاوية ويذكر فيه توجعهُ على بني هاشم ، فأراد قومنا قتل نبينا واجتياح أصلنا ، وهموا بنا الهموم ، وفعلوا بنا الأفاعيل ، ومنعونا العذب ، وأحلسونا الخوف ، وأضطرونا الى جبلٍ وغرٍ ، وأوقدوا لنا نار الحرب ، فزَمَ الله لنا على الذبِّ عن حوزته ، والرمي من وراء حرمة ، مؤمننا ينفى بذلك الأجر ، وكافرنا يحامي عن الأصل ، ومن أسلم من قريشٍ خلوا ممانحُ فيه بحلفٍ يمنعه أو عشيرة تقوم دونه ، فهو من القتل بمكان

أَمِنْ، وكان رسول الله إذا احمرَّ البأسُ، وأحجمَ الناس قدَّمَ
أهل بيته، فوق بهم أصحابه حرَّ السيوف والأسنة
فعلى الناظر أعمالُ فكرته الصافية، وشجذُ عزمته الماضية،
فإذا فعل ذلك وعزل عن نفسه سلطان الحمية، وحمى جانبه
عن التمسك بأهداب العصبية عَدِمَ قطعاً لا ريب فيه، ويقيناً
لا ردَّ له أنه كلامٌ من أحاط بالمعاني ملكه، ونظم عقود
البلاغة ولا لها سلكه، وما قصدتُ بنقل طرف من كلام
أمير المؤمنين إلا لغرضين

(الغرض الأول)

التنبيه على عظم قدره، والإعلام بأن أحداً من البلغاء
وأهل الفصاحة لا يبلغ وإن عظم خطره شأوَ كلامه، ولا
يستولى على أغواره، ويقصر عن الإتيان بمثاله وما ذاك إلا
لأنه قد سبق وقصروا، وتقدّم وتأخروا

(الغرض الثانى)

الإعلام بأن أهل البلاغة ألهبُ الناس حشاً،
وأعطشهم أكباداً، الى الوقوف على أسرارها، والإحراز
لأغوالها، وأغوارها، ومع ذلك تراهم قد أغرضوا عن كلامه

صَفَحًا ، وَطَوَّأَ عَنْهُ كَشَعًا ، مَعَ وَلُوعِهِمْ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا لَا يُدَانِيهِ وَيَقْصُرُ عَنْ بُلُوغِ أَقْصَرِ مَعَانِيهِ ، وَلَسْتُ أُدْرِي عَلَى مَنْ أَهْلُ إِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ جَهْلًا بِأَمْرِهِ ، فَقَدْ رُفِّعَ أَعْلَامُهُ أَنْ يَجْهَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُمْ الْفَوَاصِيحُ عَلَى جَوَاهِرِ الْبَلَاغَةِ ، وَالْمُتَبَحَّرُونَ فِي عُلُومِهَا ، وَإِنْ كَانَ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِغَيْرِهِ فِيهِبَاتٍ ، هِيَبَاتٍ ، أَيْنَ الْغَرْبِ مِنَ التَّبَعِ ، وَالْحَصَا مِنَ الْعَقِيَانِ ، وَعُقُودِ الْيَاقُوتِ مِنْ خَرَزِ الْمَرْجَانِ ، وَشَتَّانِ مَا بَيْنَ ظُهُورِ الشُّهُبِ وَنُورِ الْفَرَقْدِ ، وَمَتَى ظَهَرَ نُورُ الشَّمْسِ انْسَلَخَ الظَّلَامُ وَزَالَ اللَّيْسُ

(النوع الرابع)

(فِي الِاسْتِعَارَةِ الْوَارِدَةِ عَنِ الْبُلْغَاءِ وَاهْلِ الْفَصَاحَةِ)

اعْلَمْ أَنَا نَذْكُرُ هَهُنَا مَا وَرَدَ مِنَ الِاسْتِعَارَاتِ الْفَائِقَةِ عَمَّنْ يُوصَفُ بِالْبَلَاغَةِ ، وَنَذْكُرُ مَا يُوَازِنُهُ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، لِيَتَحَقَّقَ النَّاضِرُ تَفَاوُتَ مَا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، وَلِيَعْرِفَ مُصْداقَ مَا ادَّعَيْنَاهُ فِي حَقِّهِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ صَارَ أَبْنًا لِبَجْدَتِهَا وَأَبًا لِعُذْرَتِهَا

فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ الْحُجَّاجِ عِنْدَ قُدُومِهِ الْعِرَاقَ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ نَثَلَ كِنَانَتَهُ وَعَجَمَهَا عُودًا عُودًا ، فَرَأَى أَصْلَهَا نِجَارًا ، وَأَبْعَدَهَا نَصْلًا ،

فقلوه : نثل كناتته وعجمها عوداً عوداً ، يريد أنه عَرَضَ
رجاله واحداً واحداً ، واختبرهم رجلاً رجلاً ، فرآني أشدهم
وأَمْضاهم ، فهذا من الاستعارات الفائقة ،

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما هو أرق وألطف في
الاستعارة من هذا ، وهذا نحو قوله يخاطب به معاوية ،
فكيف أنت إذا انكشف عنك جلايب ما أنت فيه من
دنيا قد تبهجت بزيتها ، وخدعت بلبثها ، دعتك فأجبتها ،
وقادتك فاتبعها ، وأمرتك فأطعتها ، وإنه يوشك أن يقفك
واقف على ما لا ينجيك منه منج ، فاقعس عن هذا
الأمر ، وخذ أهبة الحساب ، وشمر لما قد نزل بك ، فإنك
مترف قد أخذ الشيطان منك مأخذه ، وبلغ فيك أمله ،
وجرى منك مجرى الروح والدم

فليمنع الناظر نظره فيما بين الكلامين من التفاوت في
لطيف الاستعارة منهما ، فإنه يجد بينهما بوناً بعيداً ، وغاية
غير مدركة بالحضر

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف ولدين لرجل
كان مغرمًا بحبهما قال : وقد هويتُ بذرين على غصنين ، ولا
طاقة لقلب بهوى واحد ، فكيف إذا حمل هوى اثنين ،

ومما شَجَانِي أَنَّهُمَا يَتَلَوْنَانِ فِي أَصْبَاغِ الثِّيَابِ ، كَمَا يَتَلَوْنَانِ فِي
فَنُونِ التَّجَرُّمِ وَالْعِتَابِ ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ لَبَسَ قَبَاءَ أَحْمَرٍ ،
وَالْآخَرُ لَبَسَ قَبَاءَ أَسْوَدٍ ، فَقَالَ : وَاصِفًا لِهَـمَا ، وَقَدْ اسْتَجَدَّ
الْآبَ زِيًّا لَا مَزِيدَ عَلَى حَسَنِهِمَا فِي حَسَنِهِ ، فَهَذَا يُخْرِجُ فِي
ثَوْبٍ مِنْ جُمُرَةِ خَدِّهِ ، وَهَذَا فِي ثَوْبٍ مِنْ سَوَادِ جَفْنِهِ

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما يفوقُ عليه ويزيد في
الاستعارة الرائقة ، والمقاصد الفائقة ، من ذلك قوله في صفة
خَلْقَةِ الطَّائِفِ قَالَ فِيهِ : إِذَا نَشَرَ جَنَاحَهُ مِنْ طِيِّهِ وَسَمَاهُ مُطْلَأًا
عَلَى رَأْسِهِ قُلْتُ (١) قَلْعُ دَارِيٍّ عُنْجَهُ (٢) نُوتِيَّهُ ، تَخَالُ قَصْبَهُ
مَدَارِيٍّ مِنْ فُضَّةٍ وَمَا أُنبِتَ عَلَيْهِ مِنْ عَجِيبِ دَارَاتِهِ وَشُمُوسِهِ
خَالِصِ الْعَقِيَّانِ وَفَلَزٍ (٣) الزَّبَرْجَدِ فَإِنَّ شَبْهَتَهُ بِمَا أُنبِتَتْ
الْأَرْضُ قُلْتُ جَنِيٍّ جَنِيٍّ مِنْ زَهْرَةٍ كُلِّ رَبِيعٍ ، وَإِنْ شَاكَلَتْهُ
بِالْحَلِيِّ فَهُوَ فُصُوصُ ذَاتِ أَلْوَانٍ ، قَدْ نُطِقَتْ بِاللُّجَيْنِ الْمَكَلَّلِ ،
وَإِنْ ضَاهَيْتُهُ بِالْمَلَابِسِ قُلْتُ مُوشِيَّ الْحُلْلِ ، أَوْ مُونِقَ عَضْبِ
الْيَمِينِ ، وَإِذَا تَصَفَّحَتْ شَعْرَةً مِنْ شَعْرَاتِ قَصْبِهِ ، أَرْتَكُ حُمْرَةً
وَرْدِيَّةً ، وَتَارَةً خَضِرَةً زَبَرْجَدِيَّةً ، وَأَحْيَانًا صَفْرَةً عَسْجَدِيَّةً

(١) قلع . شراع السفينة . والداري . الملاح (٢) عنجه . بفتح النون .

جذبه فرفعه (٣) الفلز . الجواهر . من الذهب والفضة وغيرهما

فانظر أيها الواقف مقدار ما بين الكلامين من التفاوت
في مأخذهما في الاستعارة ، وميز ما اشتمل عليه من الرقة
واللطافة والرونق والرشاقة ، فليس العلم كالحسبان ، ولا يكون
الخبر كالعيان

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف المطر ،
أقبلَ عارض مُسفٍّ ، مَرَّامٍ غيرُ شِفٍّ ، كالقاصد الى
الرقاق ، والمخضل للأنفاق ، فأرْخَى النِّعَامُ عزَّاليه . وانعَجَرَ
بصَوْبِ ما فيه . فالتقى الماء على أمرٍ قد قُدِّرَ ، وتَعَقَّدَ منه الثَّرى
وودَّأت منه العُذْرَ ، وتهدمت القرى . وقال أمير المؤمنين كرم
الله وجهه عند الاستسقاء ، وأنشَرُ علينا رحمتك بالسحاب
المنْبَعِقِ ، والربيع المَغْدِقِ ، والنبات المونق سَحًّا وابلًا ، تُحْيِي
به ما قد مات وتردُّ به ما قد فات ، وَأَنْزِلْ علينا سماءَ مَخْضِلَةٍ
مدرارًا هاطلةً يُدافعُ الودقُ منها الودق ، ويحفرُ القطرُ منها
القطر ، غير خُلْبٍ بَرَقْها ولا جهامٍ عارضُها ، ولا قُزَعٍ رَبَّأُها ،
ولا شَقَّانَ ذَهَابُها ، تنعشُ بها الضعيف من عبادك ، وتُحْيِي
بها الميِّتَ من بلادك ، فهذا معنى واحد قد اتَّفَقَا على وصفه
فانظر ما بين الوصفين وتأمل ما بين الكلامين ، كيف بالغ
فأحسن ، واستعار فأجاد ، ولتقتصر على هذا القدر ففيه

كفاية في الاعتراف له بالتقدم والسبق ممن لم يتضمخ
برذائل الحسد، ولا ينبض فيه عرق العصبية، حيث خصه
الله بالخصال الشريفة والفضائل الجمّة

(النوع الخامس)

الاستعارات الشعرية، من ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
فما تركن بها خلداً له بصراً * تحت التراب ولا بازاً له قدم
ولا هزبراً له من درعه لبداً * ولا مهاة لها من شبهها حشم
وهذا من بديع الاستعارة وغريبها واستعار الخلد لمن
كان محتفياً تحت التراب خائفاً، والباز، استعاره لمن طار
هارباً، والهزبر، والمهاة استعارتان للرجال المقاتلة، وللنساء من
السبايا، وهذه مبالغة في شدة الوقعة والهزيمة، ومن ذلك ما
ورد عن بعض الشعراء في صفة السيف فقال
حملت حمائله القديمة بقلّة * من عهد عاد غضة لم تذبل

وقال المتنبي أيضاً

في الخدّة إن عزم الخليط رحيلاً

مطرٌ تزيد به الحدود محولاً

فالبقلة ، استعارةٌ للسيف ، والمطر جعله استعارةً للدمع ،
ومن ذلك ما قاله الشريف الرضى

إذا أنت أفنيت العرايين والذرى

رمتك الليالى من يدِ الخامل الذِّكر

وهبك اتقيت السهم من حيث يُتقى

فمن ليد ترميك من حيث لا تدرى

فالعرايين والذرى ، استعارة لعظماء الناس وأشرافهم ،

ومن ذلك ما ورد عن امرئ القيس فى صفة الليل الطويل

فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً وناءً بكل كل

فلما جعل لليل وسطاً ممتداً ، استعار له اسم الصلب ،

وجعله متمطياً ، استعاره لطوله ، واستعار الأعجاز لعظامه

وإبطائه ، واستعار الكل كل ، لمُعظم الليل ووسطه ، أخذاً له

من كل كل البعير ، وهو ما يعتمد عليه إذا برّك ، فصور الليل

على صورة البعير ، حيث جعل له صلباً يتمطى به أولاً ،

وثنى بذكر العجز ، وثلاث بالكل كل حتى يكاد أن يُخيّل أنه

كصورة البعير ، وهو من بليغ الاستعارة ومحاسنها ومن ذلك

ما قاله بعضهم

نَبْلٌ حَبَاها مِنْ رُؤْسِ بَنَانِه
 ريشاً وَمِنْ حُلَلِ المِدَادِ نُصُولاً
 ففَرَّتْ شَوَاكِلَ كُلِّ أَمْرٍ مُشْكِلٍ
 وَرَدَدْنَ كُلَّ مُفْضَلٍ مَفْضُولاً
 وَتَرَى الصَّحِيفَةَ حَلَبَةً وَجِيادَهَا
 أَقْلَامُهُ وَصَرِيرُهُنَّ صَهِيلًا

فهذا أيضاً من جيد الاستعارة ومليحها فاستعار اسم
 النبل للأقلام ، والريش للأنامل ، والنصول ، لسواد المداد
 واستعار اسم الحلبة للقرطاس ، والجياذ للأقلام وجعل الصرير
 كالصهيل ، في الخيل ، وهذا من التوشيح للاستعارة البالغ
 ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء

العِيشُ نَوْمٌ وَالْمَنِيَّةُ يَقْظَةٌ
 وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا خِيَالٌ سَارِي
 فَاقْضُوا مَا رَبَّكُمْ سَرَعًا إِنَّمَا
 أَعْمَارُكُمْ سَفَرٌ مِنَ الْأَسْفَارِ
 وَتَرَاكُضُوا خَيْلَ الشَّبَابِ وَبَادِرُوا
 أَنْ تُسْتَرَدَّ فَإِنَّهُنَّ عَوَارِي

(١) ومن غريب الاستعارة ما قاله بعضهم يرثى ولدًا له
وهلال أيامٍ مضى لم يستدِرْ
بذراً ولم يُمهِّلْ لوقتِ سرارِ
عَجَلَ الكسوفُ عليه قبلَ أوَّانهِ
فجَّاهُ قبلَ مَظَنَّةِ الإِبدارِ
وأُسْتُلَّ مِنْ أَتْرَابِهِ وَلَدَاتِهِ
كالمَقْلَةِ اسْتُلَّتْ مِنَ الْأَشْفَارِ
ولنكتف بهذا القدر في امثلة الاستعارات ففيه غنية

﴿ البحث الثالث ﴾

(في أقسام الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة منقسمة باعتبار ذاتها الى حقيقية ،
وخيالية ، وباعتبار لازمها الى مجردة ، وموشحة ، وباعتبار
حكمها الى حسنة ، وقبيحة ، وباعتبار كيفية استعمالها الى
استعارة محسوس لمحسوس ، أو معقول لمعقول ، الى غير ذلك
من أنواع التقاسيم ، فهذه تقسيمات أربعة ، نذكر ما يتعلق
بكل واحد منها وأمثله بمعونة الله تعالى

(١) الصواب حذفه . فإن الآيات كلها لشاعر واحد . وهو أبو
الحسن على التهامي

﴿ التقسيم الأول ﴾

(باعتبار ذاتها الى حقيقة وخيالية)

فأما الحقيقة فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً
كقولك : رأيت أسداً والضابط لها أن يكون المستعار له
أمراً محققاً ، سواء جرد عن حكم المستعار له ، أو لم يجرد بأن
يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له
ويوضح حاله ، وهذا مثاله قولك : رأيت أسداً على سرير
ملكه ، وبدرأ على فرس أبلق ، وبجراً على بابهِ الوَفَادُ ، وبحر
علم لا يحيفُ في قضائه وحكمه ، وبدر تم يتكلم بجميع
الحقائق ، فيأتي بهذه الأمور عقيب ذكر الاستعارة من أجل
تأكيد أمرها ، وإيضاح حالها لانك إذا قلت رأيت أسداً ،
فقد حصل مطلق الاستعارة اختصاصه بالشجاعة التي هي
خاصة الأسد ، فهذه استعارة مطلقة ، ثم لما قلت على سرير
ملكه ، فصلته عن حكم الآساد ، إذ ليس الجلوس على السرر
من شأنها ، وإنما جرى بذلك من أجل تأكيد المستعار له ،
وهذه تسمى مجردة ، وهكذا إذا قلت رأيت قرأ على فرس ،
وبدر تم يتكلم ، فقد أثبت له ضوء الاقمار وقام البدور ، ثم

فصلته عما لا يليق بالأقار والبدور بقولك على فرس : وبقولك يتكلم ، لأنه ليس الكونُ على الخيل والكلامُ من صفة الأقار والبدور بحال ، ولكن الغرض هو ما ذكرناه من تأكيد أمر المستعار له وتوضيح حاله ، ومن النمط العالى فى الاستعارة ما قاله بعض الشعراء

وصَاعِقَةٍ فى كَفِّهِ يَنكفَى بِهَا

على أَرْؤُسِ الأَعْدَاءِ خَمْسُ سَحَابٍ

فلما استعار الصاعقة لنصل السيف عقبه بقوله ينكفى بها ، أى يتصل ويلابس رؤس الأعداء خمس سحاب ، أراد بها الأصابع ، إيضاحاً لأمر الصاعقة . وتبياناً أن ما ذكره من حكم المستعار له ، وجعل قرينته دالة على ما أراده من وصف هذا الممدوح ، ومن فائق الاستعارة ورائقها قول بعضهم ترى الثيابَ من الكتان يَلْمَحُهَا

نُورٌ من البدر أحياناً فَيَبْلِيهَا

فكيف تُنكِرُ أن تُبْلَى مَعَاجِرُهَا

والبدرُ فى كلِّ وقت طالعُ فيها

فلما استعار ذكر القمر ، عقبه بذكر المعاجر وأنه يبليها

بطلوعه فيها كل وقت ، وذكره من أجل إيضاح أمر المستعار له ، وبيان حقيقته

وأما الاستعارة الخيالية الوهمية ، فهي أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تُقدَّرُها في الوهم ، ثم تُردِّفُها بذكر المستعار له ، إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها كما قال بعضهم وإذا المنيّة أنشبت أظفارها

أَلْفَيْتَ كُلَّ تَيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وقد يجتمع التجريد والتوشيح في الاستعارة كما قال زهير لدى أسدٍ شاكى السلاح مُقَدَّفٍ

له لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ

فلما صوّره بصورة الأسد جرّد الاستعارة بأن عقبه بكونه حديد الشوك في سلاحه ، تقريراً لحال الاستعارة ، وتوكيداً لأمرها ، ثم وشحها بقوله : « له لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ » وكما لو قال في هذا « رأيت أسداً دأى الأنياب وافر البرائن » لكان من باب الاستعارة الموشحة ، ومن الخيالية قولهم « فلان أنشبت المنيّة فيه مخالبها » كان تخيلاً للاستعارة ، لأنه لما شبه المنيّة بالسبع في عُذوانها وتضرّيتها على الإنسان ، جعل لها مخالب ، ليزداد أمر التخيل ويكثر ، ومن الاستعارة

التخيلية ، الآيات الدالة على التشبيه كقوله تعالى « بل يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » وقوله تعالى « خَلَقْتُ يَدَيَّ »
وقوله تعالى « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ » ومن أجل ذلك زلَّ
كثيرٌ من الفرق في اعتقادها جوازَ الاعضاء على الله تعالى
وحلول المكان ، والجهة ، وغير ذلك من الظواهر النقليّة التي
يشعرُ ظواهرها بذلك ، فإنهم لما لم يفهموا هذه الاستعارة
وجهلوا حالها ، وقعوا في أودية التهويس من اعتقاد التشبيه
وتوهم كل ضلالة في ذاته تعالى ، فمن ههنا كان السبب في
ضلال المشبهة ، فأما المنزهة فلم فيها تأويلات ركيكة بعيدة ،
والذي حملهم على ذلك تقرير القواعد العقلية ، فلا جرَمَ اغتفروا
بُعدها حذراً من المناقضة للقضايا في البراهين ، ولو تفتنوا
لهذه الاستعارة لكانوا في غنية عن أكثر هذه التأويلات
الركيكة ، فأما التفرقة بين الاستعارة الحقيقية والاستعارة
الخيالية ، فسندكرها في أحكام الاستعارة بمعونة الله تعالى
وقد يجتمع التحقيق والتخيل في الاستعارة كما في

بيت زهير

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ

وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

فيمكن جعله من باب التخيل ، وتقريره هو أنه لما
تحقق من حاله أنه أمسك عما كان عليه في عنفوان الشباب
وغضارته من سلوك جانب النقي وركوب مراكب الهوى ،
استعار له قوله « عرّى أفراس الصبا ورواحله » على جهة
التخيل وطريقه ، كأنه شبه الصبا في حال قوة دواعيه وميلانه
الى اللهو والطرب ، بالإنسان الذي يقدر على تصريفك على ما
تريد ، ثم بالغ في الاستعارة حتى صورته بصورة الإنسان
واختراع ما له من الآلات والأدوات ، وأطلق اسمها عليه
تحقيقاً لحال الاستعارة التخيلية ، ويمكن جعله من باب
التحقيق ، وتقريره أنه استعار الأفراس والرواحل لما يحصل
من دواعي النفوس والقوى الإنسانية عند الصبا وميل القلوب
الى الهوى فلماذا قال : عرّى عن هذه الأشياء بعد مفارقة
الصبا . ومما يمكن تنزيله على هذين الوجهين في الخيال ،
والتحقيق ، قوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة »
فاذا جعلته من باب التخيل ، فتقريره هو أن الله تعالى أمر
الولد بأن يلين لهما جانبه ، ويتواضع لهما ، فاستعار لفظ
الجناح ، منبهاً به على التخيل في الاستعارة بطريق المبالغة
في طلب أن يكون الولد لأبويه ، كالطائر لفرخه في فرط

حُنُوهِ عَلَيْهِ وَتَعَطُّفِهِ عَلَى مَحَبَّتِهِ ، فجعل الذَّلَّ طائرًا على طريق الاستعارة ، ثم أخذ الوَهْمُ في تصوير ما للمستعار من الآلات والجوارح ، ثم أضاف اسم الجناح الى الذَّلَّ ، رعايةً لمزيد البيان ، وإفراطاً في تحصيل البلاغة . وإذا جعلته من باب التحقيق فتقريرُهُ أَنَّهُ لما أراد المبالغة في لِينِ الجانب للأُبوين من جهة الولد ، استعار لفظ الجناح للتذلل والتواضع ، ونزله منزلة الجناح في التصافه بالتراب وإسباله في التغطية للفرخ ، مبالغة في لِينِ العريكة ، وحُسْنِ التذلل للوالدين ،

ومن أطف ما نوجههُ على هذين التوجيهين قوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » والظاهرُ من هذه الاستعارة هو التخيل ، لأنَّ الله تعالى لما ابتلاهم لكفرهم باتصال هاتين البليتين ، ولَمَّا استعار اللباس ههنا مبالغةً في الاشتمال عليهم أخذ الوَهْمُ في تصوير ما للمستعار منه من التغطية والستر والاسترسال رعاية لمزيد البيان في ذلك ، وإنَّ جعلته من باب التحقيق للاستعارة ، فتقريرُهُ هو أَنَّ ما يُرى على الإنسان عند شدة الخوف والجوع من الضعف والهزال ، وانتِقاء اللون ، وعلو الصفرة ، ورثاة الهيئة ،

وركة الحال ، وحصول القلق والفشل ، يُضاهي الملابس في
اختلاف أحوالها وألوانها

✽ القسم الثاني ✽

(باعتبار اللازم لها الى مجردة وموشحة)

إذا استعير لفظٌ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال ، إما أن
يذكر معه لازمُ المستعار له ، أو يذكر لازمُ المستعار نفسه ،
فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثاني فهو التوشيح ،
فأما الاستعارة المجردة فإنما لُقِّبَتْ بهذا اللقب ، لأنك إذا
قلت : « رأيت أسداً يحدّلُ الأبطال بنصّله ، ويشكُّ
الفرسان برُمحه » فقد جرّدت قولك : أسداً ، عن لوازم
الآساد وخصائصها ، إذ ليس من شأنها تجديد الأبطال
ولا شكّ الفرسان بالرماح والنصال ، ومن التجريد قوله تعالى
« فأذاقها الله لباس الجوع » ولو قال : كساها الله لباس الجوع
والخوف ، لكان توشيحاً فبالغ في شدة ما أصابهم بقوله
« فأذاقها » لأنّ الذوق أبلغ في الإحساس وأدخل في
الإيلام ، من قوله كساها

لا يقال فأراه لما قال « اذاقها » فلم لم يقل طعمَ الجوع

والخوف ، ليلائم قوله « فاذاقها » ولم قال لباس الجوع وبين
اللباس والطعام تنافر ، لأننا نقول إن الطعم وإن كان ملائماً
للإذاقة ، لكنّه لو ذكره لما كان مقوّياً لبيان اشتمال
الجوع والخوف لهم ، وعموم أثرهما على جميع البدن ، كما تعمّ
الملابس وتغطّي جميع البدن ، فلا جرّم حصل من لفظ
الإذاقة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بآلة
الذوق ، وحصل من لفظ اللباس المبالغة في العموم والاشتمال ،
فلأجل هذا كان الأولى ذكر اللباس ليحصل المعنيان جميعاً ،
فأما الاستعارة الموشحة ، فإنما سميت بهذا الاسم ، لأنك
إذا قلت « رأيت أسداً وافر الأظفار منكر الزئير دأى
الأنياب » فقد ذكرت لازم اللفظ المستعار وذكرت
خصائصه فوشحت هذه الاستعارة ، وزيّنتها بما ذكرته من
لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذاً لها من التوشيح ، وهو ترصيع
الجلد بالجواهر والآلى تحمله المرأة من عاتقها الى كشحها ،
وهذا هو الوشاح ، واشتقاق التوشيح للاستعارة منه ، ومثالها
قوله تعالى « اشترؤا الضلالة بالهدى » ثم قال على إثره
« فما ربحت تجارتهم » فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر
لازمه وحكمه ، وهو الربح توشيحاً للاستعارة ، ولو قال فهلكوا

أو عمُوا وصمُوا عَوْضَ قَوْلِهِ « فَمَا رَجَحْتُ » لَكَانَ تَجْرِيداً ، وَلَمْ
يَكُنْ تَوْشِيحاً ، وَلَوْ قَالَ تَعَالَى فَكَسَاهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ،
لَكَانَ تَوْشِيحاً ، أَوْ قَالَ فَاذَاقَهَا اللَّهُ طَعْمَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ لَكَانَ
تَوْشِيحاً أَيْضاً ، وَمِنَ التَّوْشِيحِ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ
« رَمَتْنِي بِسَهْمٍ رِيْشُهُ الْكَحْلُ لَمْ يَضِرْ »

وَمِنَ قَوْلِهِ

تَقْرِي الرِّيحُ رِيَاضَ الْحَزَنِ مُزْهَرَةً
إِذَا سَرَى النُّومُ فِي الْأَجْفَانِ أَيْقَاطَا
فَذَكَرُ السَّهْمِ مَعَ الرِّيشِ ، وَالرِّيَاضَ مَعَ الْأَزْهَارِ ،
يَكُونُ تَوْشِيحاً

وَمِنَ مَلِيحِ الاسْتِعَارَةِ الْمَجْرَدَةِ مَا قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ ، فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى « فَلَوْ وَهَبَ مَا ضَحِكْتَ عَنْهُ
أَصْدَافُ الْبَحَارِ مِنْ سِبَائِكَ الْعَقِيَانِ وَفَلَزَ اللَّجَيْنِ » وَمِنَ
الاسْتِعَارَةِ الْمَوْشَحَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَدَفَتْ إِلَيْهِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُونَ مَقَالِيدَهَا ، وَانْقَادَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ بِأَزْمَتِهَا »
فَلَمَّا ذَكَرَ الْإِنْقِيَادَ عَقِبَهُ بِمَا يَلَائِمُهُ مِنَ الزَّمَامِ تَوْشِيحاً لَهَا

❖ القسم الثالث ❖

(باعتبار حكمها الى حسنة وقيحة)

اعلم ان الاستعارة إنما يظهر حسنها إذا عرّيت عن أداة التشبيه ، وكلما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت حسناً ورشاقة ، وكانت متضمنة للبلاغة مع الإيجاز ، وجودة النظم وحسن السياق ، والقبيح منها ما خالف ما ذكرناه من هذه الاعتبارات

فأما الاستعارة الرائقة فكقوله تعالى « ولا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زهرة الحياة الدنيا » فانظر الى استعارة مدّ العين لآحراز محاسن الدنيا والشغف بحبّها ، والتهالك في جمع حطامها ، والشغف بما ظفر به منها وبين المدّ للعين ، وهذه الاشياء ، من الملائمة ، والتناسب ما لا يخفى على أهل الكياسة ، وهكذا قوله تعالى « زهرة الحياة الدنيا » فاستعار الزهرة لما يظهر من زينة الدنيا ورونقها ، وإدراك لذاتها كالزهر اذا تفتح وأعجبت غضارته وحسن بهجته ، ومن أعظمها إعجاباً قوله صلى الله عليه في وصف القرآن « مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ

ساقه الى النار » فاستعار الأمام ، والخلف ، للعمل بأحكامه
والإعراض عنها ، ثم جعل الانقياد الى الأمور المحبوبة وصير
السوق الى الأمور المكروهة ، ومما يشير الى هذا المعنى قول
أمير المؤمنين « تحففوا تلحقوا » وقوله « فَإِنَّ السَّبْقَةَ الْجَنَّةُ ،
وإنَّ الغَايَةَ النَّارُ » فقلوه تحففوا تلحقوا ، من الكلام الذى
لا تنال له غاية ، ولا يدرك له حدٌ ولا نهاية ، ثم إنه جعل
السبقة ، لما يُراد ويحب ، وجعل الغاية لما يكره ويُعرض عنه .
ومن جيدها قوله

ولما قضينا من منى كلَّ حاجةٍ
ومسحَّ بالأركان من هو ماسحُ
أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا
وسالتُ بأعناق المطىَّ الأباطحُ
والفرضُ بهذا هو أن الإبل سارت سيرا شديداً فى
سرعة مع اختصاصه بلبين وسلاسةٍ ، حتى كأنها سيولٌ وقعت
فى الأباطح فجرت —

ومن غريبها ما قاله بعض الشعراء
قومٌ إذا لبسوا الدروع حسبتها
سحباً مُزَرَرةً على أقمار

لو أشرعوا أيمانهم من طوطها
طعنوا بها عوض القنا الخطار
ودحوا فوق الأرض أرضاً من دم
ثم اتثنوا فبنوا سماء غبار
فهذا وما شاكله من أحسن الاستعارات وأرقها ،
وقال بعضهم يرثى ولداً له
إن تُحتقر صغراً فربّ مفخّم
يبدو ضئيل الشخص للنظار
إن الكواكب في علو مكانها
أترى صغاراً وهي غير صغار
فهكذا يكون حال الاستعارة الحسنة فأما الاستعارة
القييحة ، فهي كل ما كان لا مناسبة بينها وبين المستعار له
فيقبح لأجل ذلك ، وهذا كقول أبي نواس
بمَجِّ صوتُ المالِ ممّا مِنْكَ يشكو ويصبح
فهذا وأمثاله من الاستعارة الركيكة النازلة القدر في
البلاغة ، ومرادُه من هذا هو أن المال يتظلم من إهانتِه له

بالتزيق بالاعطا فالمعنى جيدٌ ، والعبارة قبيحةٌ لا تلوح فيها
مخايلُ البلاغة بحال . ومنهُ قوله أيضاً

ما لرجل المال أضحت * تشتكى منها الكلالا
فهذا أيضاً أركُّ من الأول وأنزل قدرًا وأسخف . وما
أعجب ما قاله مسلم بن الوليد في هذا المعنى
تظلمَ المالُ والاعداءُ من يدهِ

لا زال للمال والاعداءُ ظلامًا
فالمقصودُ من هذا لهُ ولأبي نواس واحد ، ولكنه فاق
عليه بِجَوْدَةِ الانتظام وحسن السبك ، فكان بليغًا فصيحًا
ومن ضعيف الاستعارة قول ابى تمام
بلوناك أماً كعبُ عرضك في العلى

فعالٍ وأما خدُّ مالك أسفلُ
فراذه من هذا أن عرضك مصونٌ ومالك مبتذلٌ ،
لكنهُ أخرجهُ أقيحُ مخرج ، وساقهُ سياقًا مستكرها ، فانظر
الى قوله كعبُ عرضك ، وخذ مالك ، ما أبعدهُ عن طرق
البلاغة وأسخفَ قدرهُ فيها . ومما نزل قدرهُ قول بعضهم
(أيا من رمى قلبى بسهم فأولجا)

فقوله فأولجا من الاستعارات النازلة وهكذا لو قال

فأذْخَلَ، ولو قال بدلهُ فأقْصَدَا أو فأنْفَذَا، لكان لهُ موقع حسن في الاستعارة فهذه الامور « إِذَنْ » تعرف بالذهن الصَّافى ، ويحكم فيها الذوقُ المعتدل . وفي ما ذكرناه كفاية في التنبيه على ما أردنا من ذلك على غيره

✽ التقسيم الرابع ✽

(باعتبار كيفية الاستعمال للاستعارات)

اعلم ان الاستعارة تجرى في استعمالها على أوجه أربعة
نذكرها

(الوجه الاول)

استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى « كأنهنَّ الياقوتُ والمرجانُ » شبه الحور العين بالمرجان والياقوت في شدة الحمرة والرقة وهكذا قوله تعالى « كأنهنَّ يَبْضُ مَكْنُونٌ » شبهنَّ بالبيض في بياضه ورقته ولطافته ، فهذه استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه فتكون استعارة محققة ، كما أن كل ما كان من الاستعارة يُطوى فيه ذكرُ المشبه فهو من التشبيه المقدّر كقولك : رأيت اسداً ، ولقيت أسدً ، كما مرّ بيانه . ومثال الاستعارة المحققة في

المحسوسين قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » فالمستعار النار، والمستعار له هو الشيب ، بواسطة الانبساط ومنه قوله تعالى « وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض » فالموجان ، حركة الماء في الأصل ، فاستعير للقلق والفشل والاضطراب في الأمر . ومن هذا قوله تعالى « إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم » فالمستعار منه المرأة التي لا تلد ولداً ، والمستعار له الريح ، لأنها لا تُصلح شيئاً ولا ينمو بها نبات . وقوله تعالى « نسلخ منه النهار » فالمستعار له خروج النهار من ظلمة الليل ، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلده ، فلما كان النهار من شدة الاتصال بالليل كاتصال الجلد بالمسلوخ منه ، لا جرم حسنت الاستعارة ، وهو باب واسع في كتاب الله تعالى والسنة الشريفة

(الوجه الثاني)

استعارة المعقول للمعقول وهذا كقوله تعالى « مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا » فاستعار الرقاد للموت ، وكلاهما أمرٌ معقول . وقوله تعالى « ولما سككت عن موسى الغضب » فالسكوت عبارة عن زوال الغضب وارتقاعه : وهما أمران عقليان . ومنه قوله تعالى « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ » استعير من قدوم

المسافر بعد مدة والمستعار له ، هو الجزء بعد الامهال . وقوله تعالى « تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ » فالغَيْظُ أمر معقول مستعار للحالة المتهمة للنار . أَجَارَنَا اللَّهُ مِنْهَا . لإرادة الانتقام بلسان الحال من العصاة

(الوجه الثالث)

استعارة المحسوس للمعقول وهذا كقوله تعالى « بَلْ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » فالقذف ، والدمع ، أمران معقولان مستعاران من صفات الأجسام ، والمستعار له الحق ، والباطل ، والجامع هو الإعدام والإذهاب ومنه قوله تعالى « وَزُلْزِلُوا » فأصل الزلزلة التحريك بالعنف والشدة ، ثم يستعار لشدة ما ناله من العذاب . ومنه قوله تعالى « فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ » الأصل في الصدع هو الانشقاق للقارورة وغيرها . ومنه قوله تعالى « فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ » فالنبد في الأصل يستعمل في إلقاء الشيء عن اليد ، ثم استعير في الأمر المعقول عنه المتناسى حاله ، والجامع بينهما اشتراكهما في الزوال عن التحفظ والإيقاظ

(الوجه الرابع)

استعارة المعقول للمحسوس وهذا كقوله تعالى « إنا لما طغى الماء » المستعار منه التكبر والعلو ، والمستعار له هو ظهور الماء ، والجامع بينهما خروج الحد في الاستعلاء المضر ، ومنه قوله تعالى « بريح صرصر عاتية » فالعتو مستعار من التكبر والشموخ ، والمستعار له هو الريح ، والجامع بينهما هو الإضرار البالغ . ومنه قوله تعالى « تكاد تميز من الغيظ » فالتميز من الغيظ استعارة ، استعير للنار والجامع بينهما شدة التلهب والاضطراب كما قال تعالى « سمعوا لها تغيظاً وزفيراً » ومنه قوله تعالى « حتى تضع الحرب أوزارها » فالوضع والوزر ، معنيان معقولان ، استعيرا للحرب وهي محسوسة

✽ تنبيه ✽

اعلم أن في الاستعارة ما يكون معدوداً في التهم ، وحاصل الاستعارة التهمية ، أن تستعمل الألفاظ الدالة على المدح في تقائضها من الذم والاهانة تهماً بالمخاطب ، وإنزالاً لقدره ، وخطاً منه وهذا كقوله تعالى « إنيك لانت الحليم الرشيد » مكان نقضيهما من السفه الغوى وقوله تعالى

« فبَشَّرَهُمْ بِعَذَابِ الْيَمِّ » بدل قوله أَنْذَرَهُمْ ، لِأَنَّ الْبَشَارَةَ إِنَّمَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْأُمُورِ الْمَحْمُودَةِ ، وَالْمُرَادُ هَهُنَا الْعَذَابُ وَالْوَيْلُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى « فَاهْذُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ » وَالتَّهْكِيمُ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ عَلَى الْمُتَّهَكَمِ بِهِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِسْقَاطِ أَمْرِهِ وَحُطِّ مَنْزِلَتِهِ وَحَالِهِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ ، تَهَكَّمَتِ الْبِئْرُ ، إِذَا سَقَطَ طَيِّبُهَا . وَهُوَ كَثِيرُ التَّدَوَّارِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً عِنْدَ عُرُوضِ ذِكْرِ الْكُفَّارِ وَأَهْلِ الشُّرْكِ وَالنِّفَاقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى « فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقِمْنَا مِنْهُمْ » وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْوَعِيدِيَّةِ ، وَالْخُطَابَاتِ الزَّجَرِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَزِيدِ الْغَضَبِ وَبَالِغِ الْإِنْتِقَامِ . اللَّهُمَّ أَجْرْنَا مِنَ التَّعَرُّضِ لِسَخَطِكَ ، وَعَظِيمِ غَضَبِكَ ، يَا خَيْرَ مُسْتَجَارٍ بِهِ ، وَأَكْرَمَ مَنْ يُلَاحِظُ بِرَحْمَتِهِ

﴿ البحث الرابع ﴾

(فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِعَارَةِ)

اعلم أنا قد ذكرنا ما يتعلق بحقائق الاستعارة ، والذي بقي علينا هو ذكر أحكامها الخاصة غير ما أسلفناه من قبل ، وجملتها سبعة

(الحكم الاول)

هل المستعار هو اللفظ ، أو المعنى ، زعم زاعمون أن المستعار هو اللفظ ، والذي عليه أهل التحقيق أن الاستعارة إنما تكون متعلقة بالمعنى ، وهذا هو المختار ، ويدل على ذلك أوجه ثلاثة ، أما أولها فلأن الإجماع منعقد من جهة علماء الادب وأرباب هذه الصناعة على أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة وأن قولنا : زيد أسد ، في المبالغة في وصف الشجاعة أعظم من قولنا : زيد يشبه الأسد ، في شجاعته ، فلو لم تكن هناك استعارة لفظ الأسد ونقله ، لم تكن هناك مبالغة لأنه لا مبالغة في نقل العبارة خالية من معناها وعريّة عنه ، وأما ثانيًا فلأن القائل اذا قال : رأيت أسدًا ، ولقيني أسدً ، فالسابق من هذا الكلام هو أنه صورة بحقيقة الأسد مبالغة في شجاعته ، وزيادة في جرائته ، وليس ذلك إلا لأجل ما كان من المقصود من إثبات حقيقة الشجاعة ومعقولها ، ولو كان ذلك من أجل استعارة اللفظ لم يكن هذا الإطلاق ، لأنه لا يقال لمن سمي انسانًا باسم الأسد ، أنه صيره أسدًا ، وجعله بحقيقة الآساد ، وأما ثالثًا فلقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

إِنَاءًا » فظاهر الآية مشعر بأنهم أثبتوا للملائكة صفة الأنوثة ،
فلاجل هذا الاعتقاد سموهم باسم الإناث ، وليس الغرض
إطلاق اسم البنات عليهم من غير اعتقاد معنى الأنوثة ، ولهذا
قال تعالى « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ » فلم يعتقدوا الأنوثة لكان
لا وجه للمبالغة في التذكير عليهم في ذلك ، وظهر بما لخصناه
أن المبالغة في الاستعارة بإثبات المعنى أولاً ثم يتلوهُ اللفظ
في الاستعارة كما حققناه

(الحكم الثاني)

(في المجاز بالاستعارة هل يكون عقلياً أو لغوياً)

أعلم أن المجاز في الاستعارة يردُّ على نوعين ، النوع الأول
منها مركبٌ وهذا كقولنا أحياني اكتحالي بطلعتك ، وقوله
أشاب الصغير وأفنى الكبير * كَرُّ الفداة ومرُّ العشي
فإِسنادُ الإِشابة والإِفناء إلى الكَرِّ والمرِّ إنما كان على
جهة التجوز بالاستعارة ، والحقيقة فيه هو الإِضافة إلى الله
تعالى لأنَّه في الحقيقة هو الفاعل لذلك فإِسنادُهُ إلى قدرة الله
تعالى هو حَكْمٌ ذاتيٌّ ، لا من جهة وضع واضع ، فاذا أَسَدَنَاهُ إلى
غيره ، فقد نقلناه عما كان مستحقاً له لذاته في الأصل ، وعلى

هذا يكون التصرف عقلياً، فهذا هو مراد علماء البيان بكون
المجاز المركب عقلياً، فما هذا حاله من الاستعارة لا يختلفون
في تسميته مجازاً عقلياً على التقرير الذي لخصناه، هذا تقرير
كلام النظائر من أهل هذه الصناعة، والمختار أن المجاز
لا مدخل له في الأحكام العقلية، ولا وجه لتسمية المجاز بكونه
عقلياً، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون
الأحكام العقلية، وإذا كان الأمر كما حققناه من تعذر المجاز
في العقل فنقول: «إن صيغة «أشاب وأفنى» موضوعتان
للإسناد إلى الفاعل المختار القادر، فإذا وجدناهما على الإسناد
إلى غيره نحو «كرّ الغداة وصرّ العشي» عرفنا بذلك أنهما قد
استعملتا في غير موضوعهما الأصلي اللغوي، وعلى هذا التقرير
يكون المجاز المركب لغوياً حيث وقع من غير حاجة إلى
كونه عقلياً

(النوع الثاني) مفرد وهذا كقولنا: لقيت أسداً،
وجاءني أسد، فما هذا حاله من الاستعارات قد وقع فيه
خلاف، وتردّد فيه نظر الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وله فيه
اختياران،

(الاختيار الأول) نصره في أسرار البلاغة، وهو أن

ما هذا حاله من المجاز يكون مجازاً لغوياً ، وحجته على ذلك هو أننا إذا أجرينا اسم الأسد ، على الرجل الشجاع فإنما نجريه بطريق التأويل ، فلاجل هذا كان ما ذكرناه استعمالاً للأسد في غير موضوعه ، ويؤيد ما ذكرناه ويزيده وضوحاً هو أننا إذا أطلقنا على الرجل اسم الأسد فإنما كان ذلك الإطلاق من أجل اختصاصه بالشجاعة ، ولا ندعى للرجل صورة الأسد وشكله وهيئته وتأليفه ، واسم الأسد ليس موضوعاً على معنى الشجاعة وحدها ، بل هو موضوع على تمام هذه الهيئة وكلها ، فإذا أجرينا عليه اسم الأسد تبعاً لثبوت صفة الشجاعة ، فقد سلبنا عن الصيغة بعض ما كان مندرجاً تحتها في أصل وضعها من الشكل والهيئة وتدوير الوجه ، وعرض المقادير ، ودقة المآخير فيكون نقلاً لها عما وضعت له في الأصل

(الاختيار الثاني) نصره في دلائل الإعجاز ، وتقرير كلامه : أنه قد كثر كلام الناس في أن الاستعارة لفظاً منقولة عن موضوعها الأصلي ، وهو خطأ ، وبيانه أنك لا تطلق لفظ الأسد على الرجل إلا بعد أن تعتقد أنه بصفة الأسد وشكله وهيئته ، وتتصوره بجميع صفاته ،

فلما كان الأمرُ كما قلناه فأنْتَ لم تنقلْ لفظة الأسدَ عما
كانت موضوعة له في الأصل . لأنك إنما تكون ناقلاً
لها إذا لم تقصد معناها الأصلي ، فأما إذا كنت قاصداً له
فلا وجه لكونها منقولةً ، فلاجل هذا قضينا بكون هذا
المجاز عقلياً ، فهذا تقرير كلامه ههنا ، وإلى كون هذا المجاز
عقلياً ذهب ابن الخطيب الرازي ، واختار ماقرره عبد القاهر
في دلائل الإعجاز ، والمختار عندنا ما نصره في أسرار البلاغة
من كونه لغوياً ، ومُعتمدنا في ذلك أمران ، أحدهما أن
القائل إذا قال لقيني الأسد ، وجاءني أسد ، فالسابق إلى
الفهم من هذا هو أنه جاءه رجلٌ بالغٌ في الشجاعة كل مبلغ
ليس فوقها رتبة لأنه شاكل الأسد في شجاعته لا غير ،
وليس الغرض حصوله على هيئة الأسد ، في تدوير الهمزة ،
وحدة الأنياب ، وطول البرائن ، إلى غير ذلك من الصفات ،
وإنما الغرض إحراز وصف الشجاعة دون غيره من الصفات
وثانيهما أنه لو كان الغرض من إطلاق لفظ الأسد
أنه لا بد من إحراز جميع أوصافه ومعانيه ، لكان إذا
جرّدنا الاستعارة فقلنا جاءني أسدٌ يضحك ، ورأيت أسداً
له عقلٌ وافرٌ ، وبجراً قد برز على الأقران في فضله ، أن

يكون مناقضاً ، لأن قولنا يضحك ، وله عقل وافر ، وفضل باهرٌ ، يناقِ هذه الاستعارات ، لأن الأسد لا يوصف بالضحك ولا بالعقل ولا يوصف البحر بالفضل ، وفي هذا دلالة على أن المجاز يجب كونه لغوياً بالاستعارة ، كما أشرنا إليه

﴿ إشارة ﴾

اعلم أن هذه الاستعارة في المفرد والمركب كما ذكرناه ، فأما الخلاف في كونها مجازاً ، هل يكون عقلياً ، أو لغوياً فالأمر فيه قريبٌ ، وليس وراء النزاع كبيرُ فائدة ، فإذا فهم المراد من كونه لغوياً أو عقلياً ، فلا عليك في إطلاق العبارة بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها

(الحكم الثالث)

(في بيان محل الاستعارة ومكانها)

اعلم أن أعظم ما تدخل فيه الاستعارة هو أسماء الأجناس ، وهذا كقوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « وتركهم في ظلمات لا يبصرون » بكم عمي فهم لا يرجعون » وقوله تعالى « وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً ، وجعلنا على قلوبهم أكنةً أن

يفقهوه » فأما أسماء الأعلام فقد قررنا فيما سبق استحالة دخول المجاز فيها فضلاً عن الاستعارة ، فلا وجه لتكثيره ، وقد تدخل الاستعارة في أسماء الإشارة كقوله تعالى « هذا وإن للطاغين لشر مآب » فقوله « هذا » استعارة لأنه إنما يستعمل حقيقة فيما كان قريباً مشاراً إليه ، فالمجاز في الإشارة داخل ههنا فيما يعرض من أحواله في القرب والبعد ، فلا يكون مناقضاً لما أسلفناه من أن أسماء الإشارة لا يدخلها المجاز ، فانما تعذر المجاز فيها من حيث الإطلاق ، وقد تدخل الاستعارة في الأفعال . كقولك : نطقت الحال بكذا ، لأن الحال غير ناطقة ، وإنما يكون النطق حقيقة من الإنسان وغيره ، فهذه الاستعارة في الأفعال من جهة فاعلها ، وقد تحصل الاستعارة فيها من جهة مفعولاتها كما يقال : فلان أظهر العلوم بعد خفائها ، ورفع المجد بعد انخفاضه ، قال ابن المعتز

جُمِعَ الخَلْقُ لَنَا فِي إِمَامٍ

قَتَلَ البُخْلَ وَأَخِي السَّمَاحَا

وكقول الحريري

وَأَقْرَبُ السَّمَاعِ إِمَّا نَطَقْتَ * بَيَانًا يَقُودُ الحُرُونَ الشَّمُوسَا

(الحكم الرابع)

(في بيان موقع الاستعارة)

أعلم أنهم ربما بالغوا في الاستعارة حتى ينزلوها منزلة الحقيقة ، وبيان ذلك أنهم قد يستعيرون الوصف للشيء المعقول ويجعلون تأتية ذلك الشيء على جهة الحقيقة وكأنَّ خلافها محال وكأنَّ الاستعارة غير موجودة ، وينكرون خلاف ذلك ويتعجبون منه ، وهذا كقول أبي تمام

ويصعدُ حتى يظُنُّ الجهولُ

بأنَّ له حاجةً في السماء

فقرّر صعوده في الخصال العالية ، والمراتب الشريفة ، على وجه لا يمكن جحذه ولا يسوغ إنكاره ، وأحسن من هذا وأوضح لما نحن فيه قول بعض الشعراء

ومن عجبٍ أن الصوارم والقنا

تحيضُ بأيدي القوم وهي ذكورُ

وأعجبُ من ذا أنها في أكفهم

تأججُ ناراً والأكفُ بحورُ

فلولا أن هذه الاستعارة قد نزلت منزلة الحقائق لما

كان للتعجب وجهٌ ، ومن هذا ما قاله بعض الادباء
لا تعجبوا من بلي غلاته
قد زرّ أزراره على القمر
فالقمر من طبعه إِبلاء الأثواب وتقطيعها فغنائه
لا تعجبوا من تقطيع الغلالة فانها مشتملة على القمر ، فانظر الى
تحقيقه للاستعارة وتقريرها ، ومن هذا قوله
قامت تظللني من الشمس * نفسٌ أعزُّ على من نفسى
قامت تظللنى ومن عجب شمسٌ تظللنى من الشمس
فلولا أنها قد نُزِلت عنده منزلة الشمس على الحقيقة لما
كان للتعجب وجهٌ

(الحكم الخامس)

(فى التفرقة بين الاستعارة والتشبيه)

المحققون من علماء البيان على حصول التفرقة بينهما ،
وصار صائرون الى أنه لا فرق بينهما فنقول : أما ما كان من
التشبيه مظهر الأداة بالكاف ، وكأن ، فلا تخفى التفرقة بينه
وبين الاستعارة تفرقة لفظية ، وأما ما كان من التشبيه مضمراً
الأداة ، فقد يكاد يلتبس بالاستعارة ، وهل يكون لاحقاً

بالتشبيه ، أو بالاستعارة في نحو قولك جاءني الأسد ، ومررت
بالأسد ، وقد قدمنا ذكر الخلاف فيه وذكر المختار فيه فأغنى
عن الإعادة ، وعلى الجملة فلا بد من إدراك التفرقة بينهما ،
وحاصله أن التشبيه حكم إضافي لا يوجد إلا بين شيئين مشبه
ومشبه به بخلاف الاستعارة ، فإنها لا تقتصر الى شيء من
ذلك ، بل تُفهم مطلقاً من غير إشارة الى آخر وراء
الاستعارة ، ولهذا فإنك تجد فرقاً بين قولنا : زيد الأسد ،
وبين قولك جاءني الأسد ، في كون الأول ينحذب الى
التشبيه لأنه يشير اليه ، والثاني استعارة مع اتفاقهما جميعاً في
إضمار أداة التشبيه ، فهذا هو الذي يفتقر الى التفرقة بينه
وبين الاستعارة ، فأما ما كان من الاستعارة لا يفهم منه
التشبيه فلا يحتاج الى التفرقة بحال . كقوله تعالى « فذُرْهُمْ
فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » وقوله تعالى « إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ »
« وَذَرْنَاهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ »

(الحكم السادس)

(في التفرقة بين الاستعارة المجردة ، والموشحة)

أعلم أنا نريد بتجريد الاستعارة هو ان نذكر اللفظ
المستعار ونقرن به ما يلائم المستعار له كقولك : رأيت أسداً

يتكلم ، ولقيت بجرأ يضحك ، وهذا يخالف الاستعارة الموشحة ، فإنك تذكر اللفظ المستعار وتقرن به ما يلائم المستعار نفسه فتقول : رأيتُ أسداً دأى الأنياب ، طويل البرائن ، فحصل التفرقة بينهما أن كل ما كان ملائماً للمستعار له فهو التجريد ، وما كان ملائماً للمستعار نفسه من الأحكام فهو التوشيح ، فبما ذكرناه تدركُ التفرقة بينهما

(الحكم السابع)

(في التفرقة بين الاستعارة المحققة وبين الخيالية)

اعلم أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه لا على قُربٍ ولا بُعدٍ كقوله

أثمرتُ أغصانُ راحتهِ * لجُناحِ الحُسْنِ عُناباً

فأهذا حاله من الاستعارات محقق لا يفهم منه معنى التشبيه بحال ، ولو ذهبتَ تقدّر التشبيه أخرجته عن حقيقة البلاغة ، وسَلَبْتَ عنه ثوب جمالها ، فأما ما كان من الاستعارات يفهم منه معنى التشبيه الذي لا يدرك في الوجود ويكون متصوراً في الخيال ، فهذه هي الاستعارة الخيالية ، وهذا كقوله تعالى « بل يدها مبسوطتان » وجميع آيات التشبيه

كله من باب الاستعارات الخيالية ، فحاصلُ التفرقة آتِلُ الى
أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهي
الاستعارة المحققة ، وما كان منها يُدرك فيه التشبيه على جهة
التقدير فهي الخيالية ، وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة
التحقيق ، فهو الاستعارة المشبهة ، وقد قررنا هذه الأمثلة
فلا مطمع في الإعادة لها ، وفيما ذكرناه كفاية في أحكام
الاستعارة ، ولنختم هذه القاعدة بالكلام في ذكر الاستعارة
الأصلية ، والتبعية ، وجملة الأمر أن كل ما كانت الاستعارة
فيه باعتبار أمره في نفسه فهو المعبّر عنه بالأصلية ، وما كانت
الاستعارة فيه باعتبار حال غيره ، فهو المعبّر عنه بالتبعية ،
فالأول هو ما كان من الاستعارة متعلقاً بأسماء الأجناس فهو
بالإصالة ، وأكثر ما يرد فيه كما أوضحنا أمثلته في الاستعارات
وكل ما كان وارداً في الأفعال ، والحروف ، فهو من
الاستعارات التبعية ، لأنها إنما وردت في الأفعال باعتبار
مصادرها ، وإنما وردت في الحروف باعتبار متعلقاتها ، فمثالُ
الأفعال : قولك : تُخبرني حالك بأنك عائب عليّ ، وحالك
ينطق لي بأنك مفارق ، ومثال الحروف قوله تعالى
« لعلكم تفلحون » فموضوعها للترجي ، وليس ههنا ترجٍ

وقوله تعالى « لِيَكُونَ لَهُمْ عَذُوبًا وَحَزَنًا » فاللام للتعليل ،
وليس ههنا تعليلٌ ولكنها ترد على جهة الاستعارة لمعانٍ
أخرى ، والاستعارة فيها إنما وردت باعتبار غيرها كما أوضحناه ،
وهكذا الأمرُ في سائر الأفعال ، والحروف ، فإنها إنما
ترد فيها الاستعارة إذا جاءت مخالفة لموضوعاتها الأصلية ،
فإنها على جهة الاستعارة من غيرها والله أعلم بالصواب

﴿ القاعدة الثانية ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر التشبيه وحقائقه)

هذه قاعدة واسعة النطاق ممتدة الحواشي ، فسيحة
الخطو ، ولكنها غامضة المدرك ، متوعدة المسلك ، دقيقة
المجزي عزيزة الجدوى ، وإنما قدمنا عليها الكلام في
الاستعارة ، لاتفاق علماء البيان على عدّها قاعدة من قواعد
المجاز ، ولا خلاف بين علماء البيان في أن التشبيه من أودية
البلاغة ، وإنما وقع النزاع هل يُعدُّ من أودية المجاز أم لا ،
فالذي عليه النظار من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء
البيان أنه غير معدود في المجاز ، وهو رأي الشيخ ناصر بن أبي
المكارم المطرزي في شرحه للحريريات ، وعن ابن الأثير أنه

معدودٌ من جملة المجاز ، ويمكن الانتصار له على المطرّزى
بأمرين ، أما أولاً فلأنه عدّ الكناية من أودية المجاز ،
والتشبيه أقربُ منها إليه ، وأما ثانياً فلأن مضمّر الأداة من
التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذن لا وجه
لإنكار التشبيه أن يكون معدوداً من أودية المجاز ، والعجبُ
منه في قبول الكناية وعدّها من المجازات ، وإنكار ما
ذكرناه من التشبيه ، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصليّ
في اللغة ، كما سنقرره عند الكلام فيها بمشيئة الله تعالى
وأعلم أنا قبل الخوض في أسرار التشبيه وذكر حقائقه ،
نقدّم التنبيه على أمور أربعة تكون كالتمهيد والتوطئة لما نريد
ذكره من ذلك

﴿ التنبيه الأول ﴾

(في بيان ماهية التشبيه)

أما لفظه فهو مصدرٌ من قولهم شبهته بكذا ، إذا جمعت
بينهما بوصفٍ جامعٍ ، وأما في مصطلح علماء البيان فنذكر
له تعريفات ثلاثة وفيها كفاية

(بواسطة الكاف) يُخرج العطف لأنه جمعٌ بين الشئين ،
أو الأشياء لكن بغير الكاف ، ويخرج عنه مضمرة الأداة
كقولنا : زيد أسد ، فإنه ليس من التشبيه الذي أردناه في
هذه القاعدة ، وإنما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من
قبل ، فهكذا يكون تعريفه بما ذكرناه ، ولقد حام من
أسلفنا ذكره في تعريف حقيقة التشبيه حول ما قررناه ، فما
وقع ، وصاصاً (١) فما ففتح ، ومن حق من أراد تعريف ماهية
من الماهيات أن يُورد في حده أخص أوصافها وأن يصونها
عن النقوض

﴿ دقيقة ﴾

أعلم أنا قد جعلنا هذه القاعدة للتشبيه فصدّ رناها بلبّيه ،
وحكىنا عن المطرزي إنكار كونه معدوداً من المجازات وإن
عدّه من أنواع البلاغة ، وإلى هذا ذهب الشيخ عبد الكريم
صاحب التبيان ، وغالب الظن بل نعم قطعاً أن كل ما كان
من التشبيه مضمرة الأداة كقولنا : زيد الأسد ، ولقيني

(١) هذا من قولهم . صاصاً الجرو . إذا تمس النظر قبل أن يفتح
عينيه . وفتح . بتشديد القاف . إذا فتح عينيه . وضرب ذلك مثلاً لمن
طلب شيئاً ولم ينله

الأسد ، وعمرُو الشمسُ في ضيائه ، والقمرُ في نوره ، والبحرُ في كرمه ، الى غير ذلك من التشبيهات المضمرّة فإنهما لا يخالفان في كون ما هذا حاله معدوداً في المجاز ، وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة وإن كان المشبه به في طيه ، فلهذا وجب عدّه في المجاز ، وإنما يتوجه خلافهما فيما كان من التشبيهات مُظهر الأداة ، كقولنا : هو كالبحر كرمًا ، وكالقمر نورًا ، وكالبدر تمامًا وكالآل ، فما كان بهذه الصورة ففيه مذهبان (المذهب الأول) أنه معدود من جملة المجازات ، وهذا

الذي يشير إليه كلام ابن الأثير ، وحجته على ذلك أن قولنا : زيد أسد إذا كان معدوداً في المجاز باتفاق بين علماء البيان ، فيجب في قولنا : زيد كالأسد شجاعة ، أن يُعدّ في المجاز أيضاً ، إذ لا تفرقة بينهما إلّا من جهة ظهور الأداة ، وظهورها إن لم يزدّه قوّة ودخولاً في المجاز لم يكن مُخرجاً له عن المجاز ، ولأن التمثيل إذا كان معدوداً في المجاز في نحو قولنا : فلان يقدّم رجلاً ويؤخر أخرى ، يقال للمتخيّر في أمره فهكذا حال التشبيه أيضاً

(المذهب الثاني) إنكار كونه معدوداً في المجاز ، كما حكيناهُ عن المطرزيّ وعبد الكريم ، وغيرهما ، وحجتهم

على ما قالوا : أن المجاز استعمالُ اللفظ في غير موضوعه الأصليّ وقولنا . زيدٌ كالأسد ، مستعمل في موضوعه في الأصل ، فهذا لم يكن معدوداً في المجاز ، فهذا تقرير الكلام في المذهبين جميعاً ، والمختارُ عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة ، لما فيه من الدقة واللطافة ، ولما يكتسب به اللفظ من الرونق والرشاقة ، ولاشتماله على إخراج الخفى إلى الجلى ، وإدناؤه البعيد من القريب ، فأما كونه معدوداً في المجاز أو غير معدودٍ ، فالأمر فيه قريبٌ بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة ، وليس يتعلق به كبيرُ فائدة ، وربما كان الخلاف في ذلك لفظياً فعدلنا عنه

✽ التنبية الثانية ✽

(في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه به)

أعلم أن كلَّ مَنْ أراد تشبيه شيءٍ بغيره ، فلا بدَّ من اجتماعهما في وصفٍ يكون دالاً على الاجتماع وعلماً دالاً على المبالغة ، ولا بدَّ من أن يكون المشبه به أعلاَّ حالاً من المشبه ، لتحصل المبالغة هناك ، وتختلف تلك الأوصاف الجامعة ويخضرها أقسام ستة

(القسم الاول)

(الأوصاف المحسوسة)

وهي بالإضافة الى الحواس التي هي طريق الإدراك
خمس ، نفصلها بمعونة الله تعالى

(المدرك الاول)

الاشتراك في الصفة المبصرة ، ومثاله قوله تعالى
« وعندهم قاصرات الطرف عين كأنهن يبض مكنون »
فالجامع هو البياض ، وقوله تعالى « كأنهن الياقوت والمرجان »
فالجامع الحمرة ، ونحو تشبيه الخد بالورد في البياض المشرب
بالحمرة ، والشعر بالليل في سواده ، وكقول بعضهم
وكان أجرام السماء لوامعاً • دُرُرٌ تُثْزَنُ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقِ
فشبه أديم السماء في صفاء زُرْقَتِهِ ، وبياض النجوم ،
بدُرُرٍ منتورة على بساط أزرق ، وكقول بعضهم في وصف ما
يجتمع من الأزهار في الزُرْقَةِ والبياض والحمرة
ولا زَوْرَدِيَّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا • بين الرِّياضِ على حِمْرِ اليَواقيتِ
كأنها فوق قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا
أوائِلُ النَّارِ في أَطْرَافِ كَبْرِيَتِ

ولأُمير المؤمنين في هذا اليدُ البيضاء حيث قال في خلقه
الطاووس (١) ومَخْرَجُ عنقه كالإبريق ، ومغرزُها الى حيث
بَطْنِه كصَبْغِ الوَسْمَةِ اليمانية ، والوسمة (بكسر السين) نبت
أسودُ يقال له العَظْلِمُ) أو كحريرة ملبسة مرآة ذاتَ صَقَالٍ ،
وكأنه مُتَلَفَعٌ بِمَجَرِّ أسْحَمٍ ، ومع فتق أَذْنِه خَطٌّ كَمُسْتَدَقِّ
القلم ، (٢) فهو كالأُزَاهِيرِ المَبْثُوثَةِ . وقال . في جناحه اذا نشره
من طِيَّةٍ وَسَمًا بِهِ مُطَلًّا على رأسِه كأنه قَلْعٌ دارِي عَنَجَةٍ نُوتِيَّةٍ
(والنوتى هو المَلَّاح) فَإِنْ ضَاهَيْتُهُ بِالْمَلَابِسِ فهو كَمُوشَى الحِللِ ،
وإن شا كلته بالحلي فهو كفصوص ذات ألوان ، فانظر الى
هذه التشبيهات المدركة بالسر ، ما أدقها وما أوقعها في التشبيه
وأرقها ، تكاد لدققتها تسحر الألباب ، ويعجزُ عن حصر
معانيها في البلاغة منطق الخطاب

(١) قبل هذا : وله في موضع العرف قنزعة خضراء موشاة .

فضمير مغرزها . عائد الى القنزعة

(٢) أسقط من كلامه ما لا بد من ذكره وهو : كمستدق القلم في

لون الأفحوان . أبيض يقق . فهو بياضه في سواد ما هنالك يأتلق .

وقل صبغ الا وقد أخذ منه بهسط . وعلاه بكثرة صقاله وبريقه وبصيص

ديباجه وروقه . فهو كالأزاهير الخ

(المدرك الثانى)

فى الاشتراك فى الكيفية المسموعة ، وهذا نحو تشبيه
صوت الخللخال ، بصوت الصنّج كما قال (كأن صوت الصنّج فى
مُصلّصلة) وتشبيه أواخر الميس بأصوات الفراريح قال
كأنّ أصوات من إيفالهنّ بنا
أواخر الميس إنقاض الفراريح
ونحو تشبيه الأسلحة فى وقعها بالصواعق وتشبيه
الأصوات الطيبة فى قراءة القرآن بالمزامير

(المدرك الثالث)

فى الاشتراك فى الكيفية المذوقة ، وهذا نحو تشبيه
الفواكه الحلوة بالعسل ، والريق بالخر قال
كأنّ المدام وصوب الغمام * وريح الخزامى وذوب العسل
يعلّ به برز أُنْيابها * اذا النجمُ سَطَّ السماء اعتدل

(المدرك الرابع)

فى الاشتراك فى الكيفية المشمومة ، وهذا نحو تشبيه
النكهة بالعنبر ، وتشبيه شمّ الریحان بالكافور والمسك ،

ومثلُ تشبيه الرياحين المجتمعة في الريح ، بالغالية ، لكونها
مجموعة من أنواعٍ طيبةٍ ، ونحوُ تشبيه الأَخلاق الكريمة بالعطَر

(المدرك الخامس)

في الاشتراك في الكيفية الملموسة ، وهذا نحوُ تشبيه
الجسم بالحرير ، وحسن الشمائل بالديباج قال
لها بَشْرٌ مثلُ الحرير ومنطقُ
رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هَرَاءٌ ولا نَزْرُ

✽ القسم الثاني ✽

(في الاوصاف التابعة للمحسوسات ، وذلك أمور ثلاثة)

أولها الأشكال ، وليس يخلو حالها ، إما أن تكون على
جهة الاستقامة ، وهذا نحو تشبيه حسن القامة بالرماح في
الطول ، ونحوُ البان ، في حسن التكسر والتثنّي ، وإن كان
على جهة الاستدارة ، فمثلُ تشبيه القطعة من العجين بالكُرّة ،
ونحو تشبيه الأمر المُعْضِلِ بالحلقة المبهمة ، في أنه لا يُهْتَدَى
لصوابه ، وثانيها الاشتراك في المقادير ، وهذا نحوُ تشبيه عظيم
الخلق بالجل ، والفيل ، ونحو تشبيه من يُسند إليه مُعْظَمُ

الأُمُور بِالْجَبَلِ ، وَتَشْبِيهِ مِنْ يَسْتَقِيمُ فِي أَمْرِهِ بِالْقِدْحِ ، وَالْمِيلِ ،
وَنَاقِلِهَا الْإِشْتِرَاكُ فِي الرِّخَاوَةِ ، وَالصَّلَابَةِ ، وَاللِّينِ ، كَتَشْبِيهِ
الشَّيْءِ الصَّلْبِ بِالْحَدِيدِ ، وَالْأَحْجَارِ ، وَنَحْوِ تَشْبِيهِ الشَّيْءِ الرِّخْوِ
بِالْحَرِيرِ ، وَالْقَطَنِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَلْحَقْنَا هَذِهِ الْأُمُورَ
بِالْحُسْنِيَّاتِ ، لِأَنَّهَا مَخْتَصَةٌ بِهَا ، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ
كَامِثْنَاهُ

﴿ الْقِسْمُ الثَّالِثُ ﴾

(فِي الْأَوْصَافِ الْعَقْلِيَّةِ)

وَهَذَا نَحْنُ تَشْبِيهِهُمْ الْمَرَضَ الشَّدِيدَ بِالْمَوْتِ ، وَنَحْنُ
تَشْبِيهِهُمْ الْعَافِيَةَ بِالْمَلِكِ ، وَالْقَنَاعَةَ بِالْمَالِ ، وَالْفَقْرَ بِالْكَفْرِ ،
وَالسَّفَرَ بِالْعَذَابِ ، وَالسُّؤَالَ لِلخَلْقِ بِالْمَوْتِ فِي أَكْثَرِ الْحَوَائِجِ
وَالضَّلَالَ عَنْ الْحَقِّ ، بِالْعَمَى ، وَالْإِهْتِدَاءَ إِلَى الْخَيْرِ بِالْإِبْصَارِ ،
وَكَمَا شَبَّهُوا الْجُودَ بِالْمَطَرِ ، وَالْوَابِلَ ، وَمَثَلُوا الْأَنَامَ بِالشَّائِبِ
مِنَ الْغَيْثِ ، وَمَثَلُوا الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِالطَّيْرَانِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى
« وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ
أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ » مِثْلَ حَالِ مَنْ تَلَبَّسَ
بِالشَّرِكِ وَاعْتَقَدَهُ وَشَرَحَ بِهِ صَدْرَهُ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَقَطَ مِنَ السَّمَاءِ
فَقَطَعَتْهُ الطَّيْرُ ، أَوْ أَبْعَدَتْهُ الرِّيحُ فِي أَبْعَدِ مَا يَكُونُ وَأَقْصَاهُ ،

شبه الشرك في بُعده ، وتلاشيهِ ، وبطلانه ، وزوالهِ ، بهذه
الأُمور التي هي النهاية في البُعد والبطلان

✽ القسم الرابع ✽

(في الأوصاف الوجدانية من النفس)

وهذا نحو تشبيههم العلم بالحياة ، والجهل بالموت ، ومنه
قوله تعالى . في الاستعارة على جهة التشبيه « أومن كان ميتاً
فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله في
الظلمات » فيجوز فيما هذا حاله ، أن يُراد به العلم ، والجهل
في الحياة ، والموت ، ونحو تشبيههم الجوع بالنار ، والعطش
باللهب وتسعر النار ، وتشبيه الأَشواق ، والفيظ ، والأسف
والغضب ، بالنار في تلظيها وتلهبها الى غير ذلك من الأُمور
الموجودة من جهة النفس

✽ القسم الخامس ✽

(في الأُمور الخيالية)

وهذا نحو أن يتخيل شعباً من بعيد ، فيظنه إنساناً ،
فإذا تخيله ضئيلاً ، شبهه بالقلم ، وإن تخيله جسيماً ، شبهه
بالفيل والجل ، وهكذا إذا رأى حيواناً ، فإذا تخيله أسداً ،

شَبَّهَهُ بِالْبَرْقِ لِسُرْعَةِ جَرِيهِ ، وَإِذَا تَحَيَّلَتْ شَأَةً ، شَبَّهَهَا بِالْبَكْرَةِ
لِعِظَمِهَا وَنَخَامَةِ جَسَمِهَا ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ
الْخَيَالِيَةِ ، فَإِنَّ التَّشْبِيهَ عَلَى قَدَرِ مَا يُرَى عَنِ الْخَيَالِ

﴿ القسم السادس ﴾

(في الامور الوهمية)

وهذا نحو أن يتوهم الواحد منّا فراقَ ما يَأْلَفُهُ فيشبهه
بتقطيع الجسمِ وَوَحْزِ الشِّفَارِ وَنحو أن يتوهم انقطاع إحصانٍ
واصلٍ إليه من جهة الغير بزوال الروح ، وانقطاع الأَبَاهِرِ ،
إلى غير ذلك من الأمور الوهمية ، والتفرقة بين الأمور
الخيالية والأمور الموهومة هو أن الخيال أكثر ما يكون في
الأمور المحسوسة ، فأما الأمور الوهمية فإنما تكون في
المحسوس وغير المحسوس مما يكون حاصلًا في التوهم وداخلًا فيه

﴿ التنبيه الثالث ﴾

(في بيان ثمره التشبيه وفائدته)

اعلم أنك إذا أردت تشبيهَ شيءٍ بغيره فإنما تقصد به
تقريرَ المشبه في النفس ، بصورة المشبه به ، أو بمعناه .
فيستفاد من ذلك البلاغة فيما قصد به من التشبيه على جميع

وجوهه من مدح ، أو ذم ، أو ترغيب ، أو تهيب ، أو كبر ، أو صغر ، أو غير ذلك من الوجوه التي يقصد بها التشبيه وتُراد للايجاز أيضاً والاختصار في اللفظ من تعدد الأوصاف الشبيهة ، وتُراد للبيان والإيضاح أيضاً ، فهذه مقاصد ثلاثة فصلها بمعونة الله تعالى

(المقصد الاول)

في إفادته للبلاغة ، وهذا كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فشبه السفن الجارية على ظهر البحر بالجمال ، في كبرها ونخامة أمرها على جهة المبالغة في ذلك ، وهكذا القول في جميع تصرفات التشبيه ، فإنه لا ينفك عن إفادة البلاغة ، وإلا لم يكن تشبيهاً ، لأن إفادته للبلاغة هو مقصده الأعظم ، وبابه الأوسع ، ولهذا فإنه لا تكاد تجد تشبيهاً خالياً عن مقصود البلاغة على حال ، وكلما كان الإغراق في التشبيه والإبعاد فيه وكونه مُتَعَذِّرَ الوقوع والحصول ، كان أدخل في البلاغة ، وأوقع فيها ، وهذا نحو تشبيه نور الله تعالى بنور المصباح في المشكاة ، سواء قلنا : إن المشبه هو نور الله تعالى كما هو الظاهر من الآية ، أو هو نور الرسول صلى

الله عليه وسلم ، فالمقصودُ هو البلاغة في ذلك ، وكما قال بعضهم في وصف الحجر

وكانَّها وكانَّ حَامِلَ كَأْسِهَا
إِذْ قَامَ يَحْلُوها عَلَى النَّدْمَاءِ
شَمْسُ الضَّحَى رَقَصَتْ فَنَقَطَ وَجْهَهَا

بَذَرُ الدَّجَى يَكْوَاكِبِ الْجَوَازِءِ

فانظر الى ما أبدعهُ في المبالغة بهذا التشبيه ، حيث شبه الساقى بالبدر ، وشبه الحجر بالشمس ، وشبه حبَّها بالكواكب اغراقاً في ذلك ، ومبالغةً فيه ، وكما قال بعض الشعراء في وصف الشقائق على أعوادها إذا حركتها الريح فتارة تستقيم ، وتارة تعوجَّ قال

وكانَّ مُخْمَرٌ الشَّقِيه قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدُ
أَعْلَامُ يَأْقُوتٍ نُشِرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدُ

وكما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال. « المؤمن كالسنبلة ، تعوجُّ أحياناً ، وتقومُ أخرى » أراد بذلك أنه لا يخلو في تصرفه عن أن يكون مستقيماً على الدين فذلك حال الاستقامة ، أو يكون مقارفاً للذنب ، فلك حالة الاعوجاج وقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن كخامة الزرع »

أراد أنه غافلٌ عن أكثر المداخل ، مشغولٌ بما هو فيه من أمر الدين عن التفطن للأمور كالزراعة بين الزرع الكثيف ، فإنه إذا غلظ عليها لم تكن بارزة للريح والشمس فتحصل لها الصلابة ، فتراه في جميع مجاريه لا بد من إفادته للبلاغة ومراعاتها فيه

(المقصد الثاني)

في إفادته للإيجاز وهذا ظاهرٌ ، فإنك إذا قلت زيد كالأسد ، فإن الغرض تشبيهه بالأسد في شهامة النفس ، وقوة البطش ، وجراءة الأقدام ، والقدرة على الافتراس ، وغير ذلك من الصفات الفاخرة ، فقد استغنيت بذكر لفظ الأسد عن أن تقول : زيد شهيمٌ شجاعٌ قوى البطش جرى الجنان قادر على الاعتداء ، فهذا هو الذي نُریده بالإيجاز ، ومن الاختصار العجيب والإيجاز البليغ في التشبيه قوله تعالى « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ » فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الآية من أنواع التشبيهات . أشياء بأشياء في معانٍ وأوصاف بحيث لو فصلت لاحتاجت الى شرح كبير ،

مع اختصاصها بجزالة اللفظ ، وبراعة النظم ، وبلاغة المعاني
وحسن السياق ، ومن الإيجاز قول البحترى
تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى

كالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْدِ
فما هذا حاله من جِدِّ التشبيهِ وغريبهِ الموجزِ غايةً في
الإيجاز ، وكما قال أبو نَواس في صفة الحرِّ

وَإِذَا علاها الماءُ ألبسها * حَبِيئاً شَبِيهَ خَلَاحِلِ الْحِجْلِ
حتى إذا سَكَنَتْ جَواحِمُها * كَتَبَتْ بِمِثْلِ أَكْوَاعِ النَّمْلِ
وكقول أبي نَواس في تشبيهِ الحَبِّ أيضاً

فَإِذَا ما اعترضَتْهُ العَيَّةُ نُ مِنْ حَيْثُ اسْتَدَارَا
خَلَّتْهُ فِي جَنَبَاتِ الْكَأْسِ واوَاتِ صَغَارَا
فهذه التشبيهاتُ كلها في غاية الإيجاز والاختصار كما ترى

(المقصد الثالث)

(في إفادته للبيان والإيضاح)

وهذه أيضاً هي فائدة التشبيهِ الكُبْرَى ، فإنه يُخْرِجُ
المبهم الى الإيضاح والملتبس الى البيان ، ويكسوه حلة
الظهور بعد خفائه ، والبروز بعد استتاره وهذا كقوله تعالى

« مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ
اللَّهُ بِنُورِهِم » الآية ، وقوله تعالى « أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ
فِيهِ ظِلْمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمُ » الآية فهاتان الآيتان
واردتان مثلاً وتشبيهاً بحال أهل النفاق ، وإيضاحاً وبياناً
لأمرهم فيما ظهر لهم من النور التام بالرسول صلى الله عليه ،
وإعراضهم عنه ، فشبه حالهم في ذلك بالمستوقد للنار ،
وبالصيب الذي فيه الرعد والبرق ، كشفاً لحالهم في النفاق ،
وإظهاراً لأمرهم فيه ، فنظام هذه الآية وسياقها دالٌّ على
نهاية الإيضاح بالتشبيه وإظهار حالهم به ، وهكذا إذا قلت
زيد يفيضُ فيضَ البحر ، ويُقدِّمُ إقداماً كالأسد ، فإنك
بذكر هذا التشبيه قد أوضحت أمره في الكرم والشجاعة ،
وكشفت ذلك بالإيضاح كشفاً لا غاية له ولا مزيد عليه ،
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ
عَابِرُ سَبِيلٍ » يعنى في قطع العلائق ، وخفة الحال ، فإن
الغريب لا عُلُقَةَ له في بلاد الغربة ، وابن السبيل لا بُثَّ له
الآ مقدار العبور وقطع المسافة ، فهذا المعنى قد أظهره التشبيه
نهاية الظهور وأوضح حاله كما تراه ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم

الله وجهه « كن في الفتنة كابن اللبون ، لاظهر فيركب ولا
ضرع فيجلب » أراد أن الفتن اذا تلبس الانسان بها ووقع
في غمرتها ، كان ادعى للهلاك واقرب الى تورط النفوس ،
وإذا كان لا علقه له بها ، فربما كان ذلك ادعى للسلامة
واقرب الى اخلاص عنها ، وهذه المعاني قد أشعر بها التشبيه
ودل عليها ، ومن واضح التشبيه قول أبي نواس في ذم الدنيا
وتقيحها

إذا امتحن الدنيا ليب تكشف

له عن عدو في ثياب صديق

فهذا من التشبيه الواضح المضمرة الأداة فلماذا أوردناه هنا ،
ومن أعجب ما يورد مثالا في وضوح التشبيه قول البحري
يمشون في زغف كأن متونها

في كل معركة متون نهاء

بيض يسيل على الكماة فضولها

سيل السراب بقررة يداء

فاذا الأسنة خالطتها خلتها

فيها خيال كواكب في ماء

وقوله أيضاً
وتراه في ظلم الوغى فتخاله
قرأ يكرُّ على الرجال بكَوْكَب
فقد ظهر بما أوردناه من هذه الأمثلة وضوح ما ادَّعينا
من كون التشبيه مختصاً بالايضاح والبيان لما قصد به

﴿ التنبيه الرابع ﴾

(في بيان مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء والقرب والبعد والزيادة
والنقصان وغير ذلك من أحوالها التي تعرض لها
أعلم أن الشيء المشبه به كلياً كان أبعد عن الوقوع كان
التشبيه المستخرج منه أغرب ، ويكون في المبالغة أدخل
وأعجب ، فمثال القريب تشبيه السيوف بالأَمْواج ، وتشبيه
أطراف الأُسنة بالكواكب ، وتشبيه الرجال بالأَسود ومن
قريب التشبيه وأحسنه ما قاله عليُّ بن جبلة
إذا ما تردَّى لأمة الحرب أرعدت
حشاً الأرض واستدنى ^(١) الرماح الشوارع
وأسفرَ تحت النقع حتى كأنه
صباحٌ مشى في ظلمة الليل ساطعٌ

(١) من قولم استدنى الرجل . طأطأ رأسه يقطر منه الدم

ومنه قول أبي تمام

خط الشجاعة بالحياء فأصبحا

كالحسن شيب لمفرم بدلال

ومثال التشبيه البعيد تشبيه الفحم إذا كان فيه جمر

يبحر من المسك موجه ذهب، ونحو تشبيه الشقائق بأعلام

من ياقوت على رماح من زبرجد، ونحو تشبيه الدماء بنهر من

ياقوت أحمر، فهذا وأمثاله من المعداد في البعيد، لكونه غير

متوهم الوقوع بحال، فإن البحر من المسك لا يوجد ولكنه

متصور وهكذا، فإن أعلام الياقوت على رماح الزبرجد غير

موجودة، ولهذا فإنه لما كان غير موجود كان أدخل في التشبيه

وأعجب لكونه غير واقع ولهذا كان قول من قال

وكان أجرام السماء لوامعاً

دُررٌ نثرن على بساطٍ أزرق

أدخل في الإعجاب وأغرب من قول ذي الزمة في شعره

(كأنها فضة قد مسها ذهب) لما كان الأول غير واقع،

لأن البساط الأزرق عليه دُررٌ منثور لا يكاد يوجد،

بخلاف الفضة المموهة بالذهب، فلها توجد كثيراً، فأما

التشبيهات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، فإنها

كلها قريبة ، وما ذاك إلا لأنها أدخل في التحقيق ، وأقرب
إلى التيقن مما لا يكاد يقع ، فهذا كانت مختصة بهما كقوله
تعالى « أو كظلمات في بحرٍ أجبّ » وقوله تعالى « كمثل الحمار
« فمثلُه كمثل الكلب » إلى غير ذلك عن الأمور الممكنة
الوقوع ، ومثال الواضح من التشبيه ما قاله علي بن جبلة في
وصف الحمار

ترى فوقها نمشاً للمزاج تقارب لا تتصلن اتصالاً
كوجه العروس إذا خطّطت على كل ناحية منه خالاً
ومن أوضح قول مسلم بن الوليد يصف رجلاً بالشجاعة
يلقى المنية في أمثال عدتها
كالسيل يقذف جلموداً بجلمود

فهذا وأمثاله من الأمور الواضحة في المقصود منها في
التشبيه ، وهكذا جميع التشبيهات في القرآن العظيم ، فإنها
واضحة جلية ، ومثال التشبيهات الخفية ، وزيد بخفائها أن
الأمور المحسوسة الظاهرة مستمدة من الأمور الخفية في
المعاني وهذا كقول بعض الشعراء

وكان النجوم بين دجأها * سنن لاح بينهن ابتداع

فشبه النجوم في ظلمة الظلام مع نورها ، بالسّنّ
الواضحة التي هي كالأنوار توسّطَ بينها بدعٌ ، كسواد الليل في
ظلمتها ، فالسنةُ في هداها كالنور ، والبدعةُ في جهلها بمنزلة
الظلمة ، ومن هذا قول بعضهم

كأن أنصياحَ البدر من تحت غيمه

نجاء من البأساء بعد وقوع

فشبه المحسوس بالمعقول ، ومثّلَ البدر الذي ينحسر عنه
الظلامُ ، بالمتخلّص من البأساء بعد وقوعها عليه ، وما ذاك إلا
لأن هذه المعاني وضحت وضوحاً وقُرِبت من النفوس قرباً
فأُلحقت بالأُمور المحسوسة في وضوحها وتحققها ، ومن الأمثلة
ما حكاه الله تعالى عن مُستحلي الرّبا حيث قالوا « إِنَّمَا الْبَيْعُ
مِثْلُ الرِّبَا » وكان القياس في قولهم : إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ ، في
تحليله إغراقاً منهم في المبالغة ، وذهاباً إلى أن الرّبا في باب
الحلّ أدخل من البيع وأقوى حالاً ، وهذا من أنواع التشبيه
يُلَقَّبُ بالمعكوس ، ولهذا يقال : صُبِحَ كُفْرَةُ الْفَرَسِ ، ويقال
في عكسه أيضاً غُرَّةٌ كالصبح ، وسيأتي تقريره بمعونة الله تعالى

﴿ التنبيه الخامس ﴾

(في اكتساب وجه التشبيه)

أعلم أن كل من أراد تشبيه شيء بغيره فلا بد من أن
يجمع بينهما بوصفٍ ما كما قررناه من قبل ، فعليه أن يسعى
في طلب الوجه الجامع بينهما ، فمن طلب أن يمثل حركة أو
هيئة بغيرهما ، فعليه أن يطلب أمراً يتفقان فيه ، كما فعل ذلك
ابن المعتز في قوله

وكان البرق مُصْحَفُ قَارٍ * فانطبأ مرةً وانفتحاً
فلم ينظر الى جميع أوصاف البرق كلها ومعانيه ، ولكنه
أراد تشبيه هيئة البرق وحركة لمعانه بالمصحف ، يفتحه القارىء
مرة ويطبقه أخرى ، فيكون جامعاً بين الأمرين المختلفين
ما ذكرنا من الجامع

﴿ دقيقة ﴾

ومما يكون مناسباً لما أوردناه في كونه جامعاً بين
المختلفات هو أن يجعل الشيء سبباً لصدّه كما يقال أحسن الى
من حيث قصد الإساءة ، ونفعني من حيث أراد الإضرار ،

وكانت نجاتي من حيثُ قصدَ إهلاكى ، ومن هذا قول
بعض الشعراء

أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرَّ

قِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَبِدِي
فَصِرْتُ حُرًّا بِالسُّوءِ مِنْكَ وَمَا

أَحْسَنَ سُوءُ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

وما ذاك إلا من أجل تخيل الجامع فى الأمور المختلفة
المتضادة . كما قررناه فهذا ما أردنا ذكره من ذكر التنبيهات
فى صدر هذه القاعدة لتكون توطئة وتمهيداً لما نريد ذكره من
أسرار التشبيه وحقائقه ، فإذا تمهد ذلك فلنذكر أقسام التشبيه ،
ثم نردفه بذكر الأمثلة ، ثم نذكر كيفية التشبيه ، ثم نذكر
أحكامه فهذه مطالب أربعة نفصلها بمعونة الله تعالى

المطلب الأول

(فى بيان أقسام التشبيه)

اعلم أن التشبيه له طرق كثيرة ، وتنقسم الى أنحاء
منتشرة باعتبارات مختلفة ، ولكننا نقتصر من ذلك على تقسيمات
أربعة هى وافية بالمطلوب ومندرج تحتها شعب كثيرة

(التقسيم الأول)

باعتبار ذاته الى مفرد ومركب، ونعني بالمفرد ما كان التشبيه فيه مقصوراً على تشبيه صورة بصورة من غير زيادة، أو صورة بمعنى، ونعني بالمركب ما كان التشبيه فيه تشبيهاً لأمرين أو بأكثر من ذلك كما نوردُهُ، أو تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر كما ستراه موضحاً في الامثلة بمعونة الله تعالى، فَإِذَنْ هَذَا التَّحْسِينُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضَرْبٍ أَرْبَعَةٍ الضَّرْبِ الْأَوَّلُ مِنْهَا تَشْبِيهُ الْمَفْرَدِ بِالْمَفْرَدِ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى «فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ» شَبَّهَهَا بِالدِّهَانِ لِحُمْرَتِهَا، وَهُوَ الْجِلْدُ الْأَحْمَرُ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى «تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى «كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّشْبِيهَاتِ الْمَفْرَدَةِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَمَثَلِ الْأُتْرُجَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَمَثَلِ التَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْخَنْزَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَمَثَلِ الرِّيحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَلَا

طعم لها ، ومنه قولهم زيد كالأسد ، وعمرو كالبحر ، وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في الشَّقَشَقِيَّةِ ، فصاحبها كراكب
الصَّعْبَةِ ، إنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ ، وإنْ أَسْلَسَ لَهَا تَحَجَّمَ ، وقوله
في مخاطبة طلحة والزبير ، والله لا أكون كالضبع ، تنام على
طُول اللَّذَمِ حتى يصل إليها طالِبُها

ومن التشبيه الفائق قولُ امرئ القيس

كَأَنَّ عَيُونََ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا
وَأَرْحُلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبِ

وقول زهير

بَكَرْنَ بُكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ
فَهِنَّ بَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
ولقد أجاد زهير في هذا التشبيه وأبدع فيه ، ومنه قول
ذي الرُّمَّةِ

قَفِ الْعَيْسَ فِي أَطْلَالِ مَيَّةٍ فَاسْأَلِ
رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسْلَسِلِ

ومثله قول أبي تمام

خَرَقَاءُ تَلْعَبُ بِالْعُقُولِ مِزَاجُهَا • كَتَلْعَبُ الْأَفْعَالُ بِالْأَسْمَاءِ

وكقول ابن المعتز في وصف الغيب
حتى اذا حرَّ آبٍ جَاشَ مِرْجَلُهُ
بِفَأْرٍ مِنْ هَجِيرِ الشَّمْسِ مُسْتَعِرٍ
ظَلَّتْ عَنَاقِيدُهُ يَخْرُجْنَ مِنْ وَرَقٍ
كَمَا احْتَبَى الزَّيْجُ فِي خُضْرِ مِنَ الْأُزْرِ
وكما قال بعض الشعراء
كَأَنَّ الثَّرِيَّا وَالصَّبَّاحُ يَكْذُهَا
مَصَائِيحُ رَهْبَانٍ دَنَتْ لَخْمُودِ
وكما قال بعض الاذكياء
وَالضُّبْحُ يَتَلَوُّ الْمُشْتَرَى وَكَأَنَّهُ
عُرْيَانٌ يَمْشِي خَلْفَهُ بِسِرَاجِ
ومن ذلك قول بشار
كَأَنَّ النَّاسَ حِينَ تَغِيبُ عَنْهُمْ
نَبَاتُ الْأَرْضِ أَخْطَأَهُ الْقِطَارُ
ومن بديع التشبيه قول امرئ القيس
وَكَشَحٍ لَطِيفٍ كَالْجَدِيلِ مُخَصَّرٍ
وَسَاقٍ كَأَنْبُوبِ السَّقِيِّ الْمَذَلِّ

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَنْنٍ كَأَنَّهُ
 أَسَارِيْعُ ظَنِيٍّ أَوْ مَسَاوِيْكُ إِسْجَلٍ
 مَهْفَهْفَةٌ يَبْضَاءُ غَيْرُ مَفَاضَةٍ
 تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجْنَجَلِ
 فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الأبيات من بديع
 التشبيه وغريبه ، ومن هذا قول بعضهم في تشبيه الفحم والجر
 كأنما النارُ في تَلْهَبِهَا * والفحمُ من فوقها يُعْطِيهَا
 زَنْجِيَّةٌ قَبَضَتْ أَنَامِلُهَا * من فوقِ نَارِ نَجْمَةٍ لِتُخْفِيهَا
 ومن جيد التشبيه ورائقه ما قاله بعض الادباء
 وهو البحتري

دَنَوْتَ تَوَاضَعًا وَعَلَوْتَ قَدْرًا
 فَشَانَكَ انْخِفَاضٌ وَارْتِفَاعٌ
 كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبَعْدُ أَنْ تُسَامَى
 وَيَذْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا وَالشَّعَاعُ
 ولنكتف بهذا القدر في المفردات
 الضرب الثاني في تشبيه المركب بالمركب ، وما هذا حاله
 يردُّ على أوجه أربعة ، أولها تشبيه شيتين بشيتين كقوله تعالى

« وَمِثْلُ كَلِمَةِ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ » فقد مثل الكلمة الخبيثة بالشجرة الخبيثة ، وقد قررنا من قبل أنا نريد بالتشبيه المركب ذلك ، ونحو قوله تعالى « مِثْلَ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وقوله تعالى « وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْذِبِ إِذَا دُعِيَ إِلَى دُعَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُخْرِجَهُ مِنَ الدِّينِ فَأَعْتَصَمَ الْخَطِيئَتَيْنِ كَمَا كَفَرُوا » فمثل الكفار في إغراضهم عن الحق والهدى وعدم الإصغاء الى ما جاء به الرسول برجل يتكلم بما لا يفهم منزلة نعيق البهائم ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « مِثْلُ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يُتِمُّ صَلَاتَهُ كَمَثَلِ الْحَامِلِ حَمَلَتْ حَتَّى إِذَا دَنَا نِفَاسُهَا ، أَمْلَصَتْ فَلَا ذَاتُ حَمْلٍ وَلَا ذَاتُ وَلَدٍ » ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في مثال المؤمن حامل القرآن ، كمثل الأترجة ، ومثال المنافق الذي لا يحمل القرآن كمثل الحنظلة ، وسائر تلك الأحاديث التي أسلفناها تمثيلاً للمفرد بالمفرد وهي ههنا صالحة للتمثيل المركب بالمركب في شيئين بشيئين ، فإن كان بالإضافة الى الموصوف فقط ، فهو من باب المفرد بالمفرد ، وإن كان بالإضافة الى الموصوف مع صفته ، فهو من باب المركب بالمركب ، والامر فيه قريب ، ومن الشعر قول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَاسَا
لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وقول بشار

كَأَنَّ مُثَارَ النِّقَعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

وثانيها تشبيه ثلاثة بثلاثة وهذا كقول بعضهم

لَيْلٌ وَبَذْرٌ وَغُصْنٌ شَعْرٌ وَوَجْهٌ وَقَدْ
خَمِرٌ وَدُرٌّ وَوَرْدٌ رِيْقٌ وَثَغْرٌ وَخَدْ

فهذا عددناه من التشبيه ، وإن لم تظهر فيه الأداة ،
لأنه في معنى التشبيه ، وإن كانت أداؤه مضمرة ، لأن
ظهورها يكون مقدرا

وثالثها تشبيه أربعة بأربعة وهذا كقول امرئ القيس
لَهُ أَبْطَلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ

وإِرْخَاءِ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبِ تَنْفُلٍ

وكقول أبي نواس

تَبْكِي فَتُذْرِي الدُّرَّ مِنْ نَرْجِسٍ

وَتَمْسَحُ الْوَرْدَ بِعُنَابٍ

فشبه الدمع بالدر ، لبياضه ، والعين بالترجس ، لما فيه من

اجتماع السواد والبياض ، وشبهه الوجه بالورد ، وشبهه الأنامل
بالعنان ، فهذه تشبيهات أربعة كما أشرنا إليه وكما قال بعضهم
فَرَحَزَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَمَر

وَسَاقَطَتْ لَوْلُؤًا مِنْ خَاتَمٍ عَطَرِ
فشبهه الحمار بالشفق ، لحرته ، وشبهه الوجه بالقمر ، وشبهه
ثناياها باللؤلؤ ، وشبهه فيها بالخاتم
ورابعها تشبيه خمسة بخمسة وهذا كقول الواواء الدمشقي
فَأَمْطَرَتْ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجَسٍ وَسَقَتْ
وَرَدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ
جميع ما أوردناه في هذا الضرب ، إنما هو في تشبيه
المركب بالمركب

(الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركب)

ولنضرب له مثالين يدلان عليه ،

(المثال الأول في المظهر الأداة)

وهذا كقوله تعالى « الله نور السموات والأرض . مثل
نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة
كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية

ولا غَرْبِيَّةٌ » فهذه الأمورُ المعدودة كلها أشباهُ لنور الله ،
إِذَا عَلَى أَنْ الْمَرَادُ بِهِ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى « مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ » وَكَقَوْلِ
أَبِي تَمَامٍ يَمْدَحُ قَصِيدَةً لَهُ

خُذْهَا مُتَقَفَّةَ الْقَوَافِي رَبَّهَا * بِسَوَابِغِ النِّعْمَاءِ غَيْرُ كَنُودِ
كَالدُّرِّ وَالْمَرْجَانِ أَلْفَ نَظْمِهَا * كَالشُّذْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ
وَمَا قَالَ الْبَحْتَرِيُّ فِي وَصْفِ السِّيفِ
وَكَأَنَّمَا سُودُ النِّمَالِ وَحُمْرُهَا

دَبَّتْ بِأَيْدٍ فِي قَرَاهُ وَأَرْجُلُ
فَشَبَّهَ فَرْنَدَ السِّيفِ ، بِدَيْبِ النَّمْلِ ، حُمْرُهَا وَسُودُهَا ،
وَهَذَا مِمَّا يُشْهَدُ لَهُ فِيهِ بِالْإِجَادَةِ وَالْإِنْفَاقَةِ فِي الْبَلَاغَةِ وَالزِّيَادَةِ

(المثال الثاني في مضمير الاداة)

وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم « الْعَزْلُ هُوَ الْوَأْدُ
الْخَفِيُّ » وَهَذَا مِنَ التَّشْبِيهِ الَّذِي فَاقَ فِي رِشَاقَتِهِ ، وَرَاقَ فِي
جَوْدَةِ نَظْمِهِ وَبَلَاغَتِهِ ، وَالْوَأْدُ هُوَ مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ مِنْ
دَفْنِ الْبَنَاتِ وَهِنَّ أَحْيَاءُ ، خَوْفًا مِنَ الْعَارِ بِرُكُوبِ الْفَاحِشَةِ ،

جعل العزل كالوَاد، وعبر عنه بهذه العبارة التي تغضُّ لها العيون
طَرَفَهَا، ولا ينتهي الوصفُ إليها، فيكون تركُّ وصفها
كوصفها، ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف العترة،
عليهم السلام «فَرِّدُوهُمْ وَرَدَّ الهَيْمِ العِطَاشُ» فهذا من
الكلام لا يدرك في البلاغة منتهاه، ولا يحرز بغاية غوره وأذناه
ومن غريب ما وجدته في هذا الضرب كلام لابن الأثير
في وصف القلم، «جُدِعَ أَثْنُهُ فَصَارَ فِي اليَدِ قَصِيرًا» يشير
بذلك الى ما كان من حديث قَصِيرٍ، مع الزَّبَاءِ وَفَتَكَهَ بها،
وكَيْدِهِ العَظِيمِ لها «وَأَرْهَفَ صَدْرُهُ فَصَارَ فِي المَضَاءِ عَضْبًا
شَهِيرًا» أراد كالسيف في مَضَائِهِ «وَقَمَّصَ لِبَاسَ السَّوَادِ،
وهو شِعَارُ الخُطْبَاءِ فنطقَ بِفَصْلِ الخِطَابِ، ونكَّسَ رَأْسَهُ وهو
صورةُ الاذْلالِ، فاخْتَالَ في مشيه من الاَعْجَابِ» فأقول لقد
نطق بفصل الخطاب ابنُ الأثير، وصار على بليغ التشبيه
والاستعارة كالأمير، وهذا الضرب أعنى تشبيه المفرد بالمركب
كثيرُ الدَّوَرِ، واسعُ الجَرَى، وما ذاك الا من أجل المبالغة
في المشبة نفسه فأتسعوا فيه بتشبيهات كثيرة

(الضرب الرابع في تشبيه المركب بالمفرد)

وما هذا حاله فهو على التدور والقلة، وإنما كان الأمر فيه
كما قلناه من القلة، لأنه لا مبالغة في تشبيه الأشياء المتعددة
بشيء واحد، فلا جرم كان قليل الاستعمال، ثم هو في قلة
جريه على وجهين، الوجه الأول تشبيه شيئين مشتركين
في أمر معنوي بشيء واحد، ومثاله ما قاله أبو تمام في
وصف الربيع

يا صاحبيَّ تَقْصِيًّا نَظَرَيْنِ كَمَا
تَرَيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوِّرُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ
زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ
فشبه النهار المشمس مع الزهر الأبيض وقد اشتركا في
البياض والحسن، بضوء القمر، وهو تشبيه بالغ يقضي منه
العجب، ويماثل في نظمه وصفائه إكسير الذهب
الوجه الثاني تشبيه شيئين ليس بينهما جامع ولا رابطة
تشمّلهما وهذا كقول أبي الطيب المتنبي
تُشْرِقُ أَغْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُمْ * كَأَنَّهَا فِي نَفْسِهِمْ شَيْمُ

فشبه إشراق الأعراض والوجوه بإشراق الشيم ، وهي
الخلائق الطيبة ، فأشراق الوجوه ببياضها ، وإشراق
الأعراض بشرفها وطيبها ، وليس بينهما جامع كما ترى

(التقسيم الثاني)

(باعتبار حكمه الى قبيح وحسن)

أعلم أن من التشبيه ما يروق منظره ويُحمد أثره ، وهذا
هو الأكثر في التشبيهات ، فإنها جارية على الرشاقة في
معظم مجاريها ، فلهذا تكون محمودة حسنة ، وربما لم يكن
بين المشبه والمشبّه به وجه ، أو حصل هناك جامع بينهما ،
لكنه يبعد ، فلهذا كانت قبيحة مذمومة ، فهذا ضربان
الضرب الأول فيما يكون بعيداً ، فيذم ويستقبح ،
وإنما قدمنا الكلام على ما يكون مذموماً ، لأجل قلته
ونُدوره ، وأكثرها جار على اللطافة والرفقة

ثم هو على وجهين في قبحه ، الوجه الأول منهما ما كان
مُظهر الأداة ، فمن ذلك قول أبي نواس في وصفه الخمر

كَأَنَّ يَوَاقِيَتَا رَوَاكِدُ حَوْلَهَا

وَزُرْقَ سَنَانِيرٍ تَذِيرُ عِيُونَهَا

فما هذا حاله من التشبيه مع ما فيه من البعد والركّة ،
فقد اشتمل على نوع غثاءةٍ وسُخْفٍ في لفظه وبشاعةٍ ، ومن
العجب أنه في هذه القصيدة قد قرّنه بالفائق الرائق ، والبدیع
النادر ، الذي أجاد فيه وأحسن وهو قوله
كَأَنَّا حُلُولٌ بَيْنَ أَكْنَافِ رَوْضَةٍ

إذا ما سلبناها مع الليل طينها
يعنى إذا فضوا ختام الدّنانِ الحمريّة عن أفواها ،
فكانهم في روضةٍ من الرّياض لما يحصل في نفوسهم عند ذلك
من الارتياح والطّرب ، فانظر كيف قرّن بين خرّزه ، ودُرّه ،
لا بل بين بعره وعنبره ، ومما أساء فيه من التشبيه قوله
وإذا ما الماء واقعها أظهرت شكلاً من الغزل
لؤلؤات ينحدرن بها كأنحدار الدّر من جبل
فشبه حبّ الحمز في انحداره بنملٍ صغارٍ ينحدرن من
جبل ، فأين هذا من قوله في صفة الحمز
كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
ولقد أكثر من الحمريّات حتى أتى فيها بما يُنْجِلُ

الأذهان ، وبما يُنزلُ قدرَه في الإيمان ، ومن بعيدِ التشبيه
ما قاله الفرزوق

يَمْشُونَ فِي حَلَقِ الْحَدِيدِ كَمَا مَشَتْ

جَرْبُ الْجَمَالِ بِهَا الْكُحَيْلُ الْمَشْعَلُ

فشبه الرجال في دُروع الزَّردِ ، بالجمال الجُرب ، وهذا
من التشبيه البعيد لأنه إن أراد السواد فلا مقاربةَ بينهما في
اللون ، فإنَّ لون الحديد أبيضٌ ، ومع ما فيه من البُعد ، ففيه
أيضاً سُخْفٌ وَغَثَاثَةٌ ، ومن بعيد التشبيه ما أُثِرَ عن أبي
الطيب المتنبّي

وَجَرَى عَلَى الْوَرَقِ النَّجِيمُ الْقَانِي

فَكَأَنَّهُ التَّارَنُجُ فِي الْأَغْصَانِ

فما هذا حاله من التشبيه ، قد أنكره أهل هذه الصناعة ،
ووسَّموه بالنزول والشناعة ، ومن ردّى التشبيه ما قاله في
بعض القصائد السَّيفِيَّةِ

شَرَفٌ يَنْطَاحُ النُّجُومَ بِرَوْقِهِ ٥ وَعِزٌّ يُقَلِّقُ الْأَجْنَالَا

فذكرُ الرُّوقِ ليس جيّداً في المديح ، وكذا لفظ المناطحة
ليس فصيحاً ولا دالاً على البلاغة ، ومن العجب أنه قال في مطلع
هذه القصيدة ما يَرُوقُ الناظر ، وَيَشُوقُ القلبَ والخاصر

ذِي الْمَعَالِي فَايَعْلُونَ مَنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا

فالتفاوت ما بين الشينين يدركه كل من له ذوق سليم ،
وطبع في الفصاحة مستقيم ، فلقد جمع في هذا بين ورْدَة ،
وسعدانة ، لا بل بين بعة ومرجانة ، ومن البشع المستنكر
في التشبيه ما قاله بعض الشعراء

ملا حاجيتك الشيب حتى كأنه

ظباء جرى منها سنيح وبارح

وهكذا ورد قول آخر في صفة السهام

كسأها رطيب الرصف فاعتدلت له

قداح كأعناق الظباء الفوارق

فما هذا حاله لا ملائمة بين المشبه والمشبه به ، وهما في

غاية البعد

الوجه الثاني ما كانت مضمرة الأداة فمن ذلك ما قاله

أبو تمام يمدح رجلاً

(١) الرصف . مصدر رصف السهم . شد على مدخل

سنخ النصل في القدح بالرّصاف . وهو وتر من عصب

وَقَاسَمَ النَّاسُ السَّخَاءَ مُجْزَأً
فَذَهَبْتَ أَنْتَ بِرَأْسِهِ وَسَنَامِهِ
وَتَرَكْتَ لِلنَّاسِ الْإِهَابَ وَمَا بَقِيَ
مِنْ فَرْثِهِ وَعُرْوَقِهِ وَعِظَامِهِ
فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَهَوْنٌ فِيهِ وَلَيْسَ وَرَاءَهُ كَبِيرٌ مَعْنَى
وَلَا بَلِيغُهُ ، فَإِنْ حَاصِلُهُ أَنَّكَ ذَهَبْتَ بِالْأَعْلَامِ مِنَ السَّخَاءِ وَتَرَكْتَ
لِلنَّاسِ الْأَدْنَى ، وَالْبَيْتُ الثَّانِي أَرْكَؤُا وَانْزَلُ فِي الْبَلَاغَةِ ، وَمِنْ
ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ
لَا تَسْقَى مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي * صَبَّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ مَاءَ بَكَائِي
فَمَا هَذَا حَالُهُ لَيْسَ فَاحِشًا وَلَا بَلِيغًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَوَسِّطٌ
كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ نَزَلَ فِيهِمَا أَوْرَدَهُ مِنْ
التَّشْبِيهِ فَلَيْسَ خَالِيًا عَنْ بَلَاغَةٍ فِي مَعْنَاهُ وَجُزْأَةٍ فِي لَفْظِهِ
وَيُحْكِي أَنَّ رَجُلًا لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْبَيْتَ لِأَبِي تَمَامٍ بَعَثَ إِلَيْهِ
بِقَارُورَةٍ ، وَقَالَ هَبْ لِي شَيْئًا مِنْ مَاءِ الْمَلَامِ فَقَالَ لَهُ أَبُو تَمَامٍ أُبْعَثْ
لِي بَرِيشَةً مِنْ جَنَاحِ الذَّلِّ ، حَتَّى أُبْعَثَ لَكَ مَاءُ الْمَلَامِ ، لَيْسَ ،
مُرَادُ أَبِي تَمَامٍ الْمَائِلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَاخْفِضْ
لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » فَإِنَّ بَيْنَهُمَا بَوْنًا لَا تُدْرِكُ غَايَتَهُ ،
وَبُعْدًا لَا تُقْطَعُ مَسَافَتُهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ الِاسْتِعَارَةَ جَارِيَةً فِي الْمَاءِ

كجريها في الجناح، وهذا مقصدٌ جيدٌ لا غبار على أبي تمام فيه
الضرب الثاني ما حسنَ في الصورة من التشبيه ، وهذا
بابٌ عظيم ، قد اتسع فيه كلام البلغاء وأتوا فيه بكل حسنٍ
بديعٍ ، وتهالكوا في دقة المعاني ، ولطائف التشبيه ، فمن ذلك
ما قال امرؤ القيس في صفة الفرس

على الذيلِ جياشٌ كأن اهتزامة

إذا جاش فيه حميه غلى مُرجلٍ

وقوله

دَرِيرٌ كخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ

تَتَابَعُ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلٍ

ومن ذلك ما قاله ابن دُرَيْدٍ في صفة الفرس أيضاً
كأَنَّمَا الْجَوَازُاءُ فِي أَرْسَاغِهِ وَالنَّجْمُ فِي جَبْهَتِهِ إِذَا بَدَأَ
وَقَالَ فِي صِفَةِ مَاءِ خَالٍ

كأَنَّمَا الرَّيشُ عَلَى أَرْجَائِهِ

زُزْقُ نِصَالٍ أُرْهِفَتْ لِسَانُهَا

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في سيف الدولة وابنه
أَمَا تَرَى مَا أَرَاهُ أَتَاهَا الْمَلِكُ

كَأَنَّمَا فِي سَمَاءٍ مَالَهَا جُبُكُ

الفرقدُ أبْنُكَ والمصباحُ صاحِبُهُ
وأنتَ بذُرُ الدُّجَى والمجلسُ الفَلَكُ

وقال يمدح سيف الدولة
أَرَى كُلَّ ذِي مَلِكٍ إِلَيْكَ مَصِيرُهُ
كَأَنَّكَ بَحْرٌ وَالْمُلُوكُ جَدَاوِلُ

وقال فيه أيضاً
وَلَا مَلِكَ إِلَّا أَنْتَ وَالْمَلِكُ فَضْلَةٌ
كَأَنَّكَ نَصْلٌ فِيهِ وَهُوَ قَرَابُ
ومن رقيق التشبيه وبيعه ما قاله الصابي في صفة الحجر
كَأَنَّ الْمُدِيرَ لَهَا بِالْيَمِينِ
إِذَا طَافَ بِالْكَأْسِ أَوْ بِالْيَسَارِ

تَدْرَعُ ثَوْبًا مِنَ الْيَاسَمِينِ
لَهُ فَرْدُكُمْ مِنَ الْجُلُنَارِ
فشبه خمرة كميته عند حمله لل كأس من لونها ، بلاس
قيصاً من الياسمين إحدى كميته من الجُلُنار، وهذا تشبيه حسن
بالغ ، ومن أبياته التي يشبه فيها مجلس اللهو بالمعركة قال

كَأَنَّ الْمَجَامِرَ خَيْلٌ جَرَتْ (١)

وقد نَارَ النَّدَى فِيهَا غُبَارُ

(٢) دَبَادِبَةٌ مِنْ طَوَالِ الْقِيَانِ

وَالنَّائِي يُوقُ لَهُ مُسْتَعَارُ

وَمَجْلَسُنَا حَوْمَةٌ أُرْهَجَتْ

لِزَحْفِ النَّدَامَى إِلَيْهَا بِدَارُ

ولنقتصر على هذا القدر من محاسن التشبيه ففيه غنية
وكفاية لمقدار غرضنا ، وستكون لنا فيه عودَةٌ عند ذكر
الامثلة بمعونة الله تعالى

(التقسيم الثالث)

(باعتبار صورته وتأليفه الى الطرد والعكس)

أعلم أنَّ أَرْبَابَ علومِ البلاغة متفقون على أنَّ المجاز
أبلغُ من الحقيقة في تأدية المعنى ، وعلى أنَّ الاستعارة أقوى
من التصريح ، وأنَّ الكناية أدخل في إفادة المعاني من تلك
الصرائح الموضوعة ، وذلك لأنَّ دلالة هذه الأمور على ما تدلّ

(١) هذا البيت بعد هذين البيتين بأربعة آيات (٢) قبله وهو المطلع

لَأَلْقَى هُمُومِي فِي جَحْفَلٍ لَهَا مِنْ مَقَامِي فِيهِ قَرَارُ

عليه ، إنما كان دلالةً باللازم والتابع ، ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكشف لحاله ، وأبين لظهوره ، وأقوى تمكناً في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة ، فأما التشبيه ، فإنما يكون وروده على جهة المبالغة فيما تعلق به ، وهذا هو المطرد في جريه ، وقد يرد على خلاف ذلك ، فإذا نزل مرتبتان نوضحهما بمشيئة الله تعالى

﴿ المرتبة الأولى ﴾

(في بيان التشبيه المطرد)

اعلم أن المبالغة في التشبيه لا يمكن حصولها إلا إذا كان المشبه به أدخل في المعنى الجامع بينهما ، إما بالكبر كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فثقلها بالجبال لما كانت الجبال أكبر من السفن ، وهكذا القول في السواد ، والبياض ، والحمد ، والذم ، والإيضاح والبيان ، إلى غير ذلك من الأوصاف الجارية في التشبيه ، وآية ذلك وعلامته أنه لا بد من أن تكون لفظة (أفعل التفضيل) جارية في التشبيه وهذا يدل على ما قلناه من اعتبار زيادة المشبه به على المشبه في تلك الصفة الجامعة بينهما ، فإن لم يكن

الأمرُ على ما قلناه من الزيادة كان التشبيه ناقصاً وكان معيباً، ولم يكن دالاً على البلاغة، وهكذا الحال إذا كانا حاصلين على جهة الاستواء فلا مبالغة في ذلك، فإذا لا بد من اعتبار الزيادة كما أشرنا إليه، وهو في ذلك على أربعة أوجه (أو لها) تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى «كالفراش المبثوث» شبه الناس يوم القيامة في الضعف والهوان بالفراش، لما فيه من الدقة، وضعف الحال، وقوله تعالى «وتكون الجبال كالعهن المنفوش» شبه الجبال مع اختصاصها بالصلاب والقوة، بأضعف ما يكون وأرخاء، وهو الصوف لأنه ألين ما يكون عند نفسه، وما ذاك إلا لإظهار باهر القدرة، مبالغة في الرد على من أنكر المعاد الآخرى، وتكديماً لمن حاك في صدره استبعاد ذلك، (وثانيها) تشبيه معنى بمعنى كقولك: زيد كالأسد في شجاعته، وكالاحنف في حلمه، وكإياس في ذكائه، وكحاتم في جوده، وكمنتر في شجاعته، إلى غير ذلك من التشبيهات المعنوية (وثالثها) تشبيه معنى بصورة، وهذا كقوله تعالى «والذين كفروا أعمالهم كرماد اشتدت به الريح» وقوله تعالى «والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» مثلها في تلاشيها وبطلانها بأمرين أسرع

ما يكون في الزوال ، وأعظم شئ في البطلان ، وهما الرماد
مع شدة العصف ، والتراب في الصحارى ، فإنهما عن قريب
وكانهما ما كانا ، وما هذا حاله من التشبيه كثير الدور
والجرى ، ويختص بالبلاغة ، لما فيه من إلحاق غير المحسوس
بالمحسوس ، وإجرائه مجرّاه (ورابعها) تشبيه صورة بمعنى
وهذا كقول ابى تمام

وفتكت بالمال الجزيل وبالعدا

فتك الصبابة بالمحب المغرم

فتبته فتكه بالمال ، وبالعدا ، وذلك من الصورة المرئية ،
بفتك الصبابة ، وذلك أمر معنوي ليس محسوساً ، وهذا من
لطيف التشبيهات وأرقها وأدخلها في البلاغة ، وأدقها ، ووجه
البلاغة فيه ، هو إلحاق المعانى بالأشياء المحسوسة المدركة في
الظهور والجلالة ، فيصير في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس
بمحسوس ، وفي هذا نهاية المبالغة ومنه قول بعض المغرّمين

ولقد ذكرتكَ والظلام كأنه

يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

وكقول بعضهم

كَأَنَّ إِيضَاضَ الْبَذْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ
نَجَاةٌ مِنَ الْبَاسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ
وَكَقُولِ بَعْضِ الْأَدْبَاءِ

فَانْهَضَ بِنَارٍ إِلَى فَحْمٍ كَأَنَّهَا
فِي الْعَيْنِ ظُلْمٌ وَإِنْصَافٌ قَدْ اتَّفَقَا
وَكَمَا قَالَ بَعْضُ الطَّلَّابِ

رُبَّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ أَمْلِي فِي لَيْلٍ وَقَدْ رُحْتُ عَنْكَ بِالْحَرَمَانِ
وَأَنْشَدَ ابْنُ الْخَطِيبِ قَوْلَ الصَّاحِبِ الْكَافِي حِينَ أَهْدَى
عَطْرًا إِلَى الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ

أَيُّهَا الْقَاضِي الَّذِي نَفْسِي لَهُ
فِي قُرْبٍ عَهْدٍ لِقَائِهِ مُشْتَاةٌ
أَهْدَيْتُ عَطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثَنَائِهِ
فَكَأَنَّمَا أَهْدَى لَهُ أَخْلَاقَهُ

وَقَدْ يُقَالُ : إِسْلَامٌ كَنُورِ الشَّمْسِ ، وَجَهْلٌ كظلمة
الليل ، وَحُجَّةٌ كضوء القمر ، وَكُلُّ مَا أوردناه على اتساعه ،
ووضوح أمره جارٍ على الأنوار في تشبيه الأدنى بالأعلى ،
والأقل بالأكثر ، والفاضل بالافضل ، والحقير بالأحقر ،
كما قرناه ومنه قول امرئ القيس في صفة الفرس

كَأَنَّ سِرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا
مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْصَلَايَهُ حَنْظَلِ
وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي صِفَةِ السِّيفِ
كَأَنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَغَرْبِهِ
مُفْتَأَدًا تَأَكَّلَتْ فِيهِ الْجُذَا
وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ كُلْثُومٍ يَصِفُ امْرَأَةً
وَتَذِيًا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخْصًا
حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا
وَنَحْرًا مِثْلَ ضَوْءِ الْبَذْرِ وَافِي
بِأَسْعَدِهِ أَنْسَاءً مُدْجِنِينَ
وَقَوْلُهُ فِي صِفَةِ الْحُمْرِ
مُشْعَشَعَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فِيهَا
إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا
وَالْحُصُّ، الْوَرَسُ، لِأَنَّهَا إِذَا مَزِجَتْ بِالْمَاءِ رَقَّتْ بِصُفْرَةٍ
فَاقِعَةٍ

(المرتبة الثانية)

(في بيان التشبيه المنعكس)

اعلم أن هذا النوع من التشبيه ، يردُّ على العكس
والندور، وبأبه الواسع هو الاطراد كما أشرنا إليه ، وإنما لُقِبَ
بلمنعكس ، لِمَا كان جارياً على خلاف العادة واللائف في مجارى
التشبيه، وقد يُقال له غلبةُ الفروع على الأصول ، وكلُّ هذه
الألقاب دالةٌ على خروجه عن القياس المطرد ، والمهيَّج
المُسْتَعَرِّ ، وله موقعٌ عظيمٌ في إفادة البلاغة ، وقد ذكره ابن
الأثير في كتابه المثل السائر وقرّره ابن جني في كتاب
الخصائص ، والشرطُ في استعماله أن لا يرد الألف فيما كان
مُتَعَارَفًا ، حتى تظهر فيه صورةُ الانعكاس ، كما سنقرّره في
أمثله ، لانه لو ورد في غير التعارف لكان قبيحاً ، لأن مطرّد
العادة في البلاغة على تشبيه الأدنى بالأعلى ، فإذا جاء على
خلاف ذلك فهو معكوس ، ومن الأمثلة الواردة فيه قول
ذى الرّمة

ورمى كأرداف العذارى قطعتهُ

إذا لبستهُ المظلماتُ الحنادِسُ

فانظر الى ما فعله ذو الرمة ، كيف جعل الأصل فرعاً ،
والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة جارية بتشبيه أعجاز النساء ،
بكُثبان الأثقاء ، فعكس ذو الرمة القضية ، فشبه كُثبان
الأثقاء بأعجاز النساء ، وإنما قصد بذلك المبالغة في أن
هذا المعنى قد صار ثابتاً للنساء بحيث لا يتعمّر في فيه أحدٌ ،
فلا جرم كان أصلاً في التقرير ، وغيره فرعاً له ، وقد تابعه
البُحترى على هذا في قوله

في طلعةِ البدرِ شئٌ من محاسنها

وللقضيب نصيبٌ من تنهيتها

فالعادة جارية على جهة الاطراد في تشبيه الوجوه الحسنة
بالبدور ، فعكس البُحترى هذه القضية ، وشبه البدر بها ،
مبالغة في الأمر ، وتعظيماً لشأنها ، ومن هذا القبيل ما قاله
عبدُ الله بن المعتز في قصيدته المشهورة التي مطلعها ، (سقى
الجزيرة ذات الظل والشجر) فقال منها
ولاح ضوء هلال كاد يفضحنا

مثل القلّامة إذ قصّت من الظفر

فالجارى في الاطراد ، هو تشبيه القلّامة من الظفر
بالهلال في نحوه ، وتقويتها ، واعوجاجها ، فعكس ابنُ المعتز

ذلك ، وشبه الهلال بالقلمة ، مبالغةً ودخولاً وإغراقاً من
جهته في التشبيه كما هو دأبُه وهجَرَاهُ ، وعادته المألوفة في
الخرجات وغيرها ، فحاصل الأمر فيما ذكرناه من تشبيه
العكس ، أن جريته إنما يكون فيما قد أُلِفَ وعُرِفَ حاله ،
فلهذا لم يلبس حاله ، فأما ما لا يُعزف حاله ولا يُؤلف فلا
يجرى فيه ، فإن جرى فعلى القلة والندور ، ويكون من التشبيه
المهجور الذي قد بُعِدَ عن البلاغة ، ونأى بعض النأى عن
استعمال الفصحاء

(التقسيم الرابع)

باعتبار أدااته الى ما تكون أداة التشبيه ظاهرة ، وهي
الكاف ، وكأنّ وإلى ما تكون مضمرة فيه ، وكل واحد منهما
معدود من التشبيه ، فهذان ضربان نذكر ما يتوجه في كل
ضرب منهما

(الضرب الأول ما تكون الأداة فيه مضمرة)

أعلم أنا قد أسلفنا فيما مرّ أن كلّ ما كان من التشبيه
مضمراً الأداة ، فهل يُعَدُّ من الاستعارة ، أو يكون معدوداً
من أنواع التشبيه ، وذكرنا خلاف علماء البيان فيه ، وحققنا

أن المختار فيه أن كل ما كان تقدير التشبيه يُخرجه عن حدّ
البلاغة وجب عدّه من باب الاستعارة، وكل ما كان تقديرُ
التشبيه لا يُخرجه عن حدّ البلاغة، فهو من التشبيه، فلا وجه
لتكريره، ونحن الآن نذكر كل صورة من صور التشبيه
المضمر الأداة، ونردّها بمثالها من المفرد، والمركب، ونطبق
أحدهما على الآخر، فيحصل الأمران جميعاً في كل صورة
من صورهِ المذكورة بمعونة الله تعالى

(الصورة الأولى)

ما يقع موقعَ المبتدأ والخبر المفردين كقولك: زيد
الأسد، والأسد زيد، وزيد أسد، وقد يأتي على جهة
الفاعل كقولك: جاءني الأسد، وكلني الأسد، وقد يأتي على
جهة المفعول كقولك: رأيت الأسد: ولقيت البحر، فما
هذا حاله من الاستعارة التي لا تظهر فيها أداة التشبيه يعرف
بيديهِ النظر على قرب من غير حاجة إلى تأملٍ ونظر، ولهذا
تقول فيه زيد كالأسد، وكالأسد زيد، ولا تحتاج إلى
تكلف وإضمار

(الصورة الثانية)

أن يقع موقعَ المبتدأ ويكون الخبر مضافاً، ومضافاً إليه، ومثاله قوله عليه السلام «الكَمَاءُ جُدْرِيُّ الْأَرْضِ» وكقولك: إِقْدَامُهُ إِقْدَامُ الْأَسَدِ، وَفَيْضُهُ بِجُودِهِ فَيْضُ الْبَحْرِ، وَالْكَمَاءُ ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ، إِذَا أُخْرِجَ فِي الْأَرْضِ، أَفْسَدَهَا، وَنَقَصَ زَرْعَهَا، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الرَّسُولِ بِقَوْلِهِ «جُدْرِيُّ الْأَرْضِ» أَرَادَ أَنَّهَا مُفْسَدَةٌ لِلْأَرْضِ، كَمَا يُفْسِدُ الْجُدْرِيُّ الْبَدَنَ، وَهِيَ نَبْتُ يُؤْكَلُ، وَهُوَ بَارِدٌ مُوَلَّدٌ لِلْبَلْغَمِ، وَيُقَالُ أَكْمَأَتِ الْأَرْضِ، إِذَا أُنبَتَتِ الْكَمَاءُ، وَتَكْمَأَتُ إِذَا أَكَلَتِ الْكَمَاءُ

(الصورة الثالثة)

أن يقع موقعَ المبتدأ والخبر من جهة تركيبهما جميعاً فترَكِبُ المبتدأ بالإضافة وترَكِبَ الخبر مثل ذلك، فتركيب الإضافة حاصلٌ فيهما جميعاً، بخلاف الصورة الثانية، فَإِنَّ التَّرَكِيبَ إِنَّمَا وَقَعَ بِالْإِضَافَةِ فِي الْخَبَرِ لَا غَيْرُ، وَمِثَالُ هَذَا الْحَدِيثُ الْوَارِدُ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ

عمر رضى الله عنه حين قال له معاذ بن جبل «أَنَا أَخَذْتُ بِمَا
تَكَلَّمْتُ، فَقَالَ: وَهَلْ يَكُوبُ النَّاسُ عَلَى مَنَاقِبِهِمْ فِي النَّارِ
الْأَحْصَانِدُ أَلْسِنَتُهُمْ» فَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا يَكُونُ: كَلَامُ الْأَلْسِنَةِ
كَحَصَائِدِ الْمَنَاجِلِ، وَحَصْدُ الْمَنَجْلِ جَزْءُهُ، وَالْمَنَجْلُ حَدِيدَةٌ حَادَّةٌ
يُقَلَّمُ بِهَا الْبَيْطَارُ حَافِرَ الْفَرَسِ، فَعَلَى هَذَا حَصِيدَةُ اللِّسَانِ
طَرَفُهُ

(الصورة الرابعة)

ما يرد على جهة الفعل والفاعل، ومثاله قوله تعالى
«وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ» وَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا فِي ظُهُورِ
التَّشْبِيهِ، أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَمَّا تَمَكَّنُوا فِي الْإِيمَانِ
وَاطْمَأَنَّنُوا أَفْنَدَةً بِهِ، كَأَنَّهُمْ فِي التَّقْدِيرِ اتَّخَذُوهُ مَبَاءَةً
وَمَسْكَنًا، كَمَا يَتَّخِذُ الْإِنْسَانُ دَارَهُ وَبَيْتَهُ الَّذِي يَسْكُنُ
فِيهِ وَيَكَادُ فِي هَذِهِ الِاسْتِعَارَةِ يَضَعُفُ تَقْدِيرُ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ كَمَا
سَنَقَرُّ مَرَاتِبَ التَّشْبِيهِ فِي الظُّهُورِ وَالْإِخْفَاءِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(الصورة الخامسة)

أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمَثَلِ الْمَضْرُوبِ، وَهَذَا كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ يَهْجُو جَرِيرًا

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلَ أَهْجَوَّتْهَا
أَمْ بُلَّتْ حَيْثُ تُتَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

فشبه هجاء جرير، تغلب وائل، بيوله في مجتمع البحرين،
فما عسى أن يؤثر فيهما شيئاً، فهكذا هجاؤك هؤلاء القوم
لا يؤثر أصلاً، فيكاد التشبيه في ما هذا حاله لا يظهر إلا
بتقدير وتلطّف واحتيال في إبرازه، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر مراتب التشبيه في هذه الصورة، ثم نردفُه بموقعها في
المفرد والمركب فهذان طرفان نحقق ما فيهما بمعونة الله تعالى

(الطرف الأول)

(في بيان مراتب التشبيه في هذه الصورة)

أعلم أن التشبيه المضمّر الأداة أبلغ وأوجز من
التشبيه الذي ظهرت أداته، أمّا كونه أبلغ فلا نك إذا
قلت: زيد الأسد، فقد جعلته نفس هذه الحقيقة من غير
واسطة، بخلاف قولك زيد كالأسد، فليس يفيد الاطلاق
المشابهة لا غير، وأمّا كونه أوجز، فلأن أداة التشبيه
محدوفة منه، فلهذا كان أخصر من جهة لفظه، وعن هذا
قال المحققون من أهل هذه الصناعة: إن الاستعارة أبلغ من

التشبيه لما ذكرناه ، ولا خلاف في عد الاستعارة من باب
المجاز بخلاف التشبيه ، فإنه مختلف في عده كما أسلفناه ، ولأن
الاستعارات في القرآن أكثر من التشبيهات ، ومن أجل هذا
عظمت بلاغته ، وارتفعت فصاحته ، فنقول : التشبيه المضر
الأداة هو في الظاهر يعد من باب الاستعارة ، لكن التشبيه
مضر فيه ، ويتفاوت درجة في ظهور الأداة وإضرارها ،
وفي حصول المشبه به وعدم حصوله ، فمنها ما هو ظاهر متيسر
تقديره على سهولة ، ومنها ما يتعذر تقدير المشبه به ، وإنما
يتلطف في تقديره بنوع من الاحتيال والتلطف ، ومنها ما هو
متوسط بين الدرجتين ، فهذه درج ثلاث بالاضافة الى
تقدير المشبه في الإضرار والإظهار فصلها بمعونة الله ولطفه
الدرجة الأولى ما يكون المشبه به طاهر التقدير
لا يحتاج في تقديره الى تكلف ، بل يتيسر تقديره على قرب ،
وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإن التقدير فيه زيد كالأسد
على سهولة من غير إضرار ولا خروج عن قاعدة ، وهكذا
قوله صلى الله عليه وسلم « البدعة شرك الشرك » لان التقدير
البدعة كالشرك للشرك ، يريد مصاد له وأحبولات ، ومنه
قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة التقوى « هي دواء داء

قلوبكم ، وبصرُ عَمَى أَفْتَدَتْكُمْ « وقال في الإسلام « هُوَ يَنَاصِعُ غَزْرَتُ عِيُونُهَا ، وَمَصَابِيحُ شَبَّتْ نِيرَانُهَا ، وَمَنَارُ اقْتَدَى بِهِ سَفَارُهُ ، وَمَنَاهِلُ رَوَى بِهَا وَارْدُهَا « وقال في القرآن « هُوَ نُورٌ لَا تَطْفَأُ مَصَابِيحُهُ ، وَشُعَاعُهُ لَا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ ، وَبَحْرُهُ لَا يَدْرِكُ قَعْرُهُ « فهذه الاستعارات كلها من التشبيه المضرر الأداة تظهر فيها أداة التشبيه على أسهل حال ، وأقرب منال ، كما مثلناه في الصورة الأولى

الدرجة الثانية في غاية البعد من الأولى وهى الصورة الرابعة والخامسة وهى أدق الصور فى تقدير التشبيه فيها ، فلا يُتَفَطَّنُ للتشبيه فيهما إلا باستخراج وتأملٍ وفكرٍ بالغ ، يدرك بنوع من التلطف والاحتياى كما سنوضحه ، وما ذاك إلا لأجل توغلها فى حسن الاستعارة وإغراقها فيها ، وهذا يدل على مصداق ما قاله أهل البراعة من أهل هذه الصناعة ، من أن التشبيه كلما ازداد خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقةً ، يشيرون به الى ما ذكرناه ، ومثاله قوله تعالى « وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » فهذه الاستعارة من أعجب الاستعارات وأدقها ، ووجه دخولها فى الحُسْن ، هو أنهم لتمكنهم فى الإيمان وإِشْرَابِ قلوبهم محبته ، والتصاقه

بلحومهم ودمائهم، صار كالمبأة لهم والمسكن الذي يتوطنونه،
ومع هذا يصعب تقدير التشبيه ، ونهاية الأمر فيه أن يقال :
إنه صار كالمبأة ، وعند تقدير ماذكرناه من التشبيه يضعف
أمر الاستعارة ، وينزل قدرها ، ويرك أمرها وحالها

وأما بيت الفرزدق الذي أنشدناه وهو قوله (ماضراً
تغلب وائل) فهذا البيت من الأبيات التي علا قدرها في
البلاغة وأقر لها الناس بالحسن في الاستعارة ، وما ذاك إلا
لأغراقها في الاستعارة والدخول فيها ، فتقدير التشبيه فيها
يُخرجها عن مكانها الرفيع ، ومحلها المنيع ، ونهاية الأمر
في تقدير التشبيه فيها ، أن يقال : إن هجاءك لهذه القبيلة
لا يؤثر كما أن بولك في مجتمع البحرين لا يُجدي ولا يكون
نافعاً ، وأنت إذا قدرت التشبيه فيما ذكرناه ، فقد عزلت
هذه الاستعارة عن سلطانها ، ووضعناها عن حلولها في رفيع
مكانها ، ومن هذا قوله تعالى « واخفض لها جناح الذل من
الرحمة » فإن تقدير التشبيه يُخرجه عن رونق الاستعارة ،
ويسلبه منها ثوب الإمارة ومن هذا قول الفرزدق أيضاً

قَوَارِصُ تَأْتِينِي فَيَحْتَقِرُونَهَا

وقد يَمَلُّ الْقَطَرُ الْإِنَاءَ فَيُفْعَمُ

شبه ما يأتيه من الشتاء والأذيا بهذه القوارص التي
تؤذي الجسم من البعوض ، والنمل ، والبق ، فتقدير التشبيه
فيما هذا حاله يدق كما ذكرناه في غيره ومنه قول البحري
أيضاً في التعزية بولد

تغرّ فإن السيف يمضي وإن وهت

حمائله عنه وخلاه قائمه

فأهذه صورته فهو من فن الاستعارة ، وإنما يقدر
التشبيه فيه بلطف واحتيال ، فهاتان صورتان الأحق بهما
أنهما من باب الاستعارة كليهما ، ولا حاجة بنا الى جعلهما من
باب التشبيه ، فن صيرهما منه فإنما هو متكلف فيما جاء به

الدرجة الثالثة للصورة الثانية والثالثة ، فإنها متوسطة بين
الدرجتين ، فلا هي تقرب من التشبيه كالصورة الأولى ، ولا هي
بعيدة من التشبيه كالرابعة والخامسة ، والمثال فيها قوله صلى
الله عليه وسلم « الكمأة جذري الأرض » وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في صفة الدين والإسلام « فهو عند
الله وثيق الأركان ، رفيع البنيان ، منير البرهان ، مشرق المنار ،
عزيز السلطان » فانت إذا أردت إظهار التشبيه فيما هذا
حاله قلت في الخبر النبوي الكمأة للأرض كالجذري ، وهكذا

تقول في كلام أمير المؤمنين أركانه كأوثق ما يكون من
الأركان ، وبنيانه كأرفع ما يكون من الأبنية ، وبرهانه
كأنور ما يكون ، الى غير ذلك من التقدير ، ومن هذا قول
البحترى

نمامٌ سحابٍ لا يَغِبُّ لَهُ حَيًّا
ومُسْعَرُ حَرْبٍ لا يَضِيعُ لَهُ وَتْرُ
فإذا قدرت في هذا أداة التشبيه فانك تقول : سماحٌ
كالنمام ، وحربٌ هو لها كالْمُسْعَر ، وهو مُوقِدُ النار ، وكقول
أبي تمام

أى مُرْعَى عَيْنٍ ووَادِي نَسِيبٍ
لَحَبَّةُ الأَيَّامِ في مَلْحُوبٍ
ومرادُ أبي تمام أن يصف هذا الموضع بأنه كان حَسَنًا
فأذالت الأَيَّام حَسَنُهُ وأنه كان يُنْسَبُ بِهِ في الاشعار لطيبِهِ ،
فإذا قدرنا أداة التشبيه فإننا نقول : مكانٌ كأنَّهُ مرعى للعَيْنِ ،
وكأنَّهُ كان للنَسِيب منزلاً ومألفاً ، فهكذا يُصنع بما هذا حاله ،
فينحلّ من مجموع ما ذكرناه ههنا أن كل ما كان من التشبيه
المضمر الأداة ، فإن تقدير أداة التشبيه إمّا أن يكون في
غاية القوة كالدرجة الأولى ، وإمّا أن يكون في نهاية الصعوبة

والضعف كالدرجة الرابعة والخامسة ، وإما أن يكون متوسطًا كالدرجة الثانية والثالثة ، ولا مزيد على ما أوردناه من هذا التقرير ، وعلى الناظر إعمال نظره في كل صورة ترد عليه فيما يتعذر من ظهور أداة التشبيه ، وما لا يتعذر والله اعلم

(الطرف الثاني)

(في بيان مواقع الأفراد والتركيب)

أعلم أنا قد أسلفنا أن التشبيه المضمّر الأداة لا ينفك عن تلك الصور الخمس ، وهي منطبقة على الأفراد والتركيب ، ونحن الآن نورد كيفية انطباقها على المفرد والمركب فنقول : أما الصورة الأولى فهي واردة في تشبيه المفرد بالمفرد ومثاله قولنا : زيد الأسد ، وزيد البحر ، ومن هذا قوله تعالى « وجعلنا الليل لباسًا » وقوله تعالى « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » وقوله تعالى « نساؤكم حرث لكم » فقوله في ذكر اللباس من الاستعارات التي استبد بها القرآن ولم تأت في غيره في كلام منظوم ولا منشور ، وهي من عجائب الاستعارة ودقيقها ، وقوله « نساؤكم حرث » من الاستعارات البديعة أيضًا ، ومنه قوله تعالى « نسلخ منه النهار » فشبه انقطاع الليل

من النهار بمنزلة سلخ الأديم عن المسوخ ، لشدة التحامه
وصعوبة خروجه ، وانقطاعه بالكلية ، كما مثلناه وهذا التشبيه
في غاية المناسبة والملائمة لما هو له ، ومن ذلك ما قاله أبو
الطيب المتنبي

وَإِذَا اهْتَزَّ لِلْنَدَى كَانُ بَحْرًا
وَإِذَا اهْتَزَّ لِلْوُغَى كَانُ نَصْلًا
وَإِذَا الْأَرْضُ أَظْلَمَتْ كَانُ شَمْسًا
وَإِذَا الْأَرْضُ أَتَحَلَّتْ كَانُ وَبَلًا

ومنه قوله أيضاً في هذا المثال
خَرَجْنُ مِنَ النَّقْعِ فِي عَارِضٍ
وَمَنْ عَرَّقَ الرِّكْضَ فِي وَابِلٍ
فَلَمَّا نَشَفْنَ لَقَيْنَ السَّيَّاطَ
بِمَثَلِ صَفَا الْبَلَدِ الْمَاحِلِ

وأما الصورة الثانية فإنما ترد في التشبيه المفرد بالركب ،
ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم « الكمأة جذري الأرض »
ومنه قول البحري (غمامُ سحاب) وقول أبي تمام (أيّ مرعى
عين) وقد أسلفناه ، وهكذا ما حكيناه عن أمير المؤمنين ،
فإنه من باب تشبيه المفرد بالركب ، وهو كثير الدّور ، وأما

الصورة الثالثة فمثالها قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مُعَاذٍ (وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار الا حصائد ألسنتهم) كأنَّهُ قال كلامُ الناس كحصائد المناجل ، ومن علامة هذه الصورة التي هي تشبيه المفرد بالمركب ، أَنَّهُ لا يكون المشبه به مذكوراً ، بل المذكور صفتُهُ ، وهو الحَصْدُ ، فيكون تقديره ، الألسنة في كلامها كالمناجل المحصدة فيكون على هذا تشبيه مفرد بمركب ، وأما الصورة الرابعة والخامسة فإنما يردان في تشبيه المركب بالمركب ، فأما الرابعة فمثّلناها بقوله تعالى (والذين تبوءوا الدار والايمان) كأنَّهُ قال المؤمنون فيما تلبّسوا به من الإيمان وتمكّنوا فيه كمن اتخذ داراً وتبوأها مسكناً ، فقد ظهر لك بما ذكرناه صورة التركيب فيهما جميعاً ، ومن هذا قول أبي تمام

نطقَتْ مقلّةُ الفتى الملهوفِ

فتشكّت بفيضِ دمعٍ ذرُوفِ

وإذا أردنا إظهار تركيبه قلنا : دمعُ العين الباكية في حالها ، كاللسان الناطق ، وأما الخامسة فمثّلناها بقول الفرزدق (ما ضرّ تغلب وائل) البيت وبقول البحتري (تغرّ فإن السيف) البيت وبقول الفرزدق أيضاً (قوارص

تأتيني) ومتى أردت إظهار التركيب في هذا فانك تقول :
هجاؤك في حق هذه القبيلة ، بمنزلة بؤلة مجتمعة في ملتقى
البحرين ، وهكذا قوله في القوارص ، كأنه قال : القوارصُ
المجتمعةُ في تأثيرها في الألم والأذية ، مشبهة بالقطر القليل
الذي يجتمع فيملاً الاناء ونحو قوله (تعزّ) فإنّ تقدير ظهور
التركيب فيه أن يقال : أنت فيما أصابك من فقدٍ من
فقدته ، بمنزلة السيف الماضى وإن انقطعت حمائله وخلاه
قائمه ، فقد ظهر بما حققناه وهنا انطباق الصور الخمس على
أقسام المفرد والمركب ، وأن كل صورة منطبقة على قسم من
المفرد والمركب من غير مخالفة في ذلك وبالله التوفيق

« الضرب الثاني ما تكون الاداة فيه ظاهرة »

أعلم أنّ ما هذا حاله ، فمضطربُ البلاغة فيه واسعٌ ،
وميدانها لديه فسيحٌ ، ومما أغرق في الإعجاب والبداعة
وأذهش الألباب من أهل هذه الصناعة قوله تعالى « ومن
يُشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوى
به الريح في مكان سحيق » وقوله تعالى « أو من كان ميتاً
فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله في

الظلمات ليس بخارج منها » وقوله تعالى « مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ
 فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرَاصٌ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ
 ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ » فهذا وأمثاله من التشبيهات المركبة
 الفاتكة التي أغرقت في الفصاحة ، ورسخت أصولها في البلاغة
 ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف الفتن « أَقْبَلَتِ الْفِتْنُ
 كَاللَّيْلِ الْمُظْلِمِ ، وَالْبَحْرِ الْمُتَنَطِّمِ ، لَا تَقُومُ لَهَا قَائِمَةٌ وَلَا تُرَدُّ
 لَهَا رَايَةٌ » فشبهها بالليل لما يكون فيها من ظلم الجهل ،
 وشبهها بالبحر لما فيها من شدة اضطراب الآراء واختلاف
 الأهواء وقوله في تحريض أصحابه على القتال « وَلَقَدْ شَفَى
 وَحَاوَحَ صَدْرِي أَنْ رَأَيْتُكُمْ بِأَخْرَجَةٍ تَحْوِزُونَهُمْ كَمَا حَازُواكُمْ
 وَتَزَايَلُونَهُمْ عَنْ مَوَاقِعِهِمْ كَمَا أَزَالُوكُمْ حَشًّا بِالنَّبَالِ ، وَشَجَرًا
 بِالرَّمَاحِ ، تَرْكَبُ أَوْلَاهُمْ الْأُخْرَامَ ، كَالْإِبِلِ الْمَطْرُودَةِ ، تُرْمَى
 عَنْ حِيَاضِهَا ، وَتَذَادُّ عَنْ مَوَارِدِهَا » وكم له من التشبيهات
 التي فاق فيها على البلغاء ، ولم يراحمه أحد من مصارع الخطباء ،
 ومن جيد التشبيه ما قاله البحرى

خُلِقَ مِنْهُمْ تَرَدَّدَ فِيهِمْ
 وَلَيْتَهُ عَصَابَةٌ عَنْ عَصَابَةٍ

كالحُسامِ الجُرَّازِ يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ
رِ وَيُفْنِي فِي كُلِّ حِينٍ قِرَابَهُ
ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء
تراهم ينظرون الى المعالي
كما نظرت الى الشَّيْبِ المِلاحُ
يُحْدِثُونَ العُيُونَ إِلَى شَرِّاً
كَأَنِّي فِي عِيُونِهِم السَّامِحُ
وكتقول أبي تمام يهجو إنساناً
كم نعمةٍ لله كانت عنده * فكأنها في غُرْبَةٍ وإِسَارِ
كسيت سبائبَ لَوْمِهِ فتضاءلت
كتضائل الحسناء في الأَطْمَارِ
فهذا ما أردنا ذكره في تقسيم التشبيه وبيان ضروبه وأنواعه

المطلب الثاني

(في بيان الأمثلة الواردة في التشبيه)

أعلم أن التشبيه هو بحرُ البلاغة وأبو عذرةًتها ، وسرّها
ولبائها ، وإنسان مقلتها ، ونورد من أمثله أنواعاً خمسة

(النوع الأول)

من الآى القرآنية وهذا كقوله تعالى فى الحيوانات
« كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِيْنًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ
الْعَنْكَبُوتِ » وقوله تعالى « كَمَثَلِ الْجَمَّارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وقوله
تعالى « كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ » الآية وقوله تعالى
« إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَاءً ، بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا »
وفى غير الحيوانات كقوله تعالى « كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ تُرْبٌ » وقوله
تعالى « كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ » وقوله تعالى « أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ
السَّمَاءِ » وقوله تعالى « أَوْ كظُلُمَاتٍ فِى بَحْرِ لُجْجٍ » وقوله تعالى
« كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ » وقوله تعالى « كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ
الرِّيحُ » وقوله تعالى « كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ » وفى العقلاء كقوله
تعالى « وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ » وقوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ
مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا » وقوله تعالى « وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ
الْقَرْيَةِ » وقوله تعالى « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ
مُتَشَاكِسُونَ » فهذا وأمثاله إنما ورد فى التشبيهات المفردة وأمَّا
المرکبة فقد مثلناها فى التقسيم فأغنى عن إيرادها ، ومن هذا
قوله تعالى « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ

حَبَّةٌ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ » وقوله تعالى
« مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ
أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ » فجميع ما
أوردناه ههنا من الأمثلة المفردة والمركبة، وفي القرآن الكريم
أمثال كثيرة ، وهي غيرُ خارجة عما ذكرناه في الأفراد
والتركيب في مظهر الأداة، فأمّا ما كان من التشبيهات الرائقة
مما أضمر فيه أداة التشبيه فهو كثير الدّور والاستعمال في
التنزيل ، وما ذاك الا لرشاقته وحسن موقعه ولطافته ، وهذا
كقوله تعالى « واشتعل الرأسُ شيباً » ونحو قوله تعالى
« وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا » وقوله تعالى « نِسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَّيْتُ » وقوله تعالى
« وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ
سَرَابًا » وقوله تعالى « وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ
يَفْقَهُوهُ » وقوله تعالى « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ » وقوله تعالى « وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا
وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا » ومن هذا النوع آيات التشبيه كلها كقوله
تعالى « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ » وقوله تعالى « تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا »
وقوله « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ » وقوله تعالى والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

بيمينه » وما كان من ذلك دالاً بظاهره على الجهة كقوله تعالى « وجاء ربك » وقوله « استوى على العرش » وقوله تعالى « وهو الله في السموات وفي الارض » ولهذا فإن المشبهة لما ضاقت حواصلهم عن إساعة هذه الأسرار ، وأغشى أبصارهم نور هذه اللطائف ، وقصرت أعناقهم عن التطلع الى محاسنها ، وقعوا في متاهات عظيمة ، وارتبكوا في محارات وخيمة ، وأوقعوا نفوسهم في مهاو ومهالك ، لأجل اعتقادهم لظواهرها ، فمن ثم انسلخوا عن الدين وهم لا يشعرون فنعوذ بالله من الخذلان ، وجهل يؤدي الى خسران ، ولولم يكن لهذا العلم من الشرف إلا أن كل من عرف حقائقه واستولى على معانيه ، وأحرز دقائقه ، فإنه يسلم لا محالة من اقتحام ورط التشبيه ، والتضخُّع برذائله ، لكان هذا من أعظم المناقب ، وأعلى المراتب ، وأسنى الرغائب ، مع ما حاز من شريف الخصال ، ورفيع القدر والمنال ، ولهذا فإنك ترى الشيخ العالم النحرير محمود بن عمر الزمخشري ، مافاق في تفسيره على كل تفسير إلا لتقرير أساسه عليه ، واستناده فيما أتى من الحقائق والنوامض اليه

(النوع الثاني)

(من الأخبار النبوية)

فأما التشبيهات المفردة فهي كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم . كأن الموت فيها على غير ما كتبت ، وكأن الحق فيها على غير ما وجب ، وكأن الذي تُشيع من الأموات سفرٌ ، عما قليل إلينا راجعون وقوله . كأننا مخلدون بعدم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : العلم الذي لا يُنفق منه صاحبه كالكنز الذي لا يُنفق منه وقوله عليه السلام . مثل أهل بيتي كسفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهو وقوله صلى الله عليه وسلم : أضجائي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم وقوله صلى الله عليه وسلم . المؤمنون كالبنيان يشد بعضها بعضاً وقوله عليه السلام : المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى عضو منه تداعى سائر أعضائه بالسهر والحُتى وقوله : الحياء من الإيمان ، كالرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم : الناس كأسنان المشط في الاستواء وقوله صلى الله عليه وسلم : مثل المنافق كالشاة العائرة بين الفئمين وقوله مثل هذه الصلوات الخمس كمثل نهر جارٍ على باب أحدكم يتغمس فيه كل يوم

خمسَ مراتٍ ، ما عسى أن يبقى عليه من الدَّرَنِ وقوله صلى الله عليه وسلم: أُمَّتِي كَالْمَطَرِ ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ وقوله عليه السلام: التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ وفي الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استبشَرَ فكانَّ وجهه قِطْعَةً قَمَرٍ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا دخل رمضان كان أجودَ من الريحِ العاصفِ وفي حديث آخر كالريحِ العاصفِ وقوله عليه السلام فكانكم بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل ، وأمَّا التشبيهات المركبة فهي كثيرة في كلامه عليه السلام كقوله : إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا كَأَنَّاخَةٍ رَاكِبٍ أَوْ صَرَّ حَالِبٍ ، لأنَّ التقدير فيما هذا حاله الا كراكب أناخَ راحلته أَوْ صَرَّ حَالِبٍ ، والصَّرُّ ، وضعُ الخيطة على نَدَى الناقةِ لئلا يرضعها ولدُها ، والمرادُ لم يبق من الدنيا في القلةِ إلا مقدارُ صرَّةٍ ، لأنَّه عن قريب ينقضه للحبِّ وكقوله عليه السلام . فكان قد كُشِفَ القِنَاعُ ، وارتفع الارتباب ، وتقريرُ وجهِ التشبيهِ أَنَّهُ شَبَّهَ وُضُوحَ الأمرِ في الآخرة وتحقيقِ الحالِ فيها ، بشيءٍ كان مُعْطًى فكُشِفَ قِنَاعُهُ ، فظهر حاله ، وبأن أمره ، واتضحَ حقيقته ، وأكثرُ ما ذكرناه في أحاديث التشبيهات المفردة يمكن إيرادها في

الركبة وهذا كقوله . مثل الصلاة كمثل نهر جارٍ ، فإن هذا يمكن أن يكون من الركبة ، لأن التركيب قد قررناه من قبل أن كل ما كان من وصفين أو أكثر من ذلك ، فهو مركبٌ ، فأنت اذا تصفحت ماورد من الأحاديث ، وجدت أكثرها مركباً ، وأما التشبيهات التي أضمر فيها أداة التشبيه فهي واسعة أيضاً وهذا كقوله عليه السلام : إن من في الدنيا ضيفٌ وما في يده عاريةٌ ، والضيف مرتحلٌ ، والعارية مردودةٌ ، فالإضمار لأداة التشبيه في هذا سهل متيسرٌ من غير تكلف كأنه قال . الناس كالضيف في الدنيا لسرعة انتقالهم ، وما في أيديهم من الأموال عارية ، وعن قريب تُردّ العارية ، ويأخذها مالكها ، ولا يكاد يخفى التشبيه على من له أدنى ذوق وفطنة وكقوله عليه السلام . الدنيا دارُ التواء ، لا دارُ انتواء ، ومنزل ترح ، لا منزل فرح ، فأداة التشبيه يمكن إظهارها من غير تكلف ، ولا تعسر كما ترى ، وقد يخفى تقدير أداة التشبيه بعض خفاء فيحتاج إلى مزيد تفتن ومزيد خبرة ودقة نظر ، ومن هذا قوله عليه الصلاة والسلام . ما سكن حب الدنيا قلب عبدٍ إلا التأط منها بثلاث ، شغل لا ينفك عناؤه ، وفقر لا يذرك غناه ، وأمل لا ينال

مُنْتَهَاهُ ، فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من بالغ الحكمة وعظيم الزجر ونافع الوعظ ، وتطفل على تقرير التشبيه فيه بنوع احتيال وتلطف ، كأنه قال . إذا تمكن حب الدنيا من قلب العبد فكأنه كالحال الساكن فيه . ثم إذا كان ساكناً فيه فهذه الخصال الثلاث كالمناطة المختلطة لعظم شغفهم بها وتمكنها من سؤداء قلوبهم وقوله . مادام رَسْنُهُ مَرْخِي ، وَجَبَلُهُ عَلَى غَارِبِهِ مُلْقَى ، فهذا وأمثاله مما يدق تقرير الأداة فيه الا بنوع تقدير كما أسلفنا تقريره

(النوع الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فن التشبيهات الظاهرة التي أخذت من البلاغة بحظ وافر ، وخُصَّتْ بِالْقِدْحِ الْقَامِرِ قوله في أثناء الوعظ « وَضَعْتُ فِخْرَكَ ، وَأَحْطَطْتُ كِبْرَكَ ، وَادْكُرْتُ قَبْرَكَ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مَمَرَّكَ ، وَكَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَكَمَا تَزْرَعُ تَحْصُدُ ، وَمَا قَدَّمَكَ الْيَوْمَ تَقْدَمُ عَلَيْهِ غَدًا فَامْهِنْدُ لِقَدَمِكَ ، وَقَدِّمْ لِيَوْمِكَ » .

فتأمل أيها الناظر موقع قوله ، كما تدين تدان وكما تزرع تحصد ، ما أغرقه في معاني التشبيه ، وما أكثر رسوخه في

فأما التشبيهاتُ التي أضمرت فيها أداة التشبيه فهي في كلامه أوسع مما ظهرت فيه الأداة، وقد ذكرنا من قبل أن التشبيه مهما خفي أمره فهو أدخل في حسن الاستعارة، فن ذلك قوله عليه السلام «رحم الله امرأة النجم نفسه بلجامها، وزمها بزمامها، فأمنسكها بلجامها عن معاصي الله وقادها بزمامها الى طاعة الله»

فالتشبيه في مثل هذا يمكن تقديره، لأنك إذا أظهرت أداة التشبيه لم يخرج الكلام عن فصاحته، ومما تظهر فيه أداة التشبيه على قرب وسهولة، قوله في صفة الأرض «جعلها خلقه مهاداً، وبسطها لهم فراشاً، فوق بحر لجي راكد لا يجري» كأنه قال كلمهاده، والفراش، ومما يصعب فيه تقدير أداة التشبيه فيكون استعارة محضة قوله عليه السلام في التقوى أيقظوا بها نومكم، واقطعوا بها يومكم، وأشعروا بها قلوبكم، وارحضوا بها ذنوبكم، وداؤوا بها الأسقام،، وبادروا بها الحيام، ألا وصوئوها، وتصوئوا بها «فهذه استعارات حسنة، ومعانٍ دقيقة، اذا قدرت فيها أداة التشبيه، خرج الكلام عن رونقه، وتبدل عن دباحته، وقال في أهل البدع هم أساسُ الفسوق، وأحلاسُ العقوق،

أَتَّخِذْهُمْ إِبْلِيسُ مَطَايَا ضَلَالٍ ، وَتَرَاجِمَةً يَنْطِقُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ،
فَجَعَلَهُمْ مَرْمَى نَبَلِهِ ، وَمَوْطِئَ قَدَمِهِ ، وَمَأْخِذَ يَدِهِ » وَقَالَ فِي صِفَةِ
الدُّنْيَا ، « حَالُهَا انْتِقَالٌ ، وَوُطْأُهَا زَلْزَالٌ ، وَعِزُّهَا ذُلٌّ ، وَجَدُّهَا
هَزَلٌ ، وَعُلُوُّهَا سُفْلٌ ، دَارُ حَرْبٍ وَسَلْبٍ ، وَنَهَبٍ وَعَطَبٍ ،
أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وَسِيَّاقٍ ، وَلَحَاقٍ وَفِرَاقٍ » وَقَالَ فِي كَلَامٍ آخَرَ
« فَاطْفِتُوهَا مَا كَمَنَّ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصَبِيَّةِ ، وَأَحْقَادِ ثَأْرِ
الْجَاهِلِيَّةِ ، وَاعْتَمِدُوا وَضْعَ التَّذَلُّلِ عَلَى رِءُوسِكُمْ ، وَإِلْقَاءَ التَّعَزُّزِ
تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ ، وَخَلْعَ التَّكَبُّرِ عَنْ أَعْنَاقِكُمْ ، وَاتَّخِذُوا التَّوَاضِعَ
مَسَلْحَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّكُمْ ، إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ، فَإِنَّ لَهُ مِنْ
كُلِّ أُمَّةٍ جُنُودًا وَأَعْوَانًا ، وَرَجُلًا وَفُرْسَانًا »

وَمَنْ خَبَرَ كَلَامَهُ وَمَارَسَ أَسْلُوبَهُ وَنَظَامَهُ ، تَحَقَّقَ لَا مُحَالَةَ
أَنَّهُ قَمَرُ الْبَلَاغَةِ الْمُتَوَسِّطِ فِي هَالَتِهَا ، وَالطَّرَازُ الْبَاهِي فِي أَكْمِ غِلَالَتِهَا

(النوع الرابع)

(فيما ورد من التشبيه في كلام البلغاء)

فَمِنْ ذَلِكَ كَلَامُ قَبِيصَةَ بْنِ نَعِيمٍ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى امْرِئِ
الْقَيْسِ فِي أَشْيَاحٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، يَسْأَلُونَهُ الْعَفْوَ عَنْ دَمِ أَبِيهِ
حُجْرٍ ، فَقَالَ لَهُ قَبِيصَةُ : إِنَّكَ فِي الْمَحَلِّ وَالْقَدْرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ

بتصريف الدهر ، وما تُحْدِثُهُ أَيَّامُهُ ، وَتَتَنَقَّلُ بِهِ أَحْوَالُهُ
بَحِثْ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَذْكِيرٍ مِنْ وَاعِظٍ ، وَلَا تَبْصِيرٍ مِنْ
مُجَرِّبٍ ، وَلَكَ مِنْ سُوءِ دُنُوبِكَ ، وَشَرِّ أَغْرَاقِكَ ، وَكَرَمِ
أَصْلِكَ فِي الْعَرَبِ ، مُحْتَمَلٌ يُحْتَمَلُ مَا حُمِّلَ مِنْ إِقَالَةِ الْعَثَرَةِ ،
وَرُجُوعٍ عَنِ الْهَفْوَةِ ، وَلَا تَتَجَاوَزُ الْهِمَمُ إِلَى غَايَةٍ إِلَّا رَجَعْتَ
إِلَيْكَ ، فَوَجَدْتَ عِنْدَكَ مِنْ فَضِيلَةِ الرَّأْيِ ، وَبَصِيرَةِ الْفَهْمِ ،
وَكَرَمِ الصَّفْحِ ، مَا يَطُولُ رَغْبَاتِهَا وَيَسْتَعْرِقُ طَلِبَاتِهَا ، وَقَدْ
كَانَ الَّذِي كَانَ مِنَ الْخُطْبِ الْجَلِيلِ الَّذِي عَمَّتْ رَزِيَّتُهُ نِزَارًا
وَالْمِنْ ، وَلَمْ يَخْصُصْ بِذَلِكَ كِنْدَةَ دُونَنَا ، لِلشَّرَفِ الْبَارِعِ كَانَ
لِحُجْرٍ ، وَلَوْ كَانَ يُفَدَّى هَالِكٌ بِالْأَنْفُسِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَهُ ، لَمَا جِلَّتْ
كَرَامَتُهَا عَلَى مِثْلِهِ ، وَلَكِنَّهُ مَضَى بِهِ سَبِيلَ لَا تَرْجِعُ أُخْرَاهُ
عَلَى أَوْلَاهُ ، وَلَا يَلْحَقُ أَقْصَاهُ أَذْنَاهُ ، فَأَحْمَدُ الْحَالَاتِ أَنْ
تَعْرِفَ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ فِي إِحْدَى خِلَالِ ثَلَاثٍ ، إِمَّا أَنْ
أَخْتَرْتَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَشْرَفَهَا يَبْنَاءً ، وَأَعْلَاهَا فِي بِنَاءِ
الْمَكْرُمَاتِ صَوْتًا ، فَقَدْ نَاهُ إِلَيْكَ بِنِسْبِهِ ، تَذَهَبُ مَعَ
شَفَرَاتِ حُسَامِكَ قِصَرَتُهُ ، فَنَقُولُ . رَجُلٌ أُمْتُحِنَ بِهِ لَكَ عَزِيزٌ ،
فَلَمْ تُسْتَلِّ سَخِيمَتَهُ إِلَّا بِتَمَكِينِهِ مِنَ الْإِتْقَامِ . أَوْ فِدَاءٌ بِمَا
يَرُوحُ عَلَى بَنِي أَسَدٍ مِنْ نَمَمِهَا ، فَهِيَ أُلُوفٌ تَجَاوِزُ الْحِسْبَةَ

فكان ذلك فداء رجعت به القُصْبُ الى أجفانها ، وإِما أن
توَادِعَنَا الى أن تَضَعَ الحوامِلُ فَنُسَدِلُ الأُزُرَ ، ونَعْقِدُ الحُمْرَ
فوق الرايات ، قال فبكي امرؤ القيس ساعةً ، ثم رفع رأسه
فقال : لقد علمت العربُ أنه لا كُفءَ لِحُجْرٍ في دَمٍ ، وإِني
لن أَعْتَاضَ بهِ جَمَلًا ولا ناقةً ، فأَكتسبَ بذلك سُبَّةَ
الأَبَدِ ، وَفَتَّ العَضْدُ ، وإِما النُّظْرَةُ فقد أَوْجَبَتْهَا للأَجْنَةِ في
بطون أُمّهَاتِهَا ، وَلن أَكونَ لِعَطَبِهَا سَبِيبًا ، وستعرفون طلائعَ
كِندَةَ بعد ذلك ، تَحْمِلُ في القلوبِ حَقَقًا ، وفوق الأُسْنَةِ عِلْقًا
إِذَا جَالَتِ الحَرْبُ في مَأْزِقِ

تُصَافِحُ فِيهَا المَنَايا النفوسَا
أَتَقِيمُونَ ، أَمْ تَنْصَرِفُونَ ، قالوا بل نَنْصَرِفُ بِأَسْوَأِ
الاختيارِ وَأَبْلَى الاجْتِرارِ لمَكْرُوهِ وَأَذِيَّةٍ ، وحرِبٍ وبليةٍ ، ثم
هَضَوْا عَنْهُ ، وقِيصَةُ يَتَمَثَلُ

لَمَلَكَ أَنْ تَسْتَوْخِمَ الْوَرْدَ إِنْ غَدَتِ
كِتَابُنَا فِي مَأْزِقِ الحَرْبِ تَمَطَّرُ
فقال امرؤ القيس . لا واللهِ ، بل أَسْتَعْذِبُهُ ، فَرُوَيْدًا
تَنْفَرِجُ لَكَ دُجَاهَا عَنْ فِرْسَانِ كِنْدَةَ ، وكتائبِ حَنِيرٍ ، ولقد

كان ذكرُ غير هذا بي أولى إذ كنت نازلاً برَبِّي ولكنك
قلتَ فأجبتُ ، فقال له قبيصة ما تتوقع أكثر من
المعاقبة والإعتاب

فعليك إعمال فكرك في هذا الكلام ، ما أوقعه في
إصابة المعاني وأسلس ألفاظه ، ومن ذلك ما قاله ابن الاثير
فإنه أبدع في نظم المنشور ، وأحسن في تأليف العقود من
الدرر والشدور ، ومن عجيب كلامه أنه يكاد يُعَوَّلُ في نظم
كلامه على كتاب الله تعالى فيجعله كالأساس للبناء ، قال في
وصف القلم وقد أوحى الله الى قلمه ما أوحى ، والى النحل ،
غير أنها تأوى الى المكان الوعر ، وهو يأوى الى البيان
السهل ، ومن شأنه أن يجتني من ثمرات ذات أرواح لا ذات
أحكام ، ويخرج من نفثاته شرابٌ مختلفٌ طعمه فيه شفاء
للأفهام ، وأين ما تُبينه كثافة الخشب ، مما تُبينه لطافة
المعنى ، ولا تستوى نضارة هذا الثمر ، وهذا الثمر ، ولا طيب
هذا المجني ، وهذا المجني ، وقد أرخص ما يكثر وجوده ،
فيذهب في لهوات الأفواه ، وأغلى ما يميز وجوده ، فيبقى
خالدًا على السنة الرواة

فانظر كيف جعل الآية أصلاً وقاعدةً لمعزاه ، ومهاداً في لفظه ومعناه ، وقال في وصف كاتب وهو إذا دَجَا ليل قلمه ، وطلعت فيه نجومٌ كلمه ، لم يقعد لها شيطان بلاغةً مقعداً ، إلا وجد له شهاباً مرصداً ، فأسرارها مصونة عن كل خاطف ، مطوية عن كل قائف ، فقرر ما ذكره على ما ذكره في سورة الجن ، ثم قال (١) له بنتُ فكر ما تمخضت بمعنى الآ نتيجة من غير ما تهمله ، ثم أتت به قومها تحمله ، ولم تعرض على ملائ من البلاء إلا ألقوا أفلامهم أيهم يستعيره لا أيهم يكفله ، فشيّد ما ذكره على هاتين الآيتين ، الأولى في سورة الجن ، والثانية في سورة مريم ، ومن ثمّ كان ارتفاع قدره ، واستتمام نور بדרه ، ومن ذلك ما ذكره الشيخ العابد يحيى بن بناته في خطبة له ، وهو قرئ يُشارُ إليه بالأُكف في البلاغة ، وله في أساليبها اليد البيضاء ، قال أولئك الذين أفلوا فنجمتُم ، ورحلوا فأقمتُم ، وأبادهم الموت كما علمتُم ، وأنتم الطامعون في البقاء بعدهم كما زعمتُم ، كلاًّ والله ما أشخصوا لتقرؤا ، ولا نغصوا لتسرؤا ولا بدّ أن تمرؤا حيثُ مروا ، فلا تُفتنوا بخدع

(١) عبارة ابن الأثير . ومن ذلك ما ذكرته في وصف كاتب أيضاً

فقلت له بنت فكر الخ

الدنيا ولا تَفْتَرُوا ، ياءِئها الناس ، أَسِيمُوا القلوبَ في رياض
الحكم ، وأَدِيمُوا البحثَ عن ابيضاض اللِّمَمِ ، واطيلُوا
الاعتبارَ بانتقاص النِّعمِ ، وأَجِيلُوا الأفكارَ في انقراض الأَمَمِ
فانظر الى موقع قوله تعالى « أولئك الذين » وقوله « ياءِئها
الناس » من كلامه لما كانا من آى القرآن ، كيف تَمَيِّزاً تَمَيِّزَ
الإِبرِيزِ ، عن التَّزْدِيرِ ، وصارا مع غيرهما من الكلام كالرصاص
بالإضافة الى الإِكْسِيرِ ، وقد ساق ابن الجوزى على هذا
المساق الذى حكيناهُ عن ابن الأثير فى جعل الآيات طُرّاً
فى كلامه ، قال فى خطبة: ^(١) يامَعْدُوداً مع أهل البصر وهو فى
العِميان ، يامَحْسُوباً مع أهل المشيب وهو فى الصبيان ، يَسَافِرُ
بالهوى ، ولا ينزل الآبِجارَ مَنْ خانَ خَلَّ الهوى ، فان الهوى
هو ان ، أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَذِكْرِ اللَّهِ ،
أَلَمْ يَأْنِ ، سارَ الصَّالِحُونَ وتوقفت ، وجدَّ التَّائِبُونَ وسوَّفت ،
ما يَقْعُدُكَ عن الطريق وقد عرَفْتَ ، هينها ، لقد استحکم
هذا النسيان ، أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَذِكْرِ اللَّهِ ،
أَلَمْ يَأْنِ ، وكَم لَهُ على هذا الأسلوب من النثر العجيب ،
والإغراق فى النظم البديع ، ولقد رأيتُ له مائةَ فصلٍ على

(١) لينه حذف هذا .

مائة آية من كتاب الله على هذا الأسلوب ، وقال في
الحريريات : أيها السادرُ في غلوائه ، السادلُ ثوبَ خيلانه ،
الجامعُ في جهالاته ، الجانحُ الى خزعبلاته ، إلامَ تستمرُّ
على غيِّك ، وتستمرِّي مرعى بنيك ، وحتامَ تنتاهي في
زهوك ، ولا تنتهي عن لهوك ، تبارزُ بمصيتك ، مالك
ناصيتك ، وتجترئُ بقبج سيرتك ، على عالمِ سريرتك ،
وتتوارى عن قريبك ، وأنتَ بمرآى رقيبك ، وتستخفي
عن مملوكك ، ولا تخفى خافيةً على ملكك ، أنظنُّ أن
ستنفكُ حالك ، إذا آن ارتحالك ، ويُغني عنك مالك ، حين
توبقُ أعمالك ، أو يُغني عنك ندمك ، إذا زلت قدمك ،
ثم قال طالما أيقظك الدهرُ فتعاسيت ، وجذبك الوعظُ
فتعاسيت ، وحصص لك الحقُّ قماريت ، وأذكرك الموتُ
فتعاسيت ، وأمكنك أن تؤاسيَ فاعاسيت ، تأمرُ بالعرفِ
وتنتهكُ حماه ، وتنتهى عن المنكر ولا تتحاماها ، وترجزحُ
عن الظلم ثم تغشاه ، وتخشى الناس واللهُ أحقُّ أن تخشاه
ولقد ختم كلامه بأحسن ختام ، حيث جعل الآية
منتهى له ، فتمَّ أى تمام ، وفيما ذكرناه كفاية في مقدار

عرضنا من التنبيه على مواقع البلاغة في كلام الفصحاء مثل
 واصلٍ ، والجاحظ ، وغيرهما ، ثمّن له فيها الحظّ الوافر ، ويحكى
 عن « واصل » وكان من المُفْلِقِينَ في طلاقة اللسان وذِلاقَتِهِ ،
 أن رجلاً قال له : يمتحنه بالفصاحة وقد عرف أن في لسانه
 لُثْغَةً في مخرج الرء قل : رَجُلٌ رَكِبَ فَرَسَهُ وَجَرَّ رُئْحَهُ ،
 فقال له : غلامٌ اعتلى جَوَادَهُ ، وَسَحَبَ ذَابِلَهُ ، فما أجاب به
 أفصحُ وأسلسُ مما أمتحن ، بنطقه ، وما ذاك إلا لأجل
 الطلاقة في اللسان ، والبراعة في جَوَدَةِ الذكاء والفطنة

(النوع الخامس)

فيما ورد من التشبيه من المنظوم فمن ذلك ما قاله امرؤ

القيس

كَأَنْ تَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه
 كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِجَادٍ مَزْمَلٍ

وقال

كَأَنْ ذُرَى رَأْسِ الْمُجَيَّرِ غُدُوَّةً
 مِنَ السَّيْلِ وَالْفُتَاءِ فَلَكَةٌ مِغْزَلٍ

وقال عمرو بن كلثوم
وما منع الضفائِنَ مثلُ ضربٍ * تَرَى مِنْهُ السَّوَادَ كَالْقُلَيْنَا
وَالْقَلَّةُ . خَشْبَةٌ صَغِيرَةٌ قَدَرُ ذِرَاعٍ ، يُضْرَبُ بِهَا وَقَالَ
إِذَا مَا رُحْنٌ يَمْشِيَنِ الْهُوَيْنَى * كَمَا اضْطَرَبَتْ مُتُونُ الشَّارِينَا
وقال ليبيد

وَلَهَا هَبَابٌ فِي الزَّمَامِ كَأَنَّهَا
صَهْبَاءُ رَاحَ مَعَ الْجَنُوبِ جَهَامُهَا

وقال ذو الرِّمَّة
كَلَاءٌ فِي بَرَجٍ صَفَرَاءُ فِي دَعَجٍ
كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ
وَالْبَرَجُ . النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ (١) ، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ
نَبْطِيَّةٌ ، وَلَيْسَتْ فَصِيحَةً ، وَقَالَ آخَرُ
سُودٌ ذَوَائِبُهَا بَيَضٌ تَرَائِبُهَا
مَحْضٌ ضَرَائِبُهَا صِيغَتْ مِنَ الْكَرَمِ

وقال البحتري
ذَاتُ حُسْنٍ لَوْ اسْتَزَادَتْ مِنَ الْحُسْنِ
نِ إِلَيْهِ لَمَا أَصَابَتْ مَزِيدَا

(١) هذا خطأ فاحش . وإنما البرج . سعة يياض العين

فهي كالشمس بهجةً والفضيب الـ
لذنفِ قَدًّا والرَّثْمِ طَرْفًا وجيدًا

وقال آخر

تَرَدَّدَ فِي خُلُقِي سُوْدُودٍ
سَمَاحًا مَرْجَى وَيَأْسًا مَهِيًا
فَكَالْسَيْفِ إِنْ جَثَنَ صَارِخًا
وَكَالْبَحْرِ إِنْ جَثَنَ مُسْتَهِيًا

وكقول أبي تمام

جُمِعَتْ لَنَا فِرْقُ الْأُمَانِي مِنْكُمْ
بَأَبْرٍ مِنْ رُوحِ الْحَيَاةِ وَأَوْصَلِ
فَصْنِيعَةً فِي يَوْمِهَا وَصْنِيعَةً
قَدْ أَحْوَلَتْ وَصْنِيعَةً لَمْ تُحَوَّلِ
كَالْزَنْبِ مِنْ مَاءِ الرَّبَابِ فُقُبِلِ
(١) مُتَنَظَّرٌ وَخُجِّمٌ مُنْهَلِلٌ

ومن جيد التشبيه قول إبراهيم بن العباس

لَنَا إِبِلٌ كُومٌ يَضِيقُ بِهَا الْفَضَا
وَيَغْبِرُ عَنْهَا أَرْضُهَا وَسَمَاؤُهَا

(١) هذا إقواء من جرّ ٠ الى رفع

فَمِنْ دُونِهَا أَنْ تُسْتَبَاحَ دِمَاؤُنَا
وَمِنْ دُونِنَا أَنْ يَسْتَبَاحَ دِمَاؤُهَا
حِمَى وَقَرَى فَلَمُوتُ دُونِ مَرَامِهَا
وَأَيْسَرُ خَطْبِ يَوْمِ حَقِّ فَنَاؤُهَا
وَقَالَ أَبُو تَمَامٍ

وَمَا هُوَ إِلَّا الْوَحْيُ أَوْ حَدٌّ مُرْهَفٌ
يُقِيمُ ظُبَاهُ أَخْدَعَى كُلِّ مَائِلٍ
فَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ
وَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ
وَهَكَذَا وَرَدَ قَوْلُهُ

وَكَانَ لَهُمْ غَيْشًا وَعِلْمًا لِمُعْدِمٍ
فَيَسْأَلُهُ أَوْ بَاحِثٍ فَيُسَائِلُهُ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي نُوَّاسٍ

تَرْجُو وَتَخْشَى حَالَتَيْكَ الْوَرَى كَأَنَّكَ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ
وَلَيْكِنْ هَذَا الْقَدَرُ كَافِيًا فِي إِيرَادِ الْأَمْثَلَةِ فِيهِ كِفَايَةٌ
لِمَقْدَارِ غَرَضِنَا فِي التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرِ الْأَدَاةُ ، وَالْمَظْهَرِ الْأَدَاةُ كَمَا
فَصَّلَّنَاهُ مِنْ قَبْلُ

المطلب الثالث

(في كيفية التشبيه)

اعلم أن التشبيه لكثرة وقوعه في الكلام ، وتوسع أهل
البلاغة في طرقه يكاد أن تكون كيفية وقوعه غير منحصرة لما
ذكرناه من الاتساع ، ولكننا نشير من ذلك الى كيفيات
خمس بمعونة الله تعالى

(الكيفية الأولى)

هو أن الغرض بالتشبيه ومقصوده ، إنما هو الإبانة
والإيضاح ، ثم إما أن يكون بياناً لحكم مجهول ، أو يكون
بياناً لمقداره ، فهذان وجهان ، الوجه الأول أن يكون بياناً
لحكم مجهول ، وهذا نحو أن يكون المدعى يدعى ما
لا يتصور ثبوته ولا يُعقل إمكانه ، فيأتي بالتشبيه لبيان
إمكانه وهذا كقول بعضهم

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإن المسك بعض دم الغزال

فإن الشاعر أراد أن يقول : إن المدح فاق الأنام بحيث

لم يبق بينه وبينهم مشابهةٌ ومقاربةٌ ، بل صار جنساً برأسه وأصلاً في نفسه ، وهذا في الظاهر كالممتنع ، فإنه يبعد في العقل أن تتناهى بعض آحاد النوع أو شيء من مفرداته في الفضائل الخاصة والمناقب العالية الى حدٍ يصير كأنه ليس من ذلك النوع ، فلما أطلق ذلك عقبه بقوله (فإن المسك بعض دم الغزال) محتجاً به على تصحيح دعواه ، وعلى إمكان ما قاله ، وعلى أنه ليس محالاً ، وبيانه هو أن المسك قد خرج لاحتالة عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يقال هو منه ، ولا يُعدُّ من جنسه ، ولا يوجد فيه شيء من الصفات الشريفة التي للمسك ، فلاجل هذا سيق التشبيه من أجل هذه الفائدة

الوجه الثاني أن يكون بياناً لمقداره ، وهذا نحو أن يحاول نفي الفائدة عن فعل بعض الناس ، وأن يدعى فيه أنه لا يحصل منه على طائل فيقول فيه : فلان كالفابض على الماء ، ويخط في الهواء ، فالتشبيه فيما هذا حاله لم يكن مسوقاً لبيان الإمكان ، بل إنما سيق لمعرفة المقدار ، لأن الفعل في نفسه بالإضافة الى ما يفيد على مراتب مختلفة في الافراط ، والتفريط ، والتوسيط ، فاذا مثل ما ذكرناه من المحسوس عرف قدره ، ولهذا قد يقال : حجة واضحة

كالشمس ، وجهلُّ أظلم من الليل ، ومدادٌ كحدقة الغراب ،
الى مثل ذلك مما ذكرناه

(الكيفية الثانية)

هو أن المتشابهين من الاشياء متى كانت المباشرة بينهما
أتمَّ ، كان التشبيه أعجبَ ، والسببُ في ذلك هو أن المباشرة متى
كانت أدخل بينهما كان التشابه أشدَّ إعجاباً في النفوس ،
وأقوى تمكناً فيها ، لأن أكثر مبنئ الطباع على أن الشيء
إذا تصوّر ظهوره من مكان يبعدُ ظهوره منه ، ازداد
شغفُ النفس به ، وكثر تعلقها به ، فما يتعدّر وجوده أعجبُ
مما يتسهّل وجوده ، ولهذا فإن تشبيه الشقائق في حرمتها
وخضرة أعوادها ، بأعلام الياقوت المنصوبة على رماح من
زبرجد ، في غاية الحسن ، لما كان لا يكادُ يوجدُ ، وهكذا
قوله (مداهنُ دُرٍّ حشوهنَّ عقيقُ) وكذا تشبيه الكواكب
في سماها ، ببساطٍ أزرق فوقه دُرٌّ منثورٌ ، ودونه في الرتبة
تشبيهُ الثريا بعنقود الكرم ، واللجام المفضض والوشاح
المفصل كما قال امرؤ القيس

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ
تَعَرَّضَ أَثْنَاءَ الْوَشَّاحِ الْمُفْصَلِ
ودونه في التشبيه مشابهة العين بالترجس في قوله
(فَأَمْطَرَتْ لَوْلَوْأَ مِنْ نَرْجَسٍ)
فتراتب التشبيه متفاوتة كما أشرنا إليه ، وكلما ازداد
البعدُ ازداد التشبيه رقةً وصفاءً
(الكيفية الثالثة)

ان المعاني العقلية وإن كانت ثابتةً مقطوعاً بها متيقنةً ،
خلا أن التمسكَ بالمحسوسات والتعويلَ عليها في المشابهة أولى
وأحق ، لكونها تفيد زيادة قوةٍ ومزيد إيضاح ، وإنما كان
الأمرُ كما قلنا لا وجه ثلاثة

أما أولاً فلما يحصل بها من الوثاقة واطمئنان النفس
إليها ، وانسراح الصدر بها ، وقد أشار الله الى ما قلناه بقوله
تعالى « قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لَيَطْمَئِنُّ قَلْبِي » وأما ثانياً فلا شك
إذا كنت بجانب نهرٍ وأنت تريد أن تخبر بأن فعل صاحبك
لا ثمرة له ولا يحصل منه على فائدة ، فوضعت كفك في الماء
ورفعتُها ، وقلت : انظرُ الى كفى ، هل حصل فيه شيء من الماء ،

فهكذا أنت فيما تفعله وتعالجه ، كان في ذلك ضربٌ من التأثير والقوة والتأكيد أكثر مما في النطق والقول ، وما ذاك إلا من أجل تعقله بالإدراك ، وأما ثالثاً فلائك لو أردت ضرب مثال في تباين الشينين وتنافيهما ، فأشرت الى الماء والنار فقلت : هل هذان يجتمعان ، فإنك تجد في نفسك لتمثلك من التأثير ما لا تجده اذا أخبرت عن ذلك بالقول ، فقلت هل يجتمع الماء والنار كما قال بعضهم

وَمُكَلِّفُ الْأَيَّامِ ضِدَّ طَبَاعِهَا

مَتَطَلَّبٌ فِي الْمَاءِ جَذْوَةٌ نَارٍ

ومصدق ما ذكرناه ههنا هو أنك تجد في قوله

وَيَوْمٍ كَظَلِّ الرُّمَحِ قَصْرٌ طُولُهُ

دَمُ الزَّقِّ عَنَّا وَاصْطِفَاقُ الْمَزَاهِرِ

ما لا تجده في نحو قوله

فِي لَيْلٍ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ

كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولٌ

من مزيد القوة والتأكيد ، وما ذاك إلا لأن الأول مبني على الإدراك دون الآخر مع أن الأول في المبالغة

دون الثاني ، فإن ظلّ الرمح مُتَنَاهٍ واتصال ليل صُولٍ بالليل
لانهاية له ، ولكن الوجه في قوّته ما ذكرناه فيه

(الكيفية الرابعة)

هو أن العادة جاريةٌ والأساليب مطّردةٌ في تشبيه
الأدنى بالأعلى والأقلّ بالأكثر ، والفاضل بالأفضل ،
وقد يقصد البليغُ في نظمه ونثره على جهة التخيل أن يُؤمّر
في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه ، وعند هذا ينعكس
الأمر فيجعل الأصلُ فرعاً ، ويُشبه الزائد بالناقص ويجعل
الفرع لأجل المبالغة أعلاً شأنًا من الأصل ، فيرفعه الى رتبة
الأصل كما قال بعض الشعراء

وبدأ الصّباحُ كأن غرّته * وجه الخليفة حين يمتدحُ
فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتمُّ
وأكمل في النور والضياء من الصباح ، فلما اعتقد هذا وعزم
عليه ساغ له جعل الصباح فرعاً ووجه الخليفة أصلاً وكما قال
ابن المعتزّ

وكأنما الشمسُ المنيرةُ ديناً * رُجلته حدائدُ الضّرّاب

فهذا وأمثاله وإن عظم التفاوت فيه لكن الذي حسنُ
منه هو أنه لم يقصد قصر التشبيه على مجرد الإنارة، وإنما
أراد تشبيه مستدير يتلألاً ويلمع، ثم خصوص حسن اللون
الموجود في الدينار المتخلص من حنى السبك، فأما مقدارُ
النور والشعاع العظيم فكأنه لم يتعرض له بحال

(الكيفية الخامسة)

اعلم أن التشبيه كما يقع في المفرد فهو واقعٌ في المركب،
فإذا قصدت إيقاع التشبيه بالمفرد، فانما تقصد الى نفس تلك
الحقيقة المجردة مع قطع النظر الى غيرها، وإذا قصدت
التشبيه بالمركب، فانما يؤولُ الأمر فيه الى تشبيه مفردات
بمفردات، فلا جرم حصل التركيب لا محالة، فأما تشبيهُ
المفرد بالمفرد، فمثاله في الحركة، فإذا أوقعت التشبيه فأنت
تجردُها من كل وصفٍ يقارنها مما يخالف حقيقتها كما قال
ابن المعتز في صفة البرق

وكانَ البرق مصحفٌ قار * فانطباقاً مرّةً وانفتاحاً

فلم يقع التشبيه في جميع أوصاف البرق ومعانيه، ولكن
نظر الى مجرد الحركة في الانبساط والانتقباض، وقد قصر

تشبيهه على نفس الحركة ، ثم إنه قدّر في نفسه لينظر أيُّ
أوصاف الحركة أخصُّ فوجدَ ذلك في فعل القارئ بأوراق
المصحف من فتحها مرّةً ، وإطباقها أُخرى ، فأما تشبيه
المركب بالمركب ، فإنه يجمع أوصافاً مختلفة ، كالشكل واللون
والإضاءة والحركة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(والشمسُ كالمرآة في كَفِّ الأَشَلِّ)

فإن هذا التشبيه يُريك مع الاستدارة والإشراق
الحركة التي تراها للشمس إذا تأملتَها ، وذلك أن الشمس لها
حركةٌ متلاثلةٌ دائمةٌ ، ولنورها بسبب ذلك تموجٌ واضطرابٌ
ولا يحصل هذا التشبيه إلا بمرآة في كَفِّ أَشَلٍّ ، لأن
حركتها تدوم وتتصل ويكون لها سرعة وتموج ، وتلك حالةُ
الشمس فإنك ترى شعاعها كأنه يَهْمُ أن ينبسط ، وأجود من
هذا التشبيه في اجتماع هذه الأمور قول المهبّ الوزير
الشمسُ من مشرقها قد بدتْ مُشْرِقةً ليس لها حاجِبُ
كَأَنَّهَا بُوْتَقَةٌ أُجْنِيتْ * يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ
ولنقتصر على هذا القدر من الكيفيات ففيه كفاية
فيما نريده بمعونة الله تعالى

المطلب الرابع

(في ذكر أحكام التشبيه وهي كثيرة ، ولكننا نورد

ما تمس الحاجة اليه)

(الحكم الاول)

هو أنه لا بدّ من رعاية جهة التشبيه ، ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجهة المقصودة ، والآ وقع الخطأ لا محالة ، ومثاله قوله صلى الله عليه « الكمأة جذرى الأرض » فالغرض من كلامه عليه السلام في تشبيه الكمأة بالجدرى ، هو أنها مفسدة لها كما أن الجدرى يفسد الوجه والبدن ، وليس المقصود من التشبيه هو الاتصال ، فإن مثل هذا لا فائدة فيه ولا ثمرة تحته ، فإن الاتصال غرضٌ حقيرٌ لا يُقصد التشبيه لأجله ، وكما يقال : النحو في الكلام كالملح في الطعام فإن المقصود من هذا التشبيه هو أن الكلام لا يُجندى ولا يكون فيه نفعٌ إلاّ بمرعاة الأحكام النحوية ، كما أن الطعام لا ينفع ما لم يصلح بالملح ، وليس المقصود ما ظنّه بعضهم من أن وجه التشبيه هو أن القليل من النحو مُغنٍ ، والكثير مفسدٌ ، كما أن القليل من الملح مُصلحٌ للطعام ، وكثيره

مفسدٌ له فهذا باطل ، لأن الزيادة والنقصان في مجارى الأحكام النحوية في الكلام باطلٌ ، وبيانه هو أننا إذا قلنا : إن زيدا قائمٌ ، وكان زيد قائماً فلا بد من رفع أحد الاسمين ونصبه ، فهذا إذا وجد فقد حصل القانون النحوى ، وتمتنع الزيادة عليه ، وإن لم يحصل فقد زال قانون النحو ، ولا فائدة فيه لأنه خارجٌ ، فإذا نـ لا وجه لدخول الزيادة والنقصان في النحو كما لخصناه ، وعلى هذا يكون تشبيه النحو بالملح ليس كما اعتقده ، وإنما هو من جهة الإصلاح كما أشرنا إليه ، فتقرر بما حققناه أن التشبيه قد يكون من جهةٍ ويظن أنه من جهةٍ أخرى ، وعند هذا يقع الغلط ، وهكذا الحال في قوله عليه السلام « المؤمن كالسنبلة ، يموج أحيانا ويقوم أخرى » فجهة التشبيه هو أنه أراد أن المؤمن يواقع الذنب فيتوب منه ، ويسترجع مرةً بعد أخرى ، والكافر كالأرزقة ،^(١) يعنى أنه إذا هفأ في الذنب لم يتذكر ولم يسترجع ، فهو كالأرزقة ، إذا انجمعت لم تقم أبداً ، ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يتوب إلا عند الموت بحيث لا يقوم ، ولا تنفعه التوبة

(١) بسكون الراء . شجرة معروفة بالشام تسمى عندنا الصنوبر . من أجل ثمره

(كالأرزة) اذا انجمعت لا يُرْجى لها استقامة بحال فما
خالف هذه الجهات في التشبيه يكون خطأ بلا مَرِيَّة

(الحكم الثانى)

هو أن الأمر الذى يقع به التشبيه منقسم الى ما يمكن
إفراد أحد أجزائه بالذكر ، والى ما يتعذر ذلك فيه ، فنثال
الأول قوله تعالى « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل أسفارا » فَإِنْ شئت جعلت التشبيه
مطلق الحمار فى الغباوة والجهل والبلادة وسقوط النفوس عن
كريم الخصال ، وشريف الفعال ، وهذه حالة اليهود ، وَإِنْ
شئت جعلته مركباً ، وهو أنه ليس الغرض إفراد الحمار بالتشبيه ،
ولكن الغرض تشبيه حالهم فى كونهم حملوا التوراة ثم لم
يحملوها حمل مثلها فى امتثال أوامرها ونواهيها ، كمثل الحمار فى
حملة للأسفار ، فمثّلوا فى السخف بحال الحمار الحامل فوق
ظهره ، جعل مثلاً لما كلفوه من الأحكام الشرعية و (أسفارا)
جعل مثلاً لنفاسة المحمول ، وعدم انتفاع الحامل به ، فصار
حاصل الأمر أنهم مشبهون بالحمار الحامل فوق ظهره كُتباً
لا يدري حالها ، ولا ينتفع بها ، ومن هذا قول بشار

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا * دُرُرٌ تُثْرِنُ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَقٍ
فَإِنْ شَتَّتَ جَعَلْتَهُ مِنَ الْمَفْرَدِ فَقُلْتَ : كَأَنَّ النُّجُومَ فِي
ضَوْئِهَا دُرُرٌ ، وَكَأَنَّ السَّمَاءَ فِي زُرْقِهَا بَسَاطٌ أَزْرَقٌ ، فَبِذَا
مَقُولٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنْ شَتَّتَ جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ الْمَرْكَبِ
فَقُلْتَ : لَمْ يَكُنِ التَّشْبِيهُ بِمَطْلُوقِ الدَّرَرِ ، وَلَا بِمَطْلُوقِ الْبَسَاطِ ،
وَإِنَّمَا الْفَرَضُ النُّجُومُ فِي ضَوْئِهَا وَتَلَاثُهَا إِلَى زُرْقَةِ أَدِيمِ
السَّمَاءِ ، كَبَسَاطِ أَزْرَقٍ تُثْرِنُ عَلَيْهِ دُرُرٌ صَافِيَةٌ ، وَنَظِيرُ هَذَا
الْقِسْمِ ، عَقْدٌ مِنْ دُرٍّ وَيَاقُوتٍ ، فَهُوَ إِذَا فُصِّلَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ،
فَهُوَ عَلَى حَظٍّ مِنَ الْإِعْجَابِ ، وَهُوَ إِذَا نُظِمَ فِي سِلْكٍ وَاحِدٍ ،
فَهُوَ عَلَى حَظٍّ وَافِرٍ مِنَ الزَّيْنَةِ وَالْحُسْنِ وَالنَّصَارَةِ ، وَمِثَالُ الثَّانِي
وَهُوَ مَا يَتَعَذَّرُ فِيهِ الْإِفْرَادُ ، قَوْلُهُ تَعَالَى « وَمِثْلُ كَلِمَةٍ
خَيْبَةٍ كَشَجَرَةٍ خَيْبَةٍ » فَإِنَّ الْمَقْصُودَ تَشْبِيهُ كَلِمَةٍ مَوْصُوفَةٍ
بِالْخَيْبَةِ بِشَجَرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالْخَيْبَةِ أَيْضًا ، فَلَوْ سَلَبْتَ الْكَلِمَةَ
صِفَةَ الْخَيْبَةِ فَاتَّلَا . وَمِثْلُ كَلِمَةٍ كَشَجَرَةٍ خَيْبَةٍ ، أَبْطَلَتْ
بِلَاغَةُ الْآيَةِ ، وَأَزَلَّتْ عَنْهَا رَوْنَقُ الْفَصَاحَةِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ
كَأَنَّمَا الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرَى قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرُّفْعَةِ
مَنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنْ دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ
فَالْفَرَضُ أَنَّ التَّشْبِيهِ لَمْ يَكُنِ لِلْمَرِيخِ عَلَى انْفِرَادِهِ ،

ولكن إنما حصل له من جهة الحالة الحاصلة له من كون المشتري قدّامه ، ولهذا كانت الواو في قوله والمشتري قدّامه ، واو الحال ، فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن إفرادها بالذكر ، بل تُذكر في ضمن الأول على طريق التبعية ، فلو أبطلت التركيب قائلاً . كأنما المريخ منصرف عن دعوة ، كان خلفاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً ، ونظيرُ هذا القسم ، خاتمٌ من فضةٍ ، وسوارٌ من ذهبٍ ، فإنه لا يفيد الحسن والإعجاب إلاّ اذا كان مركباً منظماً ، فإن زال تركيبه ونظامه ، خرج عن إعجابه وحسنه وبطل

(الحكم الثالث)

أعلم أن من التشبيه ما يحضّر في الذهن ويسهل إدراكه ، ويسمى القريب ، ومنه ما يحتاج الى نوع فكرة وتأمل ، ويسمى الغريب ، ولندكر الأمرين جميعاً بالأمثلة ، مثال الأول وهو القريب ، وذلك متى أخطرت ببالك استدارة قرص الشمس وتنورها وتموج ضوئها ، فإن المرأة المجلوة تقع في قلبك وتعرف من أول وهلة كونها مُشَبَّهةً للشمس ، وهكذا إذا نظرت الى السيف المصقول عند سلكه ،

فإنك تذكر لمعان البرق ، فهذا تشبهه به ، وإذا رأيت الثياب
الموشاة من الحرير في رقها وصفائها ، وإحكام ألوانها ، فإنك
تشبهها بالروض المطور ، المفتر عن أزهاره ، المبتسم عن
أنواره ، فهذه الأمور وما شابهها تعد من التشبيه القريب كما
ذكرناه ، ومثال الثاني وهو الغريب فهو الذي يحتاج في إدراكه
إلى دقة نظر وقوة فكر ، وهذا نحو تشبيه الشمس بالمرآة
في كف الأشل ، ومثل تشبيهها في التموج والإنارة بالبوتقة
من الذهب ، ونحو تشبيه الخمر في الكأس في لونه ، بمداهن در
حشونها عقيق ، ومثل تشبيه حمرة الشقائق مع خضرة
أعوادها ، بأعلام ياقوت منصوبة على رماح من زبرجد ، إلى
غير ذلك مما يحتاج إلى مزيد فكرة ونظر

(الحكم الرابع)

كل تشبيه على جميع أنواعه ، فلا بد فيه من اشتماله على
أركان أربعة ، المشبه ، والمشبّه به ، والوصف الجامع بينهما ،
وكيفية التشبيه في قرّبه وبعده ، وكونه مفرداً ومركباً ، ونادراً
ومألوفاً ، إلى غير ذلك ، فتنوّعت الأوصاف ، كان أدخل
في الغرابة وأعجب في مقاصد البلاغة ، وأقرب مثال له في اجتماع

أوصاف التشبيه قوله تعالى « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ
مِنَ السَّمَاءِ » الى قوله تعالى « كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ » فَلَا يَهُ
فِي نَظْمِهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عَشْرِ جُمَلٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى حِظٍّ
مِنَ التَّشْبِيهِ ، ثُمَّ يَكُونُ التَّشْبِيهِ أَيْضًا حَاصِلًا مِنْ مَجْمُوعِهَا مِنْ
غَيْرِ أَنْ يُمَكِّنَ فَصْلُ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، فَإِنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ
مِنْهَا جُمْلَةً وَاحِدَةً ، تَطَرَّقَ الْخَرْمُ إِلَيْهَا عَلَى قَدَرِ الْمَحْذُوفِ ،
وَكَانَ مُخْلًا بِمَعْنَى التَّشْبِيهِ الَّذِي قُصِدَ فِيهَا ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي
الْإِفْرَادِ فِي التَّشْبِيهِ ، وَالتَّرَكِيبِ ، فَلَا إِفْرَادُ نَحْوَ تَشْبِيهِكَ الْكَلَامِ
بِالْعَسَلِ ، فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ لِلنَّفْسِ لَذَّةً وَحَالَةً
مَحْمُودَةً ، وَالْمَرْكَبُ كَقَوْلِكَ « أُعْطِيَ الْقَوْسُ بَارِيهَا » فَانْه لَيْسَ
الْفَرْضُ إِعْطَاءً مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ إِعْطَاءُ مَنْ هُوَ أَهْلٌ
لِلرَّمَايَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ « الرَّامِي بَغِيرٍ وَتَرٍ » ، وَالسَّاعِي إِلَى الْهِجَاءِ
بَغِيرِ سِلَاحٍ ، فَالتَّشْبِيهِ فِيمَا هَذَا حَالُهُ مَرْكَبٌ كَمَا تَرَى

(الْحُكْمُ الْخَامِسُ)

أَعْلَمُ أَنَّ مِنْ جُمَلَةِ التَّشْبِيهِاتِ الْمَرْكَبَةِ مَا يُظَنُّ لِكَثْرَةِ
اتِّصَالِهِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فَصْلُ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ ، وَهَذَا كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

فليس يحصل من أجل ضم الرطب من القلوب الى
اليابس، هيئة تجب مراعاتها، ويُعْنَى بملازمتها، ولا لاجتماع
الحشف البالى، مع العناب غرض تجب فيه المضامة
والملاصقة، ولو فرقت هذه التشبيهات لم يكن هناك إخلال
بالمعنى المقصود، فلو قلت: كأن الرطب من القلوب عناب،
وكان اليابس حشف من الطير في وكر العقاب، لم يكن أحد
التشبيهين موقوفاً في إفادته لما يفيد على الآخر، ونظيره
قول أبى الطيب المتنبي

بَدَتْ قَرَأً وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عُنْبَرًا وَرَنْتْ غَزَالًا

فهذا من التشبيه المضر الأداة، وكل واحدٍ منهما
مستقل بنفسه، وفيما ذكرناه غنية عما عداه، وبتمامه يتم
الكلام على أسرار التشبيه، فأما كونه معدوداً من المجاز أم لا،
فقد أوضحنا حاله، وقد تجزَّ غرضنا من القاعدة الثانية المرسومة
للتشبيه، والحمد لله

❖ القاعدة الثالثة ❖

(من قواعد المجاز في ذكر حقائق الكناية)

أَعْلَمُ أَنَّ الكِنَايَةَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَرَكْنٌ مِنْ
أَرْكَانِ الْمَجَازِ ، وَتَخْتَصُّ بِدَقَّةٍ وَغَمُوضٍ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَصَلَ
الزَّلَلُ لكَثِيرٍ مِنَ الْفَرَقِ ، لِسَبَبِ التَّأْوِيلَاتِ ، كَمَا عَرَضَ
لِلْبَاطِنِيَّةِ فِيمَا أَتَوْا بِهِ مِنْ قَبْحِ التَّأْوِيلِ وَشَيْعِهِ ، وَلَطَوَائِفَ مِنْ
أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ جَهْلِهِمْ بِمَجَارِيهَا ،
وَمَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْهَا ، وَمَا لَا يَجُوزُ ، فَلَا جَرَمَ كَانَتْ مَخْتَصَّةً
بِمَزِيدِ الْإِعْتِنَاءِ ، لِمَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ ،
وَالنُّكْتِ الْغَزِيرَةِ ، وَلِنَذْكُرْ مَا هِيَ الْكِنَايَةُ ، ثُمَّ نُرَدِّفُهَا
بِالْفَرْقِ بَيْنِ الْكِنَايَةِ ، وَالتَّعْرِيزِ ، ثُمَّ تَذْكُرُ أَقْسَامَهَا وَأَمْثَلَهَا ،
فَهَذِهِ فُصُولُ أَرْبَعَةٍ نَفَصَلَهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

❖ الفصل الأول ❖

(في تفسير لفظ الكناية وبيان معناها)

وَلِكَثْرَةِ دَوْرِهَا فِي الْكَلَامِ اسْتَعْمِلْتُ فِي الْلُغَةِ ، وَالْعُرْفِ ،
وَالْإِصْطِلَاحِ ، فَهَذِهِ مَجَارٍ ثَلَاثَةٌ

﴿ المجرى الأول ﴾

(في لسان أهل اللغة)

الكنية مصدرُ كُنِيَ يُكْنَى ، وَكُنْيَتُهُ تَكْنِيَةٌ حَسَنَةٌ ،
وَلَا تُهْمَا وَآوُ وَيَاءُ ، يُقَالُ . كُنَاهُ بَكْنِيهِ ، وَيَكْنُوهُ ، وَالتَّكْنِيَةُ
بِالْأَب ، أَوْ بِالْأُمِّ ، وَفُلَانٌ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَفُلَانَةٌ
تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانٍ ، وَلَا يُقَالُ . يُكْنَى بِعَبْدِ اللَّهِ ، وَلَا زَيْنَبُ
تُكْنَى بِهَنْدٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقْصُورٌ عَلَى الْأَب ، وَالْأُمِّ ، وَفُلَانٌ
كُنِيَ فُلَانٌ ، أَيْ مَكْنَى بِكُنْيَتِهِ ، كَمَا يُقَالُ سَمِيَّةُ ، أَيْ مَسْمَى
بِاسْمِهِ ، وَكُنِيَ الرَّؤْيَا ، هِيَ الْأَمْثَالُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّؤْيَا
يُكْنَى بِهَا عَنْ أَعْيَانِ الْأُمُورِ ، وَفِي الْحَدِيثِ « إِنَّ لِلرَّؤْيَا كُنًى ،
وَلَهَا أَسْمَاءٌ فَكُنُّوْهَا بِكُنَاهَا ، وَاعْتَبَرُوا بِأَسْمَائِهَا »

﴿ المجرى الثانى ﴾

(في عُرْفِ اللغة)

الكنية مقولةٌ على ما يتكلم به الإنسانُ ، وَيُرِيدُ بِهِ
غَيْرَهُ ، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ لِأَبِي زِيَادٍ
وَإِنِّى لَا أَكْنُو عَنْ قَدُورَ بَغْيِهَا
وَأُعْرِبُ أَحْيَانًا بِهَا وَأُصَارِحُ

والكُنْيَةُ بالضم ، والكسر في فائها ، واحدة الكُنْيُ ،
واشتقاقها من الستر ، يُقال . كُنَيْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا سَتَرْتَهُ ،
وَإِنَّمَا أُجْرِيَ هَذَا الْاسْمُ عَلَى هَذَا النُّوعِ مِنَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ
يَسْتَرُ مَعْنًى وَيُظْهِرُ غَيْرَهُ ، فَلَا جَرَمَ سُمِّيَتْ كُنْيَاةً ، فَالْعُرْفُ
مَتَنَاوِلٌ لِلْعِبَارَةِ كَمَا تَرَى

﴿ المجرى الثالث ﴾

(في مصطلح النظر من علماء البيان)

وقد ذكروا في بيان معناها تعريفات كثيرة ، ونحن
نُورِدُ الْأَقْوَى مِنْهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(التعريف الأول)

ذكره الشيخ عبدُ القاهر الجُرْجَانِيُّ . وحاصلُ كلامه هي
أَنْ يُرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ إِثْبَاتَ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي فَلَا يَذْكُرُهُ بِاللَّفْظِ
الْمَوْضُوعِ لَهُ فِي اللُّغَةِ ، وَيَأْتِي بِتَالِيهِ وَجُودًا ، فَيُؤَمِّى بِهِ إِلَيْهِ ،
وَيَجْعَلُهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا . فَلَانُ كَثِيرُ رَمَادِ الْقَدْرِ ،
طَوِيلُ نَجَادِ السَّيْفِ ، فَكَانِي بِالْأَوَّلِ عَنْ جُودِهِ ، وَبِالثَّانِي
عَنْ طَوْلِ قَامَتِهِ ، هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ ، وَهَذَا فَاسِدٌ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ ،
أَمَّا أَوَّلُهَا فَلَانُ قَوْلُهُ (وَيَأْتِي بِتَالِيهِ) إِمَّا أَنْ يَرِيدَ بِتَالِيهِ مِثْلَهُ ،

فهو خطأ ، فإن الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي ترك بالكناية ، لأن كثرة الرماد ، ليس ممثلاً لكونه كريماً ، وإما أن يريد معنى آخر ، فيجب ذكره حتى ننظر فيه ، إما بصحة ، وإما بفساد ، وإما ثانياً فلأن قوله (فيومئ به) ليس يخلو الإيحاء ، إما أن يكون على جهة الحقيقة ، أو على جهة المجاز ، فلفظة الإيحاء محتملة لما ذكرناه ، وليس في الإيحاء إشارة إلى أحد الوجهين ، فلا بد من بيان أحدهما ، وإلا كان كلاماً مجملاً لا يفيد فائدة ، وهو بجانب لصناعة الحدود ، وإما ثالثاً فلأن ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة في نحو قولك . رأيت الأسد ، ولقيت بحراً ، فإنك فيه قد تركت اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيت بتاليهما ، وأومات بهما إليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحد ، كان باطلاً ، لأنه لم يفد خصوصية الكناية على أفرادها ، وقد مرّ الشيخان أبو المكارم صاحب التبيان ، والمطرزي على ما قاله الشيخ عبد القاهر ، ولم يعترضاه بما ذكرناه من الإفساد

(التعريف الثاني)

ذكره ابن سراج المالكي في كتابه المصباح ، وتقرير ما قاله في ماهية الكناية ، هو ترك التصريح بالشئ الى

مساويه في اللزوم ، لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ ، فَقَوْلُهُ (تَرَكَ
التَّصْرِيحَ بِالشَّيْءِ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الْمَجَازِيَةِ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَقَةٌ
فِي تَرْكِ التَّصْرِيحِ بِحَقَائِقِهَا الْمَوْضُوعَةِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَقَوْلُهُ « إِلَى
مَسَاوِيهِ فِي اللَّزُومِ لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ » يُحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الِاسْتِعَارَةِ
فِي مِثْلِ قَوْلِكَ . رَأَيْتَ أَسَدًا ، فَإِنَّكَ انْتَقَلْتَ فِي الْكِنَايَةِ عَنْ
لَفْظٍ إِلَى مَا يَسَاوِيهِ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّ الْوَصْفَ كَمَا يَلْزَمُ
قَوْلُنَا فَلَانٌ كَرِيمٌ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مَسَاوِيَهُ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُنَا فَلَانٌ
كَثِيرٌ رَمَادٍ الْقَدَرُ ، بِخِلَافِ قَوْلُنَا . أَسَدٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِمَّاثِلًا
لِقَوْلُنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، بَلْ يُخَالِفُهُ فِي نَفْسِ
دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى خِلَافِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ ،
وَإِنَّمَا شَارَكَهُ فِي بَعْضِ مَعَانِيهِ ، وَهُوَ الشَّجَاعَةُ فَاقْتَرَفَا ، وَقَوْلُهُ
(لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ) يَعْنِي أَنَّ فَائِدَةَ الْمَسَاوَاةِ فِي الدَّلَالَةِ ،
هُوَ الْمَسَاوَاةُ فِي الْمَلْزُومِ ، فَهَذَا مُلْخَصُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِرَاجٍ الْمَالِكِيُّ
فِي كِتَابِ الْمَصْبَاحِ مَعَ فَضْلِ بَيَانِ مَنَاقِبِ الْقِيُودِ فِي الْحَدِّ أَغْفَلَهَا فِيهِ
(التَّعْرِيفُ الثَّانِي)

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، وَحَاصِلُ مَا
قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ الْكِنَايَةِ ، هِيَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الشَّيْءِ بِغَيْرِ

الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ، وزعم أن مثال ما قاله هو ، اللبس ، والجمع ، فإن الجمع اسم موضوع حقيقى لمعناه ، واللبس كناية عنه ، وبينهما الوصف الجامع ، لأن الجمع لبس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع المجازى ، هذه زبدة كلامه ، وفائده ، وهو فاسد لأمر ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن هذا يبطل بالتشبيه ، فإنه اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي فى وصف من الأوصاف ، كقولنا . كأن زيداً الأسد ، فأدخل فيه ما ليس منه ، وأمّا ثانياً فلأن الكناية لا تقتصر الى ذكر جامع ، فإننا إذا قلنا فلان كثير رماد القدر ، وجعلنا هذا دلالة على كونه كريماً ، فهو غير محتاج الى ذكر (جامع) فاعتبار ذكر الجامع فى الكناية يخرجها عن حقيقة وضعها ، ويبطل فائدتها ، وأمّا ثالثاً فلأنه ذكر الكناية والمكنى فى حد الكناية ، وهذا فيه تفسير الشيء بنفسه ، وإحالة بأحد المجهولين على الآخر ، فلا جرم كان باطلاً ،

(اشارة) اعلم أن ما ذكر ابن سراج المالكى فى تعريف الكناية ، وإن كان أسلم مما حكاه ابن الأثير ، وأدخل فى التحقيق ، لكنه لا يخلو عن نظرٍ من وجهين ،

أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَن مَّا ذَكَرَهُ حَاصِلٌ فِي الِاسْتِعَارَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :
رَأَيْتُ الْإِسْدَ ، وَلَقِيتُ الْبَحْرَ ، فَإِنَّكَ تَرَكْتَ التَّصْرِيحَ بِقَوْلِكَ
لَقِيتُ الشَّجَاعَ إِلَى لَفْظِ الْإِسْدِ ، وَالْكَرِيمَ إِلَى لَفْظِ الْبَحْرِ ،
وَالْكُنْيَا مُخَالَفَةً لِلِاسْتِعَارَةِ فِي مَا هِيَ تَهَا ، فَلَا يُخْلَطُ أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ : وَأَمَّا ثَانِيًا فَإِنَّ قَوْلَهُ (إِلَى مَسَاوِيهِ فِي اللَّزُومِ لِيَنْتَقِلَ
مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ) إِنَّ أَرَادَ بِالْمَلْزُومِ ، الْمَدْلُولَ ، فَذَكَرُ الْمَدْلُولِ
أَوْضَحَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَدُولِ عَنْهُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ
غَيْرَ الْمَدْلُولِ فَهُوَ خَطَأٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا مَشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا إِلَّا
فِي مَدْلُوبِهِمَا لَا غَيْرُ ، وَلِهَذَا كَانَ كُنْيَاةً عَنْهُ ، نَعَمْ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى
هَذَا هَوَاهُ كَانَ مُؤَلِّمًا بِمُطَارَسَةِ الْمُنْطَقِ وَمُجَالِغَتِهِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ
عِبَارَاتُهُ ، (وَمَا كُلُّ أَذَانٍ تَسْمَعُ الْقِيلَ) فَإِنَّ مَوْضُوعَ عِلْمِ الْبَيَانِ
هُوَ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ وَمَعْرِفَةُ أَسَالِيهِمَا ، وَهِيَ بِمَعْزَلٍ عَنْ عِلْمِ
الْمُنْطَقِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُمَزَّجَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ لِاخْتِلَافِ
حَقَائِقِهِمَا

(التَّعْرِيفُ الرَّابِعُ)

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ وَلَمْ أَعْرِفْ قَائِلَهُ
وَهُوَ مُصَدِّقٌ فِيمَا نَقَلَهُ ، قَالَ : فِي حَدِّ الْكُنْيَاةِ ، إِنَّهَا اللَّفْظُ

الذى يحتمل الدلالة على المعنى ، وعلى خلافه ، وهذا فاسد
لامرين ، أما أولاً فلأن ما قاله يبطل باللفظ المشترك في نحو
قولك : قرء ، وشفق ، فإن كل واحد منهما دال على معنى ،
وعلى خلافه ، وأما ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالحقيقة والمجاز ،
فإن قولنا : أسد ، وبجر ، كما يدل على ما وُضع له بالحقيقة فهو
دال على ما استعمل فيه من المجاز ، فيلزم أن يكون ما
ذكرناه من الكناية ، وهو باطل ، فأما ابن الخطيب الرازى
فما زاد في حد الكناية في كتابه نهاية الإيجاز على أن قال :
هى اللفظ الدال على معنى مقصود مع ملاحظة معناه الأصلية ،
هذا ملخص كلامه ، ولم يُورده على جهة التحديد ، وهذا
فاسد بالاستعارة فإنها دالة على معنى مقصود مع ملاحظة
معناها الأصلية ، فيلزم على ما قاله دخولها في الكناية ، ويبطل
أيضاً بالحقيقة مع مجازها ، فإنه ما من مجاز يدل على معنى إلا
وهو دال على حقيقة ، وفي هذا دخول أنواع المجاز في الكناية ،
وهذا باطل ، والعجب من إطلاقه هذا الإطلاق مع إدراكه
لصناعة الحدود ، وتصونه عن النقوض ، وتبحره في علم الكلام

(التعريف الخامس)

ماقاله ابن الأثير عن نفسه وهو كل لفظ دلّ على معنى
يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة
والمجاز ، وهذا نحو قوله تعالى « نساؤكم حرث لكم » فان
لفظ الحرث دال على معناه بالحقيقة ، لكنه استعمل في مجازه
ههنا وهو الجماع في المأثني المخصوص الصالح للزرع ، فلما كان
دالاً على حقيقته ومجازه لا جرم كان كناية ، فهذا ملخص
كلامه مع حذف كثير من فضلاته وهو فاسدٌ لأوجه ثلاثة ،
أما أولاً فلأن ظاهر كلامه (معنى) يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز ، يدلّ على ان المحمول معنى واحدٌ على جهة الحقيقة
والمجاز ، وهذا خطأ فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون
حقيقة ومجازاً لاجتماع النقي والاثبات فيه ، لأنه يصير حقيقة ،
ليس حقيقةً وهو باطل ، بل الحق في الكناية أنهما معنيان ،
أحدهما حقيقة ، والآخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحدٌ ،
لأن قولنا فلان كثير رَمَادِ القَدَرِ ، هو بأصله دالّ على كثرة
الرَمَادِ ، وبمجازه على كرم الموصوف لكثرة ضيفانه ، فقد أساء
في هذا الإطلاق ، وأما ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالاستعارة

في مثل قولنا فلان أسدٌ وبحرٌ، فإن قولنا : أسدٌ كما يدلُّ بحقيقته على السبع ، فهو دالٌّ بمجازه على الشجاعة ، فيجب دخوله في حدِّ الكناية ، وأمّا ثالثاً فلأن قوله (بوصفٍ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز) يدخل فيه التشبيه ، فإنه لا بدَّ من اعتبار أمرٍ جامعٍ ، بخلاف الكناية ، فإنها لا تقتصر إلى ذكر الجامع ، فاعتبار قيد الوصف الجامع ، يُدخلها في التشبيه ويُخرجها عن حقيقتها ، فهذا ما يرد على حدِّ ابن الأثير في الكناية ، ولقد طوَّلَ فيه أنفاسه ، وزعم أن أحداً لم يسبقه إلى هذه المقالة ، ومن العجب أنه قد عاب على مَنْ ذكر في حدِّ الكناية ذكرَ الجامع كما حكاه عن بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه ، ومع ذلك فإنه قد اعتبره في حدِّه ، وهذه مناقضة على القُرب ، ولم يذر أن العلم بصناعة الحدود بمَعزَلٍ عن علم الكتابة ، فهو (ممن حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء) فأذا عرفت فساد هذه الحدود بما لخصناه ، فالمختار عندنا في بيان ماهية الكناية ، أن يقال : هي اللفظ الدالُّ على معنيين مختلفين ، حقيقةً ومجازاً من غير واسطة ، لا على جهة التصريح ، ولنفَسِّرُ مرادنا بهذه القيود ، فقولنا . اللفظُ الدالُّ يُحْتَرِزُ به عن التعريض ، فإنه ليس مدلولاً

عليه بلفظ، وإنما هو مفهومٌ من جهة الإشارة والفحوى كما
سنقرر ماهيته من بعدها بمعونة الله تعالى، والتفرقة بينه وبين
الكناية وقولنا على معنيين، يُحترز به عما يدلُّ على معنى واحدٍ،
فإنه ليس كناية، ويدخل فيه اللفظ المتواطىء، كرجل،
وفرس، واللفظ المشترك كقولنا قرء، وشفق، فإنهما دالان
على معنيين، وقولنا مختلفين، يخرج عنه المتواطىء، فإن دلالاته
على أمور متماثلة، وقولنا حقيقة ومجاز، يُحترز به عن اللفظ
المشترك، فإن دلالاته على ما يدلُّ عليه من المعاني على جهة
الحقيقة لا غير، وقولنا من غير واسطة، يُحترز به عن التشبيه،
فإنه لا بُدَّ فيه من أداة التشبيه، إمّا ظاهرة كقولك زيد
كالأسد، وإمّا مضمرة، كقولك زيد البحر، وقولنا على جهة
التصريح، يُحترز به عن الاستعارة، فإن دلالتها على ما تدلُّ
عليه من جهة صريحها، إمّا من غير قرينة، كدلالة الأسد
على الحيوان، وإمّا مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع،
فكلاهما مفهومٌ من جهة التصريح، بخلاف الكناية فإن
الجماع ليس صريحاً من قوله تعالى « فَأَتُوا حَرثَكُمْ » وإنما
هو مفهومٌ على جهة التبع كما دلَّت عليه بحقيقتها فهذا هو الحدُّ
الصالح لتقرير ماهية الكناية

﴿ تنبيه ﴾

أَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ عَلَى عَدِّ الْكُنْيَةِ مِنْ
أَنْوَاعِ الْمَجَازِ خِلَافًا لِابْنِ الْخَطِيبِ الرَّازِيِّ ، فَإِنَّهُ أَنْكَرَ كَوْنَهَا
مَجَازًا ، وَزَعَمَ أَنَّ الْكُنْيَةَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنَّ تَذَكُّرَ لَفْظَةٍ وَتُقْيِدُ
بِمَعْنَاهَا مَعْنًى ثَانِيًا هُوَ الْمَقْصُودُ ، فَإِذَا كُنْتَ تُقْيِدُ الْمَقْصُودَ
بِمَعْنَى اللَّفْظِ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مُعْتَبَرًا فِيهَا نَقَلْتَ اللَّفْظَةَ
إِلَيْهِ عَنْ مَوْضُوعِهَا . فَلَا يَكُونُ مَجَازًا ، وَمِثَالُهُ عَلَى زَعْمِهِ أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ فَلَانَ كَثِيرَ رِمَادٍ الْقَدْرَ ، فَإِنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ حَقِيقَةَ
كَثْرَةِ الرِّمَادِ دَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ جَوَادًا ، فَأَنْتَ قَدْ اسْتَعْمَلْتَ
هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْأَصْلِيِّ وَغَرَضُكَ فِي إِفَادَةِ كَوْنِهِ كَثِيرَ الرِّمَادِ
مَعْنًى يَلْزَمُ الْأَوَّلَ ، وَهُوَ الْكَرَمُ ، فَإِذَا وَجِبَ فِي الْكُنْيَةِ
اعْتِبَارُ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ لَمْ يَكُنْ مَجَازًا أَصْلًا هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ
فِي كِتَابِهِ نَهَايَةُ الْإِيْجَازِ ، وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَمْرَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلُهُمَا فَلأنَّ
حَقِيقَةَ الْمَجَازِ ، مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ، خِلَافَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ بِأَصْلِ
وَضَعِهِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « أَوَّلًا مُسْتَمُّ النِّسَاءِ » فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ فِي
الْمَلَامَةِ هِيَ مِمَاسَةِ الْجَسَدِ لِلْجَسَدِ ، وَدَلَالَةُ الْمَامَةِ عَلَى الْجَمَاعِ
لَيْسَ بِأَصْلِ الْوَضْعِ ، وَهَذِهِ هِيَ فَائِدَةُ الْمَجَازِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ

الكناية قد دلت على معناها اللغوي الذي وضعت من أجله ،
فبعد ذلك لا يخلو حالها ، إما أن تدلّ على معنى يخالف لما
دلت عليه بالوضع أم لا ، فإن لم تدلّ فلا معنى للكناية ،
وإن دلت عليه وجب القول بكونه مجازاً ، لما كان مخالفاً لما
دلت عليه بالوضع ، والعجب من ابن الخطيب حيث أنكر
كون الكناية مجازاً ، واعتزّف بكون الاستعارة مجازاً ،
وهما سيان في أن كلّ واحدٍ منهما دالّ على معنى يخالف
مادّل عليه بأصل وضعه

« دقيقة »

أعلم أن التفرقة بين الكناية والاستعارة ظاهرة ،
وذلك أنك إذا قلت جاءني الأسد ، ورأيت أسداً فهذا
وما شاكلة تجوز بالاستعارة فأنت إذا أطلقتها فلتراد
به حقيقة وهو السبع فلا تحتاج فيه إلى قرينة ، وإذا أردت
به الشجاع فأنت تحتاج فيه إلى قرينة ، فهما بالحقيقة وضمان ،
أحدهما مجاز ، والآخر حقيقة ، فتى أفاد الحقيقة فإنه لا يفيد
المجاز ، ومتى أفاد المجاز فإنه لا يفيد الحقيقة ، بخلاف الكناية ،
فإنها إذا أطلقت فالمعنيان أعني الحقيقة والمجاز مفهومان معاً

عند إطلاقها ، ومثالها قولنا . فلان كثير رَمَادِ القِدر ، فإنك قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، وغرضك في إفادة كونه كثير رَمَادِ القدر إفادة معنى آخر يلزمه ، وهو الكرم ، وهكذا في قوله تعالى « أُولَئِكَ سَمُّوا النَّسَاءَ » فإنك قد أفدت به موضوعه اللغوي بالأصالة ، لكنه قصد به معنى آخر وهو الجماع ، فهما مفهومان عند الإطلاق لكن أحدهما حقيقة والآخر مجاز كما قررنا ، فقد وضع الفرق بينهما بما أشرنا إليه ، نعم هذا هو الذي غرَّ ابن الخطيب حتى أبطل كون الكناية مجازاً ، فإنه لما كان معناها اللغوي مفهوماً عند استعمال كونها مجازاً في غيره ، أبطل مجازها ، وظنَّ أنَّ كون معناها اللغوي مفهوماً عند استعمالها في مجازها يُزيلُ كونها مستعملة في المجاز ، وليس الأمر كما زعمه ، بل هما مفهومان معاً ، فأمَّا ابن الأثير ، فهو وإن قال إن الكناية من باب الاستعارة ، لكنه أحسنُ حالاً من ابن الخطيب ، فإنه بقوله هذا لم يخرجها عن حدِّ المجاز وحكمه ، لأنَّ الاستعارة من باب المجاز ، فكما أنَّ الاستعارة لا تكون إلاَّ بحيث يُطوَّى ذكر المستعار له ، فهكذا حال الكناية ، فاتها لا تكون إلاَّ حيث يكون ذكر المكنى عنه مطوياً فيه ، فإذا ن

حاصلُ الكلام في الكناية ، أنه يتجاذبها أصلان ، ثم ذاك
الأصلان يستحيلُ فيهما أن يكونا حقيقتين ، لأن ذلك
هو اللفظُ المشتركُ ، وباطلُ أن يكونا مجازين ، لأن المجاز
فرعٌ على الحقيقة كما مرَّ بيانه ، وإذا كان فرعاً على حقيقةٍ
تقلَّ عنها ، فإنها لا تُنزلُ الا على تلك الصورة المنقولة بعينها
من غير زيادة ، فكما أن المجاز نفسه لا يكون له حقيقتان ،
فكذا حالُ المجازين لا يصدران عن حقيقة واحدة ، فاذا
بطل هذان القسمان لم يبق إلا أنه يتجاذبها حقيقةٌ ومجازٌ ،
وهذا هو المطلوبُ ، ولا قسمَ ههنا رابعٌ فنورده وتكلم عليه ، هذا
ملخص كلام ابن الاثير فيما زعمه ، والحق الذي لا غبارَ على
وجهه ، أن الكناية مخالفةٌ للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من
اودية المجاز ، والتفرقةُ بينهما تقع من أوجهٍ ثلاثة ، أولها من
جهة العموم ، والخصوص ، فإن الاستعارة عامةٌ ، والكناية
خاصةٌ ، ولهذا فإن كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية
استعارة ، وثانيها أن الكناية يتجاذبها أصلان ، حقيقةٌ ومجازٌ ،
وتكون دالةٌ عليهما معاً عند الإِطلاق ، بخلاف الاستعارة ،
فإن لفظ الاسد يستعمل في السبع فيكون دالاً عليه ، ثم
يستعمل في الشجاع فيكون دالاً عليه ، فأما الكناية فهي

دالة على الحقيقة والمجاز جميعاً عند الإطلاق ، وثالثها هو أن لفظ الاستعارة صريحٌ ، ودلائلها على ما تدل عليه من الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن دلائلها على معناها المجازي ، ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد اقترقا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفة لحقيقة الأخرى ، لا يقال فلي أی وجه يكون التعويلُ في اشتقاق اسم الكناية ، هل يكون من الستر ، أو يكون اشتقاقها من الكنية ، لأننا نقول : الأمران محتملان فيها

وبيانه ، أمّا اشتقاقها من الستر فهو ظاهرٌ ، لأن المجاز مستورٌ بالحقيقة حتى يظهر بالقرينة ، فالحقيقة ظاهرة والمجاز خفي ، وأمّا اشتقاقها من الكنية فهو ممكنٌ أيضاً ، لأن الرجل إذا كان اسمه محمداً ، فهو كالحقيقة في حقه ، لأنه هو الموضوع بإزائه أولاً ، وأمّا قولنا : أبو عبد الله ، فإنه أمرٌ طارئٌ بعد جرى محمد عليه ، لأنه كأنهم لا يطلقونه عليه إلا بعد أن صار له ابنٌ يُقال له عبد الله حقيقة ، أو تفاؤلاً ، فلهذا قلنا بأنه كنيةٌ ، لما كان موضحاً للاسم وكاشفاً عنه فهما كما ترى صالحان للاشتقاق

— الفصل الثاني —

في بيان ماهية التعريض ، وذكر التفرقة بينه وبين
الكناية ، أمّا حقيقة التعريض فله مجريان
المجرى الأول ، لغوى ، والتعريض خلاف التصريح ،
يُقال : عَرَضْتُ لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه ،
ومنه المعارِضُ في الكلام ، وفي أمثالهم « إِنَّ في المعارِضِ
لَمَنْدُوحَةٍ عن الكذب » أرادوا أن المعارِض فيها سعة عن
قصد الكذب وتعمده ، واشتقاقه من قولهم عرض له كذا ،
إذا عَنَّ ، لأن الواحد منا قد يمرض له أمرٌ خلاف التصريح
فيؤثره ويقصده

المجرى الثاني في مصطلح علماء البيان وله تعريفان

(التعريف الأول)

ذكره ابن الأثير ، وحاصل ما قال : أنه اللفظ الدال على
الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي ،
فقوله اللفظ الدال على الشيء ، عام في جميع ما يدل عليه اللفظ
من جهة النص والظاهر والحقيقة والمجاز ، وقوله من طريق

المفهوم: يُخرج جميع ما ذكرناه، فإن دلالتها من جهة اللفظ، لا من جهة مفهومها، وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح، وليس يحتز به عن شيء آخر، ولو حذفه لجاز، هذا ملخص كلامه مع فضل بيان مثاله في القيود، ولم يذكره في كتابه، وهذا التعريف فاسد لأمرين، أما أولاً فلأن المفهوم منقسم إلى ما يكون مفهوماً الموافقة، وإلى مفهوم المخالفة، فأما مفهوم الموافقة، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تُضَحُّوا بالمُورَاءِ » فإنه يدخل فيه العمياء « ولا تُضَحُّوا بالقرجاء » فإنه يدخل فيه مقطوعة الرجاين من جهة مفهومه، وأما مفهوم المخالفة فكقوله عليه السلام « لا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بالطَّعَامِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ » فما لا يكون مطعوماً لا يجري فيه الربا على زعم الشافعي، فدلّ على أن ما عدا المطعوم بخلافه، وكل واحد من هذين المفهومين مأخوذ من جهة اللغة، ودالّة عليها الألفاظ، والتعريض ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرّر عليه كلامه، فهذه مناقضة ظاهرة، لأن قوله من طريق المفهوم، يدلّ على كونه لغوياً، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا من طريق اللفظ، ينقض ذلك، وأما ثانياً فلأن قوله (لا بالوضع الحقيقي ولا

(المجازي) ففضلة لا يحتاج إليها ، لأن ما قبله من القيود قد أغنى عنه ، ومن حق ما يكون حدًا أن لا يكون فضلةً ، فإن زعم زاعم وقال : إن ابن الأثير غرضه بقوله هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، ليُخرج به النص والظاهر ، فإن دلالتهما من جهة المنطوق ، لا من جهة المفهوم وقوله (لا بالوضع الحقيقي ولا بالوضع المجازي) ليُخرج منه الاستعارة ، فإن دلالتها من جهة المجاز على مدلولها ، ويُخرج منه الكناية ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من طريق الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض فإنه خارج عن هذه الدلالات الحقيقية والمجازية جميعاً ، فجوابه هو أن دلالة التعريض إنما هي من جهة القرينة ، وليست من جهة المفهوم كما زعم ابن الأثير ، لأن دلالة المفهوم لغوية ، ولا هي حاصلة من جهة المنظوم لا بالحقيقة ولا بالمجاز ، فإذا لا معنى لكلامه . والذي غره من هذا ما قرع سمعه وخرق قِرطاس عقله من لقب المفهوم في لسان الأصوليين ، فظن خلفه وطأته في المباحث الأصولية أن دلالة المفهوم من جهة القرينة ، وليس الأمر كما ظنه ، وإنما دلالة المفهوم لغوية ، مخالفة كانت أو موافقة ، والتعريض بمنزلة عن ذلك لما أوضحناه

(التعريف الثاني)

أن يُقال فيه . هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ، فقولنا
(الحاصل عند اللفظ) عامٌ يدخل تحته لفظُ الحقيقة ، وما
يندرجُ تحتها من النصّ والظاهر ، ولفظُ المجاز ، وما يندرج
تحتُه من الاستعارة والكناية ، وقوله (لا به) يخرج منه جميع
ما ذكرناه ، لأن الحقيقة وما يندرج تحتها ، والمجاز وما يندرج
تحتُه ، كلها مستويةٌ في دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند
اللفظ ، ويدخل تحته التعريضُ فإنه حاصلٌ بغير اللفظ ،
وهو القرينة كما مرّ بيانه ، وإن شئت قلت في حدّه : هو
المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ ، لأن التعريض إنما
حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ ، فينحلُّ من مجموع
ما ذكرناه أن دلالة اللفظ على ما يدلّ عليه من المعاني على
ثلاث مراتب

(المرتبة الأولى) أن يكون ذلك حاصلًا من جهة
ملفوظه ، وما هذا حاله يندرج تحته النصوصُ والظواهرُ ،
والألفاظ المؤوَّلة ، والحقائق المشتركة ، وغير ذلك من
الحقائق اللفظية

(المرتبة الثانية) أن يكون ذلك المعنى حاصلًا من جهة المفهوم ، ثم ينقسمُ الى مفهوم الموافقة ، والى مفهوم المخالفة ، فما وافق اللفظ في دلالة على ما يدل ، فهو الموافق ، وهذا كقول صاحب الشريعة صلوات الله عليه « إذا وقع الحيوان في السمن أريق المائع وقور ما حوالى الجامد » فإن العسل وسائر المائعات مثله ، وما خالف اللفظ في دلالة فهو المخالف كقوله عليه السلام « في سائمة الغنم زكاة » ففهمه أن لا زكاة في المعلوفة

والمفهوم على درجات مختلفة وأحوال متفاوتة في الجلاء والظهور ، والخفاء ، قد استوفينا ذكرها في الكتب الأصولية (المرتبة الثالثة) ما كان من معقول اللفظ ، ويندرج تحت هذا جميع الاستنباطات الفقهية التي أخذت من غير ظاهر اللفظ ، فاذا حُرِّمَ الحمر بنصٍ فإننا نُحَرِّمُ غيرها بجامع الشدة والسكر ، بمعقول اللفظ ودلالته عند ورود التعبد بالقياس ، فهذه دلائل الألفاظ ، فأما التعريض فليس يفهم من جهة اللفظ ، ولكنه مدلول عليه بالقرينة ، خلافا لما زعمه ابن الأثير ، من كونه مفهوماً من طريق المفهوم كما قرّناه ، ولنذكر له مثالين

(المثال الأول) للتعريض في خطبة النكاح ، كما أشار إليه تعالى في قوله « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » وهذا كقول الزوج . إني لمرغوبٌ فيك ، لأحوالك الجميلة ، وإني لاحتاجُ الى ما آتسُ به ، فهذا وأمثاله مما لا يدلُّ على النكاح بحقيقته ، ولا بمجازه ، ولا من جهة ظاهره ، ولا من جهة مفهومه ، وإنما هو حاصلٌ من جهة القرينة وأحوال الشرائع والشيم.

(المثال الثاني) قولك . لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب ، والله إني لفقيرو ، وإني لاحتاجُ وما في يدي شيءٌ ، وإني عُريانٌ ، والبرءُ قد آذاني ، فهذا وأمثاله تعريضٌ بالطلب ، وليس دلالة على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ، كما أشرنا إليه ، ومن ثمَّ قيل له تعريضٌ ، لما كان المعنى منه مفهوماً من عرضه ، أى جانبه ، وعرضُ كلِّ شيءٍ جانبه ، وهو كثيرُ الدَّورِ في الكلام ، وله مدخلٌ في البلاغة . وموقعٌ عظيمٌ ، فإذا تمهَّدت هذه القاعدةُ فلنذكرُ أمثلة التعريض ، ثم نردِّفه بذكر التفرقة بينه وبين الكناية فهذان مقصدان نوضحهما بعون الله تعالى

﴿ المقصد الأول ﴾

(في بيان أمثله)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان لا يميزون بين التعريض
والكناية في الماهية ، وقد ميزنا كل واحدٍ منهما بحده ،
وكثيراً ما يخلطون أمثلة هذا بهذا وهما مفترقان كما أشرنا
إليه ، ونقتصر من الأمثلة على ضروب خمسة

(الضرب الأول)

منها ما ورد في القرآن وهذا كقوله تعالى في قصة
إبراهيم « قالوا أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل
فعله كبيرُهُمْ هذا فاسناً لوهمُ إن كانوا ينطقون » فإنما
أورد إبراهيم صلوات الله عليه هذا الكلام على جهة التهم
والاستهزاء والسخرية بعقولهم ، وذلك يكون من وجهين ،
أحدهما أنه لم يرد نسبة الفعل الى كبير الأصنام ، وإنما قصد
تقريره لنفسه وإثباته لها على رمز خفي ، ومسلِك تعريض ،
يبلغ به إلزام الحجة لهم ، والتسفيه لحلومهم ، كأنه قال يا ضعفاء
العقول ويا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يُجيبُ إن
سُئِلَ ، ولا ينطقُ إن كُلمَ وتجعلونه شريكاً لمن له الخلق

والأمر، فوضع قوله « فاسألوهم إن كانوا ينطقون » موضع هذا، ونظير هذا لو أحضر عدلي وجبري للمناظرة، فلما تقابلا للإفحام قام العدلي فلطم الجبري لكمة شديدة، فقيل للعدلي من فعل هذا، فله أن يقول فعله الله فوضع قوله : فعله الله ، موضع إلزام الحجة وقطع الخصومة للجبري، فهكذا قول إبراهيم عليه السلام « فعله كبيرهم » وثانيهما أن يقال : إن كبير الأصنام غضب لما عبده معه غيره من هذه الأصنام الصغار، فكسرها على جهة التخيّل والتمثيل، وغرض إبراهيم بذلك أن يعرض بهم في كونهم قد أشركوا في العبادة من هو دون الله، وأن من دونه مخلوق حقير من مخلوقاته ، فوضع هذا الكلام لفاحش ما أتوا به وعظيم ما تلبسوا به من عبادة غير الله ، ومن ذلك قوله تعالى « فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بآدي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين » فهذه الآية كلها موضعها في قصدهم واعتقادهم موضع التعريض بأنهم أحق بالنبوة، وأن نوحاً لم يكن متميزاً عليهم بحالة يجب لأجلها أن يكون نبياً من بينهم فقالوا . لو أراد الله أن يجعل النبوة في أحد من

البشر، لكانوا أحقَّ بها دُونَهُ ، والتعريضُ في القرآنُ واردٌ كثيراً بأحوال الكفرة في التَّهَكُّمِ والنقص وإسقاط المنزلة وحطِّ القَدَرِ، ومواضعها دقيقةٌ تُسْتَخْرَجُ بالفكر الصافي، والرسوخ في قدم البلاغة

(الضرب الثاني)

ما ورد من السنة النبوية ، فمن ذلك أنَّه خرج يوماً وهو محتضنٌ لأحد الحسنين فقال لهما « إِنَّكُمَا لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ ، وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بِوَجِّ » فهذا الكلامُ وأمثاله أوردتهُ على جهة التعريض لغيره ، وأقامه مقامه ، فوضع قوله (إِنَّكُمَا مِنْ رِيحَانِ اللَّهِ) موضع الرحمة بهما والشفقة والحنو والعطف عليهما ، وإعظامِ المنزلة عنده لهما ، فعرّض به عن ذلك ، ثمَّ وضع قوله (وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بِوَجِّ) موضع النعي لنفسه والتعزية لها بكونه قد قُرِبَتْ وفاته ، ووجهُ التعريض ، هو أن وجَّاً موضعٌ بالطائف ، وأراد به غزاةَ حُنينٍ ، لأنها آخرُ غزوةٍ وقع فيها القتالُ مع المشركين ، فأما غزوةُ تبوكَ ، والطائف ، اللتان كاتتا بعدها فلم يكن فيهما قتالٌ ، وإنما كان خروجٌ من غير ملاقاتٍ للحرب ،

فكلُّ هذا الكلام تعريضٌ بقُرب وفاته وتأسُّفٌ على مفارقة أولاده ، لأنَّ غزوة حُنينٍ كانت في شوال سنة ثمان ، ووفاته كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة فكانه قال : **إِنكُمَا لَمِنْ رَزَقِ اللَّهِ الَّذِي يُسْتَرَاخُ بِهِ ، وَتَقَرُّ بِهِ النَّفْسُ ، وَإِنِّي مُفَارِقُكُمْ عَنْ قَرِيبٍ ، فَانْظُرْ إِلَى هَذَا التَّعْرِيزِ ، مَا أَحْسَنَ مَغْزَاهُ وَأَدَقَّ فِي الْبَلَاغَةِ عَجْرَاهُ ، وَكَمْ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ هَذِهِ اللَّطَائِفِ الْعَجِيبَةِ ، وَالْأَسْرَارِ الدَّقِيقَةِ وَالرَّمُوزِ الْخَفِيَّةِ**

(الضرب الثالث)

كلامُ أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، قال في كلام يخاطبُ به زياد ابن أبيه ، وكان عاملاً لعامله عبد الله بن عباس على فارس وكرمان ، وكُور الأهواز ، « **وَإِنِّي أَقْسَمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَّنَّ بَلْغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فِتْنَةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لَا شُدْنَ عَلَيْكَ شِدَّةً ، تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ ، ثَقِيلَ الظَّهْرِ ، ضَنْبِيلَ الْأَمْرِ ، وَالسَّلَامِ** » فهذا كما يحتمل أن يكون على ظاهره فإنه يحتمل أيضاً أن يكون قد أخرجه مُخرَج التعريض فيما كان منه من الانتساب الى أبي سفيان وتهديداً له على ذلك ، فأوقعه موقعه ، وقوله عليه السلام :

« أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي فَلَنَا بِطُرُقِ السَّمَاءِ
أَعْلَمُ مِنْ بَطُرُقِ الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ نَشْغَرَ بِرِجْلِهَا فَتَنُ تَطَأُ فِي
خَطَايَاهَا ، وَتَذْهَبُ بِأَحْلَامِ قَوْمِهَا » فَكَمَا يُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا عَلَى
ظَاهِرِهِ وَهُوَ السَّابِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهُ ، يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
أُورْدَهُ مُؤَرِّدَ التَّعْرِيزِ تَهْكُمًا بِأَصْحَابِهِ ، وَاتِّقَاصًا لِقُدْرِهِمْ ، لَعَدَمِ
عِلْمِهِمْ بِقُدْرِهِ وَجَهْلِهِمْ بِحَالِهِ وَأَمْرِهِ ، فَرَمَزَ بِهِذِهِ الْمَقَالَةَ إِلَى ذَلِكَ ،
وَمَنْ لَحَظَ كَلَامَهُ بَعَيْنَ الْإِنْصَافِ ، وَأَصْنَى سَمْعَهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ
وَدَانَ بِالْاعْتِرَافِ ، عَرَفَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْبَلَاغَةِ شَمْسٌ لَا يَشَارِكُهُ
غَيْرُهُ فِي الشَّعَاعِ وَأَنَّهُ فِي الْفَصَاحَةِ فَلَكٌ لَا يُدَانِيهِ غَيْرُهُ
فِي الْارْتِفَاعِ

(الضرب الرابع)

ما ورد في كلام البلغاء من التعريض ، حَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ
فِي كِتَابِهِ : أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ وَالِيًّا عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ قَبْلِ
مَعَاوِيَةَ ، فَعَزَلَهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ قَالَ : عَزَلْتُكَ لثَلَاثٍ ، لَوْلَمْ تَكُنْ
الْأَوَّاحِدَةَ لَا وَجِبْتَ عَزْلَكَ ، إِحْدَاهُنَّ أَنِّي أَمَرْتُكَ عَلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، وَيُنْكَمَا مَا يَنْكَمَا ، فَلَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَشْتَفِيَ
مِنْهُ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْهُنَّ كِرَاهَتُكَ أَمْرَ زِيَادٍ ، وَالثَّلَاثَةُ أَنِّي ابْنَتِي

(رَمْلَةٌ) استعَدَّتْكَ عَلَى زَوْجِهَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ ، فَلَمْ تَعِدْهَا ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ : أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ ، فَإِنِّي لَا أَنْتَصِرُ عَلَيْهِ فِي سُلْطَانِي ، وَلَكِنْ إِذَا تَسَاوَتْ الْأَقْدَامُ ، عَلِمَ أَيْنَ مَوْضِعُهُ ، وَأَمَّا كِرَاهَتِي أَمْرَ زِيَادٍ ، فَإِنَّ سَائِرَ بَنِي أُمَيَّةٍ كَرِهَوْهُ ، وَأَمَّا اسْتِعْدَاءُ (رَمْلَةٍ) عَلَى عَمْرُو بْنِ عَثْمَانَ ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَيَأْتِي عَلَى سَنَةٍ وَعِنْدِي بِنْتُ عَثْمَانَ فَمَا أُكْشِفُ لَهَا ثَوْبًا ، يَرِيدُ أَنْ (رَمْلَةٍ) بِنْتُ مَعَاوِيَةَ ، إِنَّمَا اسْتَعَدَّتْ لَطَلَبِ الْجَمَاعِ ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : يَا بَنِي الْوَزْغِ ، لَسْتُ هُنَاكَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ هُوَ ذَاكَ ، وَهَذَا مِنَ التَّعْرِیضَاتِ اللَّطِيفَةِ الْآخِذَةِ مِنْ حُسْنِ الْمَلَاظِفَةِ بِحِظِّ وَافِرٍ ، وَالطَّفُّ مِنْهَا وَأَدْخُلُ فِي الرِّشَاقَةِ ، مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ عُفَّانَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ فَتَزَدْتُ عَلَى أَنْ تَوْصَنَّا ، فَقَالَ عُمَرُ : وَالْوَضُوءَ أَيْضًا ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِالْعُسْلِ ، فَقَوْلُهُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ، تَعْرِیضٌ بِالْإِنْكَارِ عَلَيْهِ ، لِتَأْخُرَهُ عَنِ الْحُضُورِ لِلصَّلَاةِ ، وَتَرْكُ السَّبْقِ إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ وَالْإِنْصَافِ لِنِي أَحْسَنَ مَوْقِعٍ ، وَمِنْ

التعريض اللطيف ما روى عن امرأة أنها وقفت على قيس بن سعد ، فقالت : أشكو إليك قلة الفأر في بيتي ، فقال : ما أحسن ما ورت عن حاجتها ، املؤا لها بيتها خبزاً وسمناً ولحماً ، ويحكى أن عجوزاً تعرضت لسليمان بن عبد الملك بن مروان ، فقالت له : يا أمير المؤمنين مشيت جردان بيتي على العصي ، فقال لها ألطف في السؤال ، لآجرم لأردنهما ثب وثب الفهود ، وملأ بيتها حباً ، وأنا شديد العجب والاستغراب من ابن الأثير ، حيث أورد في كتابه المثل ، طرفاً وعجائب وحكايات في المنظوم والمنثور عن أهل البلاغة ، وحكى عن نفسه ما كان منه من التقليدات ، والكتب ، والرسائل والتهاني والتعازي حتى ملأ كتابه مما كان منه من ذلك ، وأعجب بحاله وأمره فيما هنالك غاية الإعجاب ، وما درى أن الإعجاب ، ضد الصواب ، وأغفل على كثرة ما نقل ، كلام أمير المؤمنين في الخطب والرسائل ، والكتب الوجيزة ، ومعاني التوحيد التي أشار إليها ، ودقائق البلاغة ، وأسرار الحكم في طويل الكلام وقصيره ، مع أنه لا غاية في البلاغة الا وقد بلغها ، ولا نهاية الا وقد تجاوزها ، ولقد كان الاختصار على كلام أمير

المؤمنين فيه شفاء كلِّ علةٍ ، وبَلالٍ كلِّ غلةٍ ، وما أحقّه
كلام أبي الطيب المتنبّي

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به

في طلعه الشمس ما يُغنيك عن زحلٍ

(الضرب الخامس)

(فيما ورد من التعريضات الشعرية)

فمن ذلك ما قاله الشَّيْذَرُ الحارثي

بَيِّ عَمَّنَا لَا تَذْكُرُوا الشَّعْرَ بَعْدَ مَا

دَفْتُمُ بِصَحْرَاءِ الْغُمَيْرِ الْقَوَافِيَا

فليس قصده مما قال ، الأبيات الشعرية ولكنه قصد

تعريفهم بما كان جرى في ذلك الموضع من الظهور عليهم

والقتل لأشرافهم ، فذكر الشعرَ ، وجعله تعريضا ، أي لا

تفخروا بعد تلك الواقعة ، ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسَيْنِيِّ وَرَقَّ كَلَامُنَا

وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَبْعَةُ أَيْ إِذْلالٍ

فهذا جعله للتعريض عن الجماع ، وقد عدّه بعضُ علماء

البيان كالنفاغى والعسكريّ ، من الكناية ، وهو محتملٌ لهما

جميعا ، ولأجل تقاربهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما
 بالآخر كما سنذكر التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى ، ومن
 التعريض الرائق ما قاله نصر بن سيار في شحذ عزائم بني
 أمية بإذراك النار ، والانتقام لمن أرادهم
 أرى خلل الرماد وميض جمر
 ويوشك أن يكون له ضرام
 فإن النار بالزندان تورى
 وإن الحرب أولها كلام
 أقول من التعجب ليت شعرى
 أأيقاظ أمية أم نيام
 فان هبوا فذاك بقاء ملك
 وإن رقدوا فإني لا ألام

وقد يرد التعريض من غير الالفاظ العربية كالتوراة ،
 والإنجيل ، والسريانية ، والفريسية ، وذلك لكثرة الحاجة اليه ،
 وأعجب ما سمعته من ذلك ، أن رجلاً من خواص كسرى
 قيل له إن الملك يختلف الى امرأتك ، فهجرها من أجل
 ذلك ، وترك فراشها ، فأخبرت كسرى ، فدعاه ، وقال له ،

قد بلغني أن لك عينا عذبة وأنك لا تشرب منها ، فقال له :
أيها الملك بلغني أن الأسد يردّها ، خفّفته ، فاستحسن
كسرى منه كلامه ، وأسنى عطيته

﴿ المقصد الثاني ﴾

في بيان التفرقة بين التعريض والكناية ويشتمل على
تنبيهات ثلاثة

(التنبيه الأول)

(في أن التعريض ليس معدوداً من باب المجاز)

وبيانه هو أن المجاز ما دلّ على خلاف ما وضع له في
الأصل ، والتعريض ليس حاله هكذا ، فإنه دالّ على ما كان
دالاً عليه في الأصل ، خلا أنه أفاد معنى آخر بالقرينة . ومثاله
قوله تعالى « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا » فهذا استفهام
ورد على جهة الإنكار ، وهو مجاز فيه ، وهو دالّ على ما وضع
له ، لكنّه تعريضٌ بالكفار في إنكار الرّجعة ، والمعاد
الأخروي ، وليس دالاً عليه من جهة مجازه ، ولا من جهة
حقيقته ، وإنما هو مفهوم من جهة القرينة ، كما قررناه من قبل ،
ومن غريب ما جاء في التعريض قول أمير المؤمنين كرم الله

وجهه : « إِنْ الْمَوْتَ طَالِبٌ حَيْثُ لَا يَفُوتُهُ الْمُقِيمُ ، وَلَا يُعْزِزُهُ الْهَارِبُ ، وَإِنْ أَكْرَمَ الْمَوْتَ الْقَتْلُ ، وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ بِيَدِهِ ، لَضَرْبَةُ أَلْفِ سَيْفٍ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ مِيتَةٍ عَلَى الْفِرَاشِ » فهذا كلامه ، قاله على جهة التعريض لأصحابه في تأخيرهم عن الجهاد ونكوصهم عن قتال عدوهم ، ثم قوله أيضا : يخاطب به أصحابه « أَيْنَ الْقَوْمُ الَّذِينَ دُعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَبِلُوهُ ، وَقَرَأُوا الْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ ، وَهَيَّجُوا لِلْجِهَادِ فَوَلَّوْهُ وَلَةَ اللَّقَاحِ لِأَوْلَادِهَا ، وَسَلَبُوا السِّیُوفَ أَعْمَادَهَا ، وَأَخَذُوا بِأَطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفًا زَحْفًا ، وَصَفًا صَفًّا ، بَعْضُهُمْ هَلَاكٌ ، وَبَعْضُهُمْ نَجَا » إلى آخر كلامه فهذا كلامٌ أخرجه نخرج التعريض بأصحابه ، حيث لم ينقادوا لأمره ، ولا استمعوا قوله

(التنبيه الثاني)

(في بيان موقعه)

واعلم أن موقعه إنما يكون في الجمل المترادفة ، والألفاظ المركبة ، ولا يرد في الكلم المفردة بحال ، والسر في ذلك هو أن دلالة على ما يدل عليه لم يكن من جهة الحقيقة ، ولا من جهة المجاز ، فيجوز وروده في الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز

في الحقائق ، وكما جاز في المجازات ورودهما معاً كالاستعارة ،
والتشبيه المضر الأداة ، والكناية ، فإنها واردة في الأمرين
جميعاً ، كما لخصناه من قبل ، وإنما دلالة كانت من جهة
القرينة ، والتلويح والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ،
ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب ، فلاجل هذا كان مختصاً
بالوقوع منه ، لا يقال فإذا كان التعريض ليس مدلولاً عليه
باللفظ ، لا مجازاً ولا حقيقةً ، فأى مانع من اشتغالهم به في
الكلم المفردة ، كما كان في المركبة ، فأى تفرقة بينهما في ذلك ،
لأننا نقول : هذا مردود من وجهين ، أما أولاً فلأن أمر
الوضع موكول الى اختيارهم ، وموقوف على ما فهمناه من
تصرفاتهم ، فلأنهم ما قصره على المركب لا غير ، وأما ثانياً
فلعل اللفظ المركب أدل على المقصود ، وأوضح للمراد ، ولا حرج
عليهم في قصره عليه

(التنبيه الثالث)

(في بيان التفرقة بينه وبين الكناية)

ويظهر ذلك من أوجه ثلاثة ، أولها أن الكناية واقعة
في المجاز ، ومعدودة منه ، بخلاف التعريض ، فلا يعد منه ،

وذلك من أجل كون التعريض مفهوماً من جهة القرينة ،
فلا تعلق له باللفظ ، لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ،
وثانيها هو أن الكناية كما تقع في المفرد ، فقد تكون واقعة في
المركب ، بخلاف التعريض ، فإنه لا موقع له في باب اللفظ
المفرد كما مرّ بيانه ، وثالثها أن التعريض أخفى من الكناية ،
لأن دلالة الكناية مدلولٌ عليها من جهة اللفظ بطريق
المجاز ، بخلاف التعريض ، فإنما دلالاته من جهة القرينة .
والإشارة ، ولا شك أن كل ما كان اللفظ يدلُّ عليه ، فهو
أوضح مما يدلُّ عليه اللفظ ، وإن عُلِمَ بدلالة أخرى ، ومن
أجل هذا فرق علماء الشريعة بين صريح القذف وكنايته ،
وتعريضه ، فأوجبوا في الصريح من القذف الحدَّ مطلقاً في
قولك : يازاني ، وأوجبوا في كنياته الحدَّ إذا نوى به في مثل
قولك : يا فاعلاً بأمّة ، ويا مفعولاً به ، ولم يُوجبوا في التعريض
الحدَّ في مثل قولك . يا وَلَدَ الحلال ، وما ذاك إلا لأجل أن
الصريح والكناية ، يدلّان على القذف من جهة اللفظ ، إمّا
بالحقيقة ، أو بالمجاز ، ويحكى عن الإمام الناصر أن رجلاً
قال لرجل بحضرته . يا وَلَدَ الحلال ، فلم يحذّه ، واعتذر بأنه
لا حدّ في التعريض ، فصار التعريض وإن لم يكن معدوداً

من المجاز ، لكنه أخص من الكناية ، ولهذا فإن كل تعريض كناية ، وليس كل كناية بتعريض ، فهي أعم منه ، والكناية بالإضافة الى الاستعارة خاصة ، ولهذا فإن كل كناية فهي استعارة ، وليس كل استعارة تكون كناية ، لما كانت أخص منها ، فأما التشبيه المضمّر الأداة والاستعارة التي لا يظهر فيها مقصود التشبيه ، فهما نوعان لا يدخل أحدهما تحت الآخر ، لكن التشبيه المضمّر الأداة ، يمكن اندراجهُ تحت التشبيه ، لما كان التشبيه مقدراً فيه ، ويمكن اندراجهُ تحت الاستعارة لما كان حرف التشبيه غير ظاهر فيه ، فإذا ن حقيقة منحدرة اليهما كما ترى ، وقد أسلفنا فيه قولاً بالغاً يُطلِع على السرِّ والغاية وينبئ بالمقصود وإخراز النهاية ، ثم إنها مندرجة تحت المجاز ، لأنها أنواعه وهو جنسها ، فهذا ما أردنا ذكره في التعريض ، وهو الفصل الثاني

— الفصل الثالث —

في بيان أمثلة الكناية ، وذكر شواهدا ولها شواهد وأمثلة من جهة الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، وكلام البلغاء ، والكنايات الشعرية ، فهذه أنواع خمسة

(النوع الأول)

(في بيان ما ورد من الكنايات القرآنية)

فمن ذلك قوله تعالى « أُحِبِّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ
لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ » فهذه الآية قد اشتملت على
نُكْتَةٍ سَبْعٍ ، كلها دالّة على حُسْنِ المطابقة لمقصد الكناية
التي وقعت من أجله ، نُفَضِّلُهَا بمعونة الله تعالى

(النكتة الأولى)

قوله تعالى « أُحِبِّ أَحَدَكُمْ » إنما جعله محبوباً لما جُبِلَتْ
عليه النفوسُ ، ومالَتْ إليه الأهواءُ ، من الإسراع إلى الغيبة
والإصغاء إلى من يتحدثُ بها ، مع ما فيها من الحظر ، ووعيد
الشرع ، فهذا صدرها بالمحبة ، مشيراً إلى ما ذكرناه ، ويؤيدُ
ما ذكرناه أنه أتى فيها بلفظ المحبة ، ولم تجيء بلفظ الإرادة ،
دالاً بذلك على موقعها في النفوس وتطّلع الخواطر إليها ، ولفظُ
الإرادة يعطى هذا المعنى ، ولا يتمكن في الأفتدة تمكّن
المحبة فلهذا آثره

(النكتة الثانية)

قوله تعالى « أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ » إنما جعل الغيبة

بمنزلة أكل الانسان لحم غيره ، لما في ذلك من شدة
الملاءمة للمعنى ، وعظم المناسبة فيه ، وذلك أن الغيبة إنما
تكون بذكر معائب الناس ، وبيان مثالبهم وتمزيق أعراضهم ،
ولا شك أن تمزيق العرض مماثل لأكل الانسان لحم من
يفتأبه ، لأن أكل اللحم تقطيع له ، وتمزيق لأوصاله ،
ومن وجه آخر ، وهو أن الناس يؤلمون بالغيبة ، ويشتد
شوقهم إليها كما يؤلم الانسان بأكل اللحم ، ويعظم شوقه
إليه ، ولأجل هذا شبهه بأكل اللحم

(النكتة الثالثة)

قوله تعالى « لحم أخيه » فأضافه الى الأخ ، وإنما جملة
كلهم الأخ لأمرين ، أما أولاً فلا أن التحريم إنما وقع في
غيبته المسلمين وأهل الديانة دون غيرهم ، فلا حرمة له ، من
كافر ولا فاسق ، ولا شك أن المؤمنين إخوة بنص القرآن
ولهذا أشار اليه بقوله « لحم أخيه » وأما ثانياً فلا أن أكل
الانسان لحم الأجنبي يكون مستكرهاً خبيثاً ، فضلاً عن
كونه أخاً له ، فلا شك أن التحريم أوقع ، والغيبة فيه أعظم
من غيره ، فلا جرم أوردته على جهة المبالغة في المعنى

(النكتة الرابعة)

قوله تعالى « مَيِّتًا » وانما جملة (مَيِّتًا) لأمرين ، أمّا أولاً
فلأن المُنْتَابَ غائباً بمنزلة الميت ، فلا يشعر بما وقع فيه من
النقص ، ولا يستطيع الدفع لعدم شعوره ، وأمّا ثانياً فلأن
أكل اللحم إذا كان هزِيلاً رُبَّمَا يُسْتَكْرَهُ وَيُسْتَخْبَثُ فِي
النفوس ، فكيف به إذا كان ميتةً ، يكون لا محالة أدخل
في التقدير وأعظم في الاستخبات

(النكتة الخامسة)

قوله تعالى « فكَرِهْتُمُوهُ » وانما عقبه بالإخبار عما هذا
حاله . فهو مكروه ، لأن القول مشيرة إلى ما اختص بخصلة
من هذه الخصال . فهو في غاية الكراهة ، فضلاً عما إذا كان
جامعاً لها يكون لا محالة أدخل في الاستكراه ، فلهذا أخبر
عنه بكونه مكروهاً

(النكتة السادسة)

أن الله تعالى صدر هذه الآية بالحبّة ، وختمها بذكر
الكراهة ، وإنّما فعل ذلك تنبيهاً على كونها مُحْتَوِشَةً بطرفين

نقيضين ، متضادين ، فلاجل تمكثها في القلوب وميل
الخواطر الى ملابستها وقفلها ، فهي محبوبة ، ولاجل كونها
بمنزلة أكل لحوم الإخوة الأموات مكروهة ، فلا جرم
صدرها وختمها بما ذكرناه تنبيهاً على المعنى الذي أشرنا اليه

(النكتة السابعة)

تلفتُ الى مفردات ألفاظ الآية ، وذلك أن الله تعالى
آثرَ ألفاظها على ما يماثلها في تأدية معناها ، تعميلاً على
البلاغة وإعطاءً لجانب الفصاحة ما يستحقه ، فنزلَ هذه
الآية على هذه الهيئة ، ولم يقل فيها . أريد رجلٌ منكم أن
يَمْنُغَ جلدَ مسلم غائباً ففتموه ، وما ذاك إلا لأن كل واحدة
من ألفاظ الآية مختصٌ بفضل بلاغة ، ونوع فصاحة
لا يكون مثله ، كما أشرنا اليه ، ومن ذلك قوله تعالى « أنزلَ
من السماء ماءً فسالَت أوديةٌ بقدرها فاحتمَل السيلُ زبدًا
رأياً ومما تُوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبدٌ
مثله » ثم قال « كذلك يضربُ الله الحقَّ والباطل » الى
قوله « فيمكثُ في الارض » فهذه الآية لها تقريران
التقرير الأولُ من جهة ظاهرها ، وهو أن الله أخبر

أنه أنزل المطر من السماء فسالت الأودية والشعاب بقدر ما أنزل فيها منه ، من الكثرة والقلة ، فاحتمل السيل لأجل ما اختص به من الحركة ، والانحدار والجري زبداً رايياً يعلو على ظهر الماء ، ومما توقدون عليه في النار ، أى مما يحتاج الى الإخلاص من هذه الأحجار المعدنية التى فى إخلاصها واجتماعها الى النار ابتغاء حلية كالذهبيات والفضيات أو متاع ، كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، زبدٌ مثله ، يعنى أن هذه المادان فى أصلها كالزبد ، يُشير الى أن ابتداء خلقها كذلك ، إلا أنها صارت هكذا بالإخلاص ، ليكون أدخل فى الحكمة ، وأظهر فى كمال القدرة (كذلك) أى مثل ما ذكرناه ، من السيل والزبد ، والإشارة بقوله (ذا) الى المذكور أولاً (يضرب الله الحق والباطل) يريد أن الحق مشابهة للسيل من جهة صفاته وركوده ، وكثرة الانتفاع به ، وأن الباطل يشبه الزبد ، فى خفته وجفافه ، وطيرانه ، بهبوب الرياح ، وقلة الجدوى فيه ، وقد أشار تعالى الى ما ذكرناه من حالهما بقوله « فأمّا الزبدُ فيذهب جُفاءً وأمّا ما ينفعُ الناسَ فيمكثُ فى الأرض » فهذا ما تقتضيه الآية من جهة ظاهرها ، وهو السابق الى الافهام ، وأمّا

قوله تعالى « ومما توفدون عليه » فهي جملة معترضة بين المثال ،
والممثول في السيل ، والزبد ، للحق والباطل
التقرير الثاني من جهة الكناية ، وهو أن يكون قد
كُنِيَ بقوله (ماء) عن العلم ، وبالأودية عن القلوب ، وبالزبد
عن الضلال ، وهذه الآية قد ذكرها الشيخ أبو حامد الغزالي
في كتابه الذي لقبه بجواهر القرآن ودُرَره ، وأشار فيها الى
أن في القرآن إشارات وإيماءات لا تنكشف إلا بعد الموت
فنقول . المعتمد فيما يقبل من التأويل ، وما يعول عليه من
ذلك ، هو أن ما كان من المعاني محتملاً لحقيقة اللفظ أو لمجازه ،
فهو مقبولٌ يُعْمَلُ عليه ، وما كان من التأويلات لا يحتمله
اللفظ من جهة حقيقته ، ولا مجازه فهو مردودٌ على قائله ، فهذا
هو الأصل والقاعدة فيما ذكرناه ، ولو ساغ تأويل القرآن على
ما لا يحتمله اللفظ مجازاً ولا حقيقة ، لساغ للباطنية ما يزعمونه ،
من تأويل العصا بالحجة ، والثعبان بالبرهان ، في قوله تعالى
« فَأَتَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ » والمراد بالأنهار العلم في
قوله تعالى « وَأَنهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى » الى غير ذلك من
التأويلات المستهجنة ، وهذا يفتح علينا باباً من علم التأويل
ويُحرِّكُ قُطْباً من مسائله استقصاؤها يخرجنا عن مقصد

الكتاب ، وقد ذكرنا منه طرفاً أودعناه كتاب المشكاة في
الرد على الباطنية فالتأويل في الآية إن استعمل مجازاً وإن
بَعُدَ وكان غريباً قبلناه ، وإن لم يكن مستعملاً في المجاز
رددناه حِرَاسَةً للتنزِيل عن التأويلات الركيكة ، وصوناً
لمعانيه عن المحتملات الرديئة الفاسدة ، فأما الشيخ أبو حامد
الغزالي رحمه الله فإنه إن أتى بغريب من التأويل وبعبده
فلأنه لا وطأة له في علم البيان ، وإخاله لم يتغلغل في كنهه
أسراره ، ولا خاض في غمرات بحاره ، ومن ذلك قوله تعالى
« وَأَوْزَكُكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَوَّهَا »
فظاهر الآية دالٌّ على أن الأرض هي العقارات ، والديار هي
المساكن ، والأموال هي المنقولات ، وقوله « وَأَرْضًا لَمْ تَطَوَّهَا »
يَحْتَمِلُ أن يكون كناية عن فروج النساء ونكاحهن ، وهذا
من جَبَدِ الكناية ونادرها ، لمطابقتها لقوله تعالى « نَسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ » والحَرْثُ إنما يكون في الأرض ، فهذا ازدادت
رَشَاقَةً وحسنًا ، فهذه الآيات كلها يحوز حملها على ما ذكرناه
من الكنايات على جهة المجاز مع الوفاء بما تحتمله من ظاهرها
على وجه الحقيقة ، وقد قررنا فيما سبق أنه ليس في المجازات
ما يحوز حمله على حقيقته ، ومجازه ، معاً سوى الكناية فلا

مطمع في إعادته ، وفي القرآن كُنَايَاتٌ كثيرةٌ أَعْرَضْنَا عنها
استكفاء بما ذكرناه ، وتنبيهاً بالأقل منها على الأكثر

(النوع الثاني)

(فيما ورد من الكُنَايَاتِ في الأخبار النبوية)

فمن ذلك ما رَوَى أَن رجلاً يُقَالُ لَهُ (أُنْجَشَةُ) ^(١) غلامٌ
أسودٌ وكان في بعض أسفاره ، فَحَدَّابًا بِالْإِبِلِ فَطَرِبَتْ لِحُسْنِ حَدَائِهِ
فَأَسْرَعَتْ فِي سِيرِهَا وَعَلَيْهَا النَّسَاءُ فَقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَيَحْكُ يَا أُنْجَشَةُ ، سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ ، فهذه كُنَايَةُ لَطِيفَةٍ ،
وإنما كُنِيَ عَنْهُمْ (بِالْقَوَارِيرِ) لأمور ثلاثة ، أَمَّا أَوَّلُهَا فَلَمَّا هُنَّ
عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ الْأَجْنَةِ ، وَالْوَعَاءِ كَالْقَارُورَةِ تَحْفَظُ مَا فِيهَا ، وَأَمَّا
ثَانِيًا فَلَاخْتِصَاصَهُنَّ بِالصَّفَاءِ وَالصَّقَالَةِ ، وَالْحُسْنِ وَالنِّضَارَةِ ،
وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَمَّا فِيهِنَّ مِنَ الرَّقَّةِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى التَّغْيِيرِ وَالْإِثْلَامِ ،
كَمَا يَتَسَارَعُ الْإِنْكَسَارُ إِلَى الْقَارُورَةِ لِرِقَّتِهَا ، وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ
الَّذِي يُؤَمِّرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ لَهُ
(رَفِيقًا بِالْقَوَارِيرِ) فِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَذَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ . كَانَتْ امْرَأَةٌ مِمَّنْ

(١) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان من قبلنا ، وكان لها ابنٌ عمٌ يُحبُّها فراودها على نفسها
فامتنعت منه ، فأصابتها سنةٌ مُجْدِبَةٌ فجاءت إليه تسأله
فراودها فمكنته من نفسها ، فلما قعد منها مقعد الخائض
قالت له : اتق الله ولا تفضُض الخاتم إلا بحمته ، فقام
وتركها ، وهذه كناية قد وقعت موقعها في اللطافة والرفقة ،
وكنت بالخاتم عن بكارتها ، وأنها بمنزلة الشيء المختوم الذي
لم ينكسر ختمه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاءه
رجلٌ يشهد له بالزنا على نفسه ، فقال له . لملك لا تعرفُ
الزنا ، فقال له . والله يا رسول الله لقد غيبتُ ميلي في
مكحلتها كما يُغيبُ الرشاء في البئر ، فكنتي بالليل عن
الذكر ، وبالمكحلة عن فرج المرأة ، ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وآله وسلم لخوات بن جبير ، وقد كان خوات كثيراً
ما يردُّ على النساء في مجامعهن فيقول . إنَّ معي بغيراً شروداً
فمن يقتلُ له منكن قيداً أُقيدُ به ، فكنتي بالبعير عن ذكره
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم يوماً وقد لقيه ، ياخوات ما
فعل بغيرك الشاردُ ، فقال يا رسول الله قيدُ الإسلام ،
ولمَّا كنتي بالبعير عن الذكر ، لانت اشتداد الغلظة وعظم
الشبق بمنزلة صعوبة الإبل ، وشدة معالجتها ، وعزة مراسها ،

فلهذا قرره الرسول صلى الله عليه وسلم على تلك الكناية لما ذكرناه، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة (بدر) حين رأى أهل مكة يَصُوبُونَ من العقنقل^(١) يريدون لقاءه للجزب قال: (هذه مكة قد أَلْقَتْ إليكم بأفلاذ كَبِدِها يريدون أن يُحَادُّوا الله ورسوله) فكُنِيَ بقوله (أفلاذ كَبِدِها) عن الرِّوَسَاءِ والأَكابر، لأن الكَبِدَ من أغز أعضاء الإنسان، ويضاف إليها ضيق الإنسان، وحرزته، وفرحه وغمه، وأفلاذها، قطعها، فكُنِيَ بها عنهم، ومن ذلك ما يُحكى عن (بدِيل) بن ورقاء الخزاعي وقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في عام الحُدَيْبِيَّةِ، حين نَزَلَ على الرِّكِيَّةِ في تَقَرٍّ من قومه من تَهَامَةٍ، فقال: أَتَى رَكْبُ كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ وعامر بن لُؤَيٍّ، نَزَلُوا على مياه الحُدَيْبِيَّةِ، معهم العُودُ المَطَافِيلُ، وهم مُقَاتِلُونَ وصادُونَ عن البيت، فقوله (العُودُ المَطَافِيلُ) جعلها كنايةً عن النساء والصبيان، والعُودُ جمع عَائِدٍ، وهي الناقة التي قَوِيَ وَلَدُها (والمطافيل) جمع مُطْفَلٍ، وهي الناقة التي معها وَلَدُها لقرب عهدها بالنتاج،

(١) هو الوادي العظيم المتسع

ويجوز حملُ هذا على حقيقته ، أى الأموال الكريمة التي تكون قواماً لهم في الحرب ، وعوناً لهم عليها ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما قال له عمرُ . يا رسول الله هلكتُ فقال . وما أهلكك ، فقال حوَلْتُ رَحْلِي الْبَارِحَةَ ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ وَاتَّقِ الدُّبُرَ ، وَالْحَيْضَةَ ، فَكُنِّيَ عمرُ بقوله (حَوَلْتُ رَحْلِي) عن أنه أتى امرأته من جهة دُبُرِها ، فجعل تحويلَ الرَّحْلِ كنايةً عن ذلك ، لأن المرأة للرجل بمنزلة الناقة ، يأتيا في الركوب من أى جوانبها شاء ، فهكذا حال المرأة . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ) وهذا تحذيرٌ ، وكُنِّيَ بقوله (خَضِرَاءَ الدِّمَنِ) عن المرأة الحسناء في المنبتِ السُّوءِ ، وإنما كُنِيَ بذلك عنها ، لما فيه من المناسبةِ لأمرين ، أَمَّا أَوَّلُ فَلأنَّ أَوَّلَ عَشْرَتِهَا يَكُونُ حَسَنًا مُوَافِقًا ، ومن بعد ذلك تعود الى الفساد والرَّدَاءَةَ ، كزَرْعِ الْمَزَابِلِ ، فإنه يُعْجَبُ أَوَّلًا ثُمَّ يَذْبُلُ وَيَجْفُ وَيَزُولُ عَلَى الْقُرْبِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ غَضَارَتَهَا وَرَوَتْهَا أَيَّامًا قَلِيلَةً ، وعن قريب وقد صارت مَقْجَلَةً ^(١) ذاتَ ذُبُولٍ ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله

وسلم (لجابر) حين سائرَه من مكة الى المدينة ، وقد سأله
عمن نكح ، هل بكرًا أم ثيبًا ، فقال له (إذا قدِمْتَ
فَالكَيْسَ الكَيْسَ) كنى بالكيس عن حسن الشائل في
الوقاع ولطيف المعاشرة عنده ، والإقلال منه ، ولتقتصر على
هذا القدر من الكنايات ففيه كفاية وتبنيه بالاقل
على الاكثر

(النوع الثالث)

(فيما ورد من الكنايات عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه)

اعلم أن الكنايات في كلامه عليه السلام أكثر من أن
تُحصى ، ولكننا نورد من ذلك نكتًا لطيفةً ، فمن ذلك قوله
عليه السلام : في ذم البصرة وأهلها (كنتم جند المرأة
وأعوان البهيمة ، رَغَا فَأَجَبْتُمْ وَعُقِرَ فَهَرَبْتُمْ) فأخرج هذا
الكلام مُخْرِجَ الكناية ، فجعل قوله ، كنتم جند المرأة ، كناية
عن خِفة أديانهم وترك التصلب والوثاقة فيها ، برياسة المرأة
عليهم ، ويشير الى سقوط المروءة والشهامة ، وقوله (وأعوان
البهيمة) جملة كناية عن جهلهم وسُخفِ حلومهم وفراغ
قلوبهم ، حيث انقادوا للجمل ، وكانوا أتباعًا له فساروا حيث

سار، وَوَقَفُوا حَيْثُ وَقَفَ، وهذا فيه نهاية الانتقاص ونزول
القدر وقوله (رَغَا فَأَجَبْتُمْ) جعله كناية عن دُعَاءِ عَائِشَةَ إِلَى
حَرْبِهِ وَتَأَلُّبِهَا عَلَيْهِ، وتشميرها في قتاله، وقوله (وعقر فهر بتم)
جعله كناية عن الطيش والفشل، وكثرة الانزعاج، وهذه
الكلمات في الكناية كلها دالة على نهاية الذم لهم، والركعة
لأحوالهم، والتلبس بالخصال الدنيئة في الدين والدنيا،
وانسلاخهم عن الخصال الشريفة، والمراتب العلية، وهو بأسره
حكاية عما كان بينه وبين عائشة وأهل البصرة، وطلحة،
والزبير يوم الجمل، وصفة ما كان منهم ومنه في ذلك، ومن
ذلك قوله عليه السلام. لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَدُعِيَ إِلَى الْمُبَايَعَةِ فَقَالَ: مَا أَجْرُ وَلَقِمَةٍ يَفْصُثُ بِهَا آكِلُهَا)
فجعل هذا كناية عن أمر الخلافة وأنها صعبة عسرة، لذاتها
حقيرة وأيامها قليلة، وأخطارها عظيمة، وأمورها صعبة،
فجعل هذه الأشياء كناية عما ذكرناه، ثم قال: (فَإِنْ أَقْبَلَ،
تَقُولُوا حَرَصَ عَلَى الْمُلْكِ، وَإِنْ أَسْكُتَ، تَقُولُوا جَزَعَ مِنْ
الْمَوْتِ) فهذا كلام، أخرجه مُنْجَرَجُ الكناية عن كونه غير
مُنْقَادٍ لِمَا قَالُوهُ، وَلَا طَيِّبِ النَّفْسِ لِمَا دَعَا إِلَيْهِ، ومعناه، فَإِنْ
أَقْبَلَ (نَعَمْ) وقع في نفوسهم أَنَّ مُسَاعَدَتِي إِيَّامَا كَانَتْ مِنْ

أجل محبتي للدنيا ، وشغفي ببلدتها ، وطعمها في عاجلها ، وإن
أسكت ، أى لا أجيئهم الى ما قالوا ، وقع في نفوسهم أن
سكوتي ، وعدم انقيادي ما كان إلا من أجل جزعي من
الموت ، واقتحام موارده ، ومقاساة الشدائد ، وتحمل أعباء
الخلافة والنهوض بأثقالها ، ومن ذلك قوله عليه السلام في
الشَّقِيقِيَّة (أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ) يَكْنَى بِذَلِكَ عَنْ
(أَبِي بَكْرٍ) فِي خِلَافَتِهِ ، (وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مُحَلِّيَّ مِنْهَا مُحَلُّ الْقُطْبِ
مِنَ الرَّحَا) كُنِيَ بِهِ عَنْ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْإِمَامَةِ ، وَأَهْلِيَّتِهِ لَهَا ،
وَسَبْقِهِ إِلَيْهَا ، لاسْتِكْمَالِ خَصَالِهَا فِيهِ ، (يَنْحَدِرُ عَنِ السَّيْلِ ،
وَلَا تَرْتَقِي إِلَى الطَّيْرِ) كُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ عُلُوِّ شَأْنِهِ ، وَارْتِفَاعِ
قَدْرِهِ ، وَعَظَمِ خَطَرِهِ عِنْدَ اللَّهِ (فَسَدَّتْ دُونَهَا ثَوْبًا وَطَوَيْتُ
عَنْهَا كَشْحًا) كُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ إِعْرَاضِهِ عَنِ الْإِمَامَةِ ، لِأُمُورِ
جَرَتْ وَعَوَارِضَ حَضَرَتْ ، فَرَأَى أَنَّ الْإِعْرَاضَ أَحْجَى ،
وَأَسْلَمَ لِلدِّينِ وَأَرْضِي ، وَالسَّدْلُ هُوَ إِرْخَاءُ جَانِبِي الرِّدَاءِ ،
وَطَى الْكَشْحِ ، كُنْيَاةٌ عَنِ الْقَطْعِ ، يُقَالُ فُلَانٌ طَوَى كَشْحَهُ
عَنِ ، إِذَا قَطَعَكَ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِطَى الْكَشْحِ ، أَنَّهُ
أَضْمَرَ مَا فِي نَفْسِهِ ، وَسَتَرَهُ وَكَتَمَهُ ، يُقَالُ طَوَيْتُ كَشْحِي ،
عَنِ الْأَمْرِ ، إِذَا أَضْمَرْتَهُ وَسَتَرْتَهُ ، وَكَلَّا الْأَمْرَيْنِ صَالِحٌ

ها هنا ثم قال (حَتَّى مَضَى الْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ) كُنِيَ بِهِ عَنْ أَبِي
بَكْرٍ (فَأَدْنَىٰ بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ) كُنِيَ بِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَحْمَلَةَ
لِلخِلاَفَةِ بَعْدَهُ (إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ) كُنِيَ بِهِ عَنْ عُمَانَ
وِخْلَافَتِهِ (وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ) كُنِيَ بِهِ عَنْ بَنِي مُعَيْنِطٍ
(يَخْضِمُونَ مَالَ اللَّهِ خِضْمَةَ الْإِبِلِ ، نَبْتَةُ الرَّيْعِ) يَكْنَى بِهِ
عَنْ أَخْذِ الْأَمْوَالِ مِنْ غَيْرِ حَقِّهَا ، وَوَضْعِهَا فِي غَيْرِ أَهْلِهَا ، وَلَقَدْ
كَانَ الْأَمْرُ فِيهِمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْخَضْمِ وَالْقَضْمِ ،
وَالْتَوْسَعِ فِي الْأَمْوَالِ ، وَالتَّرَفِّ فِيهَا ، فَهَذِهِ الْخُطْبَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى
تَوْجُعٍ ، وَاصْطِبَارٍ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ فِي الْإِمَامَةِ ، مِنْ الْإِخْتِصَاصِ
وَالْإِثَارِ ، وَلَمْ يَصْدُرْ مِنْ جِهَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَكُونُ قَدْحًا
فِي أَدْيَانِهِمْ وَلَا حَطًّا لِمَرَاتِبِهِمْ ، وَلَا تَقْصًا لِقُدَارِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا
تَقْرِيرَ إِمَامَتِهِ بِالنُّصُوصِ ، وَأَوْرَدْنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ مَنْ خَالَفَهَا فِي
الْكِتَابِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي مَنْ يَتَّصِدِّي
لِلْحُكْمِ وَلَيْسَ أَهْلًا لَهُ ، (فَإِنْ نَزَلَ بِهِ إِحْدَى الْمُهْمَاتِ هَيَأَلُهَا
حَشَوًا رَتًّا مِنْ رَأْيِهِ ، ثُمَّ قَطَعَ بِهِ ، فَهُوَ مِنْ لُبْسِ الشُّبُهَاتِ ،
فِي مِثْلِ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ . لَا يَدْرِي ، أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ) فَهَذَا
خَارِجٌ مَخْرُجُ الْكُنْيَاةِ عَنْ جِهْلِهِ ، وَقَوْلُهُ الْبَصِيرَةُ فِيمَا يَأْتِي وَيَذُرُّ ،
ثُمَّ قَالَ (جَاهِلٌ خَبَاطُ جَهَالَاتٍ ، عَاشَ رَكَّابُ عَشَوَاتٍ)

كنى به عن أنه لا يذرى ، أين يضع قدمه ، ولا أين منتهى
قذره (لم يعض على العلم بضرس قاطع ، يذرى الروايات
إذراء الريح المشيم) كنى به عن خفة الوطأة في العلم ، وعدم
القوة على إحكام أصوله وفروعه ، وهي كناية لطيفة لا يقوم
لأحد بها لسان ، ولا يطلع على مُحِّ فصاحتها إنسان ، ولا
يعرف قدرها ، ولا يستولى على سرها ، ويعلم قدر جوهرها
الا الخواص من أهل هذه الصناعة وتلك الأمثال نضربها
للناس وما يعقلها الا العالمون

(النوع الرابع)

(ماورد من الكنايات في كلام البلغاء)

فمن ذلك ما روى عن عمرو بن العاص : أنه لما زوج
ولده عبد الله بن عمرو بن العاص ، امرأة فكثت عنده
ثلاث ليال ، لم يذن منها ، وإنما كانت ملتفتا الى صلاته ،
فدخل عليه عمرو بعد ثلاث فقال لها : كيف ترين بعلك ،
فقالت : نعم البعل هو ، الا أنه لم يفسح لنا كنفًا ، ولا
قرب لنا مضجعًا ، فقولها (لم يفسح لنا كنفًا) من الكنايات
الغريبة ، والكنف هو الستر ، والكنف الوعاء ، وكلاهما

مَحْتَمَلٌ ههنا ، ومن أمثال العرب قوطم (إِيَّاكَ وَعَقِيلَةَ الْمَلِيحِ) جعلوا هذا كناية عن المرأة الحسناء في منبت السوء ، فإن عقيلة المليح ، هي اللؤلؤة تكون في البحر ، فهي حسنة ، وموضعها مليح ، ومن ذلك قوطم (لبس له جلد النمر ، وجلد الأسد) إذا كثرت عداوته ، وعظم حقدّه ، واشتد غضبه ، ولهذا قال أمير المؤمنين لابن عباس (وقد بلغني تتمرك على بنى تميم) يشير به الى ما ذكرناه ، ومن هذا قوطم (قلب له ظهر المجن) جعلوه كناية عن أن يبدو له خلاف ما كان يعهده منه ، من الألفة والمودة ، وقولهم (فلان ورمّت أنفه علينا) إذا كان مفتاضاً يظهر الحنق والغضب ، ومن هذا قوطم (الآن حمى الوطيس) جعلوه كناية عن شدة الحرب والتحامها ، أخذاً لها من حرّ النار ، والوطيس التنور ، وقد قيل : إن أول من تكلم بهذا المثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حنين (لَمَّا رَأَى جَلَادَهُم بِالسَّيْفِ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ لِلْمَسَامِينِ ، قَالَ ذَلِكَ ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا كَانَ الْأَحْسَنُ إِيْرَادُهُ فِي قِسْمِ كُنَايَاتِ الْأَخْبَارِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ (الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ) وَهَذَا مِثْلُ جَعْلِهِ كِنَايَةً عَنِ شِدَّةِ الْأَمْرِ ، وَازْدِحَامِ الْعِظَائِمِ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ

ذلك ما رُويَ أَنَّ امرأةً جاءت الى عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ،
فَقَالَتْ : أُقِيدُ جَمَلِي ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ (لَا) وَأَرَادَتْ
المرأةُ أَنَّهَا تَصْنَعُ بِزَوْجِهَا شَيْئًا يَمْنَعُهُ عَنْ غَيْرِهَا ، أَيْ
تَرْبِطُهُ أَنْ يَأْتِيَ سِوَاهَا ، فَظَاهَرُ هَذَا اللَّفْظُ يُفِيدُ تَقْيِيدَ
الْجَمَلِ ، وَبَاطِنُهُ أَنَّهَا جَعَلَتْهُ كُنَايَةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَمِنْ هَذَا
مَا يُحْكِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ : أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبٌ
مُعَصْفَرٌ فَقَالَ لَهُ . لَوْ أَنَّ ثَوْبَكَ هَذَا فِي تَنْوَرٍ أَهْلَكَ لَكَانَ
خَيْرًا لَكَ ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ فَأَلْقَاهُ فِي التَّنَوْرِ ، فَاحْتَرَقَ ،
وَلَمْ يَرُدْ عَبْدُ اللَّهِ احْتِرَاقَهُ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمَجَازَ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ
وَصَرَفَ قِيَمَتَهُ إِلَى دَقِيقٍ يَخْبِرُهُ فِي التَّنَوْرِ أَوْ حَطَبٍ يُلْقِيهِ
فِيهَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُ ، وَهَذَا الْكَلَامُ حِكَاةُ ابْنِ الْأَثِيرِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، وَهُوَ مَا ثَوَّرَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِمَعْنَاهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ .
مَا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ هُوَ مَنْ جَهَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ (فَلَانٌ يُقَدِّمُ رَجُلًا وَيُؤَخِّرُ أُخْرَى)
جَعَلُوهُ كُنَايَةً عَمَّنْ يَتَحَيَّرُ فِي أَمْرِهِ ، فَلَا يَدْرِي كَيْفَ يُورِدُهُ ،
وَيُصْدِرُهُ ، وَقَوْلُهُمْ (مَا زَالَ يَقْتُلُ فِي الدَّرَزَةِ وَالْفَارِبِ)
يَجْعَلُونَهُ كُنَايَةً عَمَّنْ يَرِيدُ التَّلَطُّفَ وَالْإِحْتِيَالَ فِي الْمُسَاعَدَةِ إِلَى

ما يقصده ويريدُه ، وقولهم (فلان ينفخُ في غيرِ ضَرَمٍ) جعلوه
كنايةً عن فعلٍ فعلاً لا يُجْدَى عليه بفائدة ، ولا يعود عليه
بنفعٍ ، لأن النفع في غيرِ ضَرَمٍ لا يُورِي نَاراً ، ومن هذا
قولهم (فلان يَحْطُ على الماء) يكون هذا كنايةً عن فعل
فعلاً يكون عدمه كوجوده بالإضافة الى عدم الفائدة . لأن
الخطأ على الماء يذهبُ في أسرعِ شيءٍ وأقربه ، والكنائياتُ
كثيرةٌ في كلام العرب ، وأمثالها ، وفيما ذكرناه غنيةٌ وكفاية ،
وبالله التوفيق ، واعلم أن هذه الأمثلة التي أسلفناها من
الكنائيات من الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، في
الكناية فإنها واضحةٌ في الاستعارة وضوحاً كلياً ، واحتمالها
للكناية بعيدٌ يحتاج الى تكلف ، والمقصود هو معرفة الأمثلة
وايضاحُ المقصود بها ، فإن هي صَلُحَتْ حصلَ المقصود ،
وإن كانت غيرَ صالحةٍ للتمثيل ، طُلِبَ غيرها ولم يكن خلالها
يُخْلُ بالحقيقة المطلوبة

(النوع الخامس)

(فيما ورد من الكنائيات الشعرية)

فمن ذلك قولُ أبي الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة

وشرُّ ما قَنَصَتْهُ راحتي قَنَصُ
شُهْبُ البَزَاةِ سِوَا فِيهِ وَالرَّخْمُ
فَكَنَى بِالْبَزَاةِ عَنْ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ، وَبِالرَّخْمِ ، عَنْ غَيْرِهِ ،
وَأَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ فِي الْمَالِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَقْيَشِرِ
الْأَسَدِيِّ

وَلَقَدْ أَرُوْحُ بِمُشْرِفِ ذِي مَنِيْعَةٍ
عَسَرَ الْمَكْرَةَ مَأْوَهُ يَتَفَصَّدُ
مَرِحٍ يَطِيرُ مِنَ الْمَرَّاحِ لُعَابُهُ
وَيَكَادُ جِلْدُهُ إِهَابُهُ يَتَقَدَّدُ
وَكَانَ عَيْنِيًّا لَا رَغْبَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَصِفُ
ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَهَذَا الْبَيْتَانِ جَعَلَهَا كُنَايَةً ، فَهَمَّا كَمَا تَرَى
دَالًّا نَ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى شَيْءٍ ، وَبِمَجَازِهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ هِيَ
فَائِدَةُ الْكُنَايَةِ ، وَحَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ وَفَدَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَكَانَ جَمِيلَ الْوَجْهِ ،
فَرَاوَدَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَدَخَلَ عَلَى هِشَامٍ مُغَضَّبًا
وَهُوَ يَقُولُ

أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْتَ لَمْ
يَنْجُ مِنِّي سَالِمًا عَبْدُ الصَّمَدِ

فقال هشام ، ولما ذاك فقال
إِنَّهُ قَدْ رَامَ مِنِّي خُطَّةً
لَمْ يَرْمُهَا قَبْلَهُ مِنِّي أَحَدٌ

فقال له هشام ، وما هي فقال
رَامَ جَهْلًا بِي وَجَهْلًا بِأَبِي
يُدْخِلُ الْأَفْعَى إِلَى خَيْسِ الْأَسَدِ
قال فضحك هشام ، وقال : لو فعلت به شيئاً لم أنكره
عليك ، ومما أنشده ابن الأثير في الكناية وقال من لطيفها
وعجيبها لأبي نواس في الهجاء

إذا ما كنتَ جَارَ أَبِي حُسَيْنٍ
فَنَمَّ وَيَدَاكَ فِي طَرْفِ السِّلَاحِ
فَإِنَّ لَهُ نِسَاءً سَارِقَاتٍ
إِذَا مَا بَنَى أَطْرَافَ الرِّمَاحِ
سَرَقْنَ وَقَدْ نَزَلْنَ عَلَيْهِ أَبْرَى
فَلَمْ أَظْفَرْ بِهِ حَتَّى الصَّبَاحِ
جَاءَ وَقَدْ تَخَدَّشَ جَانِبَاهُ
يَنْتُ إِلَى مَنْ أَلَمَ الْجِرَاحِ

فجعل قوله (أطراف الرماح) كنايةً عن العضو المشار
إليه ، وهذه عبارةٌ في غاية اللطافة ، والحسن والرشاقة ، ومن
جيد الكناية وبديعها ما قاله الفرزدقُ يري امرأته

وجفن سلاحٍ قد رُزئتُ فلم أنح
عليه ولم أبعث عليه البواكيا
وفي جوفه من دارم ذو حفيظةٍ

لو أن المنايا أمهلتها لياليا

وقد قيل إنه ما كنى عن امرأة ماتت بأحسن من هذه
الكناية ، وإنها لجيدةٌ في معناها ، فائقةٌ في مقصودها
ومغزاها ، ومما حسن موقعه في الكناية قول الشريف الرضى
أحنُّ إلى ما يضمنُ الخمرُ والحلى

وأصدفُ عما في ضمان المآزر

ومن ذلك ما قاله أبو تمام في الاستعطاف

ما لي رأيتُ ثرابكم ييس الثرى

ما لي أرى أطوادكم تهدمُ

فجعل ييس الثرى ، كنايةً عن تنكّر ذات البين ،
يقال ييس الثرى يتى وبين فلان ، اذا تنكّر الود الذى بينك
وبينه ، وهكذا تهدمُ الأطواد فانه كنايةٌ ، إما عن موت

الرؤساء ، وإِما عن خفة الحلوم وطيش العقول ، ومن ذلك
قول أبي نُوَاس يَكْنَى به عن امرأة

تُحَاوِلُ أَنْ يَقُومَ أَبُو زِيَادٍ ودُونَ قِيَامِهِ شَيْبُ الْغُرَابِ
أَتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ * فعَادَتْ وَهِيَ فَارِغَةُ الْجِرَابِ
فَقَوْلُهُ (أَتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ) مِنَ الْكِنَايَةِ اللَّطِيفَةِ ،

ومن هذا قول زياد الأعجم

إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى

فِي قُبَّةٍ نُصِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى مَجْمُوعَةٌ فِيهِ ،
أَوْ مَقْصُورَةٌ عَلَيْهِ ، أَوْ مَخْتَصَةٌ بِهِ ، لَكِنَّهُ عَدَلَ إِلَى مَا هُوَ أَرْقُ
مِنْ ذَلِكَ ، وَأَدْخَلَ فِي الْإِعْجَابِ وَالْمَدْحِ ، فَجَعَلَهَا فِي (قُبَّةٍ)
وَكُنِيَ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ فِيهَا وَأَنَّهُ مَتَمَكِّنٌ فِي النَّدَى ، مَنْسَدِلٌ عَلَيْهِ
كَالْقُبَّةِ الْمَضْرُوبَةِ عَلَى كُلِّ مَا تَحْوِيهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ
الْأَذْكِيَاءِ فِي الْكِنَايَةِ

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي

جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ

فَكُنِيَ عَنْ كَرَمِ نَفْسِهِ ، وَكَثْرَةِ قِرَائِهِ لِلضَّيْفَانِ ،

يُجْبِنُ الْكَلْبَ ، وَهَزَالَ الْفَصِيلَ ، وَلَوْ صَرَّحَ لَقَالَ : إِنَّ جَنَابِي
مَأْهُولٌ ، وَكَلْبِي مُؤَدَّبٌ ، لَا يُنْكَرُ الضَّيْفَ ، وَلَا يَهْرُ فِي
وَجُوْهِهِمْ ، وَإِنِّي أَنْحَرُ النُّوقَ ، فَأَدْعُ فِصَالَهَا هَزَلِي ، وَمِنْ ذَلِكَ
مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا
يُكَلِّمُهُ مِنْ حَبَّةٍ وَهُوَ أَعْجَمُ

وهكذا ورد قولُ أبي نَواس
فَمَا جَاذَهُ جُودٌ وَلَا حِلٌّ دُونَهُ
وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
فَتَوَصَّلْ إِلَى إِثْبَاتِ الصِّفَةِ لِلْمَدْحِ ، بِإِثْبَاتِهَا فِي مَكَانِهِ ،
وَالْيَ لَزُومِهَا لَهُ ، بِلَزُومِهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَحِلُّهُ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ
حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ

بَنِي الْمَجْدِ يَتَنَّا فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ
عَلَيْنَا فَأَعْيَا النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا

وقول البحتري

ظَلَلْنَا نَعُودُ الْمَجْدَ مِنْ وَعْكَكَ الَّذِي
وَجَدْتَ وَقُلْنَا اعْتَلَّ عَضُوٌّ مِنَ الْمَجْدِ

فَكَتَنَى بِاعْتِلَالِ عَضُومِنَهُ ، عَنْ اعْتِلَالِ عَضُومِنَ الْمَجْدِ ،
وَمِنْ هَذَا مَا قَالَهُ الْبَحْتَرِيُّ أَيْضاً

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ

فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ

أَيُّنَ مَا يَزُرُنَ سِوَى كَرِيمٍ

وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُنَ أَبَا سَعِيدٍ

وقول الآخر

مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ

وَمُسْلِمَةٌ بْنُ عَمْرِو وَمِنْ تَمِيمٍ

وَمِنْ الْكُنْيَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَصِفُ امْرَأَةً بِالْعَفَّةِ

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ يَبِيتُهَا

إِذَا مَا يُبُوتُ لِلْمَلَامَةِ حُلَّتْ

وَمِنْ غَرِيبِ الْكُنْيَا وَبَدِيعِهَا مَا قِيلَ فِي أَيْتِ الْخَمْسَةِ

أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالْثُدَى لِقُنْصِهَا

مَسَّ الْبُطُونُ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

وَإِذَا الرِّيحُ مَعَ الْعَشَى تَنَاوَحَتْ

نَبْهَنَ حَاسِدَةً وَهَجَنَ غَيُورًا

فَكَتَى عَنْ كِبَرِ الْأَعْجَازِ ، وَهُوْدِ الثَّدْيِ ، بَارْتِفَاعِ
الْقَمِيصِ عَنْ أَنْ يَمَسَّ بَطْنًا أَوْ ظَهْرًا ، وَهَذَا مِنْ عَجِيبِ الْكُنْيَةِ
وَعَرِيبِهَا

وَمِنْ هَذَا مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ
بَعِيدَةُ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ
أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ
رَشًا يَرْنُو بَنَزْجَسَةً وَيَعْطُو

بَسُوسَاتٍ وَيَسِيمُ عَنْ أَقَاحٍ
يَشِيرُ إِلَى قُرْطَاهُ وَتُصْنَى

خَلَاخِلُهُ إِلَى نَعَمِ الْوَشَاحِ
وَمِنْ غَرِيبِ الْكُنْيَةِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ
سَبْعٌ رَوَاحِلُ مَا يُنْخَنُ مِنَ الْوَنَى

سَنَمٌ تُسَاقُ بِسَبْعَةِ زُهْرٍ
مُتَوَاصِلَاتٌ لَا الدُّؤُوبُ يُمْلِكُهَا

بَاقٍ تَعَاقِبُهَا عَلَى الدَّهْرِ
وَمِنْ لَطِيفِهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي حَجَرِ الْمِحَكِّ

ومُدَّرِعٍ مِنْ صِبْغَةِ اللَّيْلِ بُرْدَهُ
يُفَوِّقُ طَوْرًا بِالنَّظَارِ. وَيَطْلُسُ

إِذَا سَأَلُوهُ عَنْ عَوِيصَيْنِ أَشْكَلَا
أُجَابُ بِمَا أَغْنَى الْوَرَى وَهُوَ أُخْرَسُ

ولنقتصر على هذا القدر من التنبيه على معاني الكناية،
وقد نَجَزَ غَرْضُنَا من الفصل الثالث الذي جعلناه بيانًا للأُمثلة
وحصرها، فأما ما كان من التلويح، والرمز، والإشارة،
فكلها مندرجة تحت ما ذكرناه من حقيقة التعريض لا تفاقمها
في الدلالة على مقصود واحد فلا جَرَمَ أَغْنَى ذلك عن أفرادها
بالذكر، وبالله التوفيق

(الفصل الرابع)

(في بيان اقسام الكناية وذكر طرف من احكامها الخاصة)

اعلم أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني وغيره من أفاضل
علماء البيان مُطَبِّقُونَ على أن الكناية أبلغُ من الإفصاح
بذلك المعنى المكتنَى به عنه، وأعظمُ مبالغةً في ثبوته، والحجة
على ما قلناه، هو أنك إذا كُنَيْتَ عن كثرة القرى بقولك
فلانٌ كثيرٌ رَمَادِ القَدَرِ، فإنك تكون مَثْبُتًا لكثرة

القرى بإثبات شاهدها وأقت برهاناً على صحتها وثبوتها، وعلماً على صحة وجودها، وذلك لا محالة يكون أبلغ من إثباتها بنفسها فتكون بمنزلة دعوى مجردة عن البرهان، فأين حال دعوى مقررة بالدليل، عن حال دعوى لا يؤيدها برهان ولا تعليل، فاذا عرفت هذا فلنرجع الى بيان الأقسام والأحكام، فهذان بحثان، نفصلهما بمعونة الله تعالى

— البحث الأول —

(في بيان أقسامها)

وتنقسم باعتبارات كثيرة ولكننا نشير الى ما يخص ما نحن فيه وهي ثلاثة

(القسم الأول)

باعتبار ذاتها الى مفردة، ومركبة، فأما المفردة، فهي ما كانت الكناية حاصلة في اللفظة الواحدة، وهذا كقوله تعالى «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ» فالمراد بالنعجة في كلا الموضعين، المرأة، وإنما كنى بالنعجة عن المرأة لما بينهما من الملائمة في التذلل والضعف والرحمة وكثرة التألف، وكقوله تعالى «أَوَلَمْ يَسْمُ النِّسَاءُ»

فانه كناية عن الجماع وحكى عن الفراء أنه قال : انّ الجبال
 في قوله تعالى « وانّ كان مكرهم لَنَزُولَ منه الجبالُ » المرادُ
 منه أمرُ النبيّ صلى الله عليه وسلم ، فجعل الجبالَ كناية عنه ،
 وهذا إنّما يُحمَلُ على هذا المعنى اذا كانت (إِنْ) نافية ،
 فيكون المعنى وما كان مكرهم لينزل به أمرُ النبيّ صلى الله عليه
 وسلم وما جاء به من الحجج الواضحة ، فأما اذا كانت (إِنْ)
 على بابها في التوكيد للجملة ، فالجبالُ باقيةٌ على حقيقتها ،
 ويكون المعنى فيه وإنّ كان مكرهم من عظمة أمره ونخامة
 شأنه في الإنكار والتكذيب لنزول منه الجبال الرواسي على
 رسوخها ، وقوة أمرها في الثبوت والاستقرار ، فعلى هذين
 التأويلين وردت القراءتان في نصب اللام ، ورفعها ، فالنصبُ
 يؤيد التأويلَ الأول ، فتكون اللام مؤكدة للجحد ، والرفعُ
 يؤيد التأويلَ الثاني ، وتكون اللام فيها هي الفارقة بين
 المؤكدة ، والنافية ، وتكون القراءة بالرفع في قوله (لَنَزُولُ)
 دالةً على التخيل ، كأنها لعظم دخولها في الإنكار وإغراقها
 فيه ، بمنزلة قلَعِ الجبال ، وإزاحة الصخور ، ونظيره قوله
 تعالى « تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ »
 وَتَحَرُّ الْجِبَالُ هَذَا أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا » وهذا واردٌ على

جهة الكثرة ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه لولده محمد بن الحنفية لما عقد له الرؤية في مُسْكِر (أعز الله حُجَّتَكَ وأيد في الارض قدمك ، تزولُ الجبالُ الرواسي ولا تزولُ ، وأما المركبة فأكثرُ ورود الكناية عليها ، وهذا كقولك : الكرمُ في بُردِيهِ ، والمجدُّ بين ثوبِيهِ ، والعفافُ في عَظْفِيهِ ، وهذا كله في المدح ، فأما الكناية في الذم فكقولهم (إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ) كما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى (وَكُلُّوا واشربُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) جَعَلَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ، خِطِّينِ فِي يَدِهِ ، أَحَدُهُمَا أَسْوَدُ وَالْآخَرُ أَبْيَضُ ، علامةً للفجر ، فَحَكَّى ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرَهُ بِمَا فَعَلَ ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ : يَا عَدِيُّ . إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ بَلَاءِ الْإِنْسَانِ ، وَقَلَّةِ فِطَاتِهِ ، وَتَقْصَانِ كِيَاْسَتِهِ ، وَقَوْلُهُمْ (فَلَانُ عَرِيضُ الْقَفَا) يَحْمَلُونَهُ كِنَايَةً عَنْ فَهَاهُ وَقَلَّةِ ذِكَاثِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لِبَعْضِ النَّاسِ (وَإِنَّهُ لَمَزْهُوٌّ فِي عَظْفِيهِ ، مُخْتَالٌ فِي بُرْدِيهِ ، تَقَالُ فِي شِرَاكِيهِ) يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى حُمَقِهِ وَخِيَلَاتِهِ ، فَعَمِلَ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنْهُ ، نَعَمْ وَرُودُ الْكِنَايَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ

عند التأمل والنظر، فإذا وردت على طريقة التركيب كانت أشدَّ ملاءمةً، وأعظمَ بلاغةً، وإذا وردت على صورة الافراد لم يكن لها تلك المزية التي حصلت للمركبة، ومثاله أنك إذا قلت في الكناية المركبة، فلان تنق الثوب، وأردت إيرادَه على صورة المشابهة، فإنك تقول هو في نزاهة العرض من العيوب كنزاهة الثوب من الأدناس، فإذا حصل على هذا التأليف انضحت المشابهة ووجدت المناسبة وظهر أمرُ الكناية، وإذا قلت في الكناية المفردة، اللمس، في الجماع لم تكن في تلك الدرجة من المناسبة وقوة المشابهة كما ترى

✽ التقسيم الثاني ✽

باعتبار حالها الى قرية وبعيدة، ونعني بالقرية ما يكون الانتقال الى المطلوب بأقرب اللوازم، ونريد بالبعيدة ما يكون الانتقال الى مطلوبها من لازم أبعد منه، ومثال القرية قوله (بعيدة مهوى القرط) فإنه كناية عن طول عنقها، وهذا حاصل على القرب من غير اعتبار واسطة ونحو قوله (أبت الروادف والثدى لقمصها) فإنه كناية عن كبر الاعجاز، ونهود الثدي، هذا كله معدود في واضح الكناية وأما

الخنثى من القريب منها فهو كقولك : فلان عريض القفا ،
فإنه كناية عن الأبله ، من الناس ، وقولهم أيضاً فلان عريض
الوساد ، فانه كناية عن هذه الكناية ، وكقول بعضهم يهجو
من به داء الاسد وهو البخر

أخو لحم أعارك منه ثوباً

هنيئاً بالقميص المستجد

وقال بعضهم في رجل يهجو

أراد أبوك أمك يوم زفت

فلم يوجد لأمك بنت سعد

فقوله بنت سعد ، جعله كناية عن العذرة ، فهذا كله
يحصل على القرب في الكناية ، ومثال البعيدة قولهم : فلان
كثير الرماد ، فهذا تكثرفيه الوسائط ، لأنك تنتقل من
كثرة الرماد الى كثرة الجمر ، ثم الى كثرة الاحراق تحت
القدر ، ثم الى كثرة الطباخ ، ثم الى كثرة الآكلين ، ثم
الى كثرة الأضياف ، ثم الى كونه مضيافاً ، وهذا كقولك
فلان جبان الكلب ، مهزول الفصيل ، فإن الوسائط تكثر
فيهما ، فلماذا كان ما هذا حاله معدوداً في بعيد الكناية

✽ التقسيم الثالث ✽

باعتبار حكمها الى حسنة وقيحة، فالحسنة ما قدّمنا ذكره من الأمثلة ، ومن هذا ما ورد في السنة النبوية وهو أنّ امرأةً جاءت الى الرسول صلى الله عليه وسلم تسأله عن غسلها من الحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، ثم قال لها : خُذِي قُرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَطَهِّرِي بِهَا ، فقالت كيف أَطَهِّرُ بِهَا ، فقال طَهِّرِي بِهَا ، فقالت كيف أَطَهِّرُ بِهَا ، فقال سبحان الله ، طَهِّرِي بِهَا ، قالت عائشة فاجتذبتُها من ورائها ، وقلتُ لها تَتَّبِعِي بِهَا آثَارَ الدَّمِ ، فقولها : آثَارَ الدَّمِ ، كناية عن الفرج ، ومنه قول أعرابية تصفُ زوجها ، له إِبِلٌ قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ ، كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ ، اذا سمعن صوت المِزْهَرِ ، أَيْقَنَ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ ، ومثال القبيحة ما تخلو عن الفائدة المرادة من الكناية ، وهو عيبٌ عند أهل البلاغة ، ومن هذا قول الشريف الرضي يرثي امرأة (إِنْ لَمْ تَكُنْ نَصْلًا فَعِمْدٌ نَصَالِ)

وهذا عندهم من رَكِيكِ الكناية ورديتها فانه لا يعطى الفائدة المقصودة من الكناية ، بل ربما سبق الوم في هذا الموضوع الى ما يقبح ذكره من التهمة بالرية ، ومن هذا قول ابى الطيب المتنبي ايضا

إِنِّي عَلَى شَفَعِي بِمَا فِي خُمُرِهَا • لَأَعْفُ عَمَّا فِي سَرَائِيلِهَا
قال ابن الأثير: فهذه كناية عن النزاهة والعفة الا أن
الفجور احسن منها وما ذاك الا لنزول قدرها وسوء تأليفها
وقد أجاد الشريف الرضي فيما أساء فيه ابو الطيب فأورده على
أحسن هيئة وجاء به في أعجب قالب قال
أَحْنُ إِلَى مَا يَضْمَنُ الْخُمُرُ وَالْحُلَى
وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ
الى غير ذلك من الامثال

❦ البحث الثاني ❦

(في بيان حكمها)

اعلم أن أنس النفوس وسكونها متوقفٌ على إخراجها من
غامضٍ الى واضحٍ ومن خفيٍّ الى جليٍّ ، وإبانتها بصريحٍ بعد
مكنىٍّ وأن تردّها في شيء تُعلمها إياه الى شيء آخر هي بشأنه
أعلم وثقتها به أقوى ، وتحققها له أدخلُ ، ومن ثمّ كان التمثيل
بالامور المشاهدة أوقع ولمادّة الشبهة أقطعُ ، واذا أردت أن
ترى شاهداً على ما قلت ، فانظر الى قوله تعالى « كمثل
العنكبوت اتخذت بيتاً » فالله تعالى ضربه مثلاً لضعف الأمر

وهونه في كل شيء فانت لو فكرت في ، نفسك وبالف في
نظرك وحذسك في وصف الضعف ، لكان غاية أمرك ونهاية
تقديرك ، أن تقول كأضعف ما يكون وأهونه ، أو تقول هو
كالهواء أو غير ذلك من التقدير والتصوير ، لكان دون
ما ذكره الله تعالى في المثال ، وهكذا لو قلت فلان يكذب نفسه
في قراءة الكتب ، ويتعب نفسه بجمعها ، ويتحمل في التعلم
الإصرار والمتاعب كلها وهو لا يفهم شيئاً ويسكت ، فإنك
تجد فرقاً بين أن تذكر هذا وبين أن تتلو الآية وتقول
« كمثل الحمار يحمل أسفاراً » فإنك تجد مصداق ما قلته فيها
وهكذا فإنك تفصل بين أن تقول : إني أرى قوماً لهم منظرٌ
وليس لهم مخبرٌ ، وبين أن تتبعه بقول من قال
لا تُعجبَنَّك الثيابُ والصُّورُ * تسعةُ أعشارٍ من ترى بقرٍ
في خشبِ السَّروِ منهمُ مثلٌ * له رؤاؤه وماله تمرٌ
فإنك تجد فرقاً بين الأمرين ، وهكذا حال غيره من
الأمثلة والتشبيهات ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن الكناية
لها في البلاغة موقعٌ عظيم فأنها تفيد الالفاظ جمالا ، وتكسبُ
المعاني ديباجةً وكمالاً وتحرك النفوس الى عملها ، وتدعو القلوب
الى فهمها ، فإن أوقعها في المدح كانت أرفع وأحسن ، وفي نفس

الممدوح أوقع وأمكن ، وإن صدّرتها للذمّ كانت آلمَ وأوجع ،
والى ذكر فضائح المذموم أسرع وأخضع ، وإن أدخلتها من
أجل الحجاج كان البرهان بها أوضح وأنور ، والسلطان بها
أقدر وأقهر ، والإيخام بها أشهر ، والتسلط أعظم وأبهر ، وإن
وقعت في الافتخار كان ضياءً وه أسطع ، ومناره أعلى وأرفع ،
وإن كانت موجهة للاعتذار فهي الى سَلِّ سَخائِم القلوب أعجل
وأقرب ، وبوحر الصدور وفَلَّ غَرْب غضبها أذهب ، وإن
صدّرت للاتعاظ كانت في المبالغة في النصيحة أنجع ، ولرض
القلوب أشنى وأثَقَّع ، وإن أردت بها جانب الإيِّتاب والرضا ،
كانت بطيب الصبغة ولين العريكة أَظْفَر ، وعلى الوفاء بلوازم
الألفة أوفر ، فهي كما ترى واقعة من البلاغة في أعلى المراتب ،
وحائزة من الفصاحة أعظم المناقب وقد تجرّضنا فيها بحمد الله تعالى
بحمده تعالى قد تم الجزء الاول من كتاب

الطراز في علوم حقائق الاعجاز .

ويليه الجزء الثاني وأوله

القاعدة الرابعة

من قواعد

المجاز

فهرس

الجزء الاول من كتاب الطراز

صحيفة

خطبة الكتاب	
الباعث على تأليف الكتاب	٥
ترتيب الكتاب على فنون ثلاثة	٦
الفن الاول يشتمل على مقدمات خمس . المقدمة	٨
الاولى فى تفسير علم البيان	
مطالب خمسة . المطلب الاول فى بيان ماهيته	٩
خيال وتنبيه	١٤
المطلب الثانى فى بيان موضوعه	١٥
وهم وتنبيه	١٧
المطلب الثالث فى بيان منزلته من العلوم	٢٠
المطلب الرابع فى بيان الطرق الموصلة اليه	٢٣
خيال وتنبيه	٢٧
دقيقة	٣١
المطلب الخامس فى بيان ثمرته	٣٢
المقدمة الثانية فى تقسيم الالفاظ بالاضافة الى ما تدل	٣٤

- عليه من المعاني ويشتمل التقسيم الاول على احكام
وضروب وتنبيهات
- ٤٠ التقسيم الثانى . ويشتمل على ضريين الاول منهما
يتضمن وجوهاً ثلاثة
- ٤٣ المقدمة الثالثة فى ذكر الحقيقة والمجاز وبيان اسرارهما
- ٤٤ تنبيه . وفى آخره اقسام ثلاثة
- ٤٦ القسم الاول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص .
وفيه مسائل
- ٤٧ المسئلة الاولى فى بيان حد الحقيقة ومفهومها
- ٤٨ تنبيه . ويتفرع منه ذكر تعريفات للقوم فى بيان
الحقيقة
- ٥١ المسئلة الثانية فى ذكر انواع الحقيقة
- ٥٧ المسئلة الثالثة فى بيان احكام الحقائق
- ٦٣ القسم الثانى ما يتعلق بالمجاز على الخصوص وفيه
عدة مسائل
- ٦٤ خيال وتنبيه
- ٦٥ وهم وتنبيه

صحيحة	
٦٦	ذكر تعريفات للمجاز
٦٨	دقيقة
٦٩	المسئلة الثانية في تقسيم المجاز وتشتمل على مراتب ثلاثة
٧٧	المسئلة الثالثة في ذكر الاحكام المجازية
٨٤	خيال وتنبيه
٨٩	القسم الثالث في ذكر الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز
٩٠	التقرير الاول للفروق الصحيحة بين الحقيقة والمجاز
٩٤	التقرير الثاني للفروق الفاسدة
٩٨	خيال وتنبيه
١٠٣	المقدمة الرابعة في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة .
	وفيه مطالب ثلاثة . المطلب الاول في بيان ما يتعلق
	بالفصاحة على الخصوص وفيه مباحث
١١٢	ذكر خواص للفصاحة
١٢٢	المطلب الثاني في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص
	ويشتمل على مباحث ثلاثة

صيفة	
١٣٢	المطلب الثالث فى بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما
١٣٨	القسم الاول فى ايراد الشواهد المنثورة
١٧٢	القسم الثانى . فى ايراد الشواهد المنظومة
١٨٠	المقدمة الخامسة فى حصر مواقع اللفظ فى اللفظ المفرد والمركب . وتشتمل على مراتب اربع
١٨٣	الفن الثانى من علوم هذا الكتاب
١٨٦	تنبيه
١٨٧	دقيقة تشتمل على مراتب ثلاث
١٩٧	الباب الاول فى كيفية استعمال المجاز وذكر مواقع فى البلاغة . ويشتمل على قواعد اربع القاعدة الاولى فى ذكر الاستعارة . وفيها مباحث اربع
٢٠٤	هل التشبيه المضمر الاداة . من باب التشبيه او من باب الاستعارة . فيه مذهبان
٢٠٩	دقيقة
٢١١	البحث الثانى فى ايراد امثلة للاستعارة . ويشتمل على انواع خمسة

صحيفة

- ٢٢٩ البحث الثالث فى اقسام الاستعارة
- ٢٣٠ التقسيم الاول باعتبار ذاتها الى حقيقية وخيالية
- ٢٣٦ القسم الثانى باعتبار اللازم لها . الى مجردة وموشحة
- ٢٣٩ القسم الثالث باعتبار حكمها الى حسنة وقبيحة
- ٢٤٣ القسم الرابع فى كيفية استعمال الاستعارة . وفيه وجوه اربعة
- ٢٤٦ تنبيه
- ٢٤٧ البحث الرابع فى احكام الاستعارة . وجملتها سبعة
- ٢٥٣ اشارة
- ٢٦١ القاعدة الثانية فى ذكر التشبيه وحقائقه . وفيه تنبيه على امور اربعة
- ٢٦١ التنبيه الاول فى بيان ماهية التشبيه
- ٢٦٤ دقيقة
- ٢٦٦ التنبيه الثانى فى بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه به وفيه اقسام ستة
- ٢٦٧ القسم الاول فى الاوصاف المحسوسة
- ٢٧٠ القسم الثانى فى الاوصاف التابعة للمحسوسات
- ٢٧١ القسم الثالث فى الاوصاف العقلية

صحيفة

- ٢٧٢ القسم الرابع فى الاوصاف الوجدانية
٢٧٢ القسم الخامس فى الامور الخيالية
٢٧٣ القسم السادس فى الامور الوهمية
٢٧٣ التنبيه الثالث فى بيان ثمرة التشبيه وفيه مقاصد ثلاثة
٢٨٠ التنبيه الرابع فى بيان مراتب التشبيهات فى الظهور
والخفاء والقرب والبعد
٢٨٤ التنبيه الخامس فى اكتساب وجه التشبيه وفيه
دقيقة . تشتمل على مطالب اربعة
٢٨٥ المطلب الاول فى بيان اقسام التشبيه وجملتها اربعة
٢٨٦ التقسيم الاول باعتبار ذاته الى مفرد ومركب
٢٩٦ التقسيم الثانى باعتبار حكمه الى قبيح وحسن
٣٠٣ التقسيم الثالث باعتبار صورته وتأليفه الى الطرد
والعكس
٣١١ التقسيم الرابع باعتبار أداته
٣٢٦ المطلب الثانى فى بيان الامثلة الواردة فى التشبيه .
ويشتمل على انواع خمسة
٣٤٨ المطلب الثالث فى كيفية التشبيه وجملتها خمسة

صحيفة

- ٣٥٦ المطلب الرابع في ذكر احكام التشبيه وهن خمس
- ٣٦٤ القاعدة الثالثة من قواعد المجاز في ذكر حقائق
الكناية وتشتمل على فصول اربعة . الفصل الاول
في بيان معناها لغة . وعرفاً . واصطلاحاً
- ٣٦٩ اشارة
- ٣٧٥ تنبيه
- ٣٧٦ دقيقة
- ٣٨٠ الفصل الثاني في بيان ماهية التعريض وذكر التفرقة
بينه وبين الكناية
- ٣٨٦ المقصد الاول في بيان امثله . وفيه ضروب خمسة
- ٣٩٥ المقصد الثاني في التفرقة بينه وبين الكناية . وفيه
تنبيهات ثلاثة
- ٣٩٩ الفصل الثالث في بيان امثلة الكناية . وفيه انواع
خمس
- ٤٢٦ الفصل الرابع في بيان اقسام الكناية وذكر طرف
من احكامها الخاصة

